



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع:/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

العنوان:

تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة
دراسة تحليلية مقارنة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (LMD) في علوم التسيير

إشراف الاستاذ

- د. عقون شراف

من إعداد الطالب (ة):

- بوفنغور خديجة

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	المركز الجامعي لميلة	أستاذ التعليم العالي	حراق مصباح
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي لميلة	أستاذ محاضراً	عقون شراف
عضوا	المركز الجامعي لميلة	أستاذ محاضراً	رملي حمزة
عضوا	جامعة قسنطينة 02	أستاذ محاضراً	عميروش بوشلاغم
عضوا	جامعة قسنطينة 02	أستاذ التعليم العالي	شريط عثمان
عضوا	جامعة سطيف 01	أستاذ محاضراً	نصر الدين ساري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأنعم عليهما
بالصحة و العافية

إلى زوجي حفظه الله ورعاه

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء و الزملاء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكره على توفيقه لإنجاز
هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور *محمون
هراقة* على النصائح التي أسداها والتوجيهات التي قدمها طوال مدة
إنجاز الأطروحة

أتقدم بالشكر الجزيل إلى زوجي الدكتور *إلياس حناش* على
التوجيهات التي قدمها في إعداد الأطروحة

و نشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشتهم أطروحتي

كما نشكر أساتذة التكوين في الدكتوراه، وإدارة معهد العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على التسهيلات المقدمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	الإهداء
-	شكر وتقدير
III- I	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول و الاشكال
XI	قائمة الملاحق
أ- ح	المقدمة
9	الفصل الأول: مدخل للميزانية العامة للدولة
10	تمهيد
11	المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة
11	المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة
13	المطلب الثاني: أهداف الميزانية العامة للدولة
15	المطلب الثالث: تبويب الميزانية العامة للدولة
21	المبحث الثاني: طبيعة الميزانية العامة للدولة
21	المطلب الأول: مكونات الميزانية العامة للدولة
26	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة للدولة
31	المطلب الثالث: دورة الميزانية العامة للدولة
35	المبحث الثالث: عموميات حول عجز الميزانية العامة للدولة
35	المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة
37	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لعجز الميزانية العامة للدولة
39	المطلب الثالث: العوامل المؤدية لحدوث عجز الميزانية العامة للدولة
44	خلاصة
45	الفصل الثاني: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين التقليد والحديث
46	تمهيد
47	المبحث الأول: الأساليب المالية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة
48	المطلب الأول: ترشيد الإنفاق لعام
54	المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي
57	المطلب الثالث: الصناديق السيادية
63	المطلب الرابع: الشراكة بين القطاع العام والخاص

فهرس المحتويات

71	المبحث الثاني: الأساليب النقدية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة
71	المطلب الأول: الإصدار النقدي
74	المطلب الثاني: تخفيض قيمة العملة
78	المطلب الثالث: الاستدانة
81	المبحث الثالث: الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة
81	المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية
83	المطلب الثاني: تطور الصكوك الإسلامية
88	المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة
96	خلاصة الفصل
97	الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة
98	تمهيد
99	المبحث الأول: تجربة النرويج في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة باستخدام صندوق ضبط المعاشات
99	المطلب الأول: لمحة حول الاقتصاد النرويجي
104	المطلب الثاني: طبيعة صندوق المعاش النرويجي
111	المطلب الثالث: مساهمة صندوق المعاش النرويجي في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة
116	المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في مجال تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بالصكوك الإسلامية
116	المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الماليزي
122	المطلب الثاني: لمحة حول سوق رأس المال الإسلامي الماليزي
129	المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة في ماليزيا
139	المبحث الثالث: تجربة تركيا في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص
139	المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد التركي
145	المطلب الثاني: واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا
152	المطلب الثالث: مساهمة الشراكة قطاع عام - خاص في تمويل عجز الميزانية العامة في تركيا
158	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

159	الفصل الرابع: عجز الميزانية العامة في الجزائر بين أساليب التمويل و حتمية التفعيل في الفترة (2019-2000)
160	تمهيد
161	المبحث الأول: طبيعة عجز الميزانية العامة في الجزائر
161	المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة في الجزائر
169	المطلب الثاني: مشروع تحديث الميزانية العامة في الجزائر
173	المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)
178	المطلب الرابع: قياس محددات عجز الميزانية في الجزائر في الفترة (2019-2000)
187	المبحث الثاني: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في الفترة (2019-2000)
187	المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر
196	المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر
202	المطلب الثالث: سياسات داعمة لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر
213	المبحث الثالث: تقييم أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2019 -2000)
213	المطلب الأول: تحليل أثر أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة على الاقتصاد الوطني في الفترة (2019-2000)
219	المطلب الثاني: تقييم عام حول أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2019-2000)
223	المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر
227	خلاصة
228	الخاتمة
236	قائمة المراجع
/	الملاحق
/	الملخص

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	حجم أكبر 10 صناديق سيادية في العالم	58
(2-2)	تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص حسب عدد المشاريع وقيمة الاستثمار خلال الفترة (1990-2019)	66
(3-2)	توزيع مشاريع الشراكة من حيث العدد والقيمة حسب القطاعات ذات الأولوية عبر العالم خلال الفترة (1990-2019)	67
(4-2)	ترتيب أكبر 10 دول من حيث عدد المشاريع وقيمة الاستثمار في الشراكة بين القطاع العام والخاص خلال الفترة (1990-2019)	68
(5-2)	التوزيع الاقليمي للإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية خلال الفترة (2001-2017)	86
(6-2)	اصدارات الصكوك الإسلامية عالميا حسب جهة الاصدار خلال الفترة (2001-2017)	87
(7-2)	اصدارات الصكوك السيادية العالمية والمحلية حسب النوع للفترة (2001-2017)	87
(1-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في النرويج خلال الفترة (2000-2019)	100
(2-3)	تطور معدل التضخم في النرويج خلال الفترة (2000 - 2019)	101
(3-3)	تطور معدل البطالة في النرويج خلال الفترة (2000 - 2019)	102
(4-3)	تطور الميزان التجاري في النرويج خلال الفترة (2000-2019)	103
(5-3)	توزيع استثمارات الصندوق حسب فئات الأصول خلال الفترة (2015-2019)	107
(6-3)	أكبر 10 دول تحوز على استثمارات الصندوق في نهاية ديسمبر 2019	109
(7-3)	تطور العائد لمحفظة الاستثمار الخاصة بصندوق المعاش النرويجي (2009-2019)	110
(8-3)	تطور رصيد الميزانية في النرويج خلال الفترة (2005-2019)	113
(9-3)	تغطية صندوق ضبط الإيرادات لعجز الميزانية العامة في النرويج خلال الفترة (2005-2019)	114
(10-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2019)	118
(11-3)	تطور معدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة (2000 - 2019)	119
(12-3)	تطور معدل البطالة في ماليزيا خلال الفترة (2000 - 2019)	120
(13-3)	رصيد الميزان التجاري في ماليزيا خلال الفترة (2000-2018)	121
(14-3)	عجز الميزانية العامة لماليزيا نسبة للناتج المحلي الإجمالي (2000 - 2018)	130
(15-3)	المؤشرات العامة المتعلقة بالميزانية العامة لماليزيا خلال الفترة (1981 - س 1 2020)	131
(16-3)	تطور اصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2008-2019)	134
(17-3)	توزيع الصكوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2005-2018)	136

قائمة الجداول و الأشكال

138	القيمة السوقية لسوق الصكوك الإسلامية نسبة لقيمة رأس المال المالي والناتج المحلي الإجمالي	(18-3)
141	تطور الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (2000-2019)	(19-3)
142	تطور معدل التضخم في تركيا خلال الفترة (2000-2019)	(20-3)
143	تطور معدل البطالة في تركيا خلال الفترة (2000-2019)	(21-3)
144	وضعية الميزان التجاري في تركيا خلال الفترة (2000-2019).	(22-3)
146	تطور مشاريع الشراكة في تركيا خلال الفترة (2000-2019)	(23-3)
148	توزيع مشاريع الشراكة في تركيا على القطاعات خلال الفترة (2000-2019)	(24-3)
149	أهم المشاريع المنجزة في إطار الشراكة عام خاص في تركيا (2000-2019)	(25-3)
152	تطور رصيد الميزانية العامة في تركيا خلال الفترة (2011-2019)	(26-3)
173	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(1-4)
176	مضمون البرامج الخماسية للتنمية خلال الفترة (2001-2014)	(2-4)
179	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	(3-4)
179	مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات الدراسة	(4-4)
180	استقرارية متغيرات الدراسة	(5-4)
181	إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود	(6-4)
182	نتائج تقدير المرونات في الأجل الطويل	(7-4)
183	نتائج تقدير المرونات في الأجل القصير	(8-4)
186	نتائج سببية Granger	(9-4)
190	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(10-4)
192	دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة (2000-2019)	(11-4)
193	تطور الدين العمومي و مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تسديده خلال الفترة (2000-2008)	(12-4)
199	حجم التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	(13-4)
200	مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة (2017-2019)	(14-4)
204	القرض الوطني للنمو الاقتصادي (2016-2019)	(15-4)
207	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2019)	(16-4)

قائمة الجداول و الأشكال

213	تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي ورصيد الميزانية العامة في الجزائر (2019 - 2000)	(17-4)
215	رصيد الميزان التجاري والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)	(18-4)
216	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)	(19-4)
218	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)	(20-4)
121	أوجه الاختلاف بين صندوق ضبط الإيرادات الجزائري و صندوق المعاش الحكومي النرويجي	(21-4)
225	توزيع مشاريع الشراكة في الجزائر حسب مختلف القطاعات (2019-2000)	(22-4)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	التسلسل الهرمي في تبويب ميزانية البرامج والأداء	(1-1)
59	التوزيع الجغرافي للصناديق السيادية في العالم نهاية ديسمبر 2019	(1-2)
85	إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة (2001-2017)	(2-2)
100	تطور معدل النمو الاقتصادي في النرويج خلال الفترة (2000-2019)	(1-3)
101	تطور معدل التضخم في النرويج خلال الفترة (2000 - 2019)	(2-3)
102	تطور معدل البطالة في النرويج خلال الفترة (2000 - 2019)	(3-3)
103	رصيد الميزان التجاري في النرويج خلال الفترة (2000-2018)	(4-3)
106	مخطط إدارة صندوق المعاشات النرويجي	(5-3)
107	توزيع استثمارات الصندوق حسب فئات الأصول خلال الفترة (2015-2019)	(6-3)
108	التوزيع الجغرافي لاستثمارات الصندوق 2019	(7-3)
112	علاقة الصندوق بالميزانية العامة للنرويج	(8-3)
118	تطور معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2019)	(9-3)
120	تطور معدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة (2000 - 2019)	(10-3)
121	تطور معدل البطالة في ماليزيا خلال الفترة (2000 - 2019)	(11-3)
122	رصيد الميزان التجاري في ماليزيا خلال الفترة (2000-2018)	(12-3)
131	عجز الميزانية العامة لماليزيا نسبة للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2018)	(13-3)
132	قيمة ميزانية دولة ماليزيا خلال الفترة (1981 - السداسي 1 2020)	(14-3)
133	تطور الانفاق الحكومي في ماليزيا خلال الفترة (2005 - 2020)	(15-3)
133	تطور الإيراد الحكومي لماليزيا خلال الفترة (2005 - 2020)	(16-3)
135	تطور قيمة الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2008-2019)	(17-3)
137	نسب تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في ماليزيا للفترة (2010-2017)	(18-3)
141	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (2000-2019)	(19-3)

قائمة الجداول و الأشكال

143	تطور معدل التضخم في تركيا خلال الفترة (2000- 2019)	(20-3)
144	تطور معدل البطالة في تركيا خلال الفترة (2000- 2019)	(21-3)
145	وضعية الميزان التجاري في تركيا خلال الفترة (2000-2019)	(22-3)
147	تطور قيمة مشاريع الشراكة في تركيا خلال الفترة (2000-2019)	(23-3)
148	توزيع مشاريع الشراكة في تركيا حسب القيمة خلال الفترة (2000- 2019)	(24-3)
153	تطور رصيد الميزانية العامة في تركيا خلال الفترة (2011- الثلاثي 1 2020)	(25-3)
155	تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتركيا في شكل استثمارات الأجنبية المباشرة	(26-3)
156	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا حسب القطاعات للفترة (2003-2018)	(27-3)
157	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتركيا حسب الدول خلال الفترة (2003-2018)	(28-3)
174	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)	(1-4)
175	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2019)	(2-4)
185	شكل رقم (3-4): إختبار CUSUM	(3-4)
185	إختبار CUSUMSQ	(4-4)
191	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)	(5-4)
194	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(6-4)
201	مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة	(7-4)
209	تطور سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	(8-4)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	وضعية عمليات الخزينة العمومية في الجزائر للفترة (2019-2000)
02	وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر في الفترة (2019-2000)
03	الدين العمومي في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)

المقدمة

تمهيد

ارتبط مفهوم الميزانية العامة للدولة وتطورها بوجود الدولة وتطور وظيفتها، التي مرت بالعديد من المراحل إذ كانت تقتصر على توفير الأمن الداخلي لتشمل في وقتنا الحالي مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، ومع تعاظم هذه الوظائف زادت أهمية الميزانية وشدة تأثيرها وتأثرها بالمجال الاقتصادي والاجتماعي للبلد، فهي الأداة الأساسية والقانونية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها للتنسيق بين النفقات والإيرادات العامة قصد الوصول إلى التوازن المالي والاقتصادي الذي يسمح بتحقيق أهداف المجتمع. وفي ظل تنامي كل من نشاط الدولة وتدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة أهمية الميزانية العامة في مختلف اقتصاديات العالم، ظهر ما يعرف بعجز الميزانية العامة للدولة من بين أهم المشاكل الاقتصادية لما له من تأثير مباشر على أداء النشاط الاقتصادي والذي يعد من بين المؤشرات التي يقاس بها الأداء المالي للدولة، وقد اتجه هذا العجز في معظم دول العالم إلى التزايد بشكل أصبح يهدد الاستقرار المالي والنقدي للدول.

و تشهد الوقائع الاقتصادية على الكثير من الجدل بخصوص طبيعة أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة واحتلالها مكانا بارزا في أي برامج للإصلاح الاقتصادي، ووضع حكومات الدول أمام مجموعة من الخيارات المالية، النقدية والشرعية الممكنة لتمويل هذا العجز بأقل تكلفة، ويتوقف اختيار أحد هذه الأساليب كمصادر تمويلية بديلة أو مكملة على عدة عوامل أهمها نوعية وطبيعة وحجم العجز والوضعية الاقتصادية للبلد والظروف المحيطة به.

وتعاني الجزائر كغيرها من الدول منذ بداية الألفية الجديدة من عجز مستدام للميزانية العامة للدولة نتيجة إتباعها لسياسة انفاقية توسعية لدعم النشاط الاقتصادي ذات خلفية فكرية كينزية أدت إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة، مقابل اعتماد إيراداتها على الجباية البترولية وضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد شهدت هذه الإيرادات تراجعاً ملحوظاً بفعل الصدمة النفطية منتصف سنة 2014 أدت إلى تفاقم الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، دفع بالحكومة الجزائرية للبحث على أساليب مكملة وأخرى بديلة لمعالجة عجز الميزانية العامة ودفع النمو الاقتصادي.

أولاً: الإشكالية

سمحت الوفرة المالية التي حازت عليها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بإتباع منحى جديد في سير السياسة المالية بداية من الألفية الجديدة المرتكزة على التوسع في الانفاق العام نتج عنها عجز مستمر في الميزانية العامة، وزاد الوضع سوءاً نتيجة انهيار أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة ما جعل الحكومة تستنفذ كل الوسائل لضمان استمرارية التمويل والبحث عن أساليب تمويلية بديلة.

و عليه تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

✓ ما مدى فعالية أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)؟

بناءً على السؤال الرئيسي نورد الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أسباب عجز الميزانية العامة للدولة؟ وماهي أساليب تمويلها؟
- كيف ساهمت كل من الصناديق السيادية، الصكوك الإسلامية، الشراكة قطاع عام خاص في تمويل عجز الميزانية العامة لكل من النرويج، ماليزيا، تركيا على التوالي؟
- كيف ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر؟
- ما مدى نجاح التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

✓ فشلت أساليب تمويل عجز الميزانية العامة المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في معالجة العجز خلال الفترة (2000-2019).

بناءً على الفرضية الرئيسية برزت الفرضيات الفرعية التالية:

- تتمثل أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الأساليب المالية، النقدية وتحدد حسب طبيعة اقتصاد كل دولة ودرجة تطوره.
- نجح صندوق المعاشات النرويجي في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة على المدى المتوسط والطويل.
- ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التعافي في الميزانية العامة في الجزائر دون معالجتها في المدى الطويل لغياب استراتيجية استثمارية واضحة المعالم.
- فشل التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة بسبب غياب جهاز إنتاجي مرن.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

- توجد عدة أسباب متعددة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه نذكر من بينها:
- الاهتمام الكبير الذي يحظى به عجز الميزانية العامة للدولة من طرف الباحثين والخبراء الاقتصاديين خاصة في ظل المرحلة الراهنة التي تميزها ندرة الموارد.
 - تسليط الضوء على طبيعة العجز في الميزانية العامة في الجزائر وتقييم أساليب تمويلها، خاصة في المرحلة الأخيرة التي يمر بها الاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار النفط بداية منتصف 2014.
 - تسليط الضوء على تجارب دولية رائدة في إحدى أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة واستخلاص الدروس المستفادة لتطبيقها في الجزائر.
 - الميول الشخصي للموضوع الذي يعتبر مشكلة اقتصادية أصبحت صفة شبه ملازمة لمعظم دول العالم.

رابعا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج إحدى المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، والتي تثير الكثير من الجدل بين الخبراء الاقتصاديين، وهي عجز الميزانية العامة للدولة وأساليب تمويلها، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تصب على حالة الجزائر من خلال معرفة طبيعة العجز، وعرض وتحليل أساليب التمويل التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في علاج عجز الميزانية العامة، وتقييمها لمعرفة أسباب فشلها كمصادر تمويلية، مع تقديم مقترحات لتفعيلها وطرح بدائل تمويلية كفيلة بتحقيق التوازن المالي والاقتصادي خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الجزائر في الآونة الأخيرة.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مجموعة من الأساليب المالية، النقدية والشرعية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة واستعراض أهم التجارب الرائدة فيها.
- إبراز طبيعة العجز في الميزانية العامة في الجزائر من خلال تحليل أسبابه و محدداته.
- إبراز أهم الأساليب التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في علاج عجز الميزانية العامة ومدى فعاليتها في تجنب الميزانية من الصدمات الخارجية.
- إبراز مختلف البدائل التمويلية المعتمدة في الجزائر لعجز الميزانية العامة للدولة والسياسات المرافقة لها في ظل انهيار أسعار النفط منتصف 2014.

سادسا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بعجز الميزانية العامة للدولة وأساليب تمويله، وتحليل مختلف المعطيات المتعلقة بالموضوع للوصول إلى النتائج، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن، للمقارنة بين أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر، ومقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات النرويحي، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال إجراء اختبار قياسي لمحددات العجز في الجزائر كدعم للدراسة.

سابعا: حدود الدراسة

شملت هذه الدراسة على طبيعة عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر وتقييم أساليب تمويلها خلال الفترة (2000-2019) لاعتبارها بداية فترة الانتعاش الاقتصادي والبرامج التنموية المكتملة للإصلاحات الاقتصادية المطبقة خلال التسعينيات، وذلك بمقارنة الأساليب التمويلية المطبقة خلال الفترة (2000-2014) مع البدائل التمويلية المعتمدة بعد الأزمة النفطية 2014 بالاستناد إلى بعض التجارب الدولية الرائدة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة والاستفادة منها (النرويج، ماليزيا، تركيا).

ثامنا: الدراسات السابقة

1- مختار بولعباس، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2017)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (05)، العدد (02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019: وهي دراسة قياسية هدفت إلى تبين أثر هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة على رصيد الميزانية خلال الفترة (1990-2017)، وتوصلت إلى أن هناك علاقة سببية من هيكل الإيرادات نحو رصيد الميزانية العامة وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التسيير حول رصيد الميزانية.

2- محسن بن الحبيب، الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية الاقتصادية – تجربة ماليزيا نموذجا، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد (33)، العدد (02)، قسنطينة، الجزائر، 2019: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أهمية الصكوك الإسلامية كخيار تمويلي واستراتيجي بديل من خلال عرض تجربة ماليزيا ومدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فيها، وتوصلت الدراسة إلى أن سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا من أهم مكونات النظام المالي الماليزي ككل، وقد تعددت الصكوك الإسلامية

واستقطبت مختلف المتعاملين من المصارف ومؤسسات مالية ومصرفية محلية و أجنبية لاعتبارها أداة مالية هامة لتوفير السيولة.

3- بن مسعود عطاالله وآخرون، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية، التجربة التركية نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد(18)، العدد (02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020: تناولت هذه الدراسة تقييم التجربة التركية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنجاز مشاريع البنية التحتية، وقد توصلت إلى الأثر الإيجابي لهذه التجربة التي ساهمت في زيادة الناتج المحلي وتوفير مناصب العمل وجلب الاستثمار الأجنبي.

4- عقيل حميد جابر الحلو، زينب شاكر جبير، دور صناديق السيادية في دعم الموازنة العامة لبلدان نفطية مختارة (النرويج، الجزائر)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (09)، العدد (01)، جامعة المثنى، العراق، 2019: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور صندوق التقاعد الحكومي العالمي النرويجي ودور صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في دعمهما للميزانية العامة للدولة، من خلال تحليل النسب المالية ذات العلاقة بتحليل بيانات ميزانتي كلا البلدين ودور الصندوق السيادي في دعمهما، وتوصلت الدراسة إلى أن الاختلاف الجوهرى بين التجربة النرويجية والجزائرية هو الطريقة المستخدمة في إدارة العوائد النفطية والهدف التي ترغب في تحقيقه.

5- بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، فعالية توظيف حصيلة الجباية البترولية من خلال الصناديق السيادية دراسة تطبيقية على صندوق ضبط الموارد الجزائري (2000-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد(06)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الجزائر في إنشاء صندوق سيادي لتوظيف حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2016) وتحديد المعوقات التي تحد من فعالية هذه التجربة، و توصلت الدراسة إلى أن صندوق ضبط الإيرادات له أهمية بالغة لتحقيق التوازن المالي والتكامل الاقتصادي وتخفيف حدة الأزمات وتوفير السيولة للاقتصاد ككل، وقد تمكن الصندوق من تحقيق أهدافه المتمثلة في دفع المديونية الخارجية وتمويل عجز الميزانية العامة، إلا أن موارده تميزت بعدم الاستقرار على المدى البعيد وفعاليتها مرهونة باستمرارية تمويله ووضع استراتيجية طويلة المدى.

6- ناصر بوجلال، كمال ديب، التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (12)، العدد (01)، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019: سعت هذه الدراسة إلى إبراز آثار استخدام السياسة النقدية غير التقليدية في تمويل عجز الميزانية في الجزائر، وتوصلت إلى أن الجزائر استخدمت هذا النوع من السياسات من

خلال طبع الأوراق النقدية بدون مقابل في إطار معالجة عجز الميزانية، وضرورة توفر شرطين أساسيين لنجاح عملية التمويل غير التقليدي هما ضرورة ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة، وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة.

7- قرود علي، بن موسى كمال، صناديق الاستثمار السيادية، ودورها في إدارة الفوائض النفطية والحد من آثار الأزمات النفطية- دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق معاشات التقاعد النرويجي-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (05)، العدد (02)، جامعة الجزائر 3، 2019: هدفت الدراسة إلى معرفة دور صناديق الاستثمار السيادية في إدارة واستثمار الفوائض المالية بشكل فعال و الحد من آثار الأزمة الحالية الناتجة عن تهاوي أسعار النفط على عجز الميزانيات العامة، والاستفادة من صندوق المعاش الحكومي النرويجي في استثمار الفوائض النفطية، و خلصت إلى أن فكرة استثمار الفوائض النفطية في الجزائر لا تزال بعيدة رغم وجود إمكانية ذلك.

8- حسان بن عودة، بلقاسم زايري، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (10)، العدد (01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، فيفري 2018: هدفت الدراسة إلى تحليل أسلوب تمويل عجز الميزانية على مستوى صندوق المعاشات الحكومي النرويجي من خلال إدارته للفوائض النفطية، وتوصلت إلى أن الصندوق يعمل على تمويل عجز الميزانية العامة حيث يعتمد على مبدأ الحوكمة الفعالة المبني على الرقابة متعددة الأطراف من البرلمان، وزارة الخارجية، البنك المركزي، الرأي العام في النرويج، ويقوم باستثمارات وطنية وخارجية مبنية على دراسات معمقة لدرجة العائد والخطر مما سمح بتطور عائداته السنوية وتراكم أصوله بشكل كبير.

9- Medjdoub Alaeddine ,Guembour Mohamed Amine, public- private partnership in the construction of Infrastructure Projects in Turkey, Finance and Business Economics Review, Volume 03,Number 02, Centre Universitaire de Mila June 2019:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة تركيا في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال البنى التحتية لتعزيز قوة اقتصادها، وتوصلت إلى أن تركيا استطاعت أن تصبح ضمن الدول المتقدمة وفي المراتب الأولى في هذا المجال من حيث حجم الاستثمارات وقوة وفعالية بنيتها التحتية وجودة الخدمة المقدمة بإبرام العديد من الصفقات الحكومية مع القطاع الخاص.

من خلال هذه الدراسات يلاحظ أن أغلبها تتشابه مع دراستنا كونها تدرس طبيعة عجز الميزانية العامة في الجزائر، وإحدى أساليب تمويلها.

وتختلف عن دراستنا باعتبار هذه الأخيرة شملت على مجموعة من الأساليب التمويلية لعجز الميزانية العامة للدولة مع إضافة بيانات حديثة.

تاسعا: أقسام الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول بعنوان * مدخل للميزانية العامة للدولة*: تضمن مفهوم الميزانية العامة للدولة وطبيعتها، مع تقديم مفهوم لعجز الميزانية العامة للدولة والنظريات المفسرة له والأسباب المؤدية لحدوثه.

الفصل الثاني بعنوان * أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين التقليد والحديث*: تضمن مجموعة من الأساليب التمويلية المالية والنقدية مع تقديم الصكوك الإسلامية كألية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

الفصل الثالث بعنوان * تجارب دولية رائدة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة*: تطرق لتجربة كل من صندوق المعاشات النرويحي في إدارة الفوائض النفطية للنرويج، وتجربة ماليزيا في استخدام الصكوك الإسلامية، وتجربة تركيا في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع البنية التحتية.

الفصل الرابع بعنوان * عجز الميزانية العامة في الجزائر بين أساليب التمويل وإمكانية التفعيل في الفترة (2000-2019): والذي تضمن طبيعة العجز في الميزانية العامة في الجزائر وتقييم أساليب تمويله، مع طرح مجموعة من المقترحات المكملة أو البديلة لها.

عاشرا: صعوبة الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الدراسة تضارب البيانات والإحصائيات المتعلقة بمؤشرات المالية العامة في الجزائر خاصة بين مختلف الهيئات المحلية.

الفصل الأول: مدخل للميزانية العامة للدولة

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني: طبيعة الميزانية العامة للدولة

المبحث الثالث: لمحة حول عجز الميزانية العامة للدولة

تمهيد

احتلت الميزانية العامة للدولة جانبا هاما من الدراسات المالية، وذلك لاعتبارها ترجمة رقمية للخطط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المستقبلية للدولة، ولتزايد دورها الفعال في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين للبلد، وفي ظل تنامي هذه الأهمية للميزانية العامة والدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات في شتى الميادين ظهرت مشكلة العجز في معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية وأصبحت من أهم المشاكل الاقتصادية التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء لاسيما بعد اتجاه هذا العجز إلى التزايد وبلوغه مستويات قياسية هددت الاستقرار المالي والنقدي للعديد من دول العالم. وفي هذا السياق سنبرز من خلال هذا الفصل ماهية الميزانية العامة للدولة، وطبيعتها من خلال الوقوف على مفهوم الميزانية العامة، أهدافها، مكوناتها، مبادئها، ومراحل إعدادها، وفي الأخير تقديم مفهوم لعجز الميزانية العامة والنظريات المفسرة له والأسباب المؤدية لحدوثه.

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة

عرف مفهوم الميزانية العامة للدولة تطورا تدريجيا عبر الزمن ارتبط بوجود الدولة وتطور وظائفها ومدى تدخلها في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والمالية، مما أدى إلى ظهور أنواع عدة للميزانيات العامة من ميزانية البنود، ثم ميزانية البرامج والأداء، إلى ميزانية التخطيط والبرمجة وغيرها من الأنواع.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة

تعددت تعريفات الميزانية العامة للدولة تبعا لاختلاف آراء الباحثين والمدارس الفكرية وما تضمنته التشريعات الدولية، إلا أنها في مجملها تعكس فلسفة الدولة وأهدافها الاقتصادية، المالية والاجتماعية.

أولا: نشأة الميزانية العامة للدولة

لقد عرف الفكر المالي فكرة الميزانية بين إيرادات دولة ونفقاتها منذ القدم، فقد ارتبطت فكرتها وتطورها بوجود الدولة وتطور وظيفتها، فظهرت الميزانية العامة في الإمبراطورية الرومانية وأيضا في الدولة الإسلامية¹، والتي تضمنت في فكرها من خلال ما ورد في القرآن الكريم إشارة واضحة إلى إقرار النظرة المستقبلية للأمور بناء على الظروف والمعطيات السائدة، إذ تولى سيدنا يوسف عليه السلام تسيير الأمور المالية للدولة بمصر، و أوصى بتدابير من شأنها توفير السلع الضرورية لإشباع الحاجات العامة المستقبلية، وعرف الإسلام أول ميزانية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، باكتتاب كل ما يرد من إيرادات، بإجراء تقديرا لها قبل ورودها، ويتمثل ذلك في خرس الثمار وتقديرها وكتابة الصدقات وأخماس الغنائم، والاحتفاظ بسجلات لكثير من أنواع النفقات التي يمكن تقديرها، وإعداد العدة للنفقات غير المتوقعة، فيدخر لها جزءا من الإيرادات العامة لمواجهةها عند حدوثها، وبذلك فإن الميزانية العامة وجدت فكرا وتطبيقا وشكلا ومضمونا في الفكر الإسلامي، إذ تنفذ الميزانية بالطرق والأساليب المختلفة المناسبة والمحققة للمصلحة، وأماكن حفظ المال العام معروفة في عاصمة الدولة وعلى مستوى الأقاليم المختلفة².

أما الميزانية العامة بمفهومها الحديث فلم تظهر إلا مع ظهور الدولة القائمة على فصل السلطات التشريعية، القضائية والتنفيذية، والذي يسمح لكل سلطة القيام بمراقبة أعمال السلطة

¹ المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 453.

² جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (01)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص 102، 107.

الأخرى، وهكذا ظهرت الميزانية العامة لأول مرة في إنجلترا عام 1688¹، إذ بدأ البرلمان البريطاني يراقب السلطة التنفيذية في جباية الضرائب، ويطلب منها أن تحصل على اعتماد مسبق للإيرادات دون أن يتدخل في عملية الإنفاق العام، ويبقى الوضع على هذا الشكل لفترة طويلة من الزمن امتدت إلى مائة عام، بعدها طلب البرلمان من السلطة التنفيذية أن تحصل منه على اعتماد للنفقات العامة، وأصبح يراقب ويحاسب على إنفاق المال العام، وامتد العمل بهذا المبدأ فترة طويلة من الزمن، إلى أن أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة مجتمعة وبشكل دوري، ومن هنا ظهر الشكل العلمي والأكاديمي والعملي للميزانية العامة التي تطبق في وقتنا الحالي، وبعد إنجلترا أتبعته فرنسا مبدأ الميزانية العامة السنوية سنة 1820 وتبعها في ذلك روسيا القيصرية سنة 1836، مصر سنة 1880، أمريكا سنة 1921 وانتشرت بعدها في مختلف دول العالم².

ثانياً: تعريف الميزانية العامة للدولة

تعبر الميزانية العامة للدولة عن برنامج العمل المالي المعتمد الذي تعزم الحكومة تنفيذه، فهي "خطة مالية سنوية، تحتوي على تقدير مفصل لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبل معتمدة من قبل السلطة التشريعية، لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة"³.

كما تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة لتوزيع الإيرادات وتخصيصها بين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية من زاوية محدودية المصادر وندرتها، وأداة تسعى لتحقيق أكبر إنتاجية ممكنة باستعمال الموارد المحدودة من زاوية الكفاءة الاقتصادية والإدارية، أما من زاوية النمو تعتبر الميزانية العامة وسيلة لاستثمار الأموال على أفضل وجه يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما من زاوية العدالة الاجتماعية فالميزانية العامة أداة فعالة لتحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني، وهي من الزاوية السياسية سجل لنتائج الصراع والتفاوض السياسي، وخلاصة للعملية السياسية وما تتضمنه من أولويات وأهداف وسياسات وتوجيهات وغيرها، كما أن الميزانية العامة خطة مالية قصيرة الأجل من المنظور التخطيطي⁴.

¹ المرسي سيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 453.

² طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2008، ص ص 148، 149.

³ Kaouther Sakhraoui, Atmane Meddali, **the effect of modernizing the state's public budget system in reforming public administration and fighting corruption –an analytical study of the Iraqi experience**, revue d'economie et de développement humain; vol(11),N° (01), université de blida, algéria, 2020, p336.

⁴ جمال لعامرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 111، 112.

وبذلك فإن الميزانية العامة كما قال الاقتصادي "جلاد ستون" ليست أرقاماً حسابية ولكن بوسائل متعددة تغوص إلى أعماق أو جذور رفاهية الأفراد، وعلاقات الطبقات، بالإضافة إلى ذلك فالميزانية بشكلها المتكامل تقع في قلب العملية السياسية¹.

من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن الميزانية العامة للدولة هي أداة تستعملها الحكومة في تقدير النفقات والإيرادات لسنة معينة بغرض تحقيق أفضل مردود اقتصادي في ظل الموارد والامكانيات المتاحة ينعكس في كافة الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية أو غيرها.

وتتميز الميزانية العامة للدولة بمجموعة من الخصائص من أهمها:²

- الميزانية تقديرية احتمالية: أي أنها تقديرات للمستقبل لا يمكن الجزم في إمكانية حصولها من عدمه، كذلك مطلوب توفى الدقة في تقديراتها إلى أقصى درجة ممكنة.
- الميزانية مقيدة بحد ذاتها: فالميزانية في نفقاتها وإيراداتها يجب أن توضع لمدة معينة وأن تكون هذه المدة واحدة في كلا الفئتين، وقد جرى أن تكون المدة سنة كاملة في معظم دول العالم.
- الموافقة على الميزانية: أي أن إعداد الميزانية من قبل الحكومة لا يكسبها الصفة الرسمية إلا بعد مصادقة البرلمان عليها والسماح للحكومة بتطبيقها والعمل بها وفق القانون.

المطلب الثاني: أهداف الميزانية العامة للدولة

تعد الميزانية العامة للدولة الأداة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية المتمثلة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي تمويل التنمية الاقتصادية والتعجيل بها.

أولاً: الأهداف الاقتصادية

تسعى الدولة من خلال الميزانية العامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال استخدام عجز الميزانية أو فائضها لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل، ففي فترات الرواج الاقتصادي عندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الميزانية لسحب قدرة من القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد، أما في فترات الكساد فيستخدم التمويل بالعجز لتمويل النشاط الاقتصادي بمزيد من القوة الشرائية، وذلك في محاولة للحد من انخفاض الدخل القومي والقضاء على العوامل الانكماشية أو الحد منها على الأقل³.

¹ عبد الحفيظ يحيوي، علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة للفترة 2008-2013، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2015، ص 222.

² نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007، المجلد (04)، العدد (13)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص 03.

³ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، 2011، ص 189.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

لا تقل أهمية الأهداف الاجتماعية للميزانية العامة عن أهدافها الاقتصادية، إذ أصبحت وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصة الضرائب المباشرة فيها، ثم توجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية، مما يساعد على إعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتقليل من الفوارق في دخل الأفراد.¹

ثالثا: الأهداف السياسية

لم تعد الميزانية العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية، حيث يشترط لتنفيذ بنود الميزانية العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة وعلى سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة.²

رابعا: الأهداف المحاسبية

إن الأهداف المحاسبية للميزانية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمسائها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمكّن لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الميزانية، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للميزانية العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر الأهمية المحاسبية بالنسبة للميزانية العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الميزانية.³

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 510.

² محمد زيدان، زهيرة غالي، تفعيل دور الوقت في دعم الموازنة العامة للدولة -مع الإشارة إلى دور الأوقات في الجزائر-، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد (08)، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، أبريل، 2016، ص 136.

³ المرجع السابق، ص 136.

المطلب الثالث: تبويب الميزانية العامة للدولة

هناك أربعة أنواع أساسية للميزانية العامة للدولة تعبر عن التطورات الأساسية التي مرت بها والتي مثلت تغيرات جذرية في فلسفتها.

أولاً: ميزانية البنود

تعد ميزانية البنود من أقدم الأساليب المتبعة في إعداد الميزانية العامة للدولة، تمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها، بدأ تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1924، لتكون ميزانية تنفيذية شاملة،¹ تعتمد بصفة رئيسية على تبويب مزدوج (إداري ونوعي) لنفقات الدولة وإيراداتها، حيث تم تقسيمها إدارياً حسب الجهات الحكومية " الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة" التي تقوم بالإنفاق وتحصيل الإيرادات أي تحديد مراكز المسؤولية ، ونوعياً حسب السلع والخدمات التي يتم اقتناءها في جانب النفقات وحسب أنواع الإيرادات التي يتم تحصيلها² بالإضافة إلى الاعتماد على التبويب الاقتصادي للتمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية.

وتعتمد ميزانية البنود على الموارد المالية المتاحة في اعتماد النفقات من دون تحديد الهدف من تلك النفقات، بالإضافة إلى اعتمادها غالباً في تقدير نفقات السنة القادمة على النفقة الفعلية لثلاث سنوات سابقة والجزء المنتهي من السنة التي يجري فيها التقدير، ولا يعتبر هذا الأسلوب في التقدير تمثيلاً صحيحاً للاحتياجات الفعلية والاولويات التي تسعى إليها الحكومات.³

وترتكز الميزانية التقليدية في تحقيق الرقابة المالية والقانونية على عناصر النفقات والإيرادات التي تتلاءم مع الظروف السائدة في القرن 19 كتوازن الهيكل الاقتصادي والاجتماع للدولة واقتصارها على أداء الوظائف السيادية، والوظائف الأخرى التي يحجم الأفراد أو المشروعات الخاصة عن القيام بها بما يتفق مع فلسفة الاقتصاد الحر التي نادى بها الاقتصاديين التقليديين، وكذا الاهتمام الأكبر للحكومات في ذلك الوقت يركز على أحداث التوازن الحسابي للإيرادات والمصروفات لتفادي الآثار الاقتصادية الضارة التي يمكن أن تترتب على العجز في الميزانية.⁴

¹ عبد الرزاق قاسم وآخرون، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى، دارمزم، الأردن، 2011، ص 99.

² فاطيمة ساجي، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، المجلد (08)، العدد (02)، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر ص 5.

³ عبد الرزاق قاسم الشحادة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 100.

⁴ فاطيمة ساجي ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ثانياً: ميزانية البرامج والأداء

ترتكز ميزانية البرامج والأداء على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الإدارية وليس على وسائل تنفيذ الأعمال والأنشطة كما هو الحال في ميزانية البنود، كما ترتكز على الربط أو التنسيق بين البرامج في الوحدات الحكومية وبين الأهداف العامة للدولة، ويتم ذلك بتقسيم الميزانية العامة للدولة إلى ميزانيات فرعية على مستوى الوزارات أو الهيئات ثم إلى برامج رئيسية وفرعية على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر حجماً التي قد تكلف بتنفيذ برنامج كامل أو جزء من البرنامج، وفي النهاية يتم تقسيم البرنامج إلى مجموعة من الأنشطة التي تترجم إلى وحدات أداء، ويتم بناء ميزانية البرامج والأداء على أساس تبويب الميزانية وفقاً للبرامج ووحدات الأداء أو المسؤولية كتبويب رئيسي مع استخدام تبويبات فرعية أخرى كالتبويب النوعي.¹

وقد ينظر للبرامج والأداء على أنهما ميزانية واحدة، أو أهم ميزانيتين " ميزانية البرامج وميزانية الأداء"، باعتبارهما مرحلتين منفصلتين من مراحل تطور الميزانية، إذ تعرف ميزانية الأداء بأنها ميزانية أصغر وحدة إدارية تنفذ جزءاً من الأنشطة، مصممة لتحقيق الكفاءة وليس لتخصيص الموارد بشكل فعال،² بينما تعرف ميزانية البرامج بأنها الميزانية التي تتكون من ميزانيات أداء الوحدات الصغيرة التي تكون فيما بينها، ويمكن التمييز بين الميزانيتين من خلال ما يلي:³

- تعتبر ميزانية البرامج أداة تخطيطية بينما تعتبر ميزانية الأداء أداة رقابية وترتبط كل منهما بالأخرى على أساس أن التخطيط يعد عنصراً أساسياً للرقابة وأن الرقابة الإيجابية تتطلب بالضرورة تخطيطاً مسبقاً.

- الارتباط بالمستويات الإدارية: ترتبط ميزانية البرامج عادة بمستوى إداري أعلى من المستوى الإداري الذي ترتبط به ميزانية الأداء وهو عادة المستويات التنفيذية.

- الارتباط بعنصر الزمن: ترتبط ميزانية البرامج بالتخطيط للمستقبل بينما ترتبط ميزانية الأداء بقياس وتقييم ما يتم من إنجازات.

- أولوية الإعداد: باعتبار أن ميزانية البرامج الإطار الذي يتم قياس الأداء وفقاً له فإن إعداد ميزانية البرامج يسبق إعداد ميزانية الأداء.

¹ قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999، ص 115.

² Zouhair Hambli, Lakhdar Marghad, **the role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries case study of algéria 2000-2016**, revue elmokarebet; volume (05), numéro (03), université Ziane achour, djelfa, algéria, 2019, p 319.

³ قاسم إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 116، 117.

ويرتكز التبويب في ميزانية البرامج والأداء على التبويب الهرمي المندرج من الوظائف، البرامج، الأنشطة ثم وحدات الأداء.

الشكل رقم (1،1): التسلسل الهرمي في تبويب ميزانية البرامج والأداء



المصدر: قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة، مؤسسة الوراق، الأردن، ص 117.

يتعلق المستوى الأول من التبويب بالوظائف الأساسية للحكومة مثل الوظائف العامة، وظيفة الدفاع، وظائف الخدمة الاجتماعية، وظائف اقتصادية، ثم تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف فرعية كتبويب الوظائف العامة إلى الأمن، المالية، الوظائف الإدارية والتنظيمية... إلخ، تبويب الخدمات الاجتماعية إلى وظيفة التعليم، الصحة... إلخ، وتبويب الوظائف الاقتصادية إلى وظيفة النقل والمواصلات، الكهرباء والماء، التجارة والصناعة، الزراعة... إلخ، بينما يتعلق المستوى الثاني من التبويب بالبرامج أو الأعمال الرئيسية ثم تبويبها إلى برامج فرعية تفصيلية وفقاً للمناطق الجغرافية، طبيعة الأعمال المطلوبة، والمستفيدين من الخدمة وهكذا، ويرتبط هذا المستوى بمستوى المديرية أو المصلحة في الهيكل التنظيمي للدولة، أما المستوى الثالث فيتعلق بتبويب كل برنامج رئيسي أو فرعي إلى مجموعة من الأنشطة المميزة والمتجانسة التي تساهم في إنجاز البرنامج أي الهدف أو الوظيفة الرئيسية، ثم تبويب هذه الأنشطة إلى الأداء التي على أساسها يتم تقييم الوحدات الإدارية والبرامج، ويرتبط هذا المستوى بالوحدات الإدارية أو الأقسام في الهيكل التنظيمي للدولة.¹

¹ حسين مصطفى هلال، تصنيف الموازنات الحكومية ودورها في إبراز أداء الحكومات وتقييم الأداء، ص 6.5:

unpn/un.org/intradoc/groups/public/documents/.../unpan026504.pdf

ثالثا: ميزانية التخطيط و البرمجة

نظرا لقصور ميزانية البرامج والأداء واقتصارها على الأجل القصير وعدم اختيار البرامج المدرجة فيها وفقا للطريقة العلمية لاتخاذ القرارات القاضية باختيار أفضل البدائل، ظهرت ميزانية التخطيط والبرمجة للربط بين الميزانية الفرعية للوحدات الادارية الحكومية وبين الأهداف القومية،¹ فهي تعتبر وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، وعلى هذا الأساس فهذا النوع من الميزانيات تعطي الأولوية لوظيفة التخطيط الطويل الأجل، على حساب كل من وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج، وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للميزانية العامة للدولة تخطيط تنفيذ ورقابة.²

وعلى هذا الأساس تعرف ميزانية التخطيط والبرمجة على أنها الأسلوب الذي يوجه اهتمام المخططين بالوحدات الإدارية العليا إلى اتخاذ قرارات تحديد الأهداف القومية وأولوياتها، واختيار بين البرامج البديلة لتحقيق الأهداف، في ضوء المنافع والتكاليف المتوقعة لكل بديل، مع الأخذ في الحساب قيود الندرة النسبية للإيرادات العامة وكافة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص، وداخل قطاعات الدولة، على أن يتم ذلك من خلال الميزانية العامة، وبحيث يكون للبرامج وليس الهيكل الاداري الأولوية في تحديد بنية الميزانية وهيكلها³ وتتميز ميزانية التخطيط والبرمجة بالخصائص التالية:⁴

- تركز ميزانية التخطيط والبرمجة على الأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها عن طريق البرامج والأنشطة الحكومية، ويوجه القياس المحاسبي نحو تحديد تكلفة الهدف العام، وليس نحو تحديد تكلفة برنامج أو نشاط معين.
- لا تلتزم هذه الميزانية بقاعدة السنوية إذ ترتبط أساسا بأهداف محددة يتم تحقيقها على مدى يزيد عن السنة.
- يتم تبويب الميزانية طبقا للأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها، مع إظهار البرامج والأنشطة الحكومية كمجرد وسائل لتحقيق الأهداف.

¹ نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، ص 188.

² عبد الرزاق قاسم الشحاد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

³ Zouhir Hambli, **the role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries case study or Algeria 2000-2016**, revue des sciences humaines, numéro (09), université larbi ben mhidi, oum el bouaghi, algéria, juin 2018, p 81.

⁴ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2005، ص ص 356، 357.

- يتطلب تطبيق هذا النوع من الميزانيات أن يكون العاملون بجهاز الميزانية متخصصين في أساليب التخطيط العلمي، وطرق التحليل الكمي، وبحوث العمليات والبرمجة وغيرها من العلوم التي لها علاقة بالتحليل الاقتصادي والمالي.

- تتدفق قرارات الميزانية العامة تفصيليا من الأعلى إلى الأسفل، فهي تعد على أعلى المستويات، وتنفذ من قبل الوحدات الإدارية الدنيا طبقا للأوامر والتعليمات التي تضعها المستويات العليا.

رابعاً: الميزانية الصفرية

بدأ استخدام فكرة الميزانية الصفرية في بداية السبعينات على مستوى التوازنات التقديرية للشركات الخاصة من قبل « peter A.phyrr » ثم انتقلت فكرة تطبيقها إلى أنشطة الإدارة الحكومية بالولايات من قبل " جيمي كارتر"، الذي قرر تطبيق الميزانية الصفرية في ولاية جورجيا سنة 1973، والتي حققت نتائج مرضية تمثلت في تخفيض الإنفاق العام مع الاحتفاظ بنفس مستوى الخدمات المقدمة في الولاية، وبعد أن انتخب كارتر رئيساً للولايات المتحدة قرر تطبيق الميزانية الصفرية في أجهزة الحكومة الفيدرالية بدءاً من عام 1979.¹

وتعرف الميزانية الصفرية بأنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقة في البداية، ويعمل من أجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة وتقييم مدة فاعلية الانفاق،² وتعرف بأنها تلك الميزانية التي تتطلب اجراء تقييم شامل ومنتظم، لجميع البرامج والمشاريع التي تنظمها وثيقة الميزانية، ولا تعطي أولوية للبرامج والمشاريع تحت التنفيذ على المشاريع الجديدة عند توزيع الاعتمادات وتفترض تخفيض الاعتمادات المالية أو إلغائها للمشاريع تحت التنفيذ، إذ تبين عند التقييم أن كفاءتها أصبحت منخفضة أو أن العائد منها أصبح لا يتناسب مع تكلفتها.³

وتتميز الميزانية الصفرية بالخصائص التالية:

- تتميز الميزانية الصفرية باعتمادها على أسس ومبادئ التخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات، ويقصد بلفظ الصفرية مراجعة وتقويم جميع البرامج والأنشطة بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للأوقات السابقة.

¹ قاسم إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 127، 128.

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 362.

³ جمال عادل الشرايري، محمد ياسين الرحالة، إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة الصفرية في الوزارات الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد (01)، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 508.

- لا يتم تقويم وترتيب الأولويات لكل برنامج على حدى وإنما تتم لكل مجموعة قرارية، وتمثل الميزانية الصفرية بهذا المعنى أداة تخطيطية ورقابية تنتهج أسلوباً متميزاً في المراجعة والتقويم المستمر للبرامج والأنشطة الحكومية وتنسجم مع المبادئ والأصول العلمية لعملية اتخاذ القرارات، كما أنها تقدم منهجاً عملياً في التخطيط الاستراتيجي والتكتيكي والتشغيلي للأنشطة والبرامج الحكومية والرقابة عليها.

- تتطلب الميزانية الصفرية إجراء تقويم شامل ومنتظم لجميع البرامج والمشاريع التي تتضمنها وثيقة الميزانية العامة ولا تعطي أولوية للبرامج والمشاريع تحت التنفيذ على المشاريع الجديدة عند توزيع الاعتمادات، وتتطلب نظام يركز على المراجعة والتقويم والتحليل لجميع أوجه الإنفاق وليس فقط الزيادات الحاصلة على معدلات الإنفاق الحالية.

المبحث الثاني: طبيعة الميزانية العامة للدولة

تمر عمليات الميزانية العامة للدولة بأربعة مراحل في كل دورة لها، ولكل مرحلة سلطة مختصة مسؤولة على تنفيذها مع مراعاة المبادئ والقواعد التي من شأنها أن تسهل معرفة المركز المالي للدولة.

المطلب الأول: مكونات الميزانية العامة للدولة

وتتمثل مكونات الميزانية العامة للدولة في عنصرين أساسيين هما النفقات العامة والإيرادات العامة.

أولاً: النفقات العامة

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطور الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن تطور النفقات العامة تركّز في نظريتين أساسيتين كان لهما التأثير الأبرز فيما يخص طبيعتها وهيكلتها.¹ فبالنسبة للفكر الكلاسيكي بقيادة "آدم سميث" يؤمن بأن الحرية الاقتصادية كفيلة بأن تعمل وبصورة تلقائية على تحقيق التوازن الاقتصادي وبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلالات التي تقع في النشاط الاقتصادي، وبناءاً على ذلك فإن النفقات العامة في ظل هذا الفكر اقتصر دورها في تمويل الوظائف التقليدية للدولة من حفظ الأمن والنظام العام والدفاع بينما نادى الفكر الكينزي بقيادة "جون مانير كينز" بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق العام لمعالجة الخلل الاقتصادي الذي ظهر أثر أزمة الكساد الكبير الذي أثبت الواقع العملي عدم صحة الفرضيات التي قام عليها الفكر الكلاسيكي خاصة عدم مقدرته التلقائية على تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق اليد الخفية²، وبذلك شهدت الفترة اللاحقة لأزمة الكساد الكبير تطوراً كبيراً في حجم النفقات العامة نظراً لما أبرزه الفكر الكينزي من الدور الرئيسي لها في التأثير على حجم الإنتاج مستوى الدخل ومعدلات البطالة، باعتبارها تمثل عنصراً رئيسياً من عناصر الطلب الكلي الذي يعتبر المحدد الرئيسي للعرض في النشاط الاقتصادي.³

¹ توفيق كرمية، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة معارف، العدد (22)، جامعة أكلي محندا ولحاج، البويرة، الجزائر، جوان 2017، ص 61.

² عبد الكريم تقار، برامج الانفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، 2001-2004، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (09)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، سبتمبر 2013، ص 228.

³ توفيق كرمية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

1- مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقات العامة أنها مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها بقصد إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تتضمنه هذه الدولة خلال فترة زمنية معينة¹.

وهناك من الباحثين من فرق في التعريف بين النفقات المقدرة والنفقات الفعلية، فعرف الأولى على أنها مجموع الاعتمادات المدرجة في الميزانية بالإضافة إلى الاعتمادات التكميلية الاستثنائية التي تلحق بها، أما الثانية فتمثل الجزء المستخدم فعلا من هذه النفقات بما يظهر في الحساب الختامي للدولة².

وعلى هذا الأساس فإن النفقات العامة تعتبر الأداة التي تستخدمها الدولة أو إحدى هيئاتها من خلال تنفيذ الميزانية العامة لممارسة نشاطها المالي الهادف لتحقيق المنفعة العامة، وتبرز النفقة العامة من خلال ثلاثة عوامل هي³:

- تدعيم تخصيص الموارد: يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد بعملية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة، وهذا يمثل أصل المشكلة الاقتصادية والذي تحدد على إثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة، حيث أن آلية السوق القائمة على الأيدولوجية الفردية التي تهدف إلى تعظيم المصلحة الخاصة، فإن عملية تخصيصها للموارد تتميز بنوع من عدم الكفاءة إذ أن ارتفاع حجم الأرباح في المواد الاستهلاكية مثلا قد يدفعها إلى التركيز على إنتاجها، من ثم الحد من عرض المواد الإنتاجية بشكل ينعكس سلبا على العملية الإنتاجية مستقبلا، ومن ثم فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة سواء عن طريق قطاعها العام أو في شكل إعانات مثلا، من شأنه دعم توفير المواد الإنتاجية مما يساعد على استمرار ديناميكية العملية الإنتاجية.

- إعادة توزيع الدخل: حيث أن الدول من خلال نفقاتها العامة في شكل منح ومساهمات اجتماعية، تساعد على الحد والتقليل من التفاوت في الدخل بين مختلف فئات المجتمع، بشكل يحد من التفاوت الاجتماعي كما أنها تساهم في تدعيم القدرة الشرائية وما ينعكس عنها من إيجابيات على النشاط الاقتصادي المحلي.

¹ محمد الأمين كمامي، عبد الغني دادن، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000، مجلة الباحث، العدد (01)، جامعة قاصي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 71.

² نور الدين بربار، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (07)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017، ص 570.

³ توفيق كرمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

- تدعيم الاستقرار الاقتصادي: حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة تساعد على تجنب الآثار السلبية للعديد من الاختلالات في النشاط الاقتصادي، على كل من البطالة والتضخم ومن ثم المحافظة عليها عند مستوياتها الطبيعية.

2- ضوابط النفقات العامة

للنفقات العامة جملة من الضوابط يتوجب على القائمين عليها الالتزام بها وتتمثل أهمها في:¹

- ضابط المنفعة: إن الهدف الأساسي من النفقة هو تحقيق المصلحة العامة وبالتالي لا تكون مبررة إلا بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع، وهذا ما يقتضي عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو المجموعات أو فئات المجتمع، دون البعض الآخر، لأسباب سياسية أو اجتماعية كانت.

- ضابط الاقتصاد في النفقة: إذ يجب على القائمين على عملية الإنفاق تجنب أي تبذير أو إسراف واستخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة حفاظا على عدم ضياع المال العام.

- ضابط الترخيص والتقنين: الترخيص هو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة، ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت موافقة الجهة المختصة بالتشريع، أما تقنين النشاط الإنفاقي للدولة فالمقصود بها، يتم تنفيذ النفقات العامة وفقا للإجراءات التي حددتها الميزانية والقوانين المالية.

3- تقسيم النفقات العامة

أصبح تقسيم النفقات العامة ضروريا في الدراسات المالية الحديثة من أجل تحليل السياسة العامة للدولة ومعرفة أهدافها، ويتم تقسيم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:²

- وفقا لمعيار الدورية: يتم تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار الدورية إلى:

✓ نفقات عادية: وهي النفقات المتكررة ضمن مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقصد بالتكرار هنا تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف حجمها من ميزانية إلى أخرى، كمرتبات الموظفين ونفقات المرافق العامة.

✓ نفقات غير عادية: وهي نفقات غير متكررة، لا تظهر إلا في فترات متباعدة غير منتظمة كونها نفقات عرضية غير متوقعة كنفقات الحروب.

¹ محي الدين حداد، ترشيد الانفاق العام لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد (06)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أبريل 2017، ص 177.

² محمد خير العكام، المالية العامة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص ص 38-48.

- التقسيم الإداري للنفقات: تقسم النفقات وفق هذا المعيار تبعاً للوحدات والأجهزة الإدارية الحكومية الرئيسية التي تباشر الإنفاق الحكومي وتكمن أهمية هذا التصنيف في أنه يظهر النفقات ذات النطاق القومي والنفقات ذات النطاق المحلي فهو يميز بين النفقات المركزية والنفقات اللامركزية.

✓ النفقات المركزية: هي النفقات التي تقوم بها السلطات الحكومية المركزية، وتهتم المجتمع بكافة قطاعاته وأفراده، ويتحمل عبؤها جميع رعايا الدولة بما يدفعونه من ضرائب، كنفقات الأمن الداخلي والخارجي، العدالة، الصحة، التعليم، التمثيل الدبلوماسي...إلخ.

✓ النفقات اللامركزية: وهي نفقات الوحدات الإدارية اللامركزية المحلية في المجتمع، كالولايات ومجالس المدن والقرى، ويتحمل عبؤها السكان القاطنون في تلك المناطق.

- التقسيم الاقتصادي: وتنقسم النفقات وفق هذا المعيار إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

✓ النفقات الحقيقية: تعد النفقات حقيقية إذا حصلت الدولة على مقابل من السلع والخدمات لإشباع الحاجة العامة بواسطتها، وإذا أدت إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي.

✓ النفقات التحويلية: وهي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي، ولا تحصل الدولة على مقابل بواسطتها كإعانات الإنتاج.

- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: تنقسم النفقات العامة وظيفياً إلى ثلاثة أنواع هي الإدارية، الاجتماعية والاقتصادية.

✓ النفقات الإدارية: وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللائمة لقيام الدولة بوظائفها، وتشمل نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة والجهاز السياسي.

✓ النفقات الاجتماعية: وهي النفقات المتعلقة بالأهداف الاجتماعية للدولة وتتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.

✓ النفقات الاقتصادية: وهي النفقات التي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية، فهي نفقات استثمارية تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات محطات توليد الطاقة وغيرها، ويحتل هذا النوع من النفقات مكاناً أكثر أهمية في الدول النامية بسبب حاجتها إلى مشاريع البنية التحتية لإنجاز تنميتها الاقتصادية.

ثانياً: الإيرادات العامة

ارتبط تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور وظائف الدولة في الفكر الاقتصادي، إذ ذهب التقليديون إلى أن النفقات العامة هي المبرر الوحيد للدولة في جمع الإيرادات العامة، وهي من تحدد

نطاق هذه الإيرادات وحجمها وأشكالها، وبذلك فإن الإيرادات العامة في الفكر التقليدي ما هي إلا وسيلة لتغطية النفقات العامة ولا يجوز استخدامها لأغراض أخرى، بينما نادى الفكر الحديث بضرورة توسيع نطاق استخدام مصادر الإيرادات العامة، حيث لم يعد هدفها مجرد تغطية النفقات العامة بل استخدامها كأداة من أدوات تحقيق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها بما يتفق مع السياسة العامة السائدة بالدولة¹.

1- تعريف الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة أنها: "مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"².

فالإيرادات العامة هي مختلف الأموال النقدية التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر سواء بطريقة إجبارية بصفقتها السيادية أو من أملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها المسطرة.

2- تقسيم الإيرادات العامة

تشمل الإيرادات العامة على عدة أنواع نذكر أهمها:

- الضرائب: تعرف الضريبة بأنها فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبرا، وبصفة نهائية وبدون مقابل لتغطية الأعباء العامة للمجتمع³.
- الرسم: هو مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبرا من بعض الأشخاص مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص⁴، كرسوم تسجيل الملكية، رسوم الحصول على جواز سفر، الرسوم القضائية.... وغيرها.
- إيرادات الدولة من أملاكها: تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من دخل الأموال المملوكة لها والتي تتوقف أهميتها على دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، ويمكن تقسيم أملاك الدولة تبعا لنوع ملكيتها للأموال المكونة لها إلى نوعين:⁵

¹ رانيا محمود عمارة، المالية العامة "الإيرادات العامة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، 2015، ص 15.

² نسيم بن يحي، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد (02)، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، سبتمبر 2014، ص 236.

³ بو عبد الله رابحي، دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر للفترة 2000/2016، مجلة المعيار، العدد (18)، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، جوان 2017، ص 299.

⁴ حياة بن اسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، إيتراك، مصر، 2009، ص 17.

⁵ المرجع السابق، ص 21.

- **الدومين العام:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة والأشخاص العامة المخصصة للنفع العام والخاضعة لأحكام القانون العام، كالطرق والجسور والموانئ..... إلخ، والتي عادة ما تفرض على الدولة الانتفاع بها، من أجل تغطية نفقات إنشائها وتنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات.

- **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص، كالأراضي الزراعية، المصانع المناجم....، ويدر هذا النوع من الدومين إيرادات مهمة على عكس الدومين العام، وبذلك فهو يشكل مصدراً هاماً للإيرادات العامة.

- **القروض العامة:** هي إيرادات غير عادية تلجأ إليها الدولة عند عجزها لتأمين الموارد اللازمة لها من إيراداتها العادية، وهي مبالغ نقدية تقتضها الدولة من الغير (الأفراد والهيئات الوصية أو الأجنبية المؤسسات الدولية...) مع الالتزام برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض¹.

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة للدولة

وضع علماء المالية العامة التقليديون، عدداً من القواعد لميزانية الدولة، لأجل تنظيم شؤونها وأكدوا على وجوب مراعاة تلك القواعد من قبل السلطة التنفيذية عند تحضير الميزانية العامة وتهدف هذه القواعد إلى تسهيل معرفة المركز المالي للدولة ووضوحه، وتيسير الرقابة على الميزانية العامة بواسطة السلطة التشريعية عند إجازة النفقات والإيرادات، وإلى تحضير الميزانية العامة بأسلوب علمي واقتصادي مقبول، بعيد بقدر الإمكان عن الإسراف والتبذير².

أولاً: مبدأ سنوية الميزانية العامة

ويقصد بـسنوية الميزانية العامة إعداد تقدير النفقات والإيرادات العامة لمدة سنة مقبلة، وقد نشأت فكرة سنوية الميزانية مع الحاح البرلمانات على ضرورة الإشراف على أعمال الحكومة عن طريق ميزانية دورية ولفترة محددة³، واستقرت العادة على أن تكون هذه الفترة سنة لعدة اعتبارات منها:⁴

- **الاعتبارات المالية:** إن فترة السنة تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية كما أنها تضمن دقة تقدير النفقات والإيرادات، لأن الاعتماد على تقديرات تفوق سنة يؤثر على دقة البيانات لأنه كلما طالت الفترة أو المدة زاد أثر التقلبات والتغيرات المالية.

¹ عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران، الأردن، 2009، ص 249.

² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 49.

³ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 75.

⁴ بوعبد الله رابحي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

- الاعتبارات السياسية: تتمثل في أن مبدأ السنوية يكفل دوام رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة للرجوع إلى البرلمان في كل سنة للحصول على موافقته.

وينتج عن تطبيق مبدأ سنوية الميزانية مشكلة العلاقة ما بين الاعتمادات السنوية المقررة في الميزانية والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها، فكيف يتم تسجيل الإيرادات والنفقات المقررة في سنة الميزانية في حالة تأخر بعضها والدخول في السنة الجديدة، هناك طريقتان هما طريقة حسابات الخزانة وطريقة حسابات التسوية¹.

- طريقة حسابات الخزانة: حسب هذه الطريقة يتم تدوين جميع المبالغ المالية التي تم تحصيلها وجميع المبالغ التي تم إنفاقها فعلاً خلال السنة المالية للميزانية العامة، ويتم استبعاد جميع الاعتمادات المالية التي لم تستعمل، ويعاد فتحها في السنة المالية للميزانية العامة الجديدة، وذلك حسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

ومن مساوئ هذه الطريقة ظهور حساب ختامي غير حقيقي، ودفع مؤسسات ودوائر الدولة على التبذير باستنفادهم للاعتمادات قبل انتهاء السنة المالية والدخول في سنة مالية جديدة.

- طريقة حساب التسوية: حسب هذه الطريقة يرصد في الحساب الختامي للدولة جميع الإيرادات العامة وجميع النفقات العامة التي حصلت خلال السنة المالية بغض النظر عن تاريخ التحصيل الفعلي للإيرادات العامة، والدفع الفعلي للنفقات العامة، وتتسم هذه الطريقة بالوضوح، إذ يظهر المركز المالي للدولة وجميع التسويات المالية لبنود الميزانية بشكل دقيق وجلي، غير أنه يعاب عليها تأخر عملية الانتهاء من الحساب الختامي للدولة.

وقد أظهر التطبيق العملي صعوبة التمسك بمبدأ سنوية الميزانية العامة، مما دفع إلى معالجة بعض الحالات لأسباب عملية، وفنية، تضمن تطبيقه بطريقة مرنة، بالاعتماد على بعض الاستثناءات على مبدأ سنوية الميزانية العامة، وهي على نوعين، الاستثناءات لأقل من سنة وتتضمن الميزانيات الاثني عشرة، والاعتمادات الإضافية، والاستثناءات لأكثر من سنة، وتشمل ميزانية الدورة الاقتصادية، وميزانية البرامج الاقتصادية والاجتماعية².

¹ طارق الحاج، المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2009، ص ص 165، 166.

² محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص ص 299، 300.

ثانياً: مبدأ وحدة الميزانية

يقصد بهذا المبدأ أن يتضمن مشروع الميزانية العامة كافة نفقات وإيرادات الدولة المقدره تفصيليا في وثيقة واحدة، الأمر الذي يسهل أكثر التعرف على المركز المالي للدولة، ويسمح للسلطة التشريعية بالقيام برقابة فعالة على الميزانية العامة للدولة وسياستها المالية¹، ومن خصائص هذا المبدأ²:

- سهولة الوقوف على حقيقة المركز المالي للدولة؛
 - يحول دون تلاعب الجهاز الحكومي في ماهية الإنفاق والاعتماد؛
 - الكشف عن إساءة استعمال النفقات العامة وعن التبذير في إنفاقها؛
 - يؤدي إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل القومي؛
 - يساعد على إيجاد نظام محاسبي موحد للحسابات الحكومية؛
 - يدعم أسلوب التخطيط باعتبار الميزانية الوجه المالي للخطة الاقتصادية.
- غير أن التغيير في مهام ووظائف الدولة الحديثة، استلزم ضرورة الاعتماد على اللامركزية في إدارة العديد من الوحدات الحكومية والمؤسسات العامة، ما جعل الخروج من هذه القاعدة في بعض الحالات ضرورة حتمية³، تتمثل أهمها في:
- الميزانيات غير العادية: ويقصد بها الميزانيات التي توضع للإنفاق على أغراض وقتية أو استثنائية أو في ظروف غير عادية وتمول بموارد استثنائية، بحيث لو أدرجت النفقات والإيرادات المذكورة فيها ضمن الميزانية العامة للدولة لأدت إلى عدم إعطاء صورة حقيقية عن صحة المقارنات التي يمكن أن تقدمه بين ميزانيات الأعوام المختلفة⁴.

- الميزانيات الملحقه: وهي ميزانيات تتضمن إيرادات ونفقات بعض المؤسسات العامة التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، وتظهر على شكل ملحق بالميزانية العامة للدولة، وتعتبر الميزانيات الملحقه من استثناءات قاعدة الوحدة بالرغم من وجودها ضمن وثيقة الميزانية العامة للدولة لأنها لا تدرج جميع إيراداتها ونفقاتها فيها، ولا تظهر بشكل تفصيلي في الجداول

¹ صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 77.

² نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنات العامة لدولة العراق من 2003، 2007، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (04)، العدد (13)، جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص ص 4، 3.

³ صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁴ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2007، ص 530.

الرئيسية للإيرادات والنفقات العامة، وإنما يظهر الفرق بين إجمالي مصروفاتها، فإذا حققت المؤسسة فائضا يضاف إلى جدول الإيرادات العامة للدولة، وإذا حققت عجزا يظهر في جداول النفقات العامة على شكل إعانة تقدمها الدولة لتلك المؤسسة.¹ وإن كانت الميزانيات الملحق لا تحقق الاعتبار المالي الذي يستند إليه مبدأ وحدة الميزانية، فهي تحقق الاعتبار السياسي الذي يقوم عليه هذا المبدأ والمتمثل في رقابة السلطة التشريعية عليها.²

- الميزانيات المستقلة: وهي ميزانيات المؤسسات العامة التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، تظهر في وثائق خاصة بها منفصلة عن الميزانية العامة للدولة وتعتمد بواسطة مجالس الإدارة الخاصة بها،³ فالميزانيات المستقلة تخضع لأحكام الميزانيات الخاصة وتحفظ بفائض إيراداتها لنفسها دون أن تحوله إلى الميزانية العامة للدولة والعجز فيها تتم تغطيته عن طريق الإعانات أو القروض.⁴

- الحسابات الخاصة للخرينة: يقصد بها الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزانة الدولة جراء بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها ولا تعتبر إيرادات عامة، وتسجل خروج أموال منها ولا تعتبر نفقات عامة، وتعد هذه الحسابات استثناءا فعليا من مبدأ وحدة الميزانية إن لم تحسن الحكومة استعمالها من خلال وضع في حساب خاص مبالغ هي في حقيقتها نفقة عامة اعتمادا على أنها ستتمكن من استرداد هذه المبالغ مرة أخرى من وجه معين من أوجه الإيرادات.⁵

ثالثا: مبدأ عمومية الميزانية

يقصد بمبدأ عمومية الميزانية أن تظهر في وثيقتها كافة تقديرات الإيرادات وكافة تقديرات النفقات دون أي مقاصة بينهما⁶، أي أن تتبع الدولة الميزانية العامة الإجمالية بدلا من الميزانية العامة الصافية.

ويرجع الاستخدام الشائع لمبدأ عمومية الميزانية إلى اعتبارات مالية وأخرى سياسية:⁷

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 346.

³ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁴ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

⁵ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 343، 344.

⁶ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 410.

⁷ سعيد علي العبيدي، 2011، ص 202.

- الاعتبار السياسي: تمكن السلطة التشريعية من الرقابة وتسهل عملية الدراسة التفصيلية للميزانية بجانبها النفقات والإيرادات ومن ثم المصادقة عليها.

- الاعتبار المالي: تظهر حقيقة الأوضاع المالية بما يساعد السلطات المالية على متابعة تنفيذ الميزانية العامة بدقة، كما تحول دون الإسراف في النفقات التي ترافق عادة طريقة الناتج الصافي.

رابعا: مبدأ عدم تخصيص الإيرادات

تقتضي قاعدة عدم التخصيص ألا يتم تحديد إيرادات معينة في الميزانية لأوجه إنفاق محددة بل تجمع كافة الإيرادات في جانب ويقابلها في الجانب الآخر قائمة بالنفقات تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية¹، بشكل يساعد على عدالة الإنفاق العام وتحقيق أهداف الدولة حسب الأولويات.

نظرا لتطور مفهوم الدولة واتساع نطاق تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كثرت حالات الخروج على قاعدة عدم التخصيص والتي من بينها:²

- تخصيص بعض القروض للإنفاق على مشاريع معينة.

- تخصيص بعض الإيرادات لتسديد الدين العام قصد تشجيع المواطنين على الاكتتاب في القروض الداخلية، وللتأكيد للدائنين بإمكانية الدولة على الوفاء بالتزاماتها وضمان تسديد الأموال المقترضة وفوائدها، ويحدث التخصيص أحيانا للقروض الخارجية عندما يكون مصدر القروض دولاً أجنبية أو مؤسسات دولية.

- تخصيص بعض الإيرادات لمؤسسات عامة ذات شخصية معنوية.

- التخصيص لأغراض اقتصادية.

- تخصيص أموال الهيئات والوصايا لغايات معينة.

خامسا: مبدأ توازن الميزانية

ينص مبدأ توازن الميزانية العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات

¹ يوعبد الله رابحي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

² محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص ص 67، 68.

العامة فهذا يعبر عن عجز الميزانية، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة فهي تعبر عن وجود فائض بالميزانية العامة¹.

وشهد مبدأ توازن الميزانية العامة تطوراً في الفكر والواقع المالي والاقتصادي، ترافق مع تطور مفهوم الميزانية العامة ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فتوازن الميزانية في الفكر التقليدي ينصرف إلى تساوي النفقات العامة العادية مع الإيرادات العامة العادية بشكل دوري ومنظم فالميزانية العامة مجرد بيان حسابي تقديري متوازن لمتطلبات الدولة الانفاقية ووسائل تدبير الأموال اللازمة لهذا الإنفاق خلال فترة مقبلة دون مراعاة لأي من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية² غير أن الفكر المالي الحديث ابتعد عن التوازن الحسابي للميزانية العامة واستبدله بالتوازن العام الذي يمكن أن يتحقق في ظل وجود عجز أو فائض في الميزانية العامة للدولة، حسب الأوضاع الاقتصادية³.

المطلب الثالث: دورة الميزانية العامة للدولة

تتكون دورة الميزانية العامة من أربعة مراحل متعاقبة ومتداخلة مع بعضها البعض وهي: مرحلة التحضير، الاعتماد، التنفيذ والرقابة.

أولاً: مرحلة التحضير

تعتبر مرحلة التحضير المرحلة الأولى في دورة الميزانية العامة، وهي عملية إدارية تختص بها السلطة التنفيذية لاعتبارها السلطة التي تتولى إدارة المصالح العامة والمسؤولة عن إشباع الحاجات العامة للمجتمع وإمامها بالمقدرة المالية للدولة، وباعتبار أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ الميزانية العامة بعد إقرارها من قبل السلطة التشريعية يكون من باب أولى أن تترك لها إعداد وتحضير ما ستتولى تنفيذه⁴.

ويعبر إعداد الميزانية عن سياسة الدولة وبرنامج النشاط الحكومي خلال سنة واحدة، وذلك بتحضير الميزانية عن طريق وضع تقديرات النفقات وما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير، إذ يتم تقدير النفقات العامة بسهولة، بالاعتماد على طريقة التقدير المباشر وفقاً للحاجيات المعروفة في المستقبل⁵ بينما هناك عدة طرائق تتبع لتقدير الإيرادات العامة للسنة المالية القادمة، فهناك الطريقة الأولى التي يعتمد عليها في تقدير الإيرادات العامة بالاعتماد على إيرادات السنة ما قبل الأخيرة، مع

¹ حياة إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، الدار الهندسية، مصر، 2009، ص 9.

² محمد طافة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 181، 182.

³ صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

⁴ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2014، ص 125.

⁵ محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 302.

الأخذ بعين الاعتبار ان كان يتوقع فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعارها، وهناك الطريقة الثانية التي يتم على وفقها تقدير الإيرادات على أساس متوسط الإيرادات لعدة سنوات سابقة ويضاف إليها نسبة الزيادة السنوية المحتملة في الدخل القومي، وهناك الطريقة الثالثة، يتم التقدير من قبل المسؤولين بشكل مباشر ويترك لهم الحرية في الاسترشاد بإيرادات السنوات السابقة، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر هذه الطريقة المفصلة في تقدير الإيرادات العامة لأنها تعتمد على الدراسات الميدانية الحديثة، مما يتيح الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتمل حصولها في الظروف الاقتصادية¹، وباعتبار أن أساس هذه المرحلة هو التقدير يجب الالتزام بالدقة إلى أقصى حد حتى لا تفاجأ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما تتوقعه فينتج عن ذلك آثار سلبية كان بالإمكان تجنبها خلال هذه المرحلة.

ثانياً: مرحلة الاعتماد

يتم رفع الصيغة النهائية للميزانية العامة التي تم إعدادها من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية من أجل اتخاذ القرار باعتمادها، حتى يصبح مشروع الميزانية بصيغته النهائية ميزانية عامة قابلة للتنفيذ، حيث تحال الميزانية إلى اللجنة المالية لمناقشتها بالتفصيل والتي من حقها طلب البيانات واستدعاء المسؤولين لمناقشتهم، بعد ذلك تقدم هذه اللجنة تقرير يتضمن مجمل التوصيات إلى السلطة التشريعية ليتم مناقشة الميزانية على ثلاثة مراحل أولها، مناقشة سياسة الحكومة المالية والاقتصادية المستوحاة من الميزانية العامة، ثم مناقشتها مناقشة تفصيلية لكل باب والتصويت عليه، وفي المرحلة الأخيرة يتم التصويت على الميزانية بشكلها الإجمالي وبصيغتها النهائية.² وحسب غالبية الدساتير فإنه يحق للسلطة التشريعية إبداء الملاحظات على كافة بنود الميزانية وطلب التعديلات اللازمة، لكن بشرط موافقة الحكومة على تلك التعديلات، ومن الاتجاهات الحديثة في هذا المجال تقليص صلاحيات السلطة التشريعية في مجال تغيير النفقات والإيرادات، وذلك لأن الميزانية تمثل بناء متكاملًا يهدف إلى تحقيق سياسة الحكومة في مختلف الميادين السياسية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها مشروع متوازن فنيا ومالياً، وأن أي تغيير يؤدي إلى الإخلال بهذا التوازن.³

¹ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

² عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 547، 548.

³ سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

ثالثاً: مرحلة التنفيذ

وتمثل هذه المرحلة انتقال الميزانية العامة للدولة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس، من خلال تحصيل الإيرادات وصرف النفقات خلال السنة المالية وفق ما تم اعتماده وإقراره والذي يعد من مهمات السلطة التنفيذية بجميع أجهزتها ومصالحها ووزاراتها، مع تتبعها لآثار هذه العمليات على الاقتصاد القومي ومراقبة اتجاهاتها نحو الأهداف المنشودة حتى تستطيع تعديل سياساتها الإنفاقية والإيرادية، كما تتولى المصالح المعنية تحصيل الضرائب المقررة ببديل كل إمكانياتها ان لزم الأمر في الوقت المناسب¹.

وتحكم عملية تنفيذ الميزانية العامة قواعد وضوابط يستلم على السلطة التنفيذية الاعتماد عليها سواء ما تعلق بعمليات تنفيذ النفقات أو تنفيذ الإيرادات أو معالجة الفرق بينهما بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة، وتتبع هذه العملية بإعداد حساب ختامي للميزانية العامة للتعرف على ما تحقق فعلاً من إيرادات ونفقات، والتأكد من مدى دقة تقديرها².

رابعاً: مرحلة الرقابة على الميزانية العامة

تعد مرحلة الرقابة المرحلة الأخيرة من دورة الميزانية العامة للدولة، من أجل التأكد من أن تنفيذ هذه الأخيرة قد تم على الوجه المحدد ووفق السياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية واجازتها السلطة التشريعية³، وهي إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة في غاياته حسب ما تحدد في الميزانية العامة وعلى ذلك فإن الهدف الأساسي من الرقابة على تنفيذ الميزانية هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العامة للدولة⁴.

وتعدد تقسيمات الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة، حسب الزاوية التي ينظر إليها، إذ تقسم بحسب الأجهزة التي تقوم بها إلى⁵:

¹ حامد عبد المجيد درز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001، ص 556.

² حسن خلف فليح، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، جدرا للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص 308، 309.

³ Ahmed hanniche, **the public budget cycle and the importance of control in the public expenditure rationalization**, revue d'economie et de développement humain, volume (08), numéro (01), université de blida, algéria, 2017, p 468.

⁴ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 387.

⁵ محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 304، 305.

فليح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 310، 314.

- الرقابة الإدارية: هي رقابة تتم داخل السلطة التنفيذية، يقوم بها المديرين والرؤساء من موظفي الدولة على مرؤوسهم، أو موظفو وزارة المالية على الوزارات الأخرى، وتتضمن الرقابة الإدارية، رقابة سابقة على إجراءات الصرف، ورقابة لاحقة للصرف للتأكد من سلامة التنفيذ.

- الرقابة التشريعية: تتولى السلطة التشريعية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة أثناء وبعد انتهاء السنة المالية، من خلال المتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ للتأكد من أن ما يتم تنفيذه بخصوص كل من الإيرادات والنفقات يتماشى ويتطابق مع ما تم إقراره واعتماده في الميزانية من قبل السلطة التشريعية ذاتها.

- الرقابة الخارجية: تتم هذه الرقابة من قبل هيئة مستقلة من السلطة التنفيذية أو الهيئات التابعة لها تقوم بمراجعة وفحص حسابات الحكومة ومقارنتها بالوثائق الحسابية والصرف، من أجل اكتشاف النواقص والأخطاء والمخالفات القانونية وأخطار الجهات المختصة التنفيذية والتشريعية بتقرير مفصل عن هذه الوقائع، وهي رقابة علاجية في طبيعتها، ورقابة وقائية مستقبلية باعتبار أن تثبيطها للنواقص والقصور والأخطاء والانحرافات التي يتم اكتشافها قد يدفع إلى تلافي حصولها عند القيام بتنفيذ الميزانيات العامة اللاحقة، كما يمكن أن يكون هذا النوع من الرقابة على الميزانية العامة أكثر فعالية بسبب أنها تؤدي من قبل هيئة مستقلة غير خاضعة للسلطة التنفيذية ولا ترتبط بالحكومة، بالإضافة إلى امتلاك هذه الهيئة في الغالب قدرات وإمكانات فنية، وخبرات كافية وذات طبيعة تخصصية تتيح لها أن تكون في أدائها لعملها الرقابي أكثر كفاءة وفاعلية مقارنة بالعديد من الجهات الرقابية الأخرى.

- الرقابة المالية: وهي تمثل أحد أهم أنواع الرقابة على الميزانية العامة تهدف للوصول إلى ضمان تنفيذها بشكل يتطابق مع ما تضمنته هذه الأخيرة وما صدرت به، وما تم اعتماده فيها، وبدون هدر في استخدام إيرادات الميزانية، وتوجيهها نحو الإنفاق لما تم تخصيصه واعتماده، بدون انحراف أو اسراف والذي يتم في إطار تطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح وما تتضمنه من قواعد وإجراءات مالية.

- الرقابة الاقتصادية: وهي رقابة حديثة ترتبط بالدور الحديث للمالية العامة، يقتضي ممارستها على ما تتضمنه الميزانية العامة والذي يتصل بالجوانب الاقتصادية وبالأخص الانتاجية منها، وذلك باستخدام مؤشرات ومعايير في الرقابة الاقتصادية يتم من خلالها قياس مدى الكفاءة المتحققة في قيام الدولة من خلال نشاطها المالي وميزانيتها العامة بمهامها الاقتصادية.

المبحث الثالث: عموميات حول عجز الميزانية العامة للدولة

تعد مشكلة عجز الميزانية العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي لقت اهتماما من قبل الاقتصاديين والباحثين، لاعتبارها سمة تميز معظم ميزانيات دول العالم بدرجات متفاوتة وذلك حسب طبيعة الهيكل الاقتصادي لكل دولة.

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة

اكتسب مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة بسبب استخدامه في التحليل المالي كمقياس لتقييم أثر الميزانية في المتغيرات الاقتصادية الأخرى في المدى القصير¹، فهو يعد مقياسا كميا لموقف ميزانية الدولة، ويقصد بعجز الميزانية العامة قصور الإيرادات العامة للدولة على تغطية النفقات العامة²، أي أنه رصيد ميزاني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها خلال السنة المالية³.

ويمكن النظر إلى عجز الميزانية من زاويتين هما:⁴

- **المفهوم المالي الحسابي:** عجز الميزانية العامة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها، بشرط أن تتضمن الميزانية جميع إيرادات الدولة ونفقاتها المالية.

- **المفهوم الاقتصادي الاجتماعي:** يعبر عن الفرق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الذي يفترض أن تتضمنها الميزانية العامة وبين الأهداف الفعلية الممكنة التحقيق مترجمة بتخصيصات الميزانية ومن الطبيعي أن يكون هناك وباستمرار عجزا اقتصاديا لأن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يفترض تحقيقها تكون دائما أكبر من الممكنة التحقيق بحكم محدودية الموارد والإيرادات العامة وعليه فإن اللجوء إلى التمويل بالعجز مكتسب الشرعية لتقليص العجز الاقتصادي، وعليه فهذا الأخير قد لا يكون حالة سلبية بل ضرورة إذا كانت الأهداف إيجابية.

وعلى هذا الأساس فإن عجز الميزانية العامة للدولة يعبر عن حالة اختلال في توازنها من خلال عدم كفاية الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة بمختلف أشكالها جارية كانت أو استثمارية

¹ هاجيرة ديلي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد (10)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص 264.

² نسرين كزيز، حميدة مختار، آلية سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 35 (10)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 226، 227.

³ Hadjer OULD HENNIA, **Deficit Budgetaire Et Financement Non Conventionnel En Algerie Budget Deficit And Unconventional Financing In Algeria**, Managemen Economics Research Journal, Vol(01),N°(02), université zian Achour Djelfa, juin 2019, p 16.

⁴ عبد الحق بن تفات، محمد ساجل، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة حوليات، العدد (32)، الجزء (04)، جامعة الجزائر 01، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 236.

وقد يكون العجز مقصود بتطبيق سياسة مالية توسعية أو غير مقصود نتيجة انخفاض إيرادات الدولة أو عدم قدرتها على تحصيلها بما يتناسب وحجم الإنفاق العام.¹

ويعد عجز الميزانية أحد المكونات الأساسية للعجز العام، فهو مؤشر رئيسي يمكن أن يوفر معلومات دورية عن صحة الاقتصاد، الإدارة المالية الدولة، ومن جهة أخرى أن يكون أداة للميزانية لإخفاء نتائج ممارسة لأسباب سياسية أو في ظل ظروف خاصة مثل اللجوء إلى إعادة تصنيف الإنفاق العام بدلاً من تقليله أو ترشيده بشكل أساسي.²

ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً حول مفهوم الميزانية العامة للدولة لا بد من التطرق للمفاهيم التالية:³

- **العجز الجاري:** وهو العجز الذي يقيس الفرق بين النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية، حيث يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد الذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

- **العجز الأساسي:** ويستند هذا المفهوم إلى استبعاد دفع فوائد الديون السابقة، باعتبار هذه الديون عمليات حدثت في الماضي والفوائد عليها تتعلق بعمليات ماضية وليست حالية، من أجل إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

العجز الأساسي = العجز الجاري - الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقاً

- **العجز التشغيلي:** يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لاستبعاد آثار التضخم، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار، بما يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة، ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد، مما يجعل البعض يدعوا إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار والفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

¹ عماد غزازي، الصناديق السياسية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد أنموذجاً، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (02)، جامعة لونيسيف علي، البليدة، الجزائر، 2015، ص 281.

² Mohammed Seghir Mebarki, *Le Déficit Budgétaire : Entre Indicateur De Gestion Et Artifice Comptable*, Journal de l'École nationale d'administration, vol (25), N°(02), Algérie , décembre 2018 , p.56

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 207، 208.

- العجز الشامل: يعبر العجز الشامل عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.
 - العجز الهيكلي: ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل.
- العجز الهيكلي = العجز الشامل - العجز الظرفي.**

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لعجز الميزانية العامة للدولة

شهد الفكر الاقتصادي عدة تطورات في تفسير وتحليل ظاهرة عجز الميزانية العامة للدولة من خلال إبراز عوامله وآثاره، وذلك استنادا إلى الاختلاف بين فرضيات وآراء المدارس الاقتصادية خاصة فيما يخص حجم دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي.

أولا: نظرة المدرسة الكلاسيكية لعجز الميزانية العامة للدولة

اعتبرت المدرسة الكلاسيكية التي شاعت أفكارها في القرن التاسع عشر، مبدأ توازن الميزانية السنوي هدفا يجب تحقيقه في جميع الظروف، ورفض حدوث أي عجز أو فائض في الميزانية العامة ويعود ذلك بالأساس إلى الفرضيات والآراء التي تقوم عليها هذه المدرسة، والإيمان بمبدئي حيادية دور الدولة، واقتصارها على تأدية الوظائف التقليدية وحيادية المالية العامة.

ويرى الفكر الكلاسيكي أنه بوجود اختلال في الميزانية العامة تضطر الدولة للاقتراض العام، بما يؤدي إلى زيادة نفقات السنوات القادمة ما دام أنه يجب الوفاء بهذه القروض ودفع الفوائد عنها وبذلك تضخم عجز الميزانية واضطرار الدولة للاقتراض من جديد، مما يجعلها رهينة ظاهرة المديونية التي تجعل من الدولة عاجزة عن تأدية وظائفها في المجتمع، ومنافسة القطاع الخاص في سوق الاقتراض وبالتالي التأثير سلبا على مستوى الاقتصاد القومي، وفي سياق الفكر الكلاسيكي لما تعجز الدولة عن الاقتراض تلجأ للإصدار النقدي لتمويل نفقاتها، الذي يترتب عليه طبقا لنظرية الكمية للنقود ارتفاع المستوى العام للأسعار والدخول في حلقة مفرغة من التضخم.¹

ثانيا: نظرة المدرسة الكينزية لعجز الميزانية العامة للدولة

أحدثت الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 ثورة في الفكر الكلاسيكي واستدعت إعادة النظر في مبادئه المالية، حيث أصبحت الدولة مطالبة بالتدخل لتوجيه وتسيير الاقتصاد وتحسين أدائه وذلك استنادا إلى آراء العديد من المفكرين الاقتصاديين في مقدمتهم الاقتصادي الانكليزي "جون ماينرد

¹ جمال لعامرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص ص 90، 91.

كينز" الذي أثبت أن حالة التوظيف الكامل ما هو إلا حالة خاصة فقط، وأن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة للدخل دون مستوى التوظيف الكامل، مؤكداً على ضرورة تدخل الدولة باستخدام ميزانيتها من خلال زيادة النفقات وتقليص الضرائب من جهة أخرى بهدف تنشيط وإنعاش الاقتصاد ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية لسياستها الاقتصادية. كل هذه الإجراءات تؤدي إلى ظهور عجز في الميزانيات العامة للدول واللجوء للتمويل بالعجز، لكنه عجز مخطط ومفيد للاقتصاد¹.

وعلى هذا الأساس رأى كينز أنه ليس من الضروري توازن الميزانية العامة سنوياً وإنما المهم توازنها على مدار الدورة الاقتصادية، وتركز الاهتمام حول التوازن الاقتصادي لأنه الكفيل بتحقيق التوازن المالي لاحقاً، وأصبح بإمكان الدولة أن تحدث عجزاً مقصوداً في ميزانيتها العامة لتحقيق بعض أهدافها كالتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج وبعث النشاط الاقتصادي، مع خفض الإنفاق العام عند إدراك الاقتصاد مرحلة التوظيف الكامل، أو بروز ملامح ظاهرة التضخم².

ثالثاً: نظرة المدرسة النقدية لعجز الميزانية العامة للدولة

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين ظهرت النظرية النقدية الحديثة على يد الاقتصادي فريدمان، التي نادى بضرورة تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وضرورة التوسع في تحرير الأسواق ورؤوس الأموال والاقتصاديين أي قيود وإعادة هيكلة هذا الأخير طبقاً لذلك، بما يحقق أعلى مستويات للأداء الاقتصادي³، وترى النظرية النقدية أن السبب الرئيسي لعجز الميزانية العامة هو تدخل الدولة من خلال سياساتها المالية في النشاط الاقتصادي، الذي سبب أزمة الكساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوباً بالتضخم، معتبرة أن السياسة المالية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان أثرها في المتغيرات الاقتصادية بسبب بطء فعالية التشريعات والقرارات الإدارية من جهة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية لها⁴.

¹ زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014، ص 07.

² المرجع السابق، ص 07.

³ سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (18)، العدد (68)، جامعة بغداد، العراق، ص 296.

⁴ إيمان غسان شحرور، عجز الموازنة العامة في سورية وأثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (63) (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص 97.

واعتبرت النظرية النقدية ظهور العجز والفائض في الميزانية من المظاهر السلبية، بوصف العجز على أنه كتلة نقدية إضافية في الاقتصاد، بينما الفائض هو كتلة نقدية مقطوعة منه كانت في الأصل متجهة نحو تمويل القطاع الخاص، لذلك كان من بين أهم مبادئ هذه النظرية الالتزام الدائم بتوازن الميزانية العامة للدولة، وعلى الحكومة أن تركز على عدم السير في طريق التوسع المالي لكي لا تزيد في تعميق العجز لا تفسح المجال لحصول التضخم.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤيدة لحدوث عجز الميزانية العامة للدولة

تنقسم العوامل التي تؤدي عادة إلى حدوث عجز الميزانية العامة لأي دولة إلى عوامل تتعلق بنمو النفقات العامة وعوامل تتعلق بتراجع في الإيرادات العامة.

أولاً: العوامل المؤيدة لنمو النفقات العامة

يعد الاقتصادي الألماني "فانجر" أول من قام بدراسة تحليل وتفسير ظاهرة التزايد في النفقات العامة، الذي أقام دراسة بناء على تطور هذه الأخيرة في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وانتهى إلى وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو، وثم صياغتها في قانون اقتصادي تضمن "أن كلما حقق مجتمع معين معدلاً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني".²

1- الأسباب الحقيقية لنمو النفقات العامة

تعتبر الزيادة الحقيقية للنفقات العامة عن تلك الزيادة المصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة المقدمة له.³

- الأسباب الاقتصادية: وهي أسباب ناتجة عن ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والتي عادة ما تكون مرتبطة بزيادة الدخل الوطني، التوسع في المشروعات العامة، رفع مستوى الإنتاج، تحسين وتطوير الهياكل الإنتاجية، بناء قاعدة صناعية تكنولوجية وعلاج التقلبات الاقتصادية، بهدف تحقيق الخطط والأهداف التنموية الاقتصادية الطموحة لحكومات الدول، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين

¹ محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، عدد (37)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2012، ص 263.

² بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، العدد (07)، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، جوان 2017، ص 571.

³ نوزاد عبد الرحمان الهيني، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2006، ص 53.

التنوع في حجم الإنفاق الحكومي، وبين عمليات استحداث التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي المنشود.¹

- الأسباب الاجتماعية: في ظل الفكر الحديث وانتقال دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة والمنتجة، أصبحت هذه الأخيرة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة للتوازن الاقتصادي خاصة مع انتشار الوعي الاجتماعي للأفراد، فأصبحت الدولة تهدف إلى تحسين توزيع الدخل وإقامة العدالة الاجتماعية، ورفع المستوى المعيشي، وتطوير الخدمات الاجتماعية بزيادة الإنفاق على قطاع الصحة التعليم والثقافة.....، وتقديم التأمين للأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب وقد نتج عن منح الدولة هذه الإعانات وتقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات التحويلية.²

- الأسباب المالية: من الأسباب المالية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة، سهولة الاقتراض إذ سابقا لم تكن الدولة تلجأ إلى القرض العام إلا في الظروف الاستثنائية والطارئة، لكن في الوقت الحاضر أصبحت هذه القروض من وسائل السياسة المالية للدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وسواء كانت هذه القروض مموله لاستثمارات منتجة أو غير منتجة فإنه يترتب عليها زيادة في حجم النفقات العامة نتيجة أقساطها وفوائدها في المستقبل علاوة على أعباء التسهيلات والمزايا المقدمة للمكتتبين في هذه القروض لتشجيعهم على الاقتراض³، كما أن وجود فائض في إيرادات بعض السنوات تشجع الدولة على زيادة نفقاتها العامة بإنفاقها في أوجه غير ضرورية، ويبدو خطورة هذا الوضع في الأوقات التي تستوجب فيها السياسة المالية السليمة على الحكومة خفض نفقاتها بسبب صعوبة خفض الكثير من بنود الإنفاق إلى ما كانت عليه سابقا،⁴ إضافة لذلك يعد الأثر التراكمي لبعض النفقات العامة وخاصة الاستثمارية من بين الأسباب المالية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، فعندما ترصد دولة مبلغ من المال لإتمام أعمالها الإدارية مثلا، يتطلب مستقبلا نفقات إضافية لصياغة حواسيبها وتطويرها وملحقاتها بشكل مستمر.⁵

¹ نسرين كزيز، مرجع سبق ذكره، ص 228.

² علي سيف على المزروعى، إلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (01)، 2012 جامعة دمشق، سوريا، ص 618.

³ محمد خير الحكام، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁴ Merim Mecheri, Djebbar Bouktir , **public expenditure and growt in algeria :an analytical study according to wwanger's law of increasing public expenditure**, revue of financial accounting and managerial study, vol (06), N°(02), université larbi ben mhidi, oum el bouaghi, algéria, 2019,p 231.

⁵ محمد خير الحكام، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- الأسباب السياسية: أدى تطور الفكر السياسي وانحياز فكرة عدم مسؤولية الدولة واتساع نشاطها وتعدد وظائفها إلى زيادة النفقات العامة لتزويد المجتمع بالخدمات الأساسية التي تحتاج إليها الطبقات الكادحة ولتمكين الإدارة المحلية من الاضطلاع بمسؤولياتها وفقا لمبدأ المشاركة للديموقراطية في إدارة المجتمع¹ فضلا عن أن التعددية الحزبية تدفع عادة بالحزب الحاكم إلى توسيع مجالات الخدمات التي تقدمها للأفراد إرضاء للناخبين، هذا وقد أدى تطور العلاقات الدولية إلى زيادة أهمية التمثيل الدبلوماسي بين الدول وارتفاع نفقات المساهمة في المنظمات الدولية والإقليمية،² ومن ناحية أخرى فقد ساهم الإنفاق العسكري بشكل كبير في دفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة في الكثير من الدول، ويشمل هذا الإنفاق على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية للقوات المسلحة ونفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد.³

- الأسباب الإدارية: أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العاملين فيه، وارتفاع حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، إضافة إلى التطوير والتحديث والتدريب في العمل الإداري كل هذا أدى إلى زيادة⁴ حقيقية للنفقات العامة كونها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.⁵

2- الأسباب الظاهرية لنمو النفقات العامة

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المستهلكة لإشباع حاجاته العامة.⁶ وتشمل أهم هذه الأسباب فيما يلي:⁷

¹ نسرين كزيز، حميدة مختار، مرجع سبق ذكره، ص 230.

² كمال عبد حامد زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد (15)، العراق، 2014، ص 12.

³ حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد (63)، المعهد الربيعي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2007، ص 09.

⁴ محمد بوقناديل، عبد الباسط بن معذر، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1970-2011)، مجلة مجاميع المعرفة، العدد (02)، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2016، ص 45.

⁵ علي سيف علي المزروعى، مرجع سبق ذكره، ص 619.

⁶ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

⁷ ناجم وافي، عبد الجليل جلايلة، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (08)، العدد (02)، جامعة أحمد درايا، ادرا، الجزائر، جوان 2020، ص ص 111، 112.

- تدهور قيمة العملة الوطنية: ويعد تدهور قيمة العملة الوطنية السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في العصر الحديث، وتعني ارتفاع تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها دون زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من النفقات.

- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان: تؤدي اتساع مساحة الإقليم التابع للدولة وزيادة عدد السكان والتغيرات في هيكل السكان إلى زيادة ظاهرية للنفقات العامة نتيجة اتساع نطاق الحاجة إلى الخدمات العامة في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة ولمواجهة حاجات السكان المتزايدة من هذه الخدمات والمنافع العامة.

- اختلاف الفن المالي: يؤدي تغير القواعد الفنية في إعداد الميزانية والحسابات العامة إلى زيادة غير حقيقية في النفقات العامة للدولة فالانتقال من المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة سابقا القائمة على فكرة الميزانية الصافية التي لا تظهر كافة نفقات الدولة وإيراداتها في الميزانية العامة إلى فكرة الميزانية الإجمالية المضيفة في الوقت الحالي والتي تدرج كافة نفقات الدولة وإيراداتها في الميزانية العامة، قاد إلى تضخم رقمي في حجم النفقات العامة بصورة ظاهرية.

ثانيا: العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تباطؤ نمو أو تدهور الإيرادات العامة، نذكر أهمها:¹

- ضعف الطاقة الضريبية: تعد الطاقة الضريبية من أهم المقاييس التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي، والتي تقاس بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي، وتتسم الدول النامية عامة بانخفاض الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني ويكمن السبب في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي.

- التهرب الضريبي: يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تراجع حصيلة الضرائب في الدول خاصة النامية منها، نتيجة اتساع حجم الاقتصاد الموازي وضعف كفاءة الإدارة الضريبية وقصورها في أداء مهامها، وكذا غموض التشريعات الجبائية وضالة العقوبات المفروضة على المتهربين.

- جمود النظام الضريبي: يؤدي عدم تطوير النظام الضريبي وتطويعه لخدمة أهداف التنمية بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، وعدم استجابة هذا النظام لزيادة الإيرادات العامة بشكل يواكب زيادة الدخل الوطني.

¹ نسرين كزيز، حميدة مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص 230، 231.

- ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة: ومن السمات الرئيسية لهذه الظاهرة التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانوناً ويرجع ذلك إلى تقاعس الممولين، والإهمال الوظيفي من قبل مصلحة الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية، إضافة للكثير من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيرادات الميزانية العامة للدولة.

- تدهور أسعار المواد الخام: ويعد من أكثر أسباب عجز الميزانية العامة للدولة خطر الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، خصوصاً بالنسبة للدول الريعانية التي يعتمد دخلها ونتاجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط.

خلاصة الفصل

تعد الميزانية العامة للدولة وثيقة رسمية معتمدة من قبل الحكومة، تحتوي على تقديرات مفصلة لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مقبلة، تحدد سياسات الدولة وبرامجها المستقبلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وغيرها من الأهداف المسطرة، وتحكم الميزانية العامة للدولة العديد من القواعد والمبادئ التي تنظمها والواجب مراعاتها من قبل السلطات المختصة في تحضيرها واعتمادها وتنفيذها ومراقبتها من أجل توضيح المركز المالي للدولة.

ومع تعاظم أهمية الميزانية العامة للدولة في الاقتصاد الوطني والدور المالي لها تفاقمت ظهرت العجز في العديد من ميزانيات الدول، كنتاج لمجموعة من العوامل ترجع جزء منها إلى تزايد النفقات العامة سواء زيادة ظاهرية كانت أو حقيقة، بينما يعود جزء منها إلى تراجع الإيرادات العامة بسبب ضعف الطاقات الضريبية، التهرب الضريبي، جمود النظام الضريبي وغيرها.

و يعتبر العديد من الخبراء الاقتصاديين أن اختيار الأساليب الملائمة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة أهم من العجز نفسه، وذلك لما لهذه الأساليب والسياسات من آثار اقتصادية واجتماعية تعود بالسلب على المجتمع، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين التقليد والحديث

المبحث الأول: الأساليب المالية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني: الأساليب النقدية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة

المبحث الثالث: الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة

تمهيد

يعد عجز الميزانية العامة للدولة من أكبر المشكلات الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية لبلوغه مستويات قياسية هدد استقرارها المالي والنقدي، نظرا لشح الموارد المالية والارتفاع المتسارع والمتزايد في حجم النفقات، ولذا لجأت هذه الدول إلى البحث عن حلول هذا العجز من خلال اعتمادها مجموعة من أساليب التمويل سواء المالية أو النقدية أو من خلال اللجوء للصناعة الإسلامية واختيارها الأكثر فاعلية منها.

وفي هذا السياق سنبرز من خلال هذا الفصل مجموعة من الأساليب التقليدية والحديثة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، حيث يتضمن المبحث الأول مجموعة من الأساليب المالية والممثلة في بنود السياسة المالية، ترشيد الانفاق، الإصلاح الضريبي، والصناديق السيادية، شراكة قطاع عام خاص، أما المبحث الثاني سنوضح من خلاله مجموعة من الأساليب النقدية وهي: الاصدار النقدي، تخفيض قيمة العملة، والاستدانة، بينما يتضمن المبحث الثالث الصكوك الإسلامية كآلية لمواجهة عجز الميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: الأساليب المالية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة

عادة ما كانت تلجأ معظم الدول إلى استخدام السياسة المالية لتغطية فجوة الموارد المالية التي تعانيها وتحقيق نوع من التوازن في ميزانيتها العامة، والتي تتألف من جانبين هما: تخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب.

- تخفيض النفقات العامة: يعتبر تخفيض الإنفاق العام من بين أهم الأساليب التي تستخدمها الدولة لمعالجة عجز ميزانيتها العامة، والذي يظهر تأثيره من خلال ما تبثته النظريات المتعلقة بالعرض والطلب إذ أن العجز هو نتيجة زيادة الطلب الكلي (الناتج عن زيادة الإنفاق) عن العرض الكلي، وبما أن الفجوة بينهما ناتجة عن الزيادة في الإنفاق وجب على الدولة التدخل عن طريق إحداث فائض في الميزانية بترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بند الإنفاق العام عن طريق تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي خصوصا ما تعلق منها بدعم أسعار السلع التموينية، التخلص من الدعم الاقتصادي لمؤسسات القطاع العام، تقليص النفقات الموجهة لقطاعات معينة كالعليم والصحة، وابتعاد الدولة عن الخوض في المجالات الاستثمارية وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذه المشاريع لتخفيف العبء على ميزانيتها.¹

- زيادة الضرائب: تعتبر الضرائب من بين أهم الأدوات المالية المستخدمة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك من خلال الزيادة في معدلات الضرائب وتوسيع الأوعية الضريبية على أرباح المشروعات الضريبية وأجور ومرتبات العاملين لضمان حصيلة متناسب ومقدار العجز، إلا أن هذا الإجراء عادة ما يقلص من هوامش ربح المشروعات والحد من قدرتها على التمويل الذاتي، ومن ثم نقل هذا العبء إلى المستهلكين عن طريق رفع الأسعار، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات والمطالبة برفع الأجور والمحصلة ارتفاع مستوى الضغط الضريبي والذي أقل ما يحدثه من آثار:²

- ✓ تقليص القدرة الشرائية للأعوان الاقتصاديين؛
- ✓ تثبيط النشاط الانتاجي لتأثيراته السلبية على النمو الاقتصادي، ومن ثم انخفاض الحصيلة الضريبية في حد ذاتها نتيجة تدهور أو زوال المادة الخاضعة للضريبة ذاتها ومن ثم تفاقم عجز الميزانية العامة؛
- ✓ فقدان اقتصاد الدولة لقدرته التنافسية.

¹ براهيم خناطة، نادية خلفه، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد (07)، العدد (01)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2020، ص 568، 565.

² شراف عقون، فريدة كافي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من وجهة النظر التقليدية والاسلامية، عرض التجربة الماليزية، الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي للاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 13، 14 مارس، 2018، ص 8.

إلا أنه وأمام التأثيرات السلبية لهذين الأسلوبين وتعذر لجوء الدولة إلى استخدامها في مواجهة عجز ميزانيتها العامة لأسباب اقتصادية واجتماعية لجأت إلى اساليب مالية أخرى أكثر فاعلية نذكر منها ترشيد الإنفاق العام، الإصلاح الضريبي، الصناديق السيادية والشراكة بين القطاع العام والخاص.

المطلب الأول: ترشيد الإنفاق لعام

في ظل الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي واجهتها معظم دول العالم جراء انخفاض الإيرادات وشح الموارد ومحدوديتها، وعدم قدرتها على تغطية احتياجاتها من النفقات برز الاتجاه الدولي نحو تحديث وإصلاح أنظمة الميزانية العامة وتطوير أساليب تسيير النفقات العامة من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام المال العام وتحقيق أهدافها التنموية.

أولاً: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

يأخذ مصطلح ترشيد الإنفاق العام معناه من مصطلح الرشد بمعناه الاقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وانفاقها بعقلانية وحكمة على أساس رشيد، وطبقاً لما يمليه العقل، ويتضمن ترشيد الانفاق ضبط النفقات وأحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف للحد الأدنى، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.¹

ويقصد بترشيد الإنفاق التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءات في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها أي يتم في مرحلتي إعداد واعتماد الميزانية، بينما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وللکفاءة بعدين:²

- كفاءة المخرجات: تعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات.

- كفاءة المدخلات: تعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات.

ويقصد بترشيد الإنفاق العام في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة في المجتمع، وارتباط تزايد الانفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، فهو العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، درة المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 399.

² Zouhair Hambli, the role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries case study of algeria 2000-2016, mokarabat review, vol(05),N°(03), université zian achour de djelfa, algeria, 2019, p 317.

استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، و الالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال اشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.¹

وعليه فإن ترشيد الانفاق العام هو حسن تصرف الدولة في تسيير المال العام من خلال الحد من الإسراف والتبذير في كافة المجالات وضبط النفقات العامة وزيادة فاعليتها والكفاءة في استخدامها بما يحقق أقصى حد من احتياجات المجتمع.

ويهدف ترشيد الانفاق العام إلى تحقيق ما يلي:²

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والامكانيات المتاحة؛
- خفض عجز الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والانفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية؛
- تحسين طرق الانتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.

- مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم النفقات التي لا تحقق مردودية كبيرة و محاربة التبذير والإسراف، والاحتياط لكافة الأوضاع المالية.

- دفع عجلة التطور والتنمية وتجاوز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة، والمساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأجل القصير، المتوسط والطويل، وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.

ولتبلغ عملية ترشيد الانفاق العام أهدافها المنتظرة والتي من بينها خفض الميزانية العامة للدولة

لابد من توفير مجموعة من العوامل نذكر منها:

- تحديد أهداف الإنفاق وترتيبها حسب الأولويات: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، وفي ظل محدودية الموارد يتعين تحديد المشاريع وفق سلم الأولويات حسب درجة اشباعها لحاجات الأفراد والأكثر إلحاحا.³

¹ طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)،

مجلة رؤى اقتصادية، العدد (11)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 101.

² عفاف قميتي، عبد القادر حفاي، التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، مجلة

الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35، جامعة زياد عاشور الجلفة، الجزائر، 2018، ص 378.

³ زينة عباد، مكافحة الفساد من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد (04)، جامعة زيان

عاشور، الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 277.

- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق الحكومي: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الأجهزة والوحدات الحكومية عند تنفيذها للبرامج والمشاريع الموكلة إليها، وذلك بتفعيل دور الرقابة على النفقات العامة.¹

- كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إن توفر جهاز إداري كفء وإدارة سياسية قوية عاملان يحققان الكفاءة والفعالية في تخصيص الموارد المالية برءاء داخل قطاعات الدولة، أو بين الدولة والقطاع الخاص.²

- الشفافية المالية والمسؤولية: تتيح الشفافية تدفق المعلومات حول كل ما يتعلق بإدارة المال العام وانفاقه، أما المسؤولية فتتيح الفرصة لمساءلة المعنيين على إدارة المال العام ومحاسبتهم في حالة حيادهم عن المسار الصحيح أو هدرهم له بأي شكل من الأشكال.³

ثانيا: آليات ترشيد الإنفاق العام لمواجهة عجز الميزانية العامة للدولة

يمكن توزيع الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدول لترشيد الإنفاق العام كآلية لمواجهة انخفاض الإيرادات إلى:

1- إجراءات ووسائل قصيرة ومتوسطة الأجل:

تعتمد هذه الإجراءات بشكل فوري عند حصول انخفاض طارئ في الإيرادات العامة خلال السنة المالية وتوقع حدوث عجز في الميزانية العامة، وتتضمن تقليص نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي وتغيير بنيته، وتغييرات نوعية تصل بصيانة وتعزيز البنية الاقتصادية الأساسية و الاجتماعية، وتتمثل أهمها في تقليص أو إزالة الإعانات المقدمة للمشروعات والمستهلكين وإخضاعها لتقنيات ومعايير اقتصادية ومالية تخفيض بنود النفقات التشغيلية وإيقاف المشاريع الجديدة، إعادة هيكلة برامج الضمان الاجتماعي ومختلف البرامج الاجتماعية الأخرى، تقليص التوظيف الحكومي وتحسين كفاءته وإدراج نفقات خارج الميزانية، فرض تخفيض شامل بنسبة معينة على جميع أبواب وبنود الميزانية العامة وعلى جميع الوزارات والمصالح الحكومية، تشكيل لجان في الوزارات والمصالح الحكومية لدراسة بنود الانفاق فيها وتحديد البنود التي يمكن تخفيضها واقتراح ما يلزم لترشيد الانفاق من سياسات وإجراءات في تلك الأجهزة.⁴

¹ المرجع السابق، ص 277.

² حميدة أوكيل، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، العدد (20)، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2016، ص 264.

³ ابراهيم خناطلة، ص 564.

⁴ بالاعتماد على: - محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره .

- سهام شباب، محمد دحمان، حوكمة الإصلاح الميزاني ودورها في ترشيد الانفاق العام، دراسة حالة الجزائر، مجلة البراديف، العدد (02)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، أوت 2016، ص 170.

2- إجراءات ووسائل طويلة الأجل

تأخذ هذه الإجراءات والوسائل أشكالاً متنوعة، تشمل عدة جوانب منها الجانب المالي، الإداري والقانوني، الجانب الإعلامي، ويتم تنفيذها من خلال عدة سنوات تعتمد عليها الحكومة كبرنامج لترشيد الإنفاق:¹

1-2 الجاني المالي: يتضمن الإجراءات المالية التي تعتمد عليها الحكومة لأحكام الرقابة على النفقات، والتي تشمل جميع وجوه الإنفاق في الميزانية العامة، وجميع أبوابها وتفصل كما يلي:

● الرواتب والبدلات والأجور: يكون الترشيح فيها كما يلي:

- إعادة توزيع الوظائف في الأجهزة الحكومية و الإدارات و الأقسام، مع تخفيض رواتب العاملين فيها، وتخفيض عددهم إن لزم الأمر.
- استخدام الآلات والأجهزة الحديثة التي تقلل من عدد العاملين.
- إلغاء الوظائف الشاغرة.

● النفقات التشغيلية: يتضمن الترشيح الإجراءات التالية:

- تخفيض إيجارات المباني والدور المستأجرة للأجهزة الحكومية والاستغناء عن بعضها.
- تخفيض أو إلغاء بعض أنواع الإعانات والمساعدات الداخلية و الخارجية وتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها.

● التشغيل والصيانة: ويكون الترشيح في:

- تبني سياسة تهدف إلى تحويل أعمال التشغيل و الصيانة والنظافة إلى الجهات الحكومية وإحلالها مكان الشركات الخاصة.
- تشجيع الجهات الحكومية على القيام بمهام التشغيل و الصيانة وتوفير الإمكانيات اللازمة لها.

● المشاريع: وتتضمن:

- إعطاء الأولوية للمشاريع المنخفضة التكلفة و ذات العائد المالي السريع؛
- تنفيذ المشاريع الأساسية وتأجيل المشاريع الأقل أهمية مع الإبطاء في تنفيذ المشاريع الصغيرة، و تمديد فترات تنفيذ البرامج والمشاريع الكبيرة؛
- تحويل تنفيذ بعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي إلى القطاع الخاص لتنفيذها؛

¹ محمد شاكور عصفور: مرجع سبق ذكره، ص ص 401-404.

- إجراء دراسات دورية وشاملة للبرامج والمشاريع الحكومية لإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات والتقييم، ليتم تخفيض الاعتمادات المالية لما قل نفعه منها، أو إلغاؤها إذا ما كان العائد لا يتناسب مع التكلفة أو لانخفاض كفاءة إنتاجيتها.

2-2 الجانب الإداري: ويشمل الإصلاحات الإدارية اللازمة لتطوير الجهاز الإداري ورفع مستوى كفاءته، ويشمل ما يلي:

- تطوير وتنمية العاملين في الأجهزة الحكومية؛

- تطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية؛

- تطوير إجراءات ونماذج و أجهزة العمل.

3-2 الجانب القانوني: ويشمل ادخال تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات وتطويرها لتلائم ظروف البلاد وتتضمن:

- تطوير أنظمة وتعليمات الميزانية العامة والحسابات الحكومية؛

- تطوير أنظمة وتعليمات الشراء والتخزين الحكومي؛

- تطوير أنظمة وتعليمات الرقابة المالية وأساليبها؛

- تطوير أنظمة شؤون الموظفين بشكل خاص والشؤون الإدارية بشكل عام.

4-2 الجانب الاعلامي: يتضمن استخدام وسائل الإعلام المختلفة للتنبيه إلى مواطن التبذير والإسراف في النفقات وما ينطوي عليه التبذير من خسائر وأضرار بالاقتصاد الوطني، وحث الموظفين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام على ترشيد الإنفاق.

كما يوجد تقسيم آخر لوسائل ترشيد الإنفاق العام نذكر منها:

✓ **التسيير القائم وفق النتائج:** تركز الأساليب الحديثة لتسيير المال العام على التسيير القائم وفق النتائج بدل الوسائل، وهو ربط الإنفاق العام بنتائج وأهداف محددة مسبقا فيكون الهدف الأساسي لتسيير المال العام هو تحقيق الأهداف المرجوة منه، على عكس الأسلوب التقليدي الذي يقوم على تحديد مجالات الانفاق وفق ما يتوفر من موارد مالية، أي أن يتم إعداد الميزانية العامة من خلال توجيه الموارد المالية المتوفرة لبنود محددة الانفاق بهدف أن يتحقق الانفاق في البنود المحددة مسبقا.¹

✓ **مؤشر الأداء:** يلزم التسيير الجديد للميزانية العامة للدولة استعمال مؤشرات الأداء وذلك من أجل التقييم الدائم للنتائج المحققة مقارنة بالنتائج المنتظرة في إطار تحقيق الأهداف والموارد المتاحة.²

¹ عفاف قميتي، عبد القادر حفاي، مرجع سبق ذكره، ص 379، 380.

² المرجع السابق، ص 380.

✓ مكافحة الفساد وإرساء النزاهة في تسيير المال العام: تعددت الدراسات والتوصيات التي تؤكد على ضرورة مكافحة الفساد بشتى أشكاله حتى نضمن استخدام أمثل للموارد العامة، إذ أثبتت الكثير من التقارير الصادرة سنويا حول الفساد في العالم أن البلدان التي تحقق معدلات منخفضة في مؤشرات الفساد هي البلدان التي قطعت أشواطاً واضحة في إرساء أفضل الأساليب على تسيير مآليتها العمومية.¹

✓ الرقابة على الأداء: شهدت الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً على كافة المستويات النظرية والعملية في مختلف الدول المتقدمة والنامية بعملية الرقابة على المال العام، لما لها من دور هام في عملية ترشيد الإنفاق فهي تساعد في الحفاظ على الأموال الموجهة للإنفاق من الفساد وتجنب إسرافها واستغلالها في أوجه غير مشروعة، والرقابة على الأداء هي مجموعة ديناميكية من السياسات والإجراءات والمعايير المحاسبية والتدقيقية في مجالي الأداء والعلاقات المالية، تهدف إلى مقارنة وقياس وتحليل سير الأعمال في ضوء الخطط المعتمدة والإنجازات المتوقعة وما إلى ذلك من عوامل تتعلق بكفاءة وفعالية الأداء العام المالي والتأكد من أن النتائج الفعلية تتماشى وتنسجم مع النتائج المرغوبة والمخططة لها،² وتتميز الرقابة على الأداء بجملة من المزايا نذكر منها:³

- تشمل جوانب الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في النشاطات الادارية؛

- تزود بمعلومات ذات اتصال وثيق بصنع القرارات؛

- وضوح غايات وأهداف البرامج و المشاريع؛

- وضوح المسؤوليات والصلاحيات فيما يخص تنفيذ الخطط التي تمت الموافقة عليها،

- وضوح جودة وفعالية تنفيذ البرامج بالمقارنة مع الخطط الموضوعية؛

- جودة النتائج مقارنة مع التكاليف المحددة مسبقاً.

✓ تخفيض الإنفاق وإعادة توجيهه: ويتم تخفيض الإنفاق العام بعدة وسائل منها زيادة مشاركة القطاع الخاص والتخفيض من النفقات العمومية عن طريق الضغط على التوظيف العمومي أو تخفيض الإعانات والنفقات العسكرية، كما يتم توجيه الإنفاق العام بتغيير هيكله بالتركيز على المجالات العالية الإنتاجية، من خلال تشجيع الاستثمارات الحكومية المنتجة ذات نوعية عالية الخاضعة لمعايير

¹ المرجع السابق، ص 380.

² شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق الحكومي، مجلة معارف، العدد (11)، جامعة البويرة، الجزائر، 2011، ص

131.

³ عفاف قميتي، عبد القادر حفاي، مرجع سبق ذكره، ص ص 378، 379.

المردودية الاقتصادية والمكاملة للقطاع الخاص، وكذا الاهتمام بتشغيل وصيانة الاستثمارات، والعمل على إقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام للرفع من الإنتاجية.¹

المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي

يقصد بالإصلاح الضريبي إدخال تغييرات في النظام الضريبي القائم بهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديد، فالإصلاح الضريبي الحقيقي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد.²

كما يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي على أنه مجموع التغييرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، ولا يعني الإصلاح مجرد إدخال تعديلات على النظام الضريبي، بل هو نتيجة مسار من العمليات والإجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة.³

ويرتكز الإصلاح الضريبي على مجموعة من المعايير نذكر منها:⁴

- العدالة في التنظيم الفني للضريبة، بحيث يتلاءم كل نوع منها مع طبيعة الأوعية المفروضة عليها، وظروف المكلفين بها، ومدى كفاءة الإدارة الضريبية في تحقيقها؛
- الشفافية في القواعد القانونية التي تنظم أساليب الاستقطاع الضريبي والمنوطة بمعدلات الضريبة، وتحديد الأوعية المختلفة المفروضة عليها والمكلفين بها وكيفية ربطها وتحصيلها بما لا يدع مجالاً للتحكم في تطبيقها من قبل الإدارة الضريبية؛
- المرونة في الاستجابة للتقلبات الاقتصادية المختلفة؛
- الحياد في معاملة الأوعية الضريبية المختلفة أو بالمكلفين بالضريبة بما لا يخل بآليات السوق.

أولاً: مجالات الإصلاح الضريبي

يمكن تحديد مجموعة من المجالات يتم العمل عليها لتطبيق الإصلاح الضريبي من أجل تحقيق أهدافه المختلفة والتي من بينها زيادة الإيرادات بهدف تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة:

- 1- توسيع الوعاء الضريبي: ويقصد بتوسيع الوعاء الضريبي أن تصل الضريبة إلى أكبر عدد من دافعيها من خلال إنشاء أدوات جديدة لتشمل أنواعاً جديدة من الضرائب على الدخل أو السلع الاستهلاكية أو الضرائب البيئية.....، أو من خلال زيادة كفاءة النظام الضريبي بما يسمح بالوصول إلى شرائح لم تكن

¹ حميدة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 265.

² عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، الأردن، 2011، ص 249.

³ صبيحة شاي، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة لجزائرية للمالية العامة، العدد 6، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 52.

⁴ المرجع السابق، ص 52.

تغطي في السابق، والطريقة الأخيرة هي المقصودة في عمليات الإصلاح الضريبي في الدول النامية حيث يؤدي الجهاز الإداري المنظم لعملية فرض الضرائب وجبايتها إلى فقدان جزء كبير من الحصيلة الضريبية.¹

2- ترشيد معدلات الضريبة: وتأتي هذه المرحلة من الإصلاح الضريبي بعد المرحلة الأولى الخاصة بتوسيع الوعاء في الحدود التي يسمح بها الجهاز الإداري للضرائب، ومن المألوف أنه كلما زادت معدلات الضريبة زاد التعقيد الضريبي وزادت معه مشكلات التجنب والتهرب الضريبي، وعليه فإن عملية الترشيد في معدلات الضريبة تعني بالدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الضريبي، ومن بين أهم متطلبات القيام بعملية الترشيد هي توافر المعلومات الدقيقة التي تسمح بالتفرقة بين الأوعية الفرعية المختلفة، وتعاني الدول النامية بوجه عام من نقص شديد في هذه المعلومات مما ينعكس سلباً على هيكل المعدل الضريبي.²

3- التنسيق بين كافة الأدوات المالية: ضرورة النظر إلى النظام الضريبي بأكمله في سياق القيام بعملية الإصلاح الضريبي، حيث أن عملية إصلاح نوع واحد من الضرائب قد تكون على حساب نوع آخر، ولذلك يجب التعرف على آثار وتداعيات كل عملية إصلاح على جميع أجزاء النظام الضريبي، فعندما يفتقر الإصلاح الضريبي إلى التنسيق والمتابعة فقد تحدث سلبات تنعكس على مستوى الإيرادات والكفاءة.³

4- تحسين أداء الجهاز الإداري: دلت التجارب الدولية في هذا المجال على أهمية التناسق بين مستوى الإصلاحات الضريبية من جهة ومدى فاعلية الجهاز الإداري وقدرته على التكيف والتحسين السريع في الأداء من جهة أخرى، كما أن مقدرة الجهاز الإداري على التصحيح والتكيف السريع تعد العنصر الحاسم في نجاح عملية الإصلاح الضريبي أو فشلها في جميع مراحله وأي ضعف في أية مرحلة ينعكس سلباً على تنابعة العمليات برمتها، ويهدف إصلاح الجهاز الإداري إلى زيادة مستوى الالتزام من جانب دافعي الضرائب وتحسينه، وزيادة كفاءة العمليات الأساسية لتقييم الضريبة ومراجعة جبايتها.⁴

¹ ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد 13، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 7.6.

² سعيدة عبد العزيز عثمان، شكري رجب الشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 540، 541.

³ المرجع السابق، ص 541.

⁴ ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

ثانيا: تقييم أداء الإصلاح الضريبي

لتقييم فعالية أي إصلاح ضريبي يمكن استخدام مجموعتين من المعايير والمؤشرات هما المؤشرات العامة، والمؤشرات الضريبية.

1. المؤشرات العامة: وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:¹

- مؤشر التنمية البشرية: وهو مؤشر مركب من مجموعة من المعايير الأساسية المرتبطة بدرجة تطور ونمو أي دولة، وتتمثل أهمية هذا المؤشر في كون أن أداء النظام الضريبي يمكن أن يؤدي إلى تحسن موارد الدولة بما يسمح لها بالتكفل بالانشغالات الاجتماعية وجوانب التنمية البشرية، فضلا عن تعزيز القدرة الشرائية للأفراد بما يوسع من خياراتهم.

- نمو الإيرادات الضريبية: ويتم تسجيل ذلك على مستوى الضرائب العائدة لكل من الحكومة المركزية والجماعات الإقليمية، حيث تتم المقارنة بين مستويات الإيرادات الضريبية قبل الإصلاح الضريبي وبعده.

- معدل الضغط الضريبي: وهو يمثل وزن الضريبة في بلد ما بالنسبة لحجم اقتصادها الذي يقاس بالنتائج المحلي الخام، وبقدر ما يكون هذا المعدل مرتفعا بقدر ما يمكن الحكومة الحصول على نسبة أوفر من الموارد الضريبية.

- نمو عدد الممولين: يهدف الإصلاح الضريبي إلى توسيع الوعاء الضريبي وتحفيز القطاع الموازي إلى الانتظام في الشرعية، ولهذا يفترض من الإصلاح الضريبي أن يؤدي إلى رفع عدد الممولين.

- معدل الاستدانة: تهدف الحكومات إلى التقليل من اللجوء إلى الاستدانة من خلال إحلالها بالتمويل عن طريق الضريبة، وعليه فإن الإصلاح الضريبي الناجح يؤدي إلى تراجع الاستدانة.

- الأثر المالي: لا بد من معرفة الأثر المالي لأي إصلاح ضريبي من خلال تقدير الجزء من الارتفاع في الإيرادات الضريبية العائد إلى الإصلاحات الجارية، وعزله عن الجزء العائد إلى عوائد أخرى، ويكون التحديد أكثر عندما يتم تحديد الأثر الناتج عن التعديلات التشريعية وعن تحسين ورفع كفاءة الإدارة الضريبية.

2. المؤشرات الضريبية: وهي مؤشرات فنية دقيقة ذات صلة بالأداء الضريبي، من أبرزها:²

- مؤشر درجة تركيز الضرائب: حيث كلما كان النظام الضريبي مركزا كلما كان أكثر شفافية وكان أيسر على الإدارة الضريبية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 260-262.

² المرجع السابق، ص ص 262، 263.

- مؤشر التشتت: لا يتحدد النظام الضريبي الجيد بوجود درجة عالية من التركيز فقط، وإنما بوجود عدد محدود من الضرائب والرسوم ذات الأهمية الضعيفة، إذ تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة التكاليف الإدارية من دون مردودية.

- مؤشر التآكل: يتعلق بالوعاء الضريبي للدولة إذ يمكن أن يغطي نظام ضريبي بشكل أوسع وسليم الأوعية الضريبية الأساسية، لكن تؤدي بعض التدابير التفضيلية كالإعفاءات الضريبية، الأنظمة الخاصة بالتحفيز وغيرها إلى تآكل الوعاء، و من الطبيعي أن يؤدي التهرب الضريبي إلى مضاعفة ظاهرة التآكل بما يدفع الحكومة إلى رفع المعدلات المطبقة على الوعاء الضريبي وهو ما يدخلها في حلقة مفرغة.

- مؤشر النقل الضريبي: يعكس هذا المؤشر الحمل الضريبي الذي يتحمله الممولون سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، فعند قيام الحكومة بإحداث تغييرات في التشريع الضريبي لتقلل من ميل الأفراد نحو التهرب، لابد أن تراعي بأن لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع مفرط فيما يتحمله الممولون من الضرائب.

- مؤشر التبعية للمؤسسات الكبرى: وقيس مدى تبعية الحكومة لمردودية عدد محدود من المؤسسات إذ ليس من المحبذ أن تتقلب إيرادات الدولة بدلالة الأداء المالي لهذه المؤسسة.

المطلب الثالث: الصناديق السيادية

يعود ظهور الصناديق السيادية إلى خمسينيات القرن الماضي عندما أنشأت دولة الكويت أول صندوق سيادي عام 1953 باسم صندوق احتياطي الأجيال القادمة بهدف استثمار عائدات النفط تحت إدارة هيئة مستقلة عن البنك المركزي والوزارة المالية تتمثل في هيئة الاستثمار الكويتية.¹

وتوالى بعد ذلك ظهور صناديق أخرى عرفت نموا سريعا في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، واستحوذت هذه الصناديق خلال النصف الأخير من سنة 2007 ضمن القطاع المالي على حصص ذات وزن في مؤسسات عملاقة مثل مورغان ستانلي (Morgan Stanley) و بيرستين (pierre steern)، وميريل لينش (Merial lench)، وسي تي غروب (city group) وقد وصل عدد الصناديق السيادية إلى 79 صندوق عبر العالم بأصول تقدر بـ 7 تريليون دولار سنة 2014.² ووصلت إلى 119 صندوق سيادي سنة 2019 بأصول قدرت بـ 8100.9 مليار دولار موزعة إلى 24 صندوق سيادي في الشرق الأوسط، 17 صندوق سيادي في إفريقيا، 17 صندوق سيادي في أمريكا الشمالية، 16 صندوق سيادي في أوروبا، 14 صندوق

¹ Vasile Dedu, Dan Costin Nitescu, **sovereign wealth funds catalyzers for global financial market**, theoretical and applied economic, vol(XXI), N°2(591), Romania, 2014, p 9.

² حمزة ضويفي، حوكمة صناديق الثروة السيادية مع الإشارة إلى صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد (02)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2010، ص 37.

سيادي في أمريكا اللاتينية، 8 صناديق سيادية في أستراليا والمحيط الهادي، وذلك حسب الإحصائيات الصادرة عن معهد الصناديق السيادية.¹

والجدول الموالي يبين أكبر 10 صناديق سيادية في العالم حسب حجم الأصول:

الجدول رقم (1-2): حجم أكبر 10 صناديق سيادية في العالم

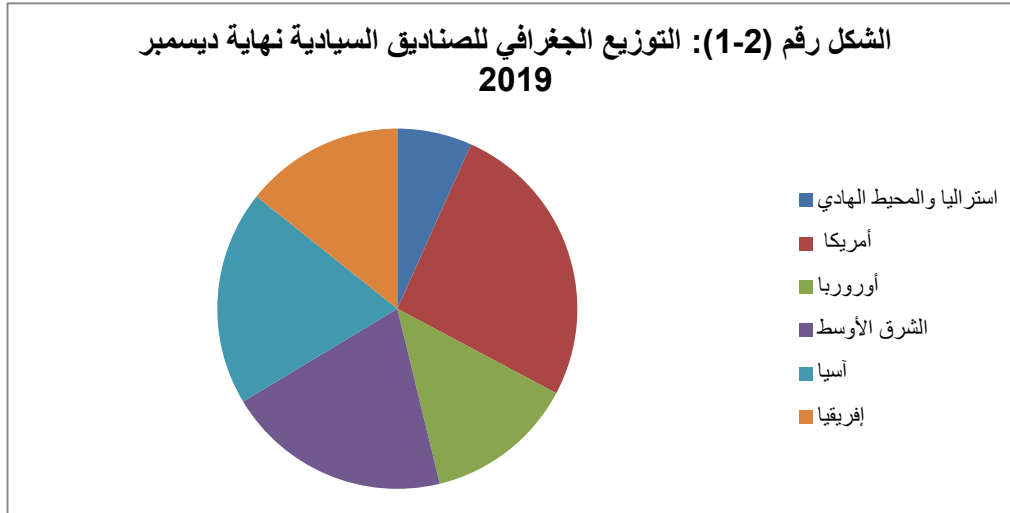
البلد	اسم الصندوق	سنة التأسيس	مصدر أموال الصندوق	حجم الأموال	نسبة أصول الصندوق إلى إجمالي الصناديق السيادية في العالم
النرويج	صندوق المعاشات الحكومي العام النرويجي	1990	النفط و الغاز	1098.82	13.5
الصين	شركة الاستثمار الصينية	2007	إحتياطي الصرف	940.6	11.6
أبوظبي	جهاز أبوظبي للاستثمار	1976	النفط والغاز	696.66	8.5
الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	1953	النفط	592	7.3
هونغ كونغ	جهاز الاستثمار المالي المحفظي	1993	جباية احتياطات	509.35	6.2
سنغافورة	شركة الاستثمار الحكومي لسنغافورة	1901	احتياطي الصرف	440	5.4
الصين	الصندوق الوطني للأمن الاجتماعي	2000	احتياطي الصرف	437.9	5.3
الصين	صندوق صافي الصبي	1997	احتياطي الصرف	417.84	5.1
سنغافورة	صندوق تيماسك	1974	احتياطي الصرف	375.38	4.6
قطر	هيئة قطر للأسفار	2005	النفط والغاز	328	4

Source : Rtp/ www. Swfinstitute.org/ found swf

من خلال الجدول أعلاه يتضح تمركز أكبر صناديق الثروة السيادية في منطقة آسيا والشرق الأوسط والتي شكلت نسبة أصولها 57 % إلى إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم، كما لهذه البلدان موارد كبيرة في العوائد السلعية المتمثلة أساسا في بيع النفط والغاز من حيث التوزيع الجغرافي لهذه الصناديق.

كما يوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي للصناديق السيادية في العالم نهاية ديسمبر 2019.

¹ www. Swfinstitute.org/ profiles/ sovereign- wealth- fund



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات: [http:// www. Swfinstitute.org/ fund](http://www.SwfInstitute.org/fund)

أولاً: مفهوم الصناديق السيادية

تعددت تعريفات الصناديق السيادية لمختلف الباحثين والمنظمات الدولية نذكر منها:

- عرفها صندوق النقد الدولي بأنها صناديق استثمارية ذات غرض خاص مملوكة للحكومة أنشأت لأغراض اقتصادية كلية ومتنوعة، وهي تحول عادة عن طريق نقل أصول النقد الأجنبي التي يتم استثمارها على المدى الطويل في الخارج.¹

- و عرفها معهد صناديق الثروة السيادية على أنها عبارة عن صندوق استثماري حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية، تتشكل موارده من فوائض ميزان المدفوعات، الميزانية العامة، نواتج عمليات الخصخصة وإيرادات الصادرات السلعية، وعليه فإن صناديق الثروة السيادية لا تتضمن صناديق التقاعد الحكومية، والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة، إضافة لاحتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.²

- عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصناديق السيادية بأنها عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة من قبل الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق الأهداف الوطنية والممولة من احتياجات الصرف الأجنبي، أو صادرات الموارد الأولية أو الإيرادات العامة للدولة.³

¹ Mark allen, jaime caruana, **sovereign wealth funds- Awork Agenda, international monetary fund**, 29 february, 2008, p4.

² Daniil Wagner, **sovereign wealth funds : investment objectives and asset allocation strategies**, journal of governance and regulation, vol (03), N°(02), 2014, p p 32,33.

³ A.Blundell wignall, Yu-weijuan yermo, **sovereign wealth and pension fund Issues. OECD. Working papers on insurance and private pensions WO(14)**. OECD publishing, France, 2008, p4

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن صناديق الثروة السيادية عبارة عن أداة مالية استثمارية وادخارية مملوكة للحكومة ومدارة من طرفها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بغرض تحقيق أهداف اقتصادية كلية، وتمول هذه الصناديق من الفوائض المالية المحققة في الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات واحتياطات الصرف الأجنبي وعمليات الخصخصة.

وتتمثل أهم أهداف صناديق الثروة السيادية في:¹

- تحقيق الاستقرار في الميزانية العامة للدولة وحماية الاقتصاد من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخيل الصادرات.
- تحقيق مردود أكبر لاحتياطات النقد الأجنبي.
- مساعدة السلطات النقدية على امتصاص فائض السيولة في الاقتصاد الوطني.
- تكوين مدخرات للأجيال القادمة، من عوائد الموارد الطبيعية غير المتجددة لتلبية لاحتياجاتهم المستقبلية من خلال تحويل أصول غير قابلة للتجديد إلى أصول مالية دائمة.
- تمويل التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- دعم الاستراتيجية السياسية الداخلية والخارجية للبلد.
- تحقيق التنوع الاقتصادي، أي تنوع مصادر الدخل الوطني بتطوير الصادرات غير النفطية (غير متجددة).

- تحقيق النمو المستدام لرأس المال في المدى الطويل للبلدان المالكة للصندوق السيادي.

ثانياً: أنواع صناديق الثروة السيادية

توجد عدة أنواع لصناديق الثروة السيادية وفقاً لمجموعة من المعايير نذكر منها:

1- حسب مصدر دخلها: تصنف وفق هذا المعيار إلى ما يلي:²

- الصناديق الممولة عن طريق عوائد الموارد الأولية (صناديق سيادية نفطية): وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للعوائد النفطية، أي أن مواردها تأتي أساساً من صادراتها النفطية.
- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية: تتمثل مواردها أساساً في فائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف، وهذا النوع عادة ما يوجد في الدول غير النفطية على غرار الصين وسنغافورة.

¹ www. SWfinstitute. Org/ researche/ Sovereign Wealth- found.

² فرحات عباس، وسيلة سعود، حوكمة الصناديق السيادية، دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (04)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص 14

- صناديق ممولة بفوائض الميزانية العامة للدولة: حيث تلجأ بعض الحكومات التي تحقق فائض في ميزانيتها العامة بصفة متتالية ومتزايدة إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمار وتنمية هذه الموارد بشكل أفضل.

- صناديق ممولة بعوائد الخوصصة: أدخلت كثير من الدول برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي أدى إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، و تم استخدام كل أو جزء منها في تمويل صناديق الثروة السيادية لاستثمارها بطرق أفضل وتفادي آثارها السلبية على اقتصاديات هذه الدول.

2- حسب مجال عمل الصندوق: تنقسم وفق هذا المعيار إلى:¹

- صناديق سيادية محلية: يتركز نشاطها داخل البلد مثل صندوق الاستقرار في روسيا.

- صناديق سيادية دولية: يمتد نشاطها خارج البلد، مثل هيئة أبو ظبي للاستثمار وصندوق النفط النرويجي.

- صناديق سيادية مختلطة: يتركز نشاطها الاستثماري والادخاري داخل وخارج البلد في الوقت نفسه.

3- حسب درجة الاستقلالية: تصنف وفق هذا المعيار إلى:²

- صناديق سيادية غير مستقلة: هي صناديق تابعة للحكومة ولا تتمتع باستقلالية القرار، كما أنها لا تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة.

- صناديق سيادية مستقلة نسبيا: تتمتع بالاستقلالية النسبية عن الحكومة، وهي مدارة بصفة غير مباشرة من قبل الحكومة ويتم إشراك جهات أخرى كالبنك المركزي والهيئات المستقلة، كما أنها تخضع لرقابة ومساءلة السلطة التشريعية والرأي العام.

4- حسب الغرض من إنشائها: وتصنف وفق هذا المعيار إلى:³

- صناديق الاستقرار: يتمثل هدفها الأولي في حماية الميزانية العامة والاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الأولية (النفط عادة).

- صناديق احتياطي الأجيال القادمة: وتهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعا.

¹ هاجريحي، سياسات ترشيد دور صناديق الثروة السيادية، دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد 11، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص 15.

² وسيلة السبتي، نسرين كزيز، دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص 335.

³ أوداير داس وآخرون، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية قضايا لصناع السياسات، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، 2010، ص 60.

- شركات استثمار الاحتياطات: وهي شركات لاتزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية المحتفظ بها لدى البنك المركزي، ويهدف إنشاؤها إلى زيادة العائد على الاحتياطات.
- صناديق التنمية: وهي صناديق تقدم مساعدات في تمويل المشروعات الاجتماعية والاقتصادية وتعزز السياسات الصناعية التي قد تزيد من نمو الانتاج المحتمل في البلد.
- صناديق احتياطات طوارئ التقاعد: وتغطي هذه الصناديق التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العامة للدولة.

ثالثاً: آلية عمل الصناديق السيادية مع الميزانية العامة للدولة

تعمل الصناديق السيادية ولاسيما صناديق الاستقرار طبقاً لقاعدة مالية متناسقة تقريباً من نظرية الدخل الدائم لفريدمان سنة 1957، وجوهر نظرية الدخل الدائم التي تعد نظرية مكملية لنظرية دوزنبري، والتي تحلل العلاقة بين الدخل والاستهلاك تنص على أن الاستهلاك في المدى الطويل يتحدد وفقاً لتوقعات الدخل المستقبلية، حيث قسم الدخل إلى دخل حالي (جاري) ودخل عابر، والدخل الكلي يساوي مجموع الدخلين الحالي والعابر، فيلاحظ أن عملية إعداد جانب النفقات العامة من الميزانية العامة الحكومية للبلدان النفطية تتم بالاستناد على توقعات الإيرادات النفطية وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، إذ تتم عملية طرح النفقات المقدرة من الإيرادات الحكومية المتحققة، فإذا كانت نتيجة الطرح ايجابية (الإيرادات المتحققة أكبر من النفقات المقدرة)، سيمول الصندوق بمقدار الفائض المتحقق، أما إذا كانت نتيجة الطرح سلبية (النفقات العامة أكبر من الإيرادات المتحققة) يظهر عجز في الميزانية العامة للبلد ويتم سد هذا العجز عن طريق السحب من صندوق التثبيت (الاستقرار)، بمعنى آخر أن الصندوق سيمول الميزانية العامة بمقدار العجز الحاصل، ويمكن القول أن الملامح الفعلية للصندوق السيادي تتحدد تبعاً للإيرادات المتوقعة والإيرادات الفعلية المتحققة.¹

¹ عقيل حامد جابر الحلو، زينب شاكر جبير، دور صناديق الثروة السيادية في دعم الموازنة العامة لبلدان نفطية مختارة (النرويج، الجزائر)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(09)، العدد(01)، جامعة المثنى، العراق، 2019، ص 173.

المطلب الرابع: الشراكة بين القطاع العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاع العام والخاص أحد أشكال التمويل المبتكر الذي يهدف إلى وضع شكل جديد من العلاقة التعاقدية والتعاونية بين القطاعين، حيث يقوم القطاع العام بوضع ترتيبات يسمح من خلالها للقطاع الخاص بتوفير السلع والخدمات العامة الاجتماعية بطريقة غير مباشرة، ما يساهم في تخفيف عبء الميزانية العامة للدولة.¹

وحسب البنك الدولي فإن الشراكة قطاع عام خاص تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في الدول النامية حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، ويبرز دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية إذا ما اقتصر على أي من الدولة وأجهزتها أو القطاع الخاص بشكل منفرد.²

و يمكن التمييز بين الشراكة قطاع عام خاص والخصوصية، من خلال كون الحكومة في الخصوصية تقوم بالتخلي كلياً أو جزئياً عن أصولها لصالح القطاع الخاص بشكل نهائي من خلال عملية البيع، حيث تكون الملكية للقطاع الخاص في النهاية مقابل عائد مالي، لكن في عملية الشراكة يتفق القطاع الخاص مع الحكومة في تحمل مسؤولياته المتعلقة بعملية البناء والإدارة والتشغيل وتقديم الخدمة والصيانة وغيرها مع تحمل المخاطر التجارية مع احتفاظ الدولة بملكية الأصول.

أولاً: مبررات الشراكة قطاع عام خاص

تعتبر الشراكة قطاع عام خاص نموذجاً متطوراً لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بغرض الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة، ويمكن حصر مبررات اللجوء لأسلوب الشراكة قطاع عام خاص فيما يلي:³

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- التغير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.

¹ Touati Karima . Bennai Meriem, **la Chute Des Prix De Pétrole Et Problématique De Financement Du Déficit Budgétaire En Algérie**, Revue d'économie et de statistique appliquée, Ecole nationale supérieure de statistique et d'économie appliquée, Vol (14) , N°(02), Algeria, decembre 2017, p 01.

² AFD , **partenariat public- privé : leçons d'expériences dans les pays en développement** ; France, 2008, p 3

³ عطية الجيار، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية ، 28 ، 29 أبريل 2019، ص 78.

- محدودية الموارد المالية و البشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الإجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.

- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة و على تقسيم العمل العقلاني.

- تزويد الشركاء بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة.

- التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام.

- تحقيق قيمة أكبر للأموال المستثمرة.

ثانيا: أهداف الشراكة قطاع عام خاص

تهدف الشراكة قطاع عام خاص إلى تحقيق ما يلي:¹

- تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية التحتية والخدمات العامة، حيث تستطيع بدلا من ذلك التركيز على وضع السياسات العامة لقطاع البنية التحتية، ووضع الأولويات لأهداف ومشروعات البنية التحتية مع مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة.

- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام، بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة طول مدة العقد، وتحسين جودة الخدمة المقدمة، وتقليل المخاطر التي يتحملها المشارك.

- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة.

- تفادي تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة أو التشغيل غير الفعالين.

- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول و التشغيل و الصيانة.

- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص وهذا بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.

ثالثا: أنواع الشراكة قطاع عام وخاص

من أكثر التصنيفات للشراكة قطاع عام خاص نجد:²

¹ بن يحيى يحيى، غراب سعيدة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في دعم مشاريع البنية التحتية، عرض لتجربتي كندا وتركيا مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية، 28، 29 أبريل 2019، ص 158.

² الطاهر ميمون، التجربة التركية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص - دراسة تحليلية-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 4، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 209.

1- شراكة تعاونية: تكون على أساس تنظيم تشاركي بين القطاع العام والخاص حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطرافها، ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها.

2- شراكات تعاقدية: تعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين، وتكون العلاقة بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة، وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك، وتكون قادرة على إنهاء الشراكة أحيانا أحاديا استنادا إلى معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص.

رابعاً: أساليب الشراكة قطاع عام – خاص

و من بين أهم أساليب عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص ما يلي:¹

1- عقود الخدمة: تكون مدتها محددة وقصيرة من سنة إلى ستة أشهر وتتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة ومتعامل خاص، حيث يقوم هذا الأخير بمهام محددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه كإصلاح وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب، أعمال صيانة وتشغيل محطات رفع مياه الصرف الصحي.....الخ.

2- عقود الإدارة: وهو اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة أو هيئة حكومية مع شركة خاصة يتم من خلالها نقل الإدارة من المؤسسة الحكومية إلى الشركة الخاصة التي تتحول إليها حقوق التشغيل فقط وليس حقوق الملكية مع حصولها على رسوم مقابل خدماتها، وتبقى المؤسسة الحكومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، حيث لا تتجاوز مدة العقد في العموم 05 سنوات.

3- عقود الامتياز: تتراوح مدتها من 15 إلى 30 سنة، حيث يسمح للحكومة بتحويل عملية التشغيل والتطوير للقطاع الخاص، مقابل حصول الحكومة على إتاوة سنوية، ويتحمل المتعامل الخاص جميع التمويلات الضرورية، وترجع الأصول للحكومة عند نهاية فترة الامتياز، وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثمارات.

4- عقد التأجير: تتراوح مدته عادة من 6 إلى 10 سنة، حيث تمنح الحكومة حق استخدام الأصول من تجهيزات وتركيبات عمومية مع الاحتفاظ بالأرباح مقابل دفع إيجار، وتحمل الشركة الخاصة المخاطر مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول، بينما تبقى الحكومة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون.

¹ المرجع السابق، ص ص 210، 211.

5- عقد البناء والتشغيل، ونقل الملكية (BOT): وهنا تمنح الحكومة المستثمر الخاص الحق في بناء و تشغيل وإدارة مشروع معين في فترة زمنية معينة وفق عقد متفق عليه، إضافة لحق الاستغلال التجاري لعدة سنوات تكون كافية لاسترجاع تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع وعند نهاية المشروع تعود ملكية المشروع للحكومة بمقابل أو دون ذلك حسب ما تم الاتفاق عليه.

و هناك عقود تدرج تحت عقود BOT منها:

- عقد البناء و الملكية والتشغيل (BOO): في هذا النموذج تمنح الحكومة الحق في بناء وتشغيل وإدارة المشروع إلى متعامل خاص الذي يحتفظ بملكية المشروع، ولا يكون التشغيل والإدارة مرتبطا بمدة زمنية محددة ولا يطلب من المتعامل الخاص نقل الأصول إلى الحكومة، ويستخدم هذا الأسلوب في المشروعات الجديدة التي لم تنشأ بعد.

- عقد البناء والملكية والتشغيل والنقل (BOOT): حيث تمنح الحكومة الحق للمتعامل الخاص في تمويل وتصميم وتشغيل المشروع وتملك أصوله، وصيانته مع تحصيل مقابل تقديم الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لفترة معينة متفق عليها، وعند نهاية تلك الفترة يتم نقل المشروع للحكومة.

خامسا: تطور مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص على المستوى العالمي للفترة (1990-2019) يوضح الجدول الموالي احصائيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص حسب عدد المشاريع وقيمة الاستثمار خلال الفترة (1990-2019):

جدول رقم (2-2): تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص حسب عدد المشاريع وقيمة الاستثمار

خلال الفترة (1990-2019)

الجهة	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار)
شرق آسيا والمحيط الهادي	2671	507.937
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2266	700.315
جنوب آسيا	1418	318.455
أوروبا وآسيا الوسطى	1060	288.411
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	538	83.040
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	221	60.784
المجموع	8174	1.958.942

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

The World Bank, Private Participation in Infrastructure Database (<http://ppi.worldbank.org>)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص عبر العالم خلال الفترة (1990-2019) قدر ب 8174 مشروع، وبقيمة 1.958.942 مليون دولار، حيث احتلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع ب 2671 مشروع، وفي المرتبة الثانية من حيث القيمة ب 507.937، ثم تأتي بعدها في المرتبة الثانية أمريكا اللاتينية والكاريون ب 2266 مشروع، و لكنها في المرتبة الأولى من حيث القيمة ب 700.315 مليون دولار، ثم تأتي بعدها مباشرة وعلى التوالي كل من جنوب آسيا وأوروبا الوسطى، إفريقيا وجنوب الصحراء، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما يوضح الجدول الموالي توزيع مشاريع الشراكة من حيث العدد والقيمة حسب القطاعات ذات الأولوية عبر العالم خلال الفترة (1990 - 2019):

جدول رقم (2-3): توزيع مشاريع الشراكة من حيث العدد والقيمة حسب القطاعات ذات الأولوية عبر العالم خلال الفترة (1990 - 2019)

القطاعات	عدد المشاريع	القيمة (مليون دولار)
الكهرباء	3793	941.021
الطرق	1184	349.301
المياه و الصرف الصحي	1075	88.686
تكنولوجيا الاعلام والاتصال	527	119.796
الموانئ	471	90.117
الغاز الطبيعي	373	87.157
معالجة النفايات	283	21.742
المطارات	181	112.894
السكك الحديدية	149	131.760
النقل والتحصيل	93	10.397

The World Bank, Private Participation in Infrastructure Database (<http://ppi.worldbank.org>)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه من بين مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص التي تم تمويلها حسب القطاع خلال الفترة (1990-2019)، حظي قطاع الكهرباء بالمرتبة الأولى ب 3793 مشروع، وبقيمة 941.021 مليون دولار، ثم يأتي قطاع الطرق في المرتبة الثانية ب 1184 مشروع و بقيمة 349.301 مليون دولار، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع المياه والصرف الصحي ب 1075 مشروع، و بقيمة

88.686 مليون دولار، واحتل قطاع التحصيل والنقل المرتبة الأخيرة بـ 93 مشروع و بقيمة 10.397 مليون دولار.

كما يوضح الجدول الموالي ترتيب أكبر 10 دول من حيث عدد المشاريع وقيمة الاستثمار في الشراكة بين القطاع العام والخاص خلال الفترة (1990-2019):

جدول رقم (2-4): ترتيب أكبر 10 دول من حيث عدد المشاريع وقيمة الاستثمار في الشراكة بين القطاع العام والخاص خلال الفترة (1990-2019)

الدول	عدد المشاريع	الدول	القيمة (مليون دولار)
الصين	1836	البرازيل	422.923
الهند	1096	الهند	273.402
البرازيل	1009	الصين	232.290
روسيا	370	تركيا	145.783
الميكسيك	348	الميكسيك	90.985
الأرجنتين	252	روسيا	80.409
تركيا	245	أندونيسيا	67.274
كولومبيا	192	الأرجنتين	59.375
تايلندا	181	الفلبين	57.410
الفلبين	166	ماليزيا	52.387

The World Bank, Private Participation in Infrastructure Database (<http://ppi.worldbank.org>)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصين تحظى بالمرتبة الأولى عالميا من حيث عدد مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص من (1990 – 2019) بـ 1836 مشروع، والمرتبة الثالثة من حيث القيمة بـ 232.290 مليون دولار، ثم تأتي في المرتبة الثانية الهند من حيث عدد المشاريع بـ 1096 مشروع، والثانية أيضا من حيث القيمة بـ 273.402 مليون دولار، ثم البرازيل في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع بـ 1009 مشروع، وفي المرتبة الأولى من حيث القيمة بـ 422.923 مليون دولار، وأخيرا تأتي الفلبين في المرتبة العاشرة بـ 166 مشروع، والمرتبة ما قبل الأخيرة بقيمة 57410 مليون دولار.

خامسا: أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على عجز الميزانية

تسمح الشراكة قطاع عام خاص للحكومات بتجنب أو إرجاء الإنفاق على البنية التحتية دون التخلي عن مزايا هذا الإنفاق، وقد يتسم هذا الأمر بالجاذبية إلى حد كبير بالنسبة للحكومات التي تواجه قيودا حالية في الإنفاق وإن لم تكن مقيدة إلى حد ما في التعهد بالإنفاق في مرحلة لاحقة، وعليه يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تخفف من قيود الإنفاق من المالية العامة على استثمارات البنى التحتية، وقيود بنود الاستثمار خارج الميزانية وبنود الدين خارج الميزانية العمومية للحكومة، وفي مثل هذه الحالة قد ينتهي الأمر بالحكومات إلى تحمل معظم المخاطر المتضمنة في الشراكة ومواجهة زيادة التكاليف على الأرجح على المالية العامة في المدى المتوسط والطويل، ومع ذلك فالشراكات الجيدة التصميم والتنفيذ تسمح بتحقيق مكاسب الكفاءة في تشييد أصول البنية التحتية وتوفير الخدمات القائمة على مشاريعها، ومنه تقليل التكاليف التي تتحملها الحكومة لتوفير هذه الخدمات.

وتتأكد الحكومات من مدى كفاءة الشراكة بين القطاع العام والخاص في توفير مستويات عالية من الخدمات في مجال البنية التحتية بتوفر ثلاثة عوامل رئيسية هي:¹

1- الإطار المؤسسي القانوني: يعتبر وجود إطار قانوني سليم مهم يغطي أوجه الشراكة قطاع عام خاص، ونظرا لتباين الأعراف القانونية في مختلف البلدان، فإن الأطر القانونية للتعامل مع الشراكة قطاع عام- خاص تختلف باختلاف البلدان، فمثلا لا توجد قوانين مخصصة للشراكة بين القطاعين في البلدان التي تعمل وفق إطار قانون عام، والنتيجة أن كل الأحكام تدرج في العقود بحد ذاتها، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة تكاليف التفاوض بشأن العقود.

2- إجراءات اختيار وتنفيذ الشراكة بين القطاعين: يجب أن يكون قرار إنشاء شراكة قطاع عام - خاص مطالعا ويتحقق ذلك من خلال:

- اتخاذ قرار جدارة المشروع على أساس تخطيط استثماري سليم وإجراءات تقييم المشاريع وهنا يجب ترتيب كل المشاريع حسب عائداتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد أيها يمكن أن تتحملة المالية العامة ومن ثم ينبغي تنفيذه.

- اتخاذ قرار من شأنه التعاقد على المشروع بطريقة تقليدية أو الشراكة بين القطاعين، ولتحقيق ذلك يمكن استخدام مقارن القطاع العام الذي يحدد تكلفة التوريدات العامة لمعرفة ما إذا كان أفضل عطاء من القطاع الخاص لإبرام عقد شراكة سيوفر للحكومة مردودية أفضل للإنفاق.

¹ برناردين أكيثوبي، وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية معاصر صادرة عن مؤسسة صندوق النقد الدولي، 2007، ص 10-12.

وعليه فاتخاذ قرار الدخول في الشراكة يعتبر ذا أهمية عندما تكون عملية إعداد المشروع موجهة نحو تحقيق مردودية للإنفاق والتأكد من قدرة المالية العامة على تحمل التكاليف، وتحقيق ذلك من خلال إجراءات المصادقة التي تشرف عليها وزارة المالية، أي ضرورة الحصول على إذن من وزارة المالية في مراحل محددة من دورة الإعداد كالتخطيط وتقديم العطاءات والمناقصات وتقديم العقود، لكي ينتقل المشروع الى المرحلة التالية.

- الالتزامات التعاقدية و المخاطر على المالية العامة: من الواضح أن المبدأ الأساسي لاقتسام المخاطر ينطوي على تحمل كل طرف المخاطرة التي يكون أكثر قدرة على إدارتها، ومنه يتعين على القطاع الخاص كما هو متعارف عليه تحمل مخاطر البناء والتشغيل وتحمل الحكومة المخاطر التي تخضع لسيطرتها وأهمها المخاطر السياسية والتنظيمية، وهناك مخاطر أخرى تستطيع الحكومة التأثير فيها ولكنها قد تتحملها أو لا تتحملها، مثل مخاطر الطلب وسعر الصرف والقيمة المتبقية.

وتمثل الضمانات الحكومية أحد أهم أشكال الدعم الحكومي المشروعة لاستثمارات البنى التحتية عندما تكون الحكومة في وضع يؤهلها لتوقع المخاطر والسيطرة عليها، وبالتالي التقليل من تكلفتها، لكن هذه الضمانات قد ينتج عنها بعض المتاعب من حيث عدم خضوعها لنفس درجة الفحص الدقيق عند إعداد الميزانية مقارنة بالإنفاق العادي، و ما يترتب على ذلك من آثار بالغة على المالية العامة والتي تزداد خاصة في حالة الأزمات، مما يستدعي إعطاء أولوية لوضع سياسة استشرافية رشيدة بالنسبة للضمانات، يشترط فيها توخي الشفافية في مجال المالية العامة، و يجب أن تكون الضمانات جيدة التصميم ومحددة النطاق والمدة الزمنية، وينبغي على الحكومات تجنب تقديم ضمانات أوسع مما ينبغي لتحقيق أهدافها.

المبحث الثاني: الأساليب النقدية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة

تلعب الأساليب النقدية دورا أساسيا في تمويل عجز الميزانية لما توفره من موارد مالية تساعد الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي يمكن التطرق لأهمها ممثلة في الإصدار النقدي، تخفيض قيمة العملة والاستدانة، وهو ما سيتم تفصيله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإصدار النقدي

عادة ما يتم استغلال الإيرادات العامة للدولة بشكل كبير ولدرجة لا يمكن الزيادة فوقها، وهنا تلجأ الدول إلى سياسة الإصدار النقدي التي تعتبر أحد الأساليب التي تسمح بتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة.

أولاً: مفهوم الإصدار النقدي

هو عملية تقوم بموجبها الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة زمنية معينة بنسبة تفوق نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود.¹

و تقوم الحكومة بإصدار النقود مقابل أذونات الخزينة التي تتجاوز في الحالات العادية ال 06 أشهر، وهي تشكل مصدرا تضخميا، اعتبارا من كون هذه الحالة النقدية ليس لها مقابل في الاقتصاد الحقيقي، وهنا تتقاطع جوهريا مع سياسة التيسير الكمي، باعتبارها تعتمد على مصادر تضخمية بدلا من اللجوء إلى الادخار الحقيقي، وهي سياسة مقصودة من طرف الدولة لتحقيق مجموعة أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

و يعتبر البنك المركزي المؤسسة الوحيدة الكفيلة بعملية الإصدار النقدي على مستوى كل الدول بناءا على طلب الخزينة العمومية فيها من خلال تقديم سندات حكومية تعطى للبنك المركزي كغطاء لعملية الإصدار وفقا لقانون المالية المصادق عليه من طرف السلطة التشريعية، أو من خلال توسع البنوك التجارية في اشتقاق نقود الودائع مقابل السندات الحكومية التي تصدرها الدولة لصالح هذه البنوك التي تملك حق إعادة خصم تلك السندات لدى البنك المركزي.

ترجع فكرة الإصدار النقدي الجديد إلى المفهوم الكينزي الذي يتجاوز التوازن المحاسبي إلى التوازن الاقتصادي الكلي، فارتباط الميزانية بالاقتصاد الوطني يجعل من تحقيق التوازن الاقتصادي هو الأهم حيث تضطر الدولة عادة إلى إحداث العجز المقصود (النفقات أكبر من الإيرادات)، غير أن ذلك لا يعني

¹ محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر - دراسة تحليلية لمضمون قانون 10/17، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد (04)، جامعة المدية، الجزائر، مارس 2018، ص 124.

أن الميزانية يجب أن تكون في عجز دائم، وأن كل عجز في الميزانية هو مفيد حتما، وهو من الفروق الجوهرية بين سياسة التيسير الكمي وسياسة التمويل بالعجز في الميزانية العامة، لكن الجديد في ذلك هو إخراج الميزانية من عزلتها المالية والقبول مبدئيا بأوجهها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹

بينما اعتبر الفكر الكلاسيكي الذي يقوم على فكرة أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وأن السياسة النقدية هي الوحيدة الكفيلة بتحريك عجلة التنمية، فميزانية الدولة يجب أن تكون متوازنة وعليه فتدخل الدولة عند قيامها بعملية الإصدار النقدي يعتبر تدخلا غير مرغوب فيه وذلك لإعاقته لعمل السوق ووظيفته في إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، ويؤدي لجوء الدولة للإصدار النقدي الجديد إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات نظرا لتوقع ارتفاع الأسعار في المستقبل، ومن جهة أخرى فإن الانتاج سوف يقل وكل هذه الآلية تؤدي إلى تواصل ارتفاع الأسعار واستمرار تدهور قيمة العملة.

كما يرى الفكر الكلاسيكي أن ارتفاع الاسعار يضر بذوي الدخل الثابت الذي يتميز بعدم مرونته فهي لا تتغير بسرعة تغير الأوضاع الاقتصادية خاصة المستوى العام للأسعار، لكن في المقابل يستفيد أصحاب الدخل المرنة (كالأرباح) من التضخم وهو الذي يبين مدى مساهمة التضخم في إعادة توزيع الدخل المرنة على حساب أصحاب الدخل الثابتة.

بينما يرى الفكر الحديث إمكانية اللجوء للإصدار النقدي الجديد بهدف تحقيق التشغيل الكامل لكن عند الوصول لتحقيق التشغيل التام لابد من التوقف عن استخدام آلية الإصدار النقدي.

ثانيا: شروط سياسة الإصدار النقدي

تتطلب سياسة الإصدار النقدي لغرض تمويل عجز الميزانية مجموعة من الشروط في الاقتصاد على النحو التالي:²

- يجب أن تقوم الاستراتيجية التنموية للدولة على دعم العرض خاصة في مجال المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية وليس المشاريع الاستهلاكية، والغرض أن كمية النقود الموجهة للمشاريع الاستثمارية تجد المرونة الكافية فيها بغرض امتصاصها.
- يجب أن تقوم الحكومة بطبع الكتلة النقدية على دفعات متباعدة من حيث الفترة، كما يجب أن تكون الكتلة النقدية التي تضخمها مدروسة بعناية حتى لا ينتج عنها بروز قوى تضخمية تأتي على النمو الاقتصادي المستهدف.

¹ المرجع السابق، ص 126 .

² المرجع السابق، ص ص 127، 128.

- يجب أن يكون الجهاز الانتاجي مرنا كفاية لامتناس هذه الزيادة اعتبارا من كون هذه الكتلة هي تضخمية لأنه ليس لها مقابل، شأنها شأن الكتلة النقدية المطبوعة لغرض سياسة التيسير الكمي.

ثالثا: أثر سياسة الإصدار النقدي على عجز الميزانية العامة للدولة

يساهم الإصدار النقدي في تمويل عجز الميزانية من خلال إنشاء كمية إضافية من النقود بدون تغطية، وتستهدف الدولة بهذه السياسة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي، حيث يترتب عن إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعا في الأسعار وهذه الضغوط تتفاوت قوتها حسب مرونة الجهاز الإنتاجي، ونادرا ما تلجأ الدول لعملية الإصدار النقدي في تمويل عجز الميزانية العامة نظرا للآثار السلبية التي تنجر عنها على الاقتصاد الوطني، حيث تستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها وتحديد كمية الإصدار.¹

ورغم الآثار السلبية الممكن حدوثها نتيجة اللجوء للإصدار النقدي في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة يجب التمييز بين ثلاث فرضيات تتم وفقها عملية الإصدار النقدي:²

1- الكتلة النقدية الإضافية تجد مقابلا لها في زيادة سريعة للإنتاج، وهنا لا تكون أية آثار تضخمية لأن العرض النقدي بإمكانه الاستجابة لزيادة الطلب.

2- الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر، وهنا لا تكون آثار تضخمية لأنه لا يوجد ارتفاع في الطلب، لكن ذلك يبقى مؤقتا، حيث يوجد احتمال ضخ هذه المبالغ في أية لحظة في مختلف القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب وهو ما يحدث صدمة تضخمية يصعب تقدير انعكاساتها على الحياة الاقتصادية.

3- توزع الكتلة النقدية الإضافية في شكل ارتفاع في المداخل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها، مما ينتج عنه ارتفاع في الأسعار بشكل كبير وهو ما يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية، ينجر عنه انخفاض في الصادرات، وإذا كان هذا التضخم مرتفع فإنه يعمل على تثبيط العمل الإنتاجي ويزيد من الأرباح الناجمة عن المضاربة وينتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة.

إن عرض النقود المركزية تشجع البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان بما يقود إلى مضاعفة الكتلة النقدية بزيادة النقود الائتمانية، وهو ما يؤثر على وجود مخاطر تضخمية، غير أن هذه

¹ مراد بركات، لخضر بكريتي، دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج - حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد (03)، العدد (01)، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، 2019، ص 26.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 228.

المخاطر ترتبط في الواقع بحجم وأهمية عجز الميزانية العامة، حيث إذا كان هذا العجز ضعيفا فإن تمويله بالإصدار لا يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار.¹

يمكن القول أن التمويل عن طريق الإصدار النقدي يتحدد تأثيره إذا كان الأمر يتعلق باستثمارات آنية المردودية أو استثمارات بعيدة المردودية أو غير منتجة، حيث أن الفارق الزمني بين وقت الإصدار وأجال مردودية الاستثمار يعتبر ذو أهمية كبرى في تقدير حجم آثار هذا النوع من التمويل.

المطلب الثاني: تخفيض قيمة العملة

تجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين التخفيض والانخفاض، فالتخفيض هو ذلك الإجراء الرسمي الذي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية تجاه قاعدة نقدية معينة (كالذهب والعملات الصعبة،... إلخ)، وهو يعمل بصفة عامة في ظل نظام سعر الصرف الثابت، أما الانخفاض فهو يخضع لقوى العرض ولا يقع ضمن سيطرة البنك المركزي، غير أنه يمكن لهذا الأخير التدخل للتأثير في قيمة العملة ضمن هوامش محددة، وهو يعمل في ظل نظام الصرف المرن.²

وتلجأ الدول النامية عادة لتخفيض قيمة العملة كإجراء نهائي عندما لا تجدي الوسائل الأخرى في معالجة عجز الاختلالات الهيكلية لميزان المدفوعات، فالهدف النهائي من التخفيض هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق تشجيع الصادرات بجعلها أرخص في الأسواق الخارجية، والحد من الواردات بجعلها أكثر تكلفة في السوق المحلية، وتحقيق ذلك الهدف يمر عبر عدة أهداف وسيطة:³

- توجيه هيكل الانتاج نحو الخارج بإنتاج سلع تصديرية، مما يساعد على تدبير النقد الأجنبي للوفاء بالالتزامات الخارجية؛

- عقلنة أكبر لعملية الاستيراد، وبالتالي ترشيد الموارد المتاحة من العملة الصعبة؛

- تشجيع صناعات إحلال الواردات؛

- تشجيع المهاجرين على تحويل مداخيلهم إلى الوطن عن طريق القنوات الرسمية.

¹ المرجع السابق، ص 229.

² محمد عبيلة، وليد لوشان، محددات سعر الصرف، وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات، مجلة. المدبر، العدد (06)، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، جامعة الجزائر 3، جوان 2018، ص 81.

³ المرجع السابق، ص 81.

أولاً: شروط نجاح تخفيض قيمة العملة

لتحقيق الأهداف المسطرة لسياسة تخفيض قيمة العملة يجب تحقيق الشروط التالية:¹

- 1- مرونة الطلب المحلي للواردات: إذا كانت هذه المرونة منعدمة فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى الزيادة في قيمة الواردات لكون سعرها الخارجي يبقى ثابتاً وحجمها لن يتغير، بينما يزيد سعرها المحلي وبالتالي قيمتها الإجمالية بالمقدار الذي انخفضت به قيمة العملة المحلية، بينما إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات تؤول إلى ما لانهاية فإن قيمة الواردات تتجه لتتعدى، بفعل أن الكمية المطلوبة منها تتناقص بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في أسعار الواردات، مما يؤدي إلى انخفاض محسوس في القيمة الإجمالية للواردات بدلالة العملة الأجنبية.
- 2- مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات: يجب أن يتمتع الطلب الأجنبي على صادرات الدول بقدر كاف من المرونة، وعليه نجد أن درجة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات لها علاقة مباشرة بالأسعار، ومنه على استقرارها وفعالية تخفيضها.
- 3- مرونة العرض المحلي للصادرات: يتطلب نجاح تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات ضرورة تمتع العرض المحلي لسلع التصدير بدرجة عالية من المرونة، وهذا الشرط هو ضرورة قابلية الانتاج المحلي لسلع التصدير للزيادة عقب حدوث التخفيض، حتى لا يواجه النمو المتوقع في حجم الصادرات، بينما إذا كانت مواد مستوردة تدخل في صناعة السلع المصدرة، فإن ذلك يزيد من تكلفة هذه الأخيرة وبالتالي ارتفاع أسعارها.
- 4- مرونة العرض الأجنبي للواردات: في ظل انعدام مرونة العرض الأجنبي للواردات، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى انخفاض الطلب الداخلي للواردات وبالتالي انخفاض السعر الخارجي لها بالمقدار الذي انخفضت به القيمة الخارجية للعملة، فكلما قلت مرونة العرض الأجنبي للواردات قل تأثير التخفيض على حجم الواردات، بينما إذا كانت هذه المرونة أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يساعد على نجاح سياسة التخفيض، وعليه نلتزم بفعالية تخفيض قيمة العملة بالنظر للتأثير الذي تمارسه في الضغط على الواردات في حالة إذا ما كانت مرونة الطلب الداخلي للواردات ومرونة العرض الخارجي للواردات مساوية لما لانهاية.

¹ بوشري عبد الغني، منصورى حاج موسى، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات 1985-2014، باستعمال منهج ARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (04)، العدد (02)، جامعة أدرار، الجزائر، 2016، ص ص 96، 97.

و عليه يمكن القول أن نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في التأثير على التغير في حجم الصادرات والواردات يتوقف على درجة مرونة كل من العرض والطلب المحلي والأجنبي للصادرات والواردات.

ثانيا: علاقة تخفيض قيمة العملة بالميزانية العامة للدولة

يمكن الحديث عن أثر تخفيض قيمة العملة على الميزانية العامة للدولة من خلال تأثيره على كل من الميزانية الجارية والميزانية الرأسمالية:

1- بالنسبة للميزانية الجارية: تشمل الميزانية الجارية كل من النفقات الجارية والإيرادات الجارية:

1-1 النفقات الجارية: يمكن ابراز تأثير سياسة تخفيض العملة على النفقات الجارية كما يلي:¹

- تمارس سياسة سعر الصرف تأثيرها على الأجور المحلية من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار في الدولة، وما ينتج عنه من تغيرات في مستويات الأجور، سابقا كانت الأجور تشكل أهم بنود النفقات العامة الجارية خاصة في الدول النامية التي يميزها القطاع العام، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار وما ينتج عنه من انخفاض في الدخل الحقيقية المترتبة عن تغير سعر الصرف من شأنه الدفع بأصحاب المرتبات والأجور للمطالبة بزيادة أجورهم وغالبا ما يتحقق ذلك ويحدث سعر الصرف مفعوله على الميزانية العامة، وغالبا ما يقترن إجراء التخفيض للعملة بموجات تضخمية، خاصة في الفترات الأولى التي تلي عملية التخفيض، ومنه اتجاه الأجور للارتفاع بشكل ملحوظ.

- فيما يخص النفقات الجارية الأخرى المتعلقة بإنفاق الدولة على جميع المستلزمات السلعية والخدمية التي تمكنها من القيام بنشاطها، فإن سياسة تخفيض قيمة العملة تؤثر على هذه النفقات بزيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي من خلال أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة التغير في قيمة العملة، وعليه كلما زاد المنتج المستورد في المصنوعات المحلية تزداد النفقات العامة للدولة وهو ما يتطلب ترشيد الانفاق وحصر أنشطة الدولة في المجالات الخاصة بها، حيث غالبا ما تستخدم الميزانية العامة في الدول النامية كأداة لتحقيق أهداف اجتماعية.

- يمكن لسياسة تخفيض قيمة العملة التأثير على التحويلات الجارية في الدول النامية من خلال الضغوط التضخمية المحلية مما يثقل كاهل الميزانية العامة بأعباء السلع الأساسية المستوردة التي ارتفعت أسعارها، وتحمل الدول كثير من التكاليف الاجتماعية خاصة ما تعلق منها بزيادة تعويضات الضمان الاجتماعي والمعاشات، وسياسات الشبكة الاجتماعية التي مولتها الكثير من الدول في ظل الإصلاح الاقتصادي المنتهج من قبلها خير دليل على ذلك.

¹ عبد الحق بوعتروس، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، المجلد (ب)، العدد (31)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2008، ص 107-109.

2-1 الإيرادات الجارية: فيما يتعلق بالجانب الثاني من الميزانية الجارية والمتمثل في الإيرادات الجارية، فهي تتأثر بتخفيض قيمة العملة من خلال:¹

- الإيرادات الجارية الناتجة عن معاملات خارجية ممثلة في الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها التي تفرضها الدول عادة على بعض صادراتها وعوائد القروض الممنوحة للخارج، وغيرها من الإعانات الواردة من الخارج، كل ذلك يمكن أن يتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف عملات الدول التي تربطها علاقات تجارية ومالية، أو حتى سياسية بالدولة المعنية بالتخفيض.

- حصيلة الدولة من حقوق التصدير والتي عادة ما تتجه للانخفاض لكون الدول النامية تتميز بضعف مرونة صادراتها، ومنه فتخفيض قيمة عملتها لا تنجر عنه زادة معتبرة في هذه الصادرات خاصة في المدى القصير والمتوسط عادة، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على حصيلة الدولة من حقوق التصدير.

- الإيرادات الأجنبية الناتجة عن عوائد الأوراق المالية و فوائد القروض، حيث تتجه للانخفاض نتيجة تخفيض العملة الوطنية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى خاصة سعر الفائدة.

- الإيرادات الجارية المتعلقة بمعاملات محلية والتي تشمل الإيرادات المتعلقة بالضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها من الضرائب المماثلة الأخرى، فهي تتأثر بفعل تغيرات قيمة العملة، حيث يؤدي التخفيض إلى ارتفاع تكلفة الواردات في الدول النامية المعتمدة التي تعتمد على الواردات في أنشطتها الإنتاجية والاستهلاكية وانخفاض قيمة الصادرات مقدرة بالعملة الوطنية.

2- بالنسبة للميزانية الرأسمالية: كما تتأثر الميزانية الرأسمالية² بتخفيض قيمة العملة حيث تتأثر بعض البنود مباشرة بالتخفيض كونها ناتجة عن معاملات خارجية، في حين تتأثر بنود أخرى بطريقة غير مباشرة كونها متعلقة بمعاملات داخلية:³

- بالنسبة لأثر تخفيض قيمة العملة على المصروفات الرأسمالية: فهو يتوقف على توقيت حدوث النفقة، هل تمت قبل التخفيض أم بعده، لأن حدوثها قبل التخفيض لا ينجر عنه أي أثر لكون هذه المصروفات تحدث مرة في السنة ولا تتكرر بصفة دورية.

¹ المرجع السابق، ص 111، 112.

² تشمل الميزانية الرأسمالية كل من الاعتمادات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية المدفوعة بالداخل والخارج في جانب معين، وتضم في الجانب الآخر: الإيرادات الناتجة عن القروض الداخلية أو الخارجية، الأقساط المحصلة للقروض والتحويلات الرأسمالية المتنوعة الواردة للخرينة من الشركات الحكومية، الخدمات السيادية الرأسمالية المقدمة، الاحتياطات الرأسمالية المتاحة لدى الشركات التابعة، وكافة مخصصات التوسع أو الإحلال أو التجديد.

³ المرجع السابق، ص 113.

- بالنسبة للإيرادات الرأسمالية: يتم تحصيلها مرة في السنة وبقيم مرتفعة نوعا ما مقارنة بالبند المتعلق بالميزانية الجارية، وعليه يكون أثر تخفيض قيمة العملة على هذه الإيرادات لا يختلف عن ذلك الأثر في حالة الإيرادات الجارية إلا في الحالة التي تكون عليها العملة عند تحصيل الإيرادات من جراء اتباع الدولة سياسة تخفيض قيمة عملتها.

المطلب الثالث: الاستدانة

تعتبر الاستدانة من بين أهم أساليب تمويل عجز الميزانية والتي تنقسم بدورها إلى استدانة داخلية وخارجية

أولاً: استدانة داخلية: وتكون عن طريق:¹

1- الاقتراض من البنك المركزي: يعد التمويل عن طريق الاقتراض من البنك المركزي ليس له أثر انكماش مباشر على الطلب الكلي لكون البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الائتمان الممنوح للغير إذا توسع في منح الائتمان للحكومة، وعليه يمكن القول أن الانفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.

فالزيادة في العرض النقدي المتضمنة في تمويل عجز الميزانية يمكن أن تكون أكثر من الزيادة المطلوبة في الأرصدة النقدية الحقيقية الناتجة عن الزيادة في الدخل المتولد عن الزيادة في الانفاق الحكومي، وهنا تكون محاولة الوحدات الاقتصادية في التخلص من الزيادة في الأرصدة النقدية سوف تؤدي إلى رفع الأسعار في أسواق السلع والخدمات والأصول المالية، وهو ما يسمى بضربة التضخم. مما يؤثر على وضعية ميزان المدفوعات بما يصاحبه من زيادة في معدلات الضرائب التي تقتطعها الحكومة من دخل الفرد.

2- الاقتراض من البنوك التجارية: تساهم البنوك التجارية في تمويل عجز الميزانية عن طريق شراء السندات الحكومية أو منح تسهيلات ائتمانية ولن يؤثر ذلك سلباً على الطلب الكلي إذا كان لهذه البنوك احتياطات زائدة. ويكون للإنفاق المحلي الذي يمول عن طريق الاقتراض أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من طرف البنك المركزي، وإذا كانت البنوك التجارية لا تمتلك هذه الفوائض فإن تمويل عجز الميزانية سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، مما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الانفاق الحكومي مما قد يؤثر بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص، وتكون بذلك الحكومة قد امتصت جزءاً كبيراً من السيولة قد تكون له آثار انكماشية، ولتشجيع الاكتتاب في الدين العام قد تلجأ السلطات العامة إلى رفع

¹ صبرينة كركودي وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة و الآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي، البيض، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 200، 201.

أسعار الفائدة على السندات الحكومية، وهو ما ينتج عنه انخفاض في الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم.

3- الاقتراض من القطاع الخاص خارج البنوك: ويتم ذلك عن طريق الاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة على هذا القطاع، وكذا الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية. ولا يترتب على الحكومة زيادة في حجم الديون إذا كان تمويل العجز يتم عن طريق البنك المركزي، في حين يترتب عليها تحمل مدفوعات الفوائد إذا كان التمويل عن طريق البنوك التجارية أو يتم خارج نطاق البنوك، لذلك تكون المساهمة التي يقدمها هاذين النوعين الأخيرين من التمويل أقل نسبيا مقارنة بالتمويل الذي يتم عن طريق البنوك.

ثانيا: استدانة خارجية: وتشمل ما يلي:¹

1- المساعدات الدولية: تحتل المعونات الدولية أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية، مما جعل هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير عليها في تمويل عجز ميزانيتها، ويمكن أن تكون في شكل نقدي ممثلة في عملات أجنبية قابلة للتحويل أو عيني ممثلة في سلع إنتاجية واستهلاكية تباع محليا، وتستخدم المبالغ المتحصل عليها في تمويل العجز، كما يمكن أن تأخذ شكل مساعدات لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال بعض مشروعات البنية الأساسية بغرض زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وهو ما يساعد الدول المتلقية لها على تخصيص بعض موارد الميزانية لمعالجة العجز.

لكن رغم الآثار الإيجابية التي تلعبها المساعدات الدولية في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة إلا أنه ذلك لا يخفي بروز بعض الآثار السلبية لها ممثلة في زيادة الأعباء المالية للدول التي تقوم بإرجاع المعونات بفوائدها المستحقة عليها، والشروط التي تفرض عليها في كيفية استخدامها والتي قد لا تتوافق مع سياسات الدول المتلقية لها، ضف إلى ذلك خدمة مصالح الدول المانحة لها بتشجيع صادراتها وزيادة استثماراتها في الدول النامية وجعلها تابعة لها وهو ما يضعف من اقتصاديات الدول النامية ويساهم في زيادة ديونها وتخلفها.

2- القروض الخارجية: هي تلك المقادير النقدية، والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة بلد ما إلى بلد آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بـ" الدين الذي تبلغ مدة استحقاقاته الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب للأفراد والهيئات من غير المقيمين، ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات.

¹ المرجع السابق، ص ص 202، 203.

وتعد القروض الخارجية أحد أهم الأساليب التي تلجأ إليها الدول لتمويل عجز ميزانيتها خاصة ما تعلق بالنفقات من النقد الأجنبي كدفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية، السلع الأجنبية اللازمة لتنفيذ المشروعات الحكومية... وعادة لا تسبب القروض الخارجية للدول التي تحصل عليها ضغوطا تضخمية.

ونظرا لما عاشته أغلب الدول النامية من أزمة مديونية خاصة في بداية ثمانينيات القرن العشرين ساهم بشكل كبير في زيادة حاجتها للقروض الخارجية بمختلف أشكالها حيث مولت جزء كبير من نفقاتها، لكن من جهة أخرى زادت أعباء هذه الديون بشكل أكبر من معدلات نمو صادراتها وتفاقم عجز الميزانية العامة في هذه الدول مما اضطرها إلى إعادة جدولة ديونها، والدخول في إصلاحات اقتصادية وصلت حتى تغيير أنظمتها والقبول بشروط المنظمات والهيئات الدولية وأصبحت تابعة لاقتصاديات الدول المتقدمة.

المبحث الثالث: الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة

تعتبر الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية والنقدية في القطاع المصرفي، وهي من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي لها دور مهم في توفير التمويل للحكومات وتغطية العجز في الميزانية العامة.

المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية

تعددت عبارات الهيئات والمجالس المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي في تحديد مفهوم الصكوك الإسلامية والتي نذكر منها:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية والتي أطلقت عليها إسم الصكوك الاستثمارية تمييزاً لها عن الأسهم والسندات التقليدية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله".¹

و عرف مجمع الفقه الإسلامي الصكوك الإسلامية بأنها "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم".²

وعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية على أنها "شهادات تمثل ملكية نسبة شائعة في موجودات عينية، أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في نشاط محدد أو نشاط استثماري معين وفقاً لأحكام الشريعة".³

وعليه فالصكوك الإسلامية تمثل وثائق متساوية القيمة ومحددة المدة، تسجل بأسماء أصحابها وتخولهم تملك حصصاً شائعة في موجودات نشاط استثماري مباح شرعاً، قائم فعلاً أو سيتم إنشاؤه من حصيلة الاكتتاب، وحق الاشتراك في ملكية صافي أرباح وخسائر هذا المشروع بحسب نسبة ملكية كل منهم فيه، وتصدر وفق إحدى صيغ التمويل الإسلامي بمراعاة الاعتبارات الشرعية كما أنها قابلة للتداول في الأسواق المالية وفق قيود معينة.

¹ العجيلي ساسي زميم، استراتيجيات الهندسة المالية الإسلامية في التحوط وإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية)، مجلة دراسات اقتصاد والأعمال، المجلد (04)، العدد (01)، جامعة مصراته، ليبيا، جوان 2016، ص106.

² سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العدد(21)، العراق، 2017، ص932.

³ اسماعيل سبي، عبد الله قروي، صكوك الاجارة كأداة تمويلية على مستوى الاقتصاد، الملتقى الوطني حول: الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب -عرض وتقييم تجارب دولية-، جامعة الجيلالي بوعامدة، خميس مليانة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص7.

أما الصكوك الإسلامية الحكومية فهي "شهادات مالية تصدر من قبل جهة حكومية، وفق الشريعة الإسلامية ويتم تسويقها عبر البنوك وشركات الوساطة للأفراد داخل الدولة أو خارجها"¹ ويتم إصدارها نتيجة عدم توفير السيولة الكافية لأغراض معينة كتوفير السلع والخدمات، أو استثمار حصيلها في مجال البنى التحتية كبناء المطارات والمستشفيات والطرق وغيرها.

وتتسم الصكوك الإسلامية بخصائص تميزها عن غيرها من أدوات الاستثمار تتمثل أهمها فيما

يلي:²

- يمثل الصك حصة شائعة في ملكية حقيقية (موجودات مخصصة للاستثمار أعيانا أو منافع أو خدمات)، يصدر بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكة فيما يمثله الصك من حقوق والتزامات مالية.

- تقوم الصكوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي لحاملها حصة من الربح يتم تحديدها في نشرة الإصدار ولا يصح تحديد العائد تحديدا كميا مسبقا أو منسوبا للقيمة الاسمية للصك، في المقابل يتحمل نصيبه من الخسارة بقدر الحصة التي يمثّلها الصك.

- يلزم الصك حامله بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة وفي حدود مساهمته في المشروع، فلا ضمان لرأس مال حاملي الصكوك، إلا أنه يمكن شرعا ضمان طرف ثالث شريطة أن يكون منفصلا في شخصيته ومستقلا في ذمته المالية عن طرفي العقد، كما يتحمل حامل الصك كافة الأعباء المترتبة على ملكية الموجودات المتمثلة في الصك، سواء كانت مصاريف استثمارية، هبوطا في القيمة، مصروفات صيانة، أو اشتراكات تأمين.

- تنضبط الصكوك الإسلامية بالضوابط الشرعية سواء في إصدارها وتداولها أو من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث العلاقة بين أطرافها، كما أنها تصدر على أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية بأجال مختلفة ومتفاوتة.

- تعتبر الصكوك الإسلامية قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعا ونظاما، في إطار الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها.

¹ سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 933.

² عيسى بدروني، بادة فاروق، صيغ التمويل الاسلامي كتوجه حديث للسياسة المالية للمؤسسة في الجزائر (عرض نموذج تطبيقي لتمويل مشروع وطني عن طريق الصكوك الإسلامية)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد (02)، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص 56.

وتتمثل أهمية الصكوك الإسلامية في النقاط التالية:

- إن استخدام الصكوك الإسلامية والتوسع في التعامل بها من قبل المستثمرين والمدخرين والحكومات يؤدي إلى تدعيم وتطوير سوق الأوراق المالية بشكل عام وسوق الأوراق المالية الإسلامية بشكل خاص، من خلال مساهمتها في توسيع قاعدة الأوراق المالية في سوق المنتجات الإسلامية من جهة وستعاب فئات جديدة من المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ظلوا مبتعدون عن السوق بسبب تقييدهم بالأحكام الشرعية،¹ كما أن ازدياد كمية ونوعية الصكوك الإسلامية يؤدي إلى رفع كفاءة السوق المالية من خلال اكسابه مزتي السيولة والعمق، ومساعدتها على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق كون اصدار الصكوك يتطلب العديد من الاجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية التمويل مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.²

- امكانية استخدام الصكوك الإسلامية كأحد أدوات السياسة النقدية، من قبل البنوك المركزية وفقا للمنظور الاسلامي، بما يساهم في امتصاص السيولة، وخفض معدلات التضخم واطاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.³

المطلب الثاني: تطور الصكوك الإسلامية

مرت نشأة الصكوك الإسلامية بمجموعة من المراحل تعود أولها الى بداية ثمانينيات القرن العشرين وبالتحديد إلى سنة 1983 في ماليزيا، حيث اتضح لمسؤولي البنك المركزي الماليزي عزوف بنك "إسلام ماليزيا" عن تملك السندات الحكومية أو سندات الخزينة لاعتبارها مخالفة للشريعة الإسلامية، ولذلك لجأ البنك المركزي الماليزي لإصدار شهادات استثمار لا تحتوي في آلياتها على ربا، ثم جاء طرح مشروع سندات المقارضة من قبل الدكتور سامي حمود كبديل اسلامي عن سندات القرض المحرمة، وهي سندات تعتمد في أساسها الفكري على المضاربة لأنها تمثل حصصا شائعة في رأس المال متساوية القيمة وتتوافر فيها شروط عقد المضاربة من ايجاب وقبول ومعلومية رأس المال ونسبة الربح، ولا ضمان لرأس المال من قبل العامل بل يضمنه طرف ثالث مثل الدولة بحيث لا يتعرض للخسارة،⁴ وبعد ذلك اصدر مجمع الفقه الإسلامي القرار رقم (5) بتاريخ 4 أبريل 1988 الصيغة المقبولة شرعا لصكوك المقارضة

¹ خير الدين معطي الله، رفيق شريافة، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، المتلقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، 3، 4 ديسمبر 2012، ص 249.

² نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية - تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين-، مجلة الباحث، العدد(09)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 254.

³ ابراهيم محمد عبد السميع محمد، الصكوك الإسلامية كمنتج شرعي بديل عن الأدوات الربوية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كلية أصول الدين والدعوة، الجزء الأول، العدد (35)، جامعة الأزهر، مصر، 2017، ص 986.

⁴ الصوفي ولد الشيباني، التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية، مجلة الفقه والقانون، العدد(34)، أوت 2015، ص 8.

والاستثمار، وفتح الباب أمام الشركات الإسلامية لتبني هذه الصيغ الناشئة، وفي عام 2001 أصدرت مؤسسة نقد البحرين لأول مرة سندات حكومية بقيمة 25 مليون دولار اعتبرتها متوافقة مع الشريعة الإسلامية معتمدة على صيغة بيع السلم عند إصدارها، وفي عام 2003 قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معيار شرعي للصكوك الاستثمار على أن يتم تطبيقه على المؤسسات المتخصصة اعتباراً من الفاتح جانفي 2004.¹

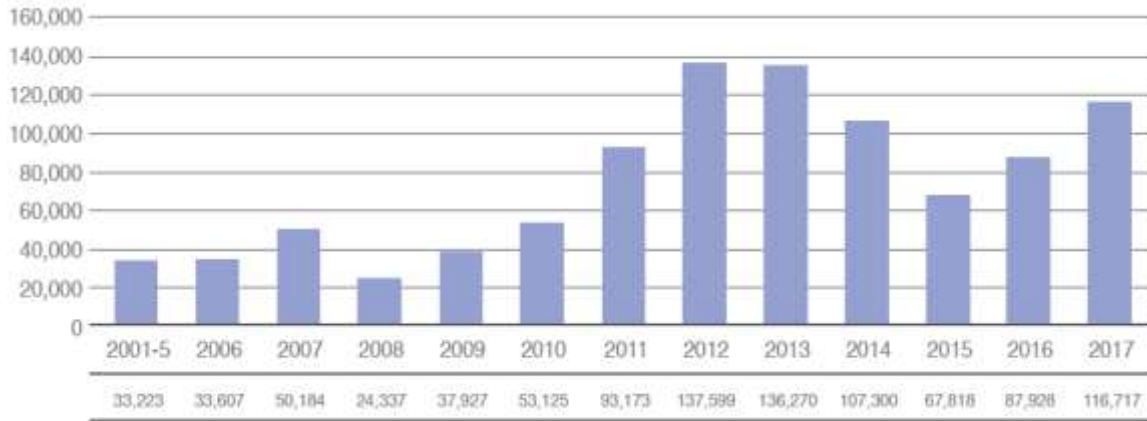
وشهدت السنوات الأخيرة نمواً متسارعاً في إجمالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية قدر بـ 979.209 مليون دولار خلال الفترة (2001-2017)، فمن خلال الشكل رقم (2-2) الموضح أدناه يلاحظ أن حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عرف ارتفاعاً تدريجياً ومستمر بداية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2007 والذي قدر فيها حجم الإصدار بـ 50.184 مليون دولار لتتراجع إلى 24.337 مليون دولار سنة 2008 متأثرة بتبعيات الأزمة المالية العالمية التي واجهتها مختلف دول العالم بنسب متفاوتة، إلا أن حجم إصدار الصكوك سرعان ما عاد ونمى مع بداية سنة 2009 ليبلغ أعلى مستويات له سنة 2012 بـ 137.599 مليون دولار نتيجة التوجه نحو التمويل الإسلامي في هذه الفترة.

ونتيجة للأزمة النفطية سنة 2014 التي أدت إلى تراجع اقتصاديات العديد من الدول خاصة المصدرة للنفط والتي من بينها دول الخليج العربي وماليزيا، أثر ذلك سلباً على حجم إصدارات الصكوك الإسلامية من ناحيتي العرض والطلب والحد من النمو المتسارع له مسجلاً 107.300 مليون دولار، و 67.818 مليون دولار سنتي 2014، 2015 على التوالي ليعاود الارتفاع سنة 2016 مسجلاً 87.928 مليون دولار، نتيجة تزايد عدد الدول المصدرة للصكوك الإسلامية السيادية من 13 دولة سنة 2015 إلى 16 دولة سنة 2016، مع أول إصدار لدولتي الأردن و الطوغو كأول إصدار في سوق الصكوك الإسلامية السيادية،² ليستمر ارتفاع إصدار الصكوك عالمياً سنة 2017 بحوالي 32% من حجم الإصدارات سنة 2016.

¹ إبراهيم محمد عبد السميع محمد، مرجع سبق ذكره، ص 887.888.

² Islamic financial services board (IFSB): Islamic financial services industry stability report 2017, may 2017, p16.

الشكل رقم (2-2): إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة (2017-2001)



Source : sukuk report, international islamic Financial market, 7th edition april 2018, p21.

ومن خلال الجدول رقم (2-5) والذي يوضح التوزيع الإقليمي للإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية نلاحظ سيطرة ماليزيا على الإصدارات الدولية للصكوك بنسبة 73.39% من إجمالي الإصدارات واحتلالها المرتبة الثانية للإصدارات المحلية للصكوك بنسبة 24.85% من إجمالي الإصدارات المحلية، بينما تسيطر دول المجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط على إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية محليا بنسبة 59.5% على رأسها الامارات العربية المتحدة بحوالي 63.644 مليون دولار أي ما نسبته 29.04% من إجمالي الإصدارات المحلية، وتلتها السعودية العربية بنسبة 17.78% ثم قطر بنسبة 5.22% ثم البحرين الكويت وعمان، بينما تحتل هذه الدول المرتبة الثانية للإصدارات الدولية للصكوك الإسلامية بنسبة 12.9% محتلة السعودية المرتبة الأولى بنسبة 7.40% من إجمالي الإصدارات الدولية.

إضافة لإصدارات معتبرة لبعض دول إفريقيا بنسبة 0.4% من إجمالي الإصدارات الدولية و 2.8% من إجمالي الإصدارات المحلية، وكذا إصدارات دول أخرى كتركيا، فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-5): التوزيع الاقليمي للإصدارات العالمية للصكوك الاسلامية خلال الفترة (2001-2017)

التوزيع الإقليمي للإصدارات المحلية (جانفي 2001 - ديسمبر)				التوزيع الإقليمي للإصدارات الدولية (جانفي 2001 - ديسمبر 2017)			
النسبة %	القيمة	عدد الإصدارات	البلد	النسبة %	القيمة مليون دولار	عدد الإصدارات	البلد
0.005	37	4	آسيا	0.04 %	97	1	آسيا
1.26	9.583	149	بنغلاديش	1.46 %	3.196	5	الصين
6.49	49.313	229	برونادي دار السلام	6.16 %	13.503	15	هونغ كونغ
0.02	144	1	اندونيسيا	0.09 %	190	3	اندونيسيا
73.39	557.832	5.621	إيران	24.85 %	54.473	90	اليابان
0.0004	3	1	ماليزيا	1.64 %	3.600	4	ماليزيا
1.62	12.330	79	مالديف	0.32	711	4	باكستان
0.10	788	12	باكستان				سنغافورة
0.004	3	1	سنغافورة				
			سريلانكا				
82.9	630.033	6.097	المجموع	34.6	75.769	122	المجموع
							دول مجلس التعاون
							الخليجي والشرق الأوسط
2.27	17.290	291	البحرين	4.76	10.430	101	البحرين
0.04	272	3	الأردن	1.52	3.327	17	الكويت
0.04	332	1	الكويت	1.18	2582	3	عمان
0.12	941	4	عمان	5.22	11.435	14	قطر
1.90	14.416	16	قطر	17.78	38.965	50	السعودية
7.4	56.25	72	السعودية	29.04	63.644	96	الإمارات
1.09	8.251	14	الإمارات				
0.03	253	2	اليمن				
12.9	98.004	403	المجموع	59.5	130.383	281	المجموع
							إفريقيا
0.02	136	210	إفريقيا	0.07	150	1	نيجيريا
0.06	460	2	كومبيا	0.23	500	1	جنوب إفريقيا
0.06	444	3	ساحل العاج	0.06	130	1	السودان
0.06	445	2	نيجيريا				
2.56	19.429	29	السينغال				
0.03	245	1	السودان				
			الطوغو				
2.8	21.158	247	المجموع	0.4	780	3	المجموع
							أوروبا وغيرها
1.43	10.849	161	أوروبا وغيرها	0.0005	1	1	فرنسا
			تركيا	0.09	206	3	ألمانيا
				0.13	280	3	لكسمبورغ
				4.08	8.934	22	تركيا
				0.62	1.368	9	المملكة المتحدة
				0.62	1.367	5	الوم أ
				0.04	77	1	كازاخستان
1.43	10.849	161	المجموع	5.58	12.233	44	المجموع
100	760.044	6.908	المجموع الكلي	100	219.165	450	المجموع الكلي

Source : Ibid, pp 35,36.

كما توضح بيانات الجدولين أدناه سيطرت الصكوك السيادية على الحجم الكلي للإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية بنسبة 55.203% خلال الفترة (2001-2017)، وذلك بداية من الأزمة المالية العالمية التي أتاحت المجال لهذا النوع من الإصدارات، بالمقابل تراجع إصدارات الشركات بسبب ضعف ثقة المستثمرين بالقطاع الخاص، وقد مثلت صكوك الإجارة أكبر قيمة للإصدارات الدولية للصكوك السيادية بنسبة 57.46% خلال الفترة (2001-2017)، بينما سيطرت صكوك المراقبة على حجم الإصدارات المحلية للصكوك السيادية بنسبة 63.71% خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (2-6): إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا حسب جهة الاصدار خلال الفترة (2001-2017)

إصدارات محلية للصكوك الإسلامية		إصدارات دولية للصكوك الإسلامية		إصدارات عالمية للصكوك الإسلامية	
قيمة التداول مليون دولار	النسبة %	قيمة الإصدار مليون دولار	النسبة %	قيمة الإصدار مليون دولار	النسبة %
476.607	62.71	63.949	29.18	540.556	55.203
205.469	27.03	59.917	27.34	265.386	27.102
51693	6.80	71.475	32.61	123.168	12.578
26.275	3.46	23.824	10.87	50.098	5.116
760.044	100	219.165	100	979.209	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Sukuk report. Op cit , p p 32-34, 51-56

الجدول رقم (2-7): إصدارات الصكوك السيادية العالمية والمحلية حسب النوع للفترة (2001-2017)

الإصدارات الدولية		الإصدارات المحلية	
القيمة مليون دولار	النسبة %	القيمة مليون دولار	النسبة %
36744	57.46	93451	19.61
97	0.15	303.646	63.71
/	/	22.847	4.79
14300	22.36	2.463	0.52
1958	3.06	8.046	1.69
/	/	6.519	1.37
/	/	19	0.004
10850	16.97	39616	8.31
63949	100	476.607	100

Source : sukuk report, international islamic financial market, 7th edition april 2018, pp 51,54.

المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة

هناك مجموعة من الصكوك الإسلامية المساهمة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة نذكر منها:

أولاً: صكوك المضاربة

وهي أداة استثمارية تقوم على تقسيم رأس المال المضارب إلى حصص متساوية تسجل بأسماء مالكيها لتمويل مشروع استثماري أو نشاط خاص أو مجموعة أنشطة يختارها المصدر (المضارب) بناء على عقد المضاربة الشرعية، تكون معرفة بوضوح في نشرة الإصدار، من خلال تحديد طبيعة المشروع التي تستثمر في حصة الصكوك ومدة هذا الاستثمار والأرباح المتوقعة منه وطريقة توزيعها بين المضارب ومالكي الصكوك وفقاً لنسب يرضى عنها الطرفان عند التعاقد.¹

ومن أهم خصائص صكوك المضاربة:

- يمكن إصدار صكوك المضاربة لتشمل كافة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والعقارية؛
- قابلة للتداول طالما أنها تمثل محلاً لأصل معروف يعمل في نشاط معلوم غير مخالف للشرع وتطبق عند التداول الأحكام التالية:²
- ✓ إذا كان مال المضارب المتجمع بعد الاكتتاب لا يزال نقود فإن تداول صكوك المضاربة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف؛
- ✓ إذا أصبح مال المضاربة ديوناً تطبق على تداول الصكوك أحكام التعامل بالديون؛
- ✓ إذا صار مال المضاربة موجودات مختلطة من النقود والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المضاربة وفقاً للسعر المتراضي عليه.

✓ يتولى إدارة المشروع الممول بإصدار صكوك المضاربة من قبل المضارب مقابل حصة من ربح هذا المشروع؛

✓ يوزع الأرباح المحققة من المشروع الممول عن طريق صكوك المضاربة بين حملة الصكوك والمضارب بصفته مدير للمشروع أي مقابل حصة من ربح هذا المشروع حسب الاتفاق، أما في حالة الخسارة فيتحملها حملة الصكوك ما لم يكن تقصيراً أو إهمالاً من المضارب ولا يخسر هذا الأخير إلا عمله في مدة المضاربة؛

¹ عمر عبو، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية الماليزية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد (18)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جوان 2017، ص 52.

² نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية خصائصها وأنواعها، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، الإمارات، دون سنة النشر، ص ص 989، 990.

- ومن شروط إصدار صكوك المضاربة أن يكون المشروع محددا، بما يكون له ذمة مالية مستقلة وأن يكون عائد الصك جزءا من ربح المشروع بنسبة القيمة الإسمية للصك إلى مجموع رأس مال المشروع ويمكن أن تكون صكوك المضاربة نوعين: نوعا يكون خاضعا للإطفاء حيث يتحول ملكية المشروع للدولة كاملة، ونوعا لا يتضمن شرط الإطفاء بحيث تبقى ملكية الصك دائمة لصاحبه؛¹
- يمكن للمضارب أن يشتري المشروع أو بعضه على دفعات من حصته في الأرباح أو في نهاية مدة الصكوك بالثمن الذي يتم الاتفاق عليه؛²
- يشترط لصحة المضاربة أربعة شروط بالنسبة لرأس المال وهي أن يكون من النقود، وأن لا يكون دينا في ذمة المضارب، وأن يكون معلوما، وأن يكون مسلما للعامل بعد اكتمال الاكتتاب، وهناك شرطان للربح وهما: قدر الربح وكونه حصة شائعة من جملته.³
- و يمكن أن تستخدم الدولة هذا النوع من الصكوك الاستثمارية لتغطية العجز في ميزانيتها العامة من خلال طرح سندات المضاربة بدلا من سندات الخزينة لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام فنظرا لطبيعة هذا النوع من الصكوك يمكن للحكومة أن تمول عن طريقها المشاريع المدرة للدخل ومشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للإتجار، فضلا عن مشاريع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة كالخدمات التعليمية والصحية وخدمات الإسكان، من خلال طرح كمية معينة من صكوك المضاربة للاكتتاب العام بقيمة الأموال التي تحتاجها الدولة، على أن يتم تقسيم الأرباح المحققة وفقا لنسب معينة أما الخسائر فيتحملها أصحاب المال إذا لم يكن هناك تقصير من قبل الحكومة،⁴ كما لا يشارك أصحاب الأموال في اتخاذ القرار الإداري والاستثماري للمشروع، وتبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية،⁵ والتي لها أثر مهم بالنسبة لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة، نظرا لما يحققه هذا الفصل

¹ أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد (03)، مارس 2018.

² لمجد بوزيدي وآخرون، الصكوك الإسلامية كأداة لخلق فرص بديلة للمشاريع والأنشطة الاقتصادية في الجزائر، ص:5 من خلال الرابط: <http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/handle/123456789/5169>

³ زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل اسلامي، المؤتمر الدولي حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، التقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا 15، 16 جوان 2010، ص 11.

⁴ عبد القادر خداوي مصطفى وآخرون، استخدام الصكوك الإسلامية في الاستثمار وفي تمويل مشاريع التنمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد (04)، المركز الجامعي بن يحيى الونشريس، تيسمسيلت، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 314.

⁵ سمية لوكرينز، الصكوك الإسلامية الأداة البديلة لتمويل عجز الميزانية دراسة حالة صكوك المضاربة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، باب الاقتصاد، العدد (38)، سوريا، جوان 2015، ص 21.

من الاحتفاظ بمشروعات الميزانية كلها في إطار تصرف السلطة العامة، وعدم تدخل الجهة الممولة في القرار الإداري للجهات الحكومية الآمرة بالصرف.¹

ثانيا: صكوك المشاركة

تعرف بأنها وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في تمويل العديد من الأنشطة سواء كانت أنشطة قائمة أو إقامة أنشطة جديدة على أساس عقد المشاركة الشرعية، وتصبح موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم.²

وتتحدد آجال صكوك المشاركة بالمدة المحددة للمشروع محل عقد المشاركة، ويستحق حملة صكوك المشاركة حصة من أرباحها بنسبة ما يملكون من صكوك وتوزع الخسارة عليهم بنسبة مساهمتهم وتدار هذا النوع من الصكوك على أساس الشراكة وذلك بتعيين أحد الشركاء لإدارتها أو غيرهم بصيغة الوكالة بالاستثمار.³

و يمكن للدولة أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في ميزانيتها، من خلال استثمارها في المشاريع المدرة للدخل والإيراد القائمة على مبدأ المشاركة في اقتسام الربح وتحمل الخسارة في نتيجة أعمال المشروع، والمشاركة بين الحكومة وحملة الصكوك في إدارة المشروع، وتستطيع الحكومة رئاسة مجلس الإدارة إذا ساهمت بأكثر من النصف في تكاليف المشروع، وهو ما يمكن القطاع الخاص من المشاركة في هذه الصيغة مع احتفاظ الدولة بنسبة في رأس مالها لاتخاذ القرارات الإدارية،⁴ كما يمكن للدولة أن تقوم بشراء هذه الصكوك من حملتها بالتدريج وفق برنامج محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة وهذا ما يعرف بالمشاركة المتناقصة.⁵

ومن مميزات صكوك المشاركة الحكومية أنها ذات ربحية عالية وذات مخاطر استثمارية متدنية لأنها مسنودة بأصول حقيقية متنوعة في قطاعات اقتصادية مختلفة مع إمكانية تحويلها لسيولة في أي

¹ شرياق رفيق، معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية مع الإشارة للتجربة السودانية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد (13)، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ديسمبر، 2017، ص 379.

² العجيلي ساسي زميم، مرجع سبق ذكره، ص 107.

³ الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁴ رفيق يوسف، لطيفة بهلول، فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد (01)، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، أبريل 2018، ص 261.

^٥ يريية بنية، سومية فرقاني، إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل الانفاق العام الحكومي الاستثماري في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2018، ص 12.

لحظة في السوق المالي، واستخدامها في تسوية المعاملات المالية كوسيلة دفع مضمونة السداد،¹ كما تعتبر صكوك المشاركة الحكومية فعالة في القضاء على المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية العامة وتأهيل المؤسسات بدلا من بيعها بأثمان منخفضة.²

ثالثا: صكوك المراجعة

المراجعة كصيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح متفق عليه بين البائع والمشتري بشروط الدفع المؤجل³، وعليه فإن صكوك المراجعة هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لشراء سلعة مرابحة، لتصبح مملوكة لحملة الصكوك مقابل ربح يتمثل في الفرق بين ثمن شراء بضاعة المراجعة ودفع مصروفها نقدا و ثمن بيعها للمشتري مرابحة على أقساط مؤجلة.⁴

و عليه يملك حملة الصكوك سلة المراجعة بمجرد شراء شركة الصكوك لهذه السلعة مرابحة وهم بذلك يستحقون ثمن بيعها، ويجب أن تكون بضاعة المراجعة في ملك وحياسة مدير الإصدار بصفته وكيلًا عن حملة الصكوك من تاريخ شرائها وقبضها من بائعها الأول وحتى تاريخ تسليمها لمشتريها مرابحة، ويجوز تداول هذا النوع من الصكوك بعد قفل باب الاكتتاب وشراء البضاعة وحتى تاريخ تسليمها للمشتري مقابل ثمن مؤجل أو يدفع على أقساط ويخضع لقيود التصرف في الديون بعد تسليم البضاعة للمشتري وحتى قبض الثمن المؤجل وتصفية العملية.⁵

ويتميز التمويل بصيغة المراجعة بسعة نطاقه نظرا لتنوع السلع والخدمات والأغراض التي يمكن أن يغطيها التعامل بهذا النوع من الصكوك، وانخفاض درجة المخاطرة وارتفاع درجة الأمان فيه لتوفر درجة عالية من الضمانات كما لا يتوقف نجاح التمويل بصكوك المراجعة على مدى جدية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول بقدر ما يتوقف نجاحه على مدى جدية الدراسات المتعلقة بالملاءة المالية للتعامل ومدى قدرته على السداد مما يقلل من تكاليف التمويل.⁶

¹ هناء محمد، هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، العدد(02)، مجلة دراسات جامعة عمار تلجي، الأغواط، الجزائر، المجلد(42)، 2015، ص 556.

² رفيق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 261.

³ Rima Sahari, Ahmed Henniche, **The impact of green islamic finance on the renew able energy investments : indonesia's experience in green sovereign sukuk instrument**, revue de sciences commerciales, vol(19),N° (X), ecole des hautes etude commercial; Algeria, 2020,p 159.

⁴ رشيد درغال، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة -صكوك السلم وصكوك المراجعة أنموذجا-، العدد (10)، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2015، ص ص 94، 95.

⁵ الصوفي ولد الشيباني، التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية، العدد(34)، مجلة الفقه والقانون، أوت 2015، ص 17.

⁶ سعود بن ملح العززي، محمود علي السرطاوي، صكوك المراجعة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد(08)، العدد(01)، الأردن، 2012، ص 221.

ويمكن للدولة الحصول على التمويل بصكوك المراقبة من خلال بيعها أصولاً أو سلعاً وتسليمها فوراً مع تأجيل تحصيل الثمن إلى آجال يتم الاتفاق عليها وهو ما يسهل تمويل بنود الميزانية المتعلقة بشراء السلع والمعدات والأجهزة والمواد الخام وغيرها بشكل يساهم في دعم الكفاءة الانتاجية للاقتصاد الوطني عن طريق المراقبة مع البنوك الإسلامية ومؤسساتها، كما يمكن تمويل المراقبة في شكل صكوك ذات استحقاقات متتالية بحيث تخدم السيولة لدى مشتريها، وبذلك فإن المراقبة أداة مناسبة لتمويل شراء الأصول وذلك لتوفر المرونة في تحديد فترة السداد ومحدودية المخاطر بالنسبة للمستثمرين ومعلومية الربح.¹

رابعاً: صكوك السلم

وهي عبارة عن "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتعبئة رأس مال السلم، وتصبح بضاعة السلم مملوكة لأصحاب الصكوك"²

وتعد صكوك السلم صكوك قصيرة الأجل تعبر عن ملكية شائعة في رأس مال السلم، لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء ويكون العائد على صكوك الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع،³ وينبغي أن يتوفر في صكوك السلم شرطين أساسيين هما أن يكون رأس المال معلوم الجنس والمقدار وأن يسلم في المجلس، وأن تكون البضاعة في الذمة، ومضبوطة بالصفقة التي تنفي عنها الجهالة والتي يختلف الثمن باختلافها، ومعلومة الكيل أو العدد أو لأجل معلوم وأن يتم بيان محل التسليم، وأن تكون البضاعة ممكنة الوجود عند الأجل.⁴

ويمكن تطبيق هذا النوع من الصكوك في التمويل الحكومي كبديل إسلامي لسندات الخزينة قصيرة الأجل، حيث تقوم الدولة بالبيع سلماً سلعة أو خدمة محددة الأوصاف مقابل استلام الثمن فوراً وتسليم السلعة أو الخدمة لاحقاً، وهذا الأسلوب عادة ما يناسب الدول التي لديها موارد طبيعية للبيع

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية، المجلد (20)، العدد (01)، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 09.

² Wafa Aillane, **pricing mechanisms for sukuk in Malaysia "comparative study between sukuk and bonds"**, journal if the new economy, vol(10), N°(01), université de khemis miliana, algéria, 2019, p 603.

³ الصوفي ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴ وسيلة حمداوي، أميرة جابري، تحديات استخدام الجزائر للصكوك الإسلامية الحكومية لتمويل العجز في الموازنة العامة، الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للاتفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، الملة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2018، ص ص 11، 12.

كالنفط، والفوسفات والطاقة الكهربائية وغيرها،¹ ويمكن استخدام صكوك السلم كأسلوب للتمويل في حالة عجز الميزانية العامة في عدة مجالات نذكر منها:²

- تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة خاصة العجز الموسمي بدلا من التمويل بالتضخم؛
 - تمويل العجز في ميزانية الهيئات العامة الاقتصادية بدلا من تمويل هذا العجز من الميزانية العامة للدولة كأحد بنود الاستخدامات في باب التمويلات الرأسمالية؛
 - تمويل العجز في ميزانية الهيئات العامة الخدمية بدلا من تمويله في صورة إعانات خدمية وخدمات سيادية؛
 - تمويل العجز في شركات القطاع العام بدلا من التمويل من الميزانية العامة للدولة في صورة قروض تمنح لهذه الشركة؛
 - استخدام صكوك السلم في تنمية الانتاج الوطني في مجال البترول مثلا والزراعة، حيث يتم الشراء و التسليم والتخزين ثم البيع بسعر السوق.
- خامسا: صكوك الاستصناع

هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة وتصبح مملوك لحملة الصكوك.³

ويصدر هذا النوع من الصكوك على أساس عقد الاستصناع وهو عقد بين البائع يسمى الصانع ومشتري يسمى المستصنع على بيع سلعة موصوفة في الذمة يستلزم البائع بتصنيعها بمواد من عنده وتسليمها للمشتري في أجل معلوم، على أن يتم دفع الثمن حالا أو مؤجلا أو على أقساط، وعليه فإن صكوك الاستصناع تمثل حقوق حملة الصكوك في العين المتعاقد على صنعها، ويستحقون ثمن بيعها أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد.⁴

ويمكن استخدام صكوك الاستصناع من قبل الدولة للحصول على التمويل متوسط الأجل من البنوك الاسلامية وغيرها، ليوجه بشكل أساسي للإنشاءات وتوريد السلع والخدمات ووسائل النقل والمشاريع الصناعية وفقا لمواصفات محددة في العقد وتاريخ الاستلام وقيمة محددة يتم الاتفاق عليها، إذ

¹ خيرية بنية، سومية فرقاني، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² وسيلة حمداوي، أميرة جابري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ Toualbia Nihad and others, **The role of islamic sukuk in financing public deficit and infrastrucutur malaysia project as a model**, abaad iktissadia review, vol(10),N°(02), université m'hamed bougara, boumerdès, Algeria, 2020, p 549.

⁴ أحمد بلخير، صكوك الاستصناع وأهميتها ضمن البدائل التمويلية في الاقتصاد الجزائري، المجلد(32)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد(01)، ص 91.

يقوم البنك بعقد استصناع لتقديم الانشاءات أو الموارد المصنوعة اللازمة للحكومة على أن تدفع قيمتها بعد مدة محددة متفق عليها في العقد مقابل ربح يتمثل في الفرق بين كلفة الانشاءات و ثمن بيعها للحكومة بعقد الاستصناع، ثم يتعاقد البنك مع آخرين على القيام بهذه الانشاءات أو على شراء هذه المواد بثمن حال يدفعه لهم عند العقد، وهو ما يعرف بعقد الاستصناع الموازي.¹

كما يمكن للحكومة إتمام عملية إسكان المواطنين ذوي الدخل المحدود في نطاق عقد الاستصناع بدلا من استخدام سندات الإسكان ذات الفائدة، إذ تقوم الحكومة بإصدار صكوك إسكان تجمع بموجبها الأموال اللازمة من المواطنين الذين يحتاجون السكن وتتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة مقابل أن يدفعوا الثمن على أقساط في صورة شراء سندات إسكان كل مدة عددا منها.²

سادسا: صكوك الإجارة

هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات ذات دخل، قائمة على أساس عقد الإجارة الشرعية،³ وتتيح لحاملها الحصول على دخل الإيجار بقدر حصة ملكيتهم.

ويتمثل الغرض في صكوك الإجارة تحويل الأعيان والمنافع التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية، يمكن أن تجري عليها عمليات التداول والتبادل في سوق المال،⁴ لجمع مبلغ لشراء عين وتأجيرها تأجيرا تشغيليا أو منتهيا بالتمليك لجهة ما، ويوزع عائد أقساط الإجارة على حملة الصكوك، مع رد جزء من قيمة العين إن كان تأجيرا منتهيا بالتمليك،⁵ ومن ميزات صكوك الإجارة ثبات العائد، قلة المخاطر خضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية، ومرونتها العالية حيث يمكن إصدارها بأجال متعددة ولأعيان متنوعة.⁶

يمكن استعمال صكوك الإجارة والأعيان المؤجرة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العديد من المشاريع والنفقات الحكومية، والتي تكون عادة لأصول معمرة لا تكلف الدولة شراءها بل يشتري منفعتها، فهي تحصل على السلعة المعمرة من آلات وعقارات وتستخرج منها ما تحتاجه من منافع كما لو أنها اشتريتها

¹ سندس حميد موسى، مرجع سلق ذكره، ص 941.

² المرجع السابق، ص 941.

³ Minzer kahf, the use of assets ijara bonds for bridging the budget cap, islamic iconomic studies, IRTI, Islamic devlopment bank, Jeddah, vol(04), N°(02), may1997, p82.

⁴ لمجد بوزيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁵ نعيمة برودي، سليم موارد، مخاطر الصكوك الاسلامية، الملتقى العلمي الوطني الأول حل الصكوك الاسلامية كبديل تمويلي مناسب - عرض تجارب دولية-، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 30 جانفي 2018، ص 4.

⁶ فؤاد بن حدو، الصكوك الاستثمارية الاسلامية والأدوات المالية غير التقليدية البديلة، المجلد(04)، العدد(02)، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، 2019، ص 14.

دون أن تتحمل الميزانية العامة ثمنها، بل تدفع نفقة عادية دورية هي الأجرة، فهو عبارة عن تمويل خارج الميزانية.¹

إذ يمكن تمويل مشاريع البنية التحتية عن طريق إصدار صكوك الأعيان المؤجرة، وشراء مختلف الآلات والمعدات وغيرها من الأعيان الطويلة أو القصيرة الأجل، والاستفادة من صكوك إجارة الخدمات في تمويل مشروعات في مجالات مهمة مثل التعليم والصحة والنقل واللجوء إلى تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية من خلال إصدار صكوك إجارة المنافع المنتهية بالتمليك للمستأجر.²

¹ الحواس زواق، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 5،6 ماي 2014، ص 22.

² شعيب يونس، دور الإسلامية الحكومية في دعم القطاعات الاقتصادية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد(28)، العدد(01)، 2014، ص 240.

خلاصة الفصل

تتعدد أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين التقليدية والحديثة، فمنها المالية والتي من بينها: ترشيد الانفاق العام وهو التصرف بالأموال وانفاقها بعقلانية، وزيادة فاعليتها والكفاءة في استخدامها، والذي يعد كآلية لتمويل عجز الميزانية من خلال استخدام أساليب قصيرة ومتوسطة الأجل تتضمن تقليص الانفاق إلى الناتج القومي وتغيير بنيته، أو من خلال أساليب طويلة الأجل يتم تنفيذها من خلال عدة سنوات كبرنامج لترشيد الانفاق، الاصلاح الضريبي من خلال إدخال تغييرات على النظام الضريبي القائم أخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للبلد، صندوق ضبط الإيرادات والذي يمول الميزانية العامة بقدر العجز الحاصل وتتحدد الملامح الفعلية للصندوق السيادي تبعاً للإيرادات المتوقعة والإيرادات الفعلية المحققة، شراكة قطاع عام خاص والذي يجنب أو يقلص الانفاق على البنية التحتية دون التخلي عن مزايا هذا الانفاق.

أما الأساليب النقدية فمنها: الاصدار النقدي من قبل البنك المركزي على دفعات متباعدة من حيث الفترة، شرط أن تقوم الاستراتيجية التنموية للدولة على دعم العرض خاصة المجال الاستثماري، مع مرونة الجهاز الانتاجي؛ تخفيض قيمة العملة كآلية لمواجهة العجز من خلال تأثيرها على الميزانية الجارية والرأسمالية؛ الاستدانة سواء الداخلية من خلال الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ومن القطاع الخاص خارج البنوك، أو الخارجية المتمثلة في المساعدات الدولية والقروض الخارجية،

أما الصكوك الإسلامية فهي عبارة عن أسلوب مالي ونقدي يعالج عجز الميزانية العامة للدولة من خلال تمويل المشروعات المدرجة بالميزانية العامة للدولة بـموارد مالية من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

و تتبع كل دولة الأسلوب الملائم لتمويل عجز ميزانيتها من خلال اختيار الأسلوب الأكثر فاعلية والذي يتماشى مع بنية اقتصادها وسياساتها الحكومية.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال تمويل عجز الميزانية العامة للدولة

المبحث الأول: تجربة النرويج في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة باستخدام صندوق ضبط المعاشات

المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بالصكوك الإسلامية

المبحث الثالث: تجربة تركيا في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص

تمهيد

تتعدد وتنوع أساليب تمويل عجز الميزانية حسب اختلاف درجة اقتصاد كل دولة وظروف هذا العجز، فقد يكون العجز مؤقتا يمكن أن يزول بزوال أسبابه، ويمكن أن يكون هيكليا يصعب التغلب عليه خاصة في الدول التي تعتمد على القطاع الوحيد كالنفط مثلا وهو ما نجده في الدول النامية، في حين استطاعت دولاً تعتمد على النفط فقط أن تحول مواردها النفطية إلى استثمارات في مجالات ربحية وتسهيل مواجهة عجزها.

لقد اعتمدت عدة دول في مجال تمويل عجز ميزانيتها بالإعتماد على عدة أساليب خاصة الحديثة منها حتى وإن كانت تمولها للعجز بطريقة غير مباشرة، وهذه الدول كانت وضعيتها لا تختلف كثيرا عن وضعية الاقتصاد الجزائري، إلا أنها استطاعت بفعل سياسات الإصلاح والتنمية التي طبقتها أن تصبح في مسار الدول المتقدمة، وأهمها النزوح التي اعتمدت على استغلال صندوق ضبط المعاشات في تمويل عجز ميزانيتها، و ماليزيا التي تبنت التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية لتمويل عجزها، وتركيا التي طورت بنيتها التحتية بالشكل الذي يسمح لها بالتخلص من عبء الميزانية وتحقيق فوائض مالية، وعليه سيتناول الفصل عرض لتجارب هذه الدول الرائدة في مجال تمويل عجز الميزانية بنوع من التفصيل.

المبحث الأول: تجربة النرويج في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة باستخدام صندوق ضبط المعاشات

مع مطلع الألفية الجديدة حرصت الكثير من الدول النفطية على تنويع مصادر دخلها من خلال استحداث آليات تمويل جديدة ومستديمة بدلا عن الاستدانة الخارجية أهمها صناديق الثروة السيادية، حيث لجأت أغلب الدول النفطية إلى إنشاء صناديق سيادية خاصة بها تعمل من خلالها على توجيه الفواض المالية المتحصل عليها عند ارتفاع أسعار النفط سواء بادخارها أو استثمارها أو استخدامها في مختلف برامجها التنموية، وتعتبر النرويج دولة رائدة في مجال إدارة فوائضها النفطية عن طريق صندوق ضبط المعاش وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: لمحة حول الاقتصاد للنرويجي

تقع النرويج في الجزء الغربي الشمالي من شبه الجزيرة الاسكندنافية ولها حدود مشتركة في السويد وفنلندا وروسيا، تقدر مساحتها بحوالي 323802 كم²، و يبلغ عدد سكانها 5.347.896 مليون نسمة، عاصمتها أو سلوهي أكبر مدينة في النرويج، يعد اقتصاد النرويج اقتصاد رأسمالي حديث يرتكز بالأساس على قطاع الخدمات ومن ثم على الصناعة ثم الزراعة، كانت النرويج قبل اكتشاف النفط تتمتع باقتصاد منتعش ومتكامل ذو أساس صناعي جيد، و يتوفر البلد على مصادر مستدامة للطاقة أدت إلى انخفاض وارداته النفطية، كما يملك تقاليد كبيرة و متطورة في الملاحة والصيد البحري مما أدى إلى توسع التجارة خاصة مع أوروبا والوم أ.

كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي فعال، و كانت ولا زالت تعتبر بلدا ديمقراطيا يدافع عن حقوق الانسان ويؤمن بالتعاون الدولي ما جعلها تحظى بالثقة لدى مختلف شعوب العالم، كما تتمتع بمستوى عال من الثقافة العامة ومستوى مرموق في الحياة الجامعية والبحوث في مختلف المجالات و مجتمع ذو مستوى عال المعيشة.

أولا: المؤشرات الاقتصادية في النرويج

1- الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي في النرويج خلال الفترة (2000-2019):

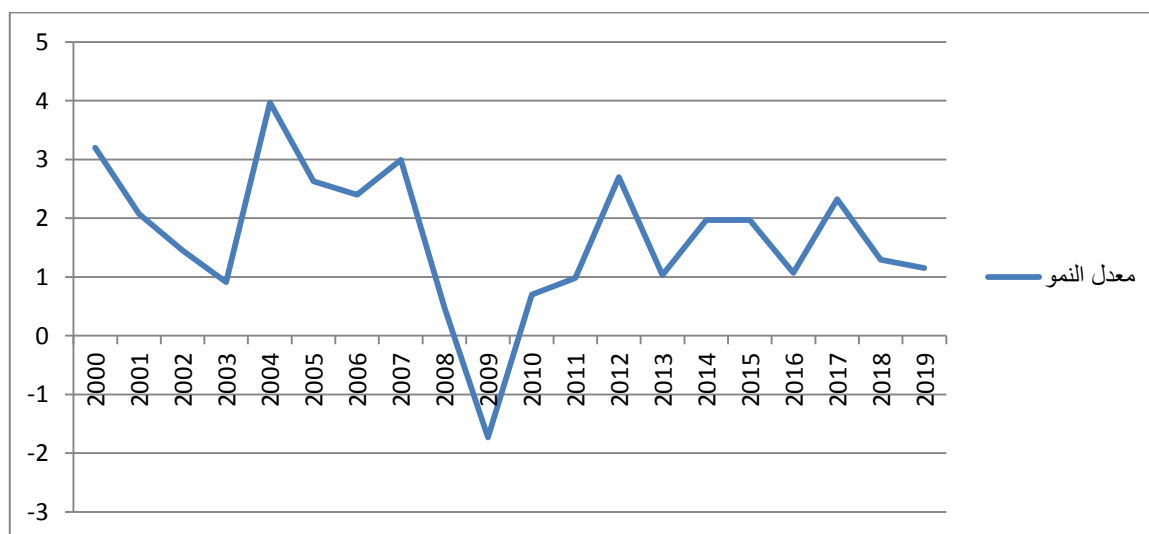
جدول رقم (1-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي في النرويج خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	171.25	3.20
2001	173.97	2.07
2002	195.52	1.45
2003	228.86	0.91
2004	264.51	3.97
2005	308.88	2.63
2006	345.58	2.4
2007	400.94	2.99
2008	462.25	0.48
2009	386.19	-1.73
2010	428.76	0.70
2011	498.28	0.98
2012	509.51	2.7
2013	522.76	1.03
2014	498.41	1.97
2015	385.80	1.97
2016	368.82	1.07
2017	398.39	2.32
2018	434.17	1.29
2019	403.34	1.15

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: <https://data.albankaldawli.org/>

والشكل الموالي يعكس معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الموضحة في الجدول أعلاه

الشكل رقم (1-3): تطور معدل النمو الاقتصادي في النرويج خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1-3)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في النرويج عرفا تطورا وتزايدا مستمرا في أغلب فترة (2000-2019)، ماعدا انخفاضه خلال سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 وما سببته من ركود اقتصادي عالمي انعكس بشكل سلبي على وضعيية النشاط الاقتصادي بهذه الدولة، كما انخفض في سنة 2014 وبعدها بسبب الأزمة النفطية العالمية، و عموما يرجع التزايد في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ إلى نجاح النرويج في استراتيجية التنمية التي طبقها في نهاية تسعينيات القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة.

كما يبين الشكل أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي في النرويج حقق معدلات ايجابية طول الفترة ماعدا سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، ثم عاود في الارتفاع وسجل معدلات إيجابية في باقي الفترة ولم يتأثر الاقتصاد النرويجي بشكل كبير بالأزمة النفطية 2014 نظرا لتنوع اقتصاده، حيث قدر في متوسط الفترة (2000-2019) حوالي 1.70%.

2- معدل التضخم

يوضح الجدول الموالي تطور معدلات التضخم في النرويج خلال الفترة (2000-2019):

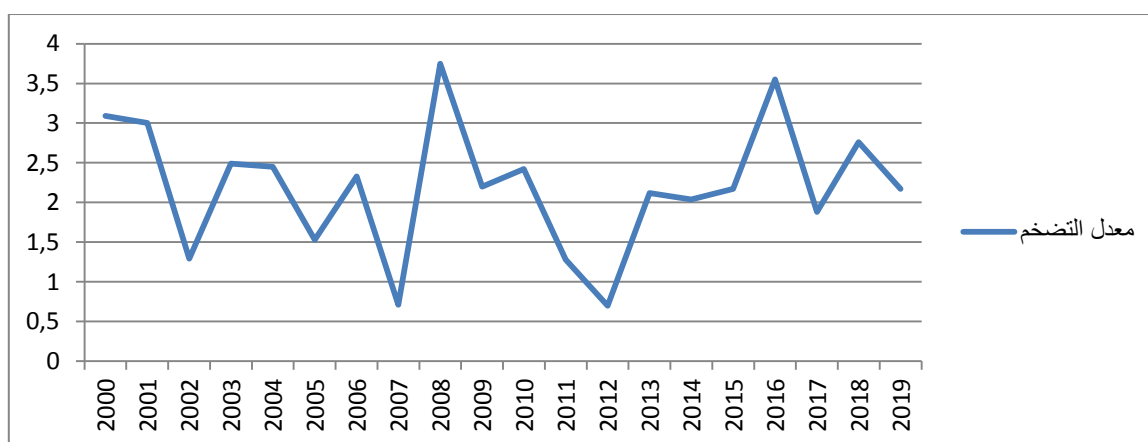
جدول رقم (2-3): تطور معدل التضخم في النرويج خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل %	3.09	3.00	1.29	2.49	2.45	1.53	2.33	0.71	3.75	2.20
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل %	2.42	1.28	0.70	2.12	2.04	2.17	3.55	1.88	2.76	2.17

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://data.albankaldawli.org/>

ويمكن توضيح بيانات الجدول في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-3): تطور معدل التضخم في النرويج خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-3)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن معدلات التضخم في النرويج عرفت قيم متقاربة خلال الفترة (2000-2019) لم تتعدى في أغلبها 3.75 % كأعلى قيمة مسجلة سنة 2008 بسبب الإنعكاس السلبي للأزمة المالية العالمية 2008 على النشاط الاقتصادي في النرويج، وعموما هناك استقرار في معدلات التضخم ناتج عن الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدولة حيث كل زيادة في المعروض النقدي يقابلها زيادة في النشاط الاقتصادي الحقيقي وهو ما ينعكس على استقرار قيمة العملة.

3- معدل البطالة

يبين الجدول التالي تطور معدل البطالة في النرويج خلال الفترة (2000-2019):

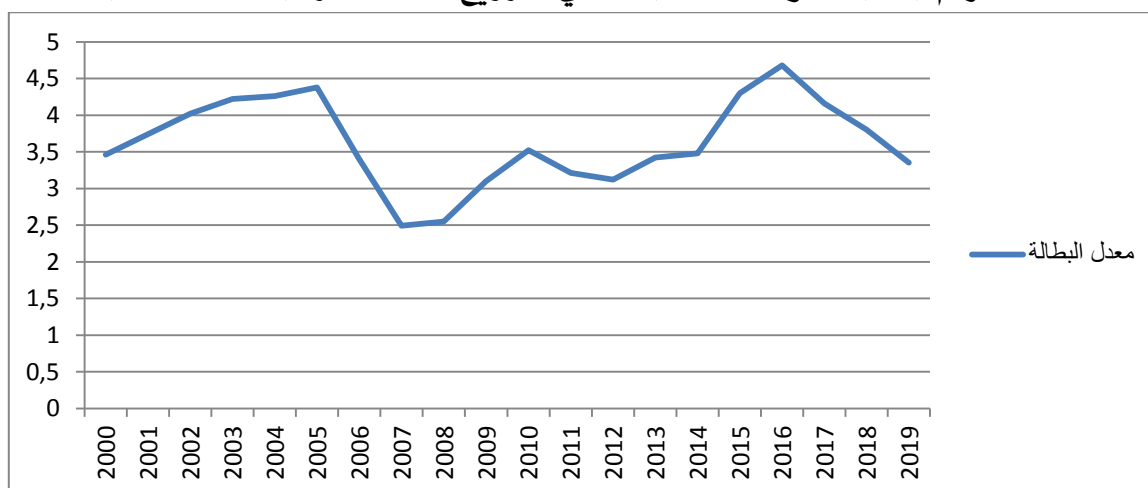
جدول رقم (3-3): تطور معدل البطالة في النرويج خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	3.46	3.74	4.02	4.22	4.26	4.38	3.40	2.49	2.55	3.10
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	3.52	3.21	3.12	3.42	3.48	4.30	4.68	4.16	3.80	3.35

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://data.albankaldawli.org/>

ويمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3): تطور معدل البطالة في النرويج خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (3-3)

من خلال الشكل رقم (3-3) يلاحظ أن معدلات البطالة في النرويج خلال الفترة (2000-2019) لم تتعدى في مجملها ما قيمة 4.68 % كأعلى قيمة لها مسجلة عام 2016، وهو ما يبرر نجاح السياسة المتبعة وكذا برامج التنمية المنتهجة وقدرتها على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.

4- الميزان التجاري

يبين الجدول الموالي وضعية الميزان التجاري في النرويج خلال الفترة (2000-2019):

جدول رقم (4-3): رصيد الميزان التجاري في النرويج خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار

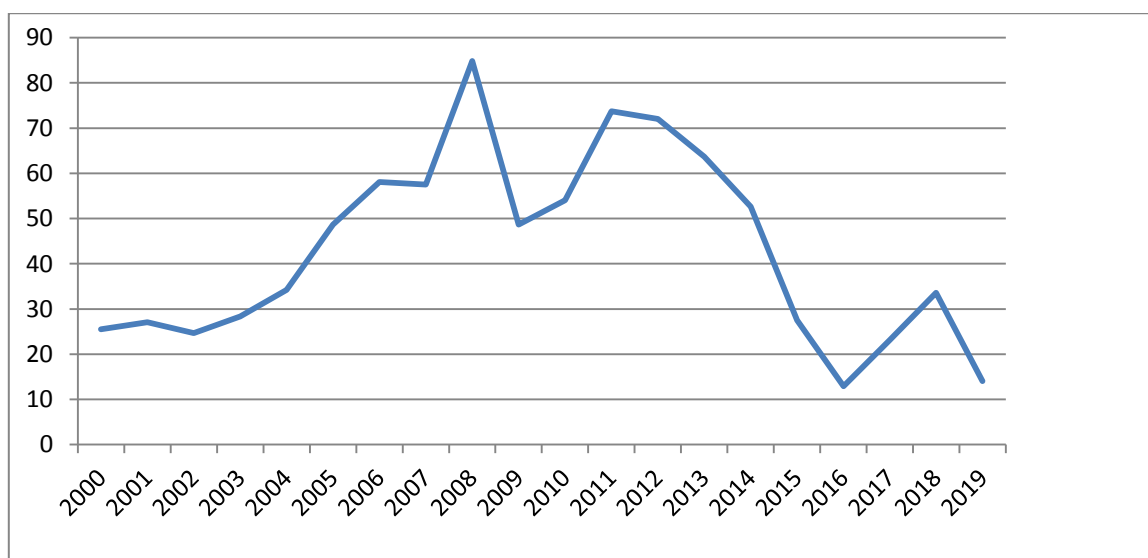
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	26.51	27.04	24.65	28.38	34.26	48.64	58.08	57.49	84.84	48.69
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	54.08	73.76	72.03	63.7	52.62	27.49	12.92	23.2	33.56	14.08

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: <https://data.albankaldawli.org/>

من خلال الجدول رقم (4-3) يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري في النرويج حقق فائضاً خلال الفترة (2000-2019) كون صادرات الدولة من السلع أكبر من وارداتها، حيث قدر سنة 2000 بـ 26.51 مليار دولار واستمر في الارتفاع حتى وصل 84.84 مليار دولار سنة 2008، ثم انخفض إلى 48.69 مليار دولار سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، و انتعشت وضعيته بعد ذلك و انخفض مرة أخرى بداية من سنة 2014 و وصل إلى 12.92 مليار دولار سنة 2016 كأدنى قيمة مسجلة طول الفترة، ثم ارتفع سنتي 2017 و 2018 وانخفض مرة أخرى سنة 2019 إلى 14.08 مليار دولار، ورغم تأثر الميزان التجاري بأسعار النفط إلا أنه بقي يسجل فائضاً خلال سنوات الأزمة وهو ما يدل على مرونة وتنوع الجهاز الانتاجي النرويجي.

والشكل الموالي يختصر بيانات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (4-3): تطور رصيد الميزان التجاري في النرويج خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (4-3)

المطلب الثاني: طبيعة صندوق المعاشات النرويجي

تعود فكرة إنشاء صندوق المعاشات النرويجي لمباحثات طويلة على مستوى البرلمان النرويجي انطلقت سنة 1974 حيث قدمت وزارة المالية تقرير وضحت فيه مختلف الأساليب التي يمكن من خلالها استغلال الثروة النفطية للبلد وانتهت سنة 1983 بتقرير لجنة تامبو * tempo commutée * التي اقترحت انشاء صندوق يمكن الحكومة من الحفاظ وادخار الأرباح الناشئة عن استغلال الموارد النفطية،¹ تأسس صندوق المعاشات النرويجي في جوان من سنة 1990 بقرار صادر من البرلمان النرويجي لإدارة الفوائض النفطية المحولة إليه لكن العمل به بدأ في سنة 1996، عندما تم تحويل مبلغ 2 مليار كرونة نرويجية للصندوق قام باستثمارها على شكل سندات حكومية فقط، وقامت وزارة المالية بإعادة النظر في استراتيجياتها الاستثمارية عام 1997 حيث خصصت 40% من موجودات الصندوق لاستثمارها في الأسهم وبذلك تم إنشاء بنك إدارة الاستثمار النرويجي (NBIM) في جانفي 1998 أوكلت له مهمة إدارة وتسيير الصندوق تحت اشراف ورقابة وزارة المالية، وتم تغيير اسم الصندوق من صندوق النفط إلى صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي بعد إدماجه في صندوق التأمين العام.²

كما بلغ رأسمال الصندوق حوالي 241 مليار دولار نهاية عام 2006، ووصل في أفريل 2007 إلى 314 مليار دولار ثم إلى 556.8 مليار دولار عام 2011، وأصبح يفوق الناتج المحلي الإجمالي أنداك، وأكبر صندوق استثماري وادخاري في أوروبا.³

- ويهدف صندوق ضبط الموارد النرويج إلى الحفاظ على إيرادات النفط واستغلالها بالشكل المناسب من خلال توظيفها في استثمارات متنوعة تحقق عوائد مرضية، و التوزيع العادل للثروة بين مختلف الأجيال مع الحفاظ عليها، وتحويل الإيرادات النفطية إلى أصول مالية باستثمارها في الأسواق

¹ فرحات عباس، وسيلة سعود، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² قروود علي، بن موسى كمال، صناديق الاستثمار السيادية، ودورها في إدارة الفوائض النفطية والحد من آثار الأزمات النفطية- دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق معاشات التقاعد النرويجي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (05)، العدد (02)، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 224.

³ أحمد نصير وآخرون، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة، الصندوق النرويجي نموذجا، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (01)، عدد خاص، جامعة جيجل، الجزائر، أفريل 2018، ص 29.

المالية العالمية مع مراعاة العائد و الخطر، المحافظة على استقرار الميزانية العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلب إيرادات النفط (المرض الهولندي¹).²

أولاً: إدارة صندوق المعاشات النرويجي

تتولى وزارة المالية في النرويج مسؤولية الإشراف على الصندوق، حيث تقوم سنوياً بتحضير بيان مفصل عن عائدات النفط تقدمه الحكومة للبرلمان كجزء من الميزانية، وأوكلت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي ولذلك الغرض قام البنك بتأسيس وحدة فرعية تابعة له تحت مسمى بنك إدارة الاستثمارات النرويجي *NBIM*³، ومنذ عام 1998 تم السماح للصندوق باستثمار حوالي 50 % من محفظته في سوق رأس المال الدولي، كما تم إنشاء مجلس إشرافي سنة 2004 مهمته مراقبة أوجه الاستثمار.⁴

كما يخضع الصندوق النرويجي في سياسته الاستثمارية (إضافة للرقابة التي يخضع لها على مستوى البنك المركزي ووزارة المالية) لرقابة البرلمان الذي تعرض عليه ميزانية الصندوق السنوية وإنتاجيته، ويشترط أن تحوز إدارة الصندوق على موافقة البرلمان على برامجه المستقبلية وهو ما يضيف مزيداً من الشفافية في إدارة الصندوق واستثمار موارده.⁵

والشكل الموالي يوضح مخطط إدارة صندوق المعاشات النرويجي:

¹ المرض الهولندي: شهدت هولندا في ستينيات القرن العشرين زيادة كبيرة في الثروة بعد اكتشافها احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال كان له انعكاس سلبي على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلد، فقد نتج عنه ارتفاع سعر صرف الحقيقي لعملة الدولة انعكس سلباً على تنافسية صادراتها التقليدية عدا الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية، كما عجل انفاق هذه الموارد الطبيعية على السلع والخدمات غير القابلة للتداول بتحويل الموارد من قطاعات السلع التنافسية القابلة للتداول وهو ما سبب عاقبة النمو الاقتصادي.

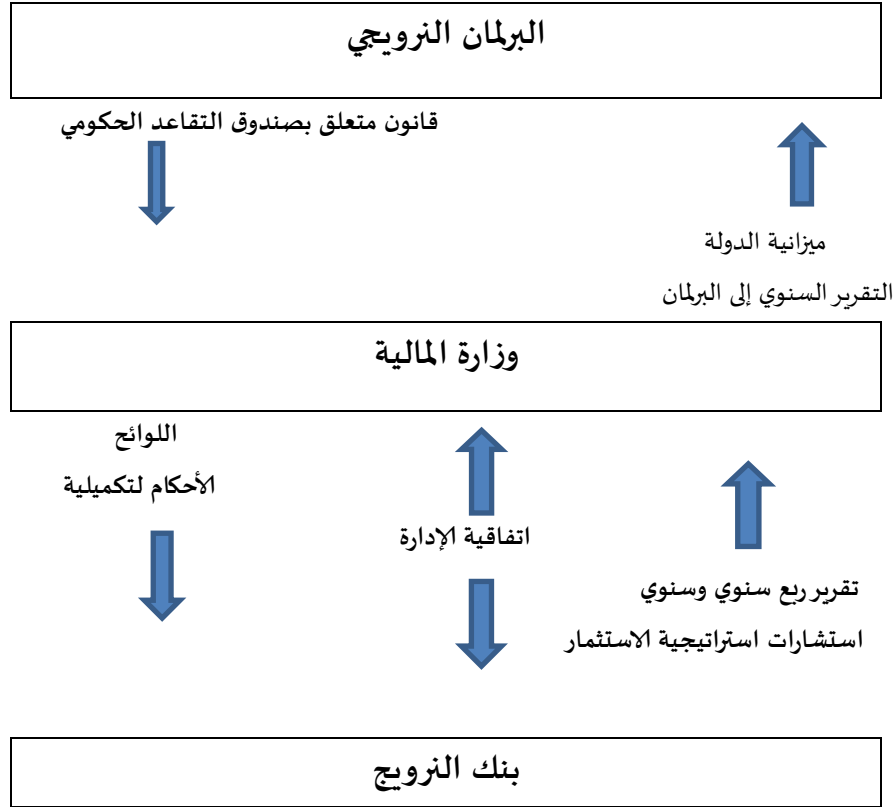
² قروود علي، بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص 224.

³ بقلة إبراهيم، قسول أمين، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كنموذج لاستثمار العوائد النفطية وتجنب ظاهرة المرض الهولندي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد (02)، جامعة المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 127

⁴ أحمد نصير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

⁵ بقلة إبراهيم، قسول أمين، مرجع سبق ذكره، ص 127.

الشكل رقم (3-5): مخطط إدارة صندوق المعاشات النرويجي



Source : Norges Bank Investment Management, GPF Annual Report. 2008, p7

ثانيا: الاستراتيجية الاستثمارية لصندوق المعاشات النرويجي

تتميز الاستراتيجية الاستثمارية لصندوق المعاشات النرويجي بتوجهه نحو الاستثمار في الخارج، نظرا لكون هذا الأخير يساهم في موازنة الضغوط والآثار السلبية التي تسببها تدفقات النقد الأجنبي لا سيما تحسن قيمة عملتها المحلية ومنه تدهور صادراتها غير النفطية.

وترتكز الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق على مبدأ تحويل الإيرادات النفطية إلى أصول مالية وعقارية تحقق عوائد مستمرة، حيث يعمل على الاستثمار في مختلف أنحاء العالم في ثلاث مجالات هي الاستثمار في الأسهم، الاستثمار في السندات، الاستثمار في العقارات، وعليه للوقوف على الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق يجب تسليط الضوء على توزيع استثمارات الصندوق حسب فئات الأصول و كذا حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

1- توزيع استثمارات الصندوق حسب فئة الأصول

يوضح الجدول الموالي توزيع استثمارات الصندوق حسب فئات الأصول خلال الفترة (2015-2019):

جدول رقم (3-5): توزيع استثمارات الصندوق حسب فئات الأصول خلال الفترة (2019-2015)

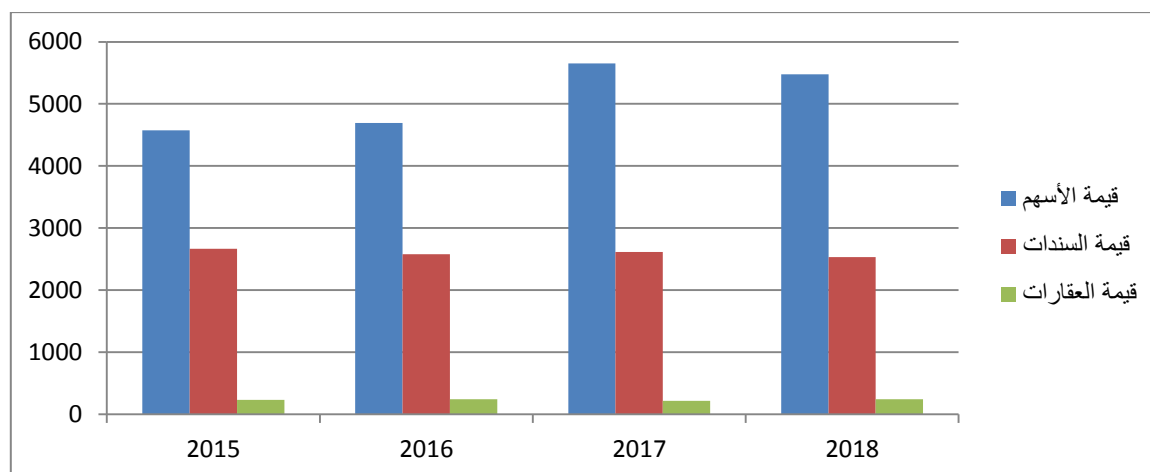
السنوات	الأسهم		السندات		العقارات		المجموع	
	النسبة %	القيمة مليار كرونة	النسبة %	القيمة مليار كرونة	النسبة %	القيمة مليار كرونة	النسبة %	القيمة مليار كرونة
2015	61.2	4574	35.7	2669	3.1	232	100	7475
2016	62.5	4.692	34.3	2.577	3.2	242	100	7.510
2017	66.6	5.653	30.8	2616	2.6	219	100	8488
2018	66.3	5.477	30.7	2.533	3.0	246	100	8.256
2019	70.8	7.145	26.5	2.670	2.7	243	100	10.088

المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- Gouvernement pension found global, annual report 2015. P 08
- Gouvernement pension found global, annual report 2016. P 05
- Gouvernement pension found global, annual report 2017. P 06
- Gouvernement pension found global, annual report 2018. P 05
- Gouvernement pension found global, annual report 2019. P 05

و يمكن التعبير عن بيانات الجدول أعلاه بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): توزيع استثمارات الصندوق حسب فئات الأصول خلال الفترة (2019-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (3-5)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن المحفظة الاستثمارية للصندوق تتكون من ثلاثة أصول رئيسية، الأسهم، السندات والعقارات، حيث تشكل الأسهم النسبة الأكبر من موجودات الصندوق

والتي وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2019 حوالي 70.8% و بقيمة 7145 مليار كرونة، بعدما كانت تقدر ب 61.2% سنة 2015 و بقيمة 4574 مليار كرونة، علما أن هذه النسبة كانت تقدر 40 % سنة 1998. ثم تأتي استثمارات السندات (الدخل الثابت) في المرتبة الثانية حيث قدرت نسبتها 26.5 % عام 2019 و بقيمة 2.670 مليار كرونة مقارنة ب 35.7 % عام 2015 و بقيمة 2669 مليار كرونة مسجلة تناقص طفيف كل سنة، حيث كانت هذه النسبة 60% قبل سنة 2007 بعدها قامت إدارة الصندوق بتخفيضات في نسبتها، و يمكن ارجاع ارتفاع نسبة الأسهم مقارنة بالسندات على مستوى الصندوق إلى توجه الصندوق نحو الاستراتيجية الاستثمارية طويلة الأجل اعتبارا من كونه يراعي الأجيال المستقبلية من خلال الادخار فيه، ويسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن وعدم الحاجة للسيولة في المدى القصير، وقد جاء الاستثمار في العقارات في المرتبة الثالثة حيث قدرت قيمته سنة 2019 ب 243 مليار كرونة وبنسبة 2.7 %، و هي تقترب كثيرا من القيمة أو النسبة المسجلة خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018 حيث تركز أغلبها في أوروبا وأمريكا الشمالية، علما أن الاستثمار في العقارات بدأ سنة 2008 بعد موافقة البرلمان النرويجي باقتراح من إدارة صندوق المعاشات النرويجي، وتم تحديد نسبة 5% من إجمالي مبلغ الصندوق المستثمر للاستفادة من تراجع أسعار العقارات خلال سنة 2008.

2- التوزيع الجغرافي لاستثمارات الصندوق

يوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي لاستثمارات الصندوق في نهاية سنة 2019 كما يلي:

الشكل رقم (3-7): التوزيع الجغرافي لاستثمارات الصندوق 2019



Source ; Gouvernement pension fond global, annual report 2019. P 31

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه تم استثمار 43.9% في شمال أمريكا مقارنة ب 43% عام 2018، وفي أوروبا 33.7% مقارنة ب 34.1% عام 2018، وفي آسيا 19.2% مقارنة ب 19.3% سنة 2018، في حين تم استثمار 2.1%، 1.7%، 0.7%، 0.5%، 0.3% في كل من أوقيانوسيا، أمريكا اللاتينية، إفريقيا، المنظمات الدولية على التوالي في عام 2019.

كما يوضح الجدول الموالي أكبر 10 دول تحوز على استثمارات الصندوق في نهاية ديسمبر 2019

جدول رقم (3-6): أكبر 10 دول تحوز على استثمارات الصندوق في نهاية ديسمبر 2019

الدولة	حصة استثمارات الصندوق	الأسهم	السندات	العقارات
الوم أ	39.8	27.8	10.8	1.2
اليابان	8.7	5.9	2.8	00
أوكرانيا	8.1	6.1	1.4	0.6
ألمانيا	5.7	3.4	2.2	0.1
فرنسا	5.6	3.6	1.5	0.5
سويسرا	3.7	3.2	0.4	0.1
الصين	3.1	3.0	0.1	-
كندا	2.6	1.5	1.1	-
استراليا	2.0	1.4	0.6	-
اسبانيا	1.9	1.2	0.7	00

Source ; Gouvernement pension found global, annual report 2019. P 31

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) تركز أغلب استثمارات الصندوق في الوم أ بنسبة 39.8 %، وبالتالي فهي تحوز على أكبر من ثلث استثمارات الصندوق، تليها اليابان و أوكرانيا ب 8.7 % و 8.1 % لكل منهما على التوالي، ثم تأتي في المرتبة الرابعة ألمانيا ب 5.7 و الخامسة فرنسا ب 5.6 ، ثم تأتي باقي الدول الأخرى، وهنا يمكن القول أن استثمارات الصندوق تتركز في الدول المتقدمة والتي تتوفر على أسواق مالية متطورة كونها توفر فرص عالية للربحية.

وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات الصندوق امتدت إلى 74 دولة و 50 عملة في نهاية 2019 وشكلت الأسواق الناشئة 10.1 من استثماراته مقارنة ب 10.3 عام 2018، كما استثمر الصندوق في 9202 شركة في العالم بنهاية 2019، ومتوسط حيازتها في الشركات المدرجة في العالم حوالي 1.5%¹.

¹ - Gouvernement pension found global, annual report 2019, P 30.

ثالثاً: تقييم أداء صندوق المعاشات النرويحي

يوضح الجدول التالي تطور العائد لمحفظة الاستثمار الخاصة بصندوق المعاشات النرويحي خلال الفترة (2009-2019):

جدول (3-7): تطور العائد لمحفظة الاستثمار الخاصة بصندوق المعاشات النرويحي (2009-2019)

البيان	العائد الإجمالي للصندوق مليار كرونة	معدل العائد الإجمالي للصندوق %	معدل العائد على الأسهم %	معدل العائد على السندات %	معدل العائد على العقارات %
2008	-633	-23.30	-40.70	-0.52	-
2009	613	25.62	34.27	12.49	-
2010	264	9.62	13.34	4.11	-
2011	-86	-2.54	-8.84	7.03	-4.34
2012	447	13.42	18.06	6.68	5.77
2013	692	15.95	26.28	0.1	11.79
2014	544	7.58	7.90	6.88	10.42
2015	334	2.74	3.83	0.33	9.99
2016	447	6.92	8.72	4.32	0.78
2017	1028	13.66	19.44	3.31	7.52
2018	-485	-6.12	-9.49	0.56	7.53
2019	1692	19.95	26.02	7.56	6.84

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- Gouvernement pension found global, annual report 2019. 17, 21
- Gouvernement pension found global, annual report 2016. P 17, 20
- Gouvernement pension found global, annual report 2012. P 9, 12
- Gouvernement pension found global, annual report 2010. P 13, 15
- Gouvernement pension found global, annual report 2009. P 15

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن العائد الإجمالي للصندوق سجل تطورات مختلفة خلال الفترة (2008- 2019) متعلقة أساساً بالتغيرات التي شهدتها أسواق النفط العالمية، ففي سنة 2008 حدثت خسارة كبيرة للصندوق بقيمة 633 مليار كرونة بسبب الأزمة المالية العالمية وهي أكبر خسارة مسجلة منذ نشأته إلى غاية سنة 2019، وفي سنة 2009 انتعش وحقق عائداً قدره 613 مليار كرونة وهي أعلى قيمة محققة خلال فترة الدراسة ومنذ بداية نشاطه الاستثماري، وذلك بسبب انتعاش الأسواق المالية في بداية 2009 و نجاح سياسة استثمار الصندوق والتي تمنح أولوية الاستثمار في الأسهم على حساب السندات نتيجة انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية العالمية، ثم عاد عائد

الصندوق ليحقق خسائر في سنة 2011 بقيمة 86 مليار كرونة بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية وتراجع الأسواق المالية الأوروبية، ثم انتعش تدريجيا محققا ربحا متفاوتا خلال الفترة (2012-2017) وصل إلى 1028 مليار كرونة سنة 2017 رغم انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدل العائد على الأسهم إلى 19.44%، ثم حقق الصندوق خسارة سنة 2017 وصلت إلى 485 مليار كرونة بسبب انخفاض أسعار النفط قابله أيضا انخفاض معدل العائد على الأسهم إلى 9.49- %، ثم انتعش عائد الصندوق وحقق أرباحا وصلت إلى 1692 مليار كرونة سنة 2019 تزامن ذلك مع زيادة معدل العائد على الأسهم إلى 26.02%.

يمكن القول أن معدل عائد الأسهم مرتفعا و عال المخاطر من جهة فهو يناسب صناديق الاستثمار التي يكون غرضها ادخاري، في حين أن معدلات السندات والعقارات تكون منخفضة وذات مخاطر أقل وهو ما يناسب صناديق الاستثمار التي تفضل الاستقرار.

المطلب الثالث: مساهمة صندوق المعاشات النرويحي في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة
لعب صندوق المعاشات النرويحي دورا كبيرا في مواجهة العجز في ميزانية الدولة، وذلك نظرا لاستراتيجية الاستثمار التي يتبناها خارج النرويج والتي سمحت له بتحقيق فوائض مالية معتبرة.
أولا: علاقة صندوق المعاشات النرويحي بالميزانية العامة

لقد تم استحداث قاعدة مالية جديدة في المبادئ التوجيهية للسياسة المالية في النرويج لعام 2001 نصت على استخدام العائدات النفطية في تغطية العجز الهيكلي غير النفطي، والذي ينبغي أن يتماشى مع العائد الحقيقي المتوقع لصندوق التقاعد الحكومي النرويحي والذي قدر بنسبة 4%.
وتتضح أهمية السياسة المالية لسنة 2001 من خلال تحويلها للإيرادات النفطية للاقتصاد بما يتماشى مع العائد الحقيقي المتوقع لصندوق التقاعد الحكومي والتخفيف من التقلبات في النشاط الاقتصادي بغرض ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتقليص البطالة، كما تراعي المبادئ التوجيهية المالية عدم اليقين والعمل على زيادة تدريجية في الانفاق من عائدات النفط بصفة مستمرة.¹
ومن بين الأسباب وراء تحديد نسبة 4% ما يلي:²

- هذه النسبة مبنية على توقعات نسبة العائد لاستثمارات صندوق المعاشات الحكومي.

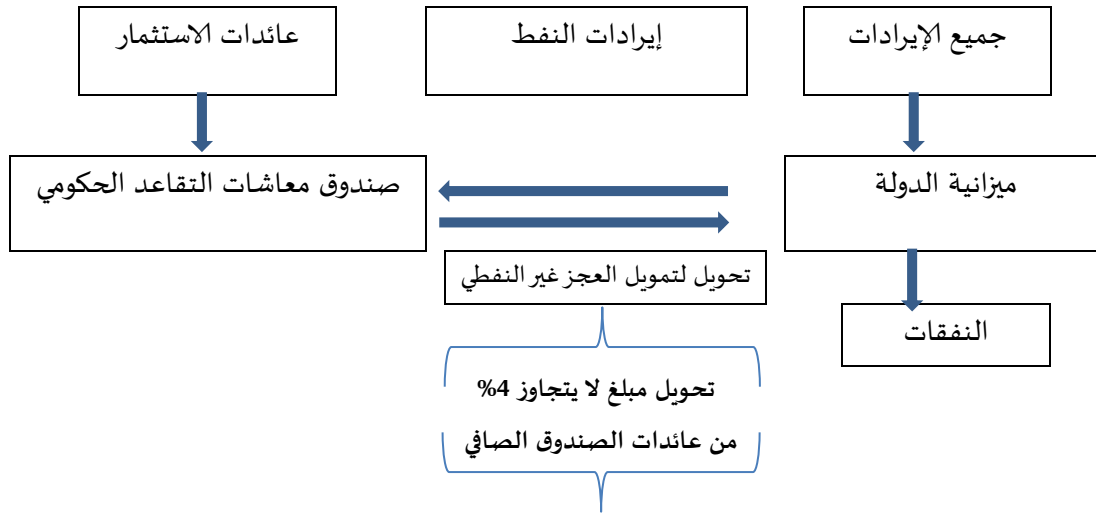
¹ عقيل حميد جابر الحلو، زينب شاكر جبير، مرجع سبق ذكره ص 176.

² حسان بن عودة، بلقاسم زايري، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويحي في تمويل عجز الميزانية السنوي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (10)، العدد (01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، فيفري 2018، ص ص 370، 371.

- هذه النسبة قيد حقيقي في وجه الحكومة يسمح بتفادي المغالاة والتبذير في النفقات والسماح بمعدلات عجز مرتفعة عند القيام ببرامج حكومية جديدة.
 - ارتفاع الإيرادات النفطية يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية والتأثير على باقي القطاعات الأخرى، مما يؤثر على مستوى المعيشة.
 - حماية أصول الصندوق بغرض الحفاظ على ثروة الأجيال القادمة.
 - دمج أهداف الصندوق مع أهداف السياسة المالية من خلال تخفيض حجم النفقات العامة.
- وتجدر الإشارة إلى أنه كلما زاد حجم الصندوق في الأجل الطويل كلما أصبح حجم التحويل المقدر بـ 4 % أكبر، وبالتالي يزيد بشكل غير مباشر من حدود العجز ومنه يؤدي إلى زياد غير مبررة في الإنفاق، وعليه ثبات قيمة التحويلات غير فعال في الصندوق وهو ما حذر منه البنك الدولي في أن نسبة 4 % من الإنفاق ستصبح أكبر في المستقبل¹.

و يمكن توضيح علاقة الصندوق بالميزانية العامة للنرويج في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-8): علاقة الصندوق بالميزانية العامة للنرويج



المصدر: قروود علي، مرجع سبق ذكره، ص 226

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه العلاقة الوطيدة بين صندوق ضبط الإيرادات النرويجي وميزانية الدولة، من خلال امتصاص الإيرادات النفطية سنوياً مع تحويل المبالغ للميزانية والمقدرة بـ 4 % سنوياً من إجمالي عوائد الصندوق، كما لا يستثمر الصندوق إلا خارج النرويج.

¹ المرجع السابق، ص، 371.

ثانيا: تطور رصيد الميزانية العامة في النرويج

يمكن ابراز تطور رصيد الميزانية العامة في النرويج خلال الفترة (2005- 2019) في الجدول

الموالي:

جدول رقم (3-8): تطور رصيد الميزانية العامة في النرويج للفترة (2005- 2019)

الوحدة : مليار كرونة

البيان	الايرادات النفطية	الايرادات غير نفطية	إجمالي الإيرادات	النفقات النفطية	النفقات غير نفطية	إجمالي النفقات	رصيد الميزانية	صافي الايرادات النفطية	الميزانية غير النفطية
2005	297	563.8	860.8	21.4	628.6	650.1	210.8	275.6	-64.8
2006	384.4	598.8	983.2	23.5	658.3	681.8	301.3	360.9	-59.5
2007	384.5	635.9	1020.4	19.6	692.9	712.5	307.9	364.9	-57
2008	437.7	744.9	1182.6	21.8	756.7	778.6	404.1	415.9	-11.8
2009	290.5	732.3	1022.8	25.8	850.4	876.2	146.6	264.7	-118.1
2010	244.8	729.3	974.1	24.4	883.1	907.5	66.6	220.4	-153.8
2011	372.2	851.3	1223.5	21.4	930.7	952.1	271.4	350.8	-79.4
2012	412.8	865.2	1278	26	976.6	1002.6	275.4	386.8	-111.4
2013	401.2	913.2	1314.4	28	1036.9	1064.9	249.5	373.2	-123.7
2014	345.9	928.3	1274.2	37	1084.7	1121.4	152.8	308.9	-156.4
2015	342	989.6	1331.5	38	1163.8	1201.8	129.7	304	-174.2
2016	233.1	1019.4	1252.5	29	1228.4	1257.4	-4.9	204.1	-209
2017	194.5	1025.4	1219.9	27	1256.8	1283.8	-63.9	167.5	-231.4
2018	208	1047.6	1255.6	25	1303	1328	-72.4	183	-255.4
2019	266.3	1120.9	1387.2	28	1353.6	1381.6	5.6	238.32	-260.7

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Norwegian ministry of finance, budgets 2019, 2018, 2016, 2015, 2013, 2010, 2009, 2007

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الرصيد الإجمالي للميزانية العامة في النرويج عرف فائضا خلال الفترة (2005- 2019) ماعدا تسجيل عجز طفيف في سنوات 2016 ، 2017 ، 2018، على التوالي بسبب زيادة النفقات عن الإيرادات، و عرف إجمالي الإيرادات تطور مستمر خلال الفترة (2005- 2019) حيث قدرت سنة 2005 حوالي 860.8 مليار كرونة، ووصلت إلى 1387.2 مليار كرونة عام 2019، لكن عرفت بعض التراجع خاصة في سنتي 2009 و 2010 إلى 1022.8 و 974.1 مليار كرونة على التوالي، وذلك بسبب تراجع الإيرادات البترولية من 437.7 مليار كرونة عام 2008 إلى 290.5 و 244.8 مليار كرونة في سنتي 2009 و 2010 على التوالي، كما تشكل الإيرادات العادية الحصة الأكبر من

الإيرادات مقارنة بالإيرادات النفطية و يرجع ذلك إلى تنوع الاقتصاد النرويجي وفعالية القطاعات الاقتصادية الأخرى الإنتاجية منها والخدمية وهو ما شجع على تحويل العوائد النفطية إلى صندوق المعاشات الحكومي واستثمارها.

في مقابل الإيرادات يلاحظ نمو في حجم النفقات الإجمالية للحكومة النرويجية خلال الفترة (2019-2005) من 650.1 مليار كرونة عام 2006 إلى 1381.6 مليار كرونة عام 2019 حيث تمثل في مجملها نفقات غير نفطية، بينما لا تزيد النفقات السنوية النفطية عن 38 مليار كرونة كأعلى قيمة مسجلة سنة 2015،

و تغطي النفقات غير النفطية بالإيرادات غير النفطية والتي فاقتها في كل الفترة مسجلة عجز كما يوضحه الجدول أعلاه (الميزانية غير نفطية)، في حين يتم تغطية النفقات النفطية من الإيرادات النفطية (الميزانية النفطية)، والتي حققت فائض خلال الفترة (2019-2005)، ويوجه صافي الإيرادات النفطية بعد خصم النفقات النفطية منها إلى صندوق المعاشات النرويجي ليقوم باستثمارها ولا يحولها إلى الميزانية العامة للبلد رغم احتسابها في إجمالي الإيرادات، والذي يساهم في تغطية العجز غير النفطي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-9): تغطية صندوق المعاش النرويجي لعجز الميزانية العامة في النرويج خلال الفترة (2019-2005)

الوحدة: مليار كرونة

البيان	صافي الإيرادات النفطية	أرباح و فوائد الصندوق	إجمالي إيرادات الصندوق	عجز الميزانية غير النفطية	الصافي	نسبة تغطية عوائد الصندوق للعجز غير النفطي (%)
2005	275.6	36.9	312.5	-64.8	247.7	56.9
2006	360.9	57.7	418.6	-59.5	359.1	96.97
2007	364.9	80.4	445.3	-57	388.3	141.05
2008	415.9	103.1	519	-11.8	507.2	873.7
2009	264.7	108.4	373.1	-118.1	255	91.7
2010	220.4	105.6	326	-153.8	172.2	68.66
2011	350.8	113.1	463.9	-79.4	384.5	142.44
2012	386.8	115.3	502.1	-111.4	390.7	103.5
2013	373.2	129.4	502.6	-123.7	378.9	104.6
2014	308.9	161.7	470.6	-156.4	314.2	103.38
2015	304	192.9	496.9	-174.2	322.7	110.73
2016	204.1	209.6	413.7	-209	204.7	100.28
2017	167.5	206.8	374.3	-231.4	142.9	89.36
2018	183	213.6	396.6	-255.4	141.2	83.63
2019	238.3	236.7	475	-260.7	214.3	110.45

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Norwegian ministry of finance, budgets 2019, 2018, 2016,2015,2013,2010,2009,2007

من خلال الجدول رقم (3-9) يلاحظ أن صافي الإيرادات النفطية لصندوق المعاشات النرويجي في نمو متزايد بداية من سنة 2005 حيث قدرت ب 275.6 مليار كرونة إلى أن وصلت إلى 415.9 مليار كرونة عام 2008 ثم انخفضت في سنة 2009 إلى 264.7 مليار كرونة بفعل انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، ثم ارتفعت في سنة 2011 بسبب سياسة النرويج المتبعة في احتواء الأزمة، ثم أخذت في الانخفاض بدءاً من سنة 2014 ووصلت إلى حوالي 204.1 مليار كرونة عام 2016 بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2014، ثم عاودت في الارتفاع التدريجي بداية من سنة 2017 ووصلت إلى 238.3 مليار كرونة عام 2019.

كما يلاحظ أن أرباح وعوائد الصندوق سجلت تزايداً مستمراً خلال الفترة (2019-2005) من 36.9 مليار كرونة عام 2005 إلى 236.7 مليار كرونة عام 2019 ماعدا تراجع طفيف سنة 2010 بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 التي أثرت على الأسواق المالية العالمية وهو ما أثر على عوائد أسهم الصندوق بصفة خاصة والتي تحوز على الحصة الأكبر من استثماراته، وتعزى الزيادة المستمرة في عوائد الصندوق طول الفترة إلى نجاعة سياسة الاستثمار المتبعة من طرف إدارته وقدرته على التوسع في استثماراته.

وفي مقابل ارتفاع عوائد الصندوق يلاحظ أن العجز الهيكلي النرويجي غير النفطي عرف تزايداً خلال الفترة (2019 - 2005)، حيث قدر ب (64.8) مليار كرونة عام 2005، ووصل إلى (260.7) مليار كرونة سنة 2019 وهي أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة، ونجد قدرة الصندوق في تمويل هذا العجز محققة خلال الفترة (2019-2005) ماعدا سنوات 2005، 2006، 2009، 2010، 2017، 2018، حيث تجاوز معدل العجز نسبة 4%، كما هو موضح في الجدول أعلاه وقدرت نسب تغطية عوائد الصندوق للعجز غير النفطي ب 56.9%، 96.97%، 91.7%، 68.66%، 89.36%، 83.63% لتلك السنوات على التوالي، وتم تغطية الباقي منه من صافي الإيرادات النفطية للصندوق، في حين غطت عوائد الصندوق للسنوات الأخرى العجز غير النفطي مما يدل على ارتفاع عوائد الصندوق وبقية أكبر من العجز الذي لم يتجاوز نسبة 4%، وبالتالي قدرتها على تغطية عجز الميزانية العامة للدولة.

وعليه يمكن القول أن نمو العجز غير النفطي رافقه نمو في عوائد الصندوق نتج عنه استقرار في الميزانية العامة للدولة نوعاً ما وهو ما يتوافق مع المبادئ التوجيهية للسياسة المالية في النرويج التي نصت على استخدام نسبة 4% من عوائد الصندوق لتغطية العجز مع استخدامها بنوع من المرونة. وهنا أصبحت عائدات الصندوق في النرويج قادرة على مواجهة تحديات انخفاض أسعار النفط دون أن تؤثر سلباً على الاقتصاد.

المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بالصكوك الإسلامية

تعد الصكوك الإسلامية أحد صيغ التمويل الحديثة التي تتم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية حيث حظيت بأهمية كبيرة في الساحة الاقتصادية العالمية وفرضت نفسها في الأسواق المالية العالمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي بينت ضعف النظام التقليدي القائم على أساس الفائدة، وتعد السوق المالية الإسلامية في ماليزيا أكبر الأسواق التي تتعامل بالصكوك الإسلامية و توفر موارد مالية تساهم في تقليل نفقات الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الماليزي

سيتم معرفة طبيعة وخصائص الاقتصاد الماليزي، وكذا الوقوف على واقع أهم المؤشرات الاقتصادية فيه.

أولاً: خصائص الاقتصاد الماليزي

ماليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع جنوب شرق آسيا، تتكون من 13 ولاية و 3 أقاليم اتحادية، يقدر عدد سكانها بحوالي 32 مليون نسمة، وتقدر مساحتها بحوالي 329.845 كم²، عاصمتها كوالالمبور، يحدها كل من تايلاندا، أندونيسيا، وسنغافورة وسطة بروناي، وتعد إحدى الدول المتوسطة الدخل وفي طريق الانضمام للدول المتقدمة حيث تمتلك موارد طبيعية هامة، وتعد القوة الثالثة في رابطة دول جنوب شرق آسيا وثاني أكبر منتج للنفط بها بعد إندونيسيا، وثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال بعد قطر، واستطاعت التحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي الذي أصبحت صادراته تشكل حصة الأسد من إجمالي صادرات ماليزيا وهو ما ساهم في إحداث التنويع الاقتصادي، كما تمتلك بنية تحتية متطورة وسوق مالي متطور.¹

و قد مر الاقتصاد الماليزي بالمراحل التالية:²

- 1- المرحلة الأولى (1960-1969): سميت بمرحلة إحلال الواردات، ونظرا لضعف الطلب المحلي وضيق حجم الأسواق لم تحقق ماليزيا ما هو مرغوب، مما دفعها للبحث عن خطة بديلة.
- 2- المرحلة الثانية (1971-1980): تضمنت خطتي ماليزيا الثانية (1971-1975)، والخطة الثالثة (1976-1980)، وتميزت هذه المرحلة بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع القطاع العام في الحياة

¹ بوزرب خير الدين، خوالد أبو بوبكر، تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المحققة، مقال منشور في كتاب بعنوان *أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا، دراسة تحليلية، الخلفيات .. الأسس.. الآفاق*، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، ط 1، 2019، ص ص 123، 124.

² المرجع السابق، ص ص 124، 125.

الاقتصادية في ماليزيا، وقد ساعدت زيادة العائدات النفطية في تمويل الزيادة في النفقات العامة، كما شهدت المرحلة بداية في توجه عمليات التصنيع نحو التصدير.

3- المرحلة الثالثة (1981-1985): وغطت الخطة المالايزية الرابعة، وهي بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتير محمد، وتركزت عملية التنمية على موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بإحلال الواردات، والصناعة الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام، حيث تمثل فترة التصنيع الثقيل مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في اقتصاد ماليزيا.

4- المرحلة الرابعة (1986-2000): شهدت إنجاز ثلاث خطط خماسية مترابطة ومتكاملة هي الخطة المالايزية الخامسة (1986-1990)، الخطة المالايزية السادسة (1991-1996)، الخطة المالايزية السابعة (1996-2000)، وهو ما بلور مشروع محمد مهاتير في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي دون التخلي عن المقومات الوطنية الاقتصادية، وتميزت هذه المرحلة بفتح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه، ومنحه المزيد من الحوافز الفعالة على الاستثمار والمشاركة الفعالة في التنمية.

ثانيا: واقع المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا

1- الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2019):

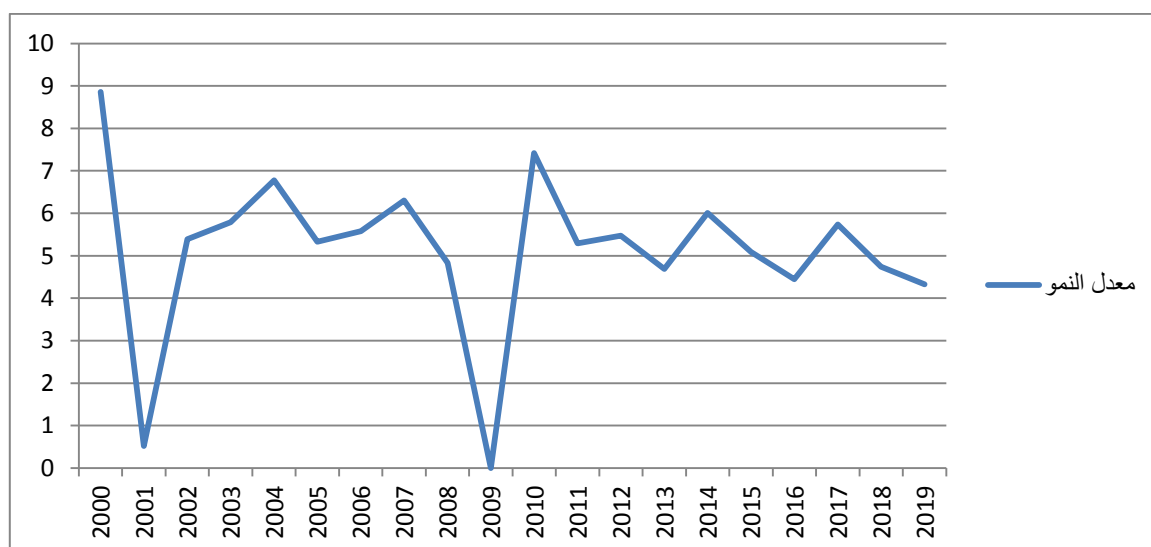
جدول رقم (3-10): تطور الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	93.79	8.86
2001	92.78	0.52
2002	100.85	5.39
2003	110.20	5.79
2004	124.75	6.78
2005	143.5	5.33
2006	162.69	5.58
2007	193.55	6.30
2008	230.81	4.83
2009	202.26	-1.51
2010	255.02	7.42
2011	297.95	5.29
2012	314.44	5.47
2013	323.28	4.69
2014	338.06	6.01
2015	301.36	5.09
2016	301.25	4.45
2017	318.96	5.74
2018	358.58	4.74
2019	364.7	4.33

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: <https://data.albankaldawli.org/>

والشكل التالي يعكس تطور معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا الموضح في الجدول أعلاه:

الشكل (3-9): تطور معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (3-10)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا عرفا تزايداً بشكل مستمر خلال الفترة (2000-2018)، ماعدا انخفاضه خلال سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 وما سببته من ركود اقتصادي عالمي انعكس بشكل سلبي على وضعية النشاط الاقتصادي بهذه الدولة، كما انخفض بشكل طفيف سنة 2015 بسبب الأزمة النفطية العالمية، كما يرجع التزايد في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ إلى نجاح ماليزيا في استراتيجية التنمية التي طبقتها في نهاية تسعينيات القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة بعد أزمة النمرور الآسيوية عام 1997.

كما يتضح من خلال الشكل رقم (3-9) أن معدل النمو الاقتصادي سجل معدلات معتبرة خلال الفترة (2000-2008) وبلغ في المتوسط 4.84%، ثم تراجع في سنة 2009 (-1.51%) نظراً للركود الاقتصادي الذي سببته الأزمة المالية سنة 2008، ثم عاود في الارتفاع بشكل معتبر ووصل إلى 7.42% كأعلى نسبة مسجلة خلال الفترة (2000-2019)، ثم تراجع بشكل طفيف ووصل إلى 4.33% في سنة 2019، وقدر في متوسط الفترة (2010-2019) حوالي 5.32%، وهو ما يؤثر على قوة الاقتصاد الماليزي.

2- معدل التضخم

يوضح الجدول الموالي تطور معدلات التضخم في ماليزيا خلال الفترة (2000-2019):

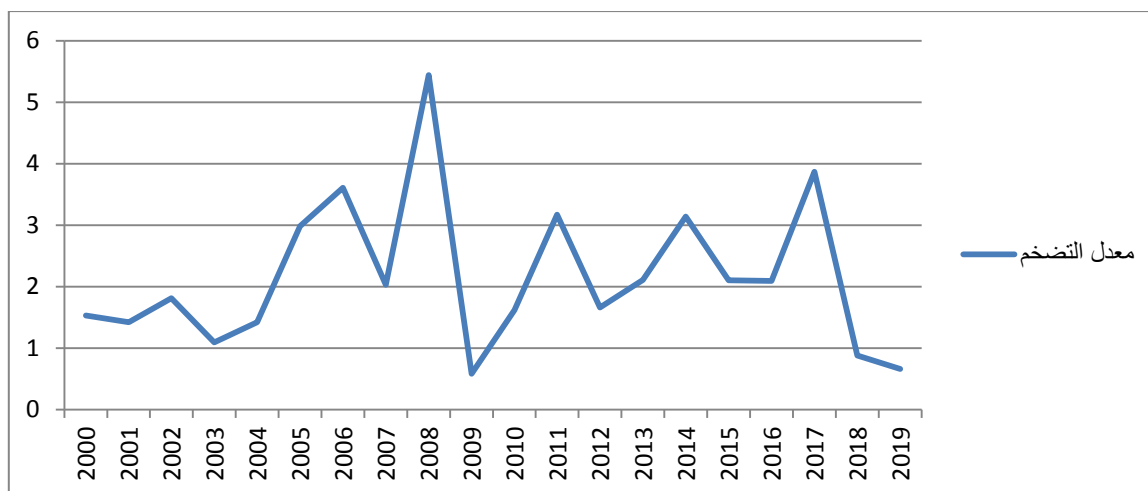
جدول رقم (3-11): تطور معدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	1.53	1.42	1.81	1.09	1.42	2.98	3.61	2.03	5.44	0.58
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	1.62	3.17	1.66	2.11	3.14	2.10	2.09	3.87	0.88	0.66

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: <https://data.albankaldawli.org/>

و يمكن توضيح بيانات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-10): تطور معدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة (2000- 2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (3-11)

من خلال الشكل (3-10) يلاحظ أن معدلات التضخم في ماليزيا عرفت قيم متقاربة لم تتفوق في أغلبها 4 % ما عدا سنة 2008 حين عرفت قيمة مرتفعة وصلت إلى 5.44 %، ويرجع هذا الاستقرار في معدلات التضخم عموما إلى استقرار وضعية النشاط الاقتصادي في الدولة (وكل زيادة في المعروض النقدي يقابلها زيادة في النشاط الاقتصادي الحقيقي) وهو ما ينعكس على استقرار قيمة العملة.

3- معدل البطالة

يبين الجدول التالي تطور معدلات البطالة في ماليزيا خلال الفترة (2000- 2018):

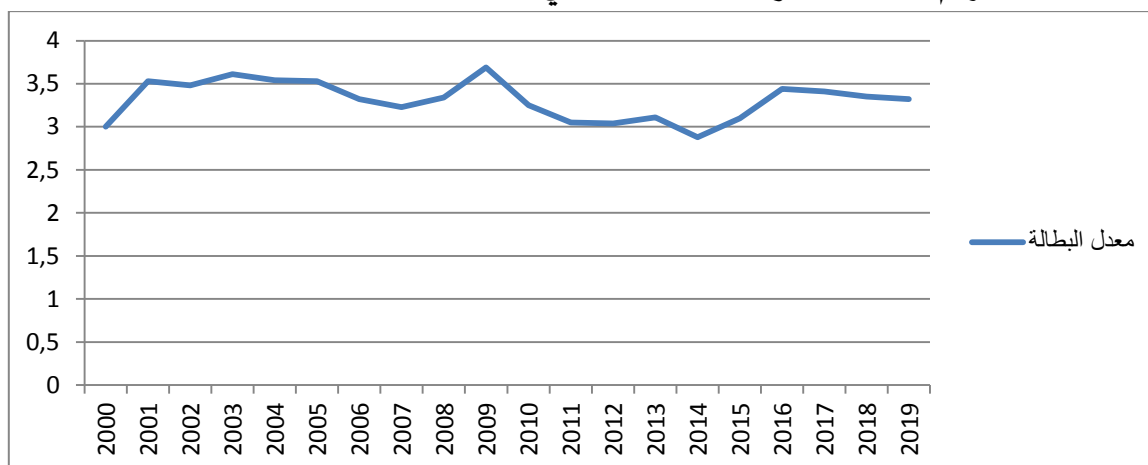
جدول رقم (3-12): تطور معدل البطالة في ماليزيا خلال الفترة (2000- 2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	3.00	3.53	3.48	3.61	3.54	3.53	3.32	3.23	3.34	3.69
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	3.25	3.05	3.04	3.11	2.88	3.10	3.44	3.41	3.35	3.32

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://data.albankaldawli.org/>

ويمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-11): تطور معدل البطالة في ماليزيا خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (3-12)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن معدلات البطالة في ماليزيا عرفت تذبذبا طفيفا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2000-2019)، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2014 بحوالي 2.88%، وأعلى قيمة ب 3.69 % سنة 2009، وفي مجملها بقيت جيدة و ضمن الحدود المقبولة، وهو ما يبرر نجاح سياسة الدعم المرافقة وبرامج التنمية المنتهجة من قبل الحكومة الماليزية.

4-الميزان التجاري

يبين الجدول الموالي رصيد الميزان التجاري في ماليزيا خلال الفترة (2000-2018):

جدول رقم (3-13): رصيد الميزان التجاري في ماليزيا خلال الفترة (2000-2018)

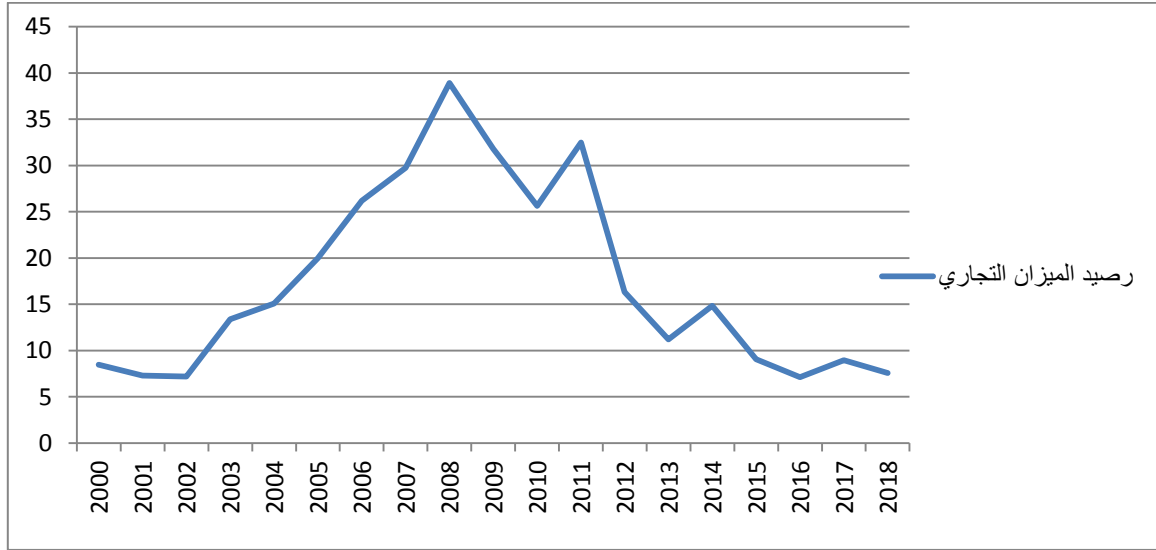
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	8.49	7.29	7.19	13.38	15.08	19.98	26.20	29.77	38.91	31.80
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	25.64	32.49	16.32	11.21	14.85	9.07	7.13	8.96	7.59	/

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://data.albankaldawli.org/>

والشكل الموالي يعكس بيانات الجدول أعلاه:

شكل رقم (3-12): رصيد الميزان التجاري في ماليزيا خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (3-13)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري في ماليزيا سجل فائضا وعرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2000-2018)، حيث سجل أعلى قيمة بـ 38.91 مليار دولار عام 2008، وأدنى قيمة سنة 2013 بـ 7.13 مليار دولار، وهو ما يعكس أن صادرات الدولة من السلع أكبر من وارداتها من السلع نتيجة مرونة جهازها الانتاجي وقدرتها على تلبية الطلب المحلي.

المطلب الثاني: لمحة حول سوق رأس المال الإسلامي الماليزي

استطاعت ماليزيا أن توفر سوق رأس مال إسلامي يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، حيث هيأت المناخ المناسب له عن طريق سن القوانين والتشريعات التي تنظمه وهو ما يسمح بتوفير التمويل اللازم لعمليات التنمية.

أولاً: نشأة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا

تعود أول بداية حقيقية لتطوير نظام العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا إلى سنة 1983 مع إصدار قانون العمل المصرفي حيث تم بموجبه استحداث مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ثم تبعه إنشاء أول بنك إسلامي ماليزي وهو بنك ماليزيا برهارد الذي بدأ عملياته في 01 جويلية 1983، بالإضافة لإطلاق مشروع نظام العمليات المصرفية دون فوائد الذي انطلق العمل به في 04 مارس 1993.

ويرجع بداية العمل الحقيقي في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا إلى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، حيث قامت الشركة (Shell Mds sdn BHD) بإصدار وعرض الصكوك الإسلامية

للتداول أول مرة في السوق المحلية سنة 1990، وبعدها إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما عمق من العمل بالأدوات المالية الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، وقامت هيئة الأوراق المالية الماليزية بالتعاون مع وزارة المالية الماليزية بتشكيل لجنة دراسة الأنشطة والمعاملات في السوق، واتخاذ خطوات جوهرية أهمها:¹

- في سنة 1994 تم تشكيل قسم سوق المال الإسلامي ICMD.
- إنشاء لجنة شرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية IISG والتي تحولت إلى اللجنة الاستشارية الشرعية SAC.

وعليه يعرف سوق رأس المال الإسلامي الماليزي من قبل هيئة الأوراق المالية الماليزية بأنه * ذلك السوق الذي تتوافر فيه فرص الاستثمار والتمويل متوسطة وطويلة الأجل، التي تكون متوافقة بصفة تامة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون خالية من الأنشطة المحرمة شرعا كالمعاملات القائمة على الربا والمقامرة والغرر وغيرها، فهو سوق مالي تتوفر فيه فرص التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذا تجميع الموارد المالية والاستثمارية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية*.²

ثانيا: مميزات سوق رأس المال الإسلامي الماليزي

يتميز سوق رأس المال الإسلامي الماليزي بالخصائص التالية:³

1- الإشراف والرقابة الشرعية: حيث يخضع سوق رأس المال الإسلامي الماليزي إلى رقابة اللجنة الاستشارية الشرعية، بغرض التأكد من مطابقة هذه الأنشطة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية و ضوابطها، ولا تتدخل هذه اللجنة في أعمال هذا السوق حيث يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق من قبل الإدارة المختصة باعتبارها المسؤولة عن دراسة وتحليل أنشطته وعرضها للمناقشة واتخاذ القرارات المناسبة.

2- العمليات والخدمات المقدمة خالية من أي محظور شرعي: وهي الميزة الشرعية التي يتميز بها سوق رأس المال الإسلامي عن السوق التقليدي، وأهم معالمه هي اسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذاء وعطاء لاسيما في تداول الأوراق المالية، إضافة لعناصر محرمة أخرى كبيع الغرر والميسر،

¹ طوالبية نهاد، بهلول لطيفة، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية الاقتصادية وسد العجز الموازي، ماليزيا نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد (02)، جامعة بشار، الجزائر، أوت 2019، ص 953.

² محسن بن الحبيب، الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية الاقتصادية – تجربة ماليزيا نموذجاً- مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد (33)، العدد(02)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 1010.

³ المرجع السابق، ص 1011-1013.

حيث يتم التأكد من أن الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الماليزية لا تتعامل بالمحظورات الشرعية وتعمل في دائرة المباح فقط.

3- استعمال أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية: يقوم رأس المال الإسلامي بدراسة بعض الأدوات المالية التقليدية وفقا لأحكام وعقود الشريعة الإسلامية مثل الأسهم العادية وعقود الشراء من الأسهم الموجودة والعقود المستقبلية، ويقوم بتفعيل الأدوات المالية الشرعية المشتقة لا سيما الصكوك الإسلامية الصادرة عن الشركات الخاصة في ماليزيا، ويتم إقرار الأدوات المالية المصدرة و المتداولة في السوق من قبل اللجنة الاستشارية الشرعية.

4- الالتزام بالقوانين والتشريعات المختلفة الصادرة عن الجهات المختصة: تعتبر هيئة الأوراق المالية الماليزية المسؤولة عن إصدار القوانين ودراسة الأدوات المالية في هذا السوق، حيث تصدر التعليمات المتعلقة بعرض الصكوك الإسلامية، والتعليمات والضوابط لشركات السمسرة الإسلامية وغيرها، بينما تخضع السندات التقليدية في ماليزيا للتعليمات الخاصة بعرض سندات المديونية، كما أن السوق الأولية للصكوك الإسلامية تخضع لهذه الهيئة، أما السوق الثانوية فتخضع لرقابة البنك المركزي وفقا لنظام التحويل الإلكتروني الآني للأموال والأوراق المالية.

ثالثا: مكونات سوق رأس المال الإسلامي الماليزي: يتكون من:¹

1- الأسهم العادية: وهي أسهم الشركات المدرجة في البورصة الماليزية والتي تتوافق أنشطتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- صناديق الاستثمار الإسلامية: هي صناديق تتولى تجميع المدخرات من المستثمرين لتوظيفها واستثمارها في الشركات التي يجيزها المجلس الاستشاري الشرعي وتكون وفق الأساليب والصيغ الإسلامية، ويدار الصندوق حسب المبادئ الشرعية و يستثمر في الأسهم والصكوك والأدوات المالية الإسلامية فقط، كالتوظيف في صناديق أسهم الشركات الإسلامية المدرجة في البورصة الماليزية، وصناديق الصكوك الإسلامية.

3- صناديق الاستثمار العقارية الإسلامية: هي صناديق تستثمر مباشرة بأنواع مختلفة من الأصول الثابتة ذات العلاقة بالعقارات مما يتيح للمستثمرين فرصة الحصول على حقيبة من الأملاك العقارية المتنوعة والمدارة بشكل محترف، حيث تسمح هيكله هذه الصناديق بامتلاك حصص صغيرة في المشروعات العقارية الكبرى.

¹ إلياس سليمان وآخرون، آليات وضوابط إصدار الصكوك الإسلامية في السوق المالية الإسلامية الماليزية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (07)، المركز الجامعي البيض، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 61.

4- صناديق المؤشرات المتداولة الإسلامية: صناديق مدرجة تتكون من سلة من الأوراق المالية الإسلامية المتداولة في البورصة، وتهدف هذه الصناديق إلى تتبع حركة المؤشر الإسلامي.

5- مؤشر الشريعة: تم تشكيله للوقوف على أداء الأسهم الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمدرجة بالبورصة الماليزية، حيث يقيس حركة أسعار جميع أسهم الشركات الإسلامية المدرجة في هذه البورصة.

6- الصكوك الإسلامية: تصدر وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويتم تصنيفها باعتبار الجهة التي أصدرتها إلى الصكوك الإسلامية الحكومية، والصكوك الإسلامية للشركات والتي سيتم التفصيل في أنواع الصكوك الإسلامية الماليزية.

رابعاً: عمليات سوق رأس المال الإسلامي الماليزي

توجد ثلاث عمليات يمكن توضيحها كما يلي:¹

1- **العمليات العاجلة:** هي العمليات التي يتم فيها تسليم الأوراق المالية المباعة، وتسلم الثمن أثناء العقد أو بعده مباشرة، ومن أهم أنواعها:

- **ال شراء بكامل الثمن:** يقصد به قيام البائع ببيع الأصل الذي يملكه المشتري ويدفع له هذا الأخير الثمن كاملاً وفوراً قبل أن يتفرقا من المجلس، وقد يتأخر التسليم ثلاث أيام أو أكثر.

- **البيع على المكشوف:** وتتمثل هذه العملية في اقتراض مستثمر أوراق مالية وبيعها قبل تملكها عن طريق السماسرة، ثم إعادة شراء نفس الأوراق أو أوراق أخرى مماثلة لها في الكم والنوع وإعادتها إلى المقرض، وبررت اللجنة الاستشارية الشرعية للهيئة جواز هذه العمليات من خلال تحقيق المصلحة العامة وتوفير السيولة للسوق، وتوافق إقراض الأسهم مع مفهوم الإجارة.

وقد تم التعامل بالبيع على المكشوف وفق نظام اقراض واقترض الأوراق المالية لأول مرة في نهاية سنة 1995، ولكن عُلقت في أعقاب أزمة 1997، وأجريت عليها بعد ذلك دراسات مكثفة وقررت اللجنة الاستشارية جوازها في عام 2006 شرط الخضوع لقواعد الإقراض والإقترض.

2- **المشتقات المالية:** هناك نوعان من العقود المستعملة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أصل تسعة عقود في سوق المشتقات المالية الماليزية وهما المستقبليات لزيت النخيل الخام التي أقر بجوازها في سنة 1997، وأيضاً عقود الأسهم الواحدة التي أقرت شرعيتها في أبريل 2006 من قبل اللجنة الاستشارية الشرعية، وكانت من أهم حججها عقود المستقبليات على السلع والأسهم لا تتضمن

¹ بوعبد الله علي، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد (14)، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص 20، 21.

عنصر الربا وعقود المستقبلات على السلع ليست من بيع ما ليس عند المتعاملين لأن السلعة في الحقيقة موجودة في المخازن كما حددتها البورصة في ماليزيا. ولقد اعتبرت اللجنة الاستشارية لماليزيا عدم جواز عقود الخيار ولا يتم التعامل بها في سوق المشتقات المالية الإسلامية.

3- المؤشرات الإسلامية: يوجد نوعان من المؤشرات الإسلامية في سوق ماليزيا هما:

- المؤشر الإسلامي لرشيد حسين المحدودة داو جونز: رشيد حسين المحدودة هو أحد البنوك المشهورة في ماليزيا، حيث طرح هذا المؤشر عام 1996، وأصبح خاضعا لرقابة اللجنة الاستشارية الشرعية في سنة 2005، والذي يقيس حركة الأسعار لجميع الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المدرجة في اللوحة الرئيسية للبورصة.

- المؤشر الشرعي كوالالمبور: طرح هذا المؤشر سنة 1999 لتلبية طلبات المستثمرين المحليين والأجانب الذين يريدون الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد قررت بجواز تداول هذه المؤشرات لأن الأسهم المدرجة فيه ممثلة لشركات نشاطها جائز، وأيضا لاعتبار أن المؤشر يعبر عن كمية معلومة وسعر محدد وبذلك ينفي عنصر الغرر والمقامرة، وترى اللجنة الشرعية أيضا بأن تداول هذه المؤشرات فيه مصلحة عامة لماليزيا ونفس الشيء بالنسبة لتداول عقود المستقبلات للمؤشرات. غير أن قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي مخالف لما سبق ذكره لاعتبار أن تداول المؤشرات نوع من المقامرة البحتة.

خامسا: الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي

يمكن تصنيف الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الماليزي حسب الجهة التي

أصدرتها إلى:

1- الصكوك الإسلامية الحكومية: تصدرها الحكومة الماليزية وفقا لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية، مثل شهادات الاستثمار الحكومي التي اصدرتها سنة 1983 باعتبارها أول الشهادات المصرفية صادرة عن الحكومة الماليزية بغرض تمويل انفاقها على مختلف مشاريع التنمية، حيث تراوحت مدة استحقاقها من سنة إلى خمس سنوات وتم تطوير صيغة الاستثمارات الحكومية وفقا لمبدأ البيع بالثمن الآجل.¹

¹ بوخاري فاطنة، دور الصكوك الإسلامية كآلية لتفعيل السوق المالي، التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، العدد (02)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 62.

2- الصكوك الإسلامية الخاصة: تصدرها الشركات المالية الخاصة وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي يمكن عرض أهمها:¹

- صكوك البيع بالثمن الآجل والمربحة: هي الوثائق أو الشهادات الممثلة لقيمة الأصول الصادرة عن جهات معينة لإثبات المديونية لجهة أخرى وإصدارها مبني على أساس البيع بالثمن الآجل، وتختلف هذه الصكوك عن صكوك المربحة من حيث آجال الاستثمار ومدة الاستحقاق، حيث يكون إصدار صكوك البيع بالثمن الآجل للاستثمارات طويلة الأجل، مع مدة استحقاق تفوق الخمس سنوات، في حين يكون إصدار صكوك المربحة للاستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل، وتكون مدة الاستحقاق من ثلاثة أشهر إلى سنة تقريبا للاستثمارات قصيرة الأجل ومن سنة إلى خمس سنوات تقريبا للاستثمارات متوسطة الأجل.

وتصدر هذه الصكوك في ماليزيا من خلال قيام الجهة المصدرة بتعيين الأصول التي ستحجزها من قبل جهة المكتب الأول، هذه الأخيرة تقوم بشراء تلك الأصول بقيمة معينة (رينجيت ماليزي)، وتبيعها إلى الجهة المصدرة الأولى بثمان أعلى من الثمن الأول أقساطا مؤجلة بقيمة معينة على أساس البيع بالثمن الآجل أو المربحة.

- صكوك الإستصناع: هي الوثائق أو الشهادات التي تمثل قيمة الأصول ويتم إصدارها على أساس بيع الاستصناع لإثبات المديونية من قبل الجهة المصدرة * المستصنع * للجهة الممولة.

و تصدر هذه الصكوك في ماليزيا من خلال إبرام عقد الاستصناع بين المستصنع والصانع على شيء موصوف، وتقوم الجهة المصدرة ببيع المصنوع إلى الجهة الممولة بثمان تكلفه المصنوع للحصول على تكلفة تمويل المشروع التي تقوم بدفعه عاجلا للجهة المصدرة، وهذه الأخيرة تدفع للصانع نقدا ليصنع المصنوع نيابة عنها، وغالبا ما يكون الصانع تابعا للجهة المصدرة، ثم تقوم الجهة الممولة بإعادة بيع المصنوع للجهة المصدرة فورا بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم دفعة واحدة أو أقساط حسب مراحل التصنيع وفقا لبيانات يوفرها خبير بالصناعة بحسب مراحل سير الصناعة، وهذه المعاملة تكون على أساس البيع بالثمن الآجل أو المربحة، وتجدر الإشارة إلى أن الجهة المصدرة تصدر صكوك الاستصناع وتسلمها للجهة الممولة كإثبات مديونيتها عليها.

- صكوك المشاركة: عرفتها لجنة الاستثمار الشرعية على أساس عقد المشاركة المعروف في عقود الاستثمار، وهي تشبه كثيرا المضاربة لكن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن صكوك المشاركة نجد فيها

¹ إلياس سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 65-68.

الجهة الوسيطة التي تصدر الصكوك تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشركة.

ويتم اصدار صكوك المشاركة في ماليزيا في السوق الأولي لسوق الصكوك الإسلامية، حيث تقوم شركة معينة بإصدار صكوك المشاركة عن طريق الشركة ذات الغرض الخاص، ويتم شراؤها من قبل المستثمرين بتسديد القيمة المكتتب بها والمقدرة بقيمة من المشروع، وتقوم الشركة المصدرة بدفع القيمة المتبقية وبذلك يتشكل رأس مال المشاركة ويدفع إلى الوصي المكلف بإدارة المشروع، مع مساعدة الشركة للوصي في ذلك، ويرجع تاريخ أول اصدار لصكوك المشاركة في ماليزيا لعام 2005.

- صكوك المضاربة: هي أوراق مالية قابلة للتداول تقوم على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، ويمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل عمل المضاربة، ويحصل مالكوها على نسبة شائعة في الربح، وتتوفر فيها عقد المضاربة من القبول والإيجاب مع رأس مال ونسبة ربح معلوم.

وتصدر صكوك المضاربة في ماليزيا من خلال قيام البلدية هيئة خاصة بالمشروع، وتقوم هذه الأخيرة بإصدار صكوك مضاربة بقيمة معينة، ويقوم حملة الصكوك بالتسديد نقدا باعتبارهم أصحاب المال الأول والهيئة الخاصة هي المضارب الأول والعقد بينهما مضاربة أولى، وبعد انتهاء المشروع تقوم الجهة المحلية المنفذة للمشروع (المضارب الثاني) بتقسيم أرباح المشروع مع إدارة المشروع الهيئة الخاصة (المضارب الأول)، ثم تقوم هذه الأخيرة بتقسيم الأرباح بينها وبين حملة صكوك المضاربة بحسب النسب المتفق عليها، وكان أول إصدار لصكوك المضاربة من طرف PG Municipal AsseBhd بقيمة 80 مليون رنجيت ماليزي سنة 2005.

- صكوك الإجارة: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، وتتيح لحاملها فرصة الحصول على دخل الإيجار وعائد رأس المال من العين المؤجرة، ويكون إصدار هذه الصكوك بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.

وتصدر صكوك الإجارة في ماليزيا من خلال قيام الشركة التابعة لشركة انكرس المحدودة ببيع أصولها إلى شركة صكوك أنكرس المحدودة (الجهة المصدرة) بقيمة معينة، وتقوم هذه الأخيرة بإعادة تأجير أصولها إلى شركة انكرس المحدودة لمدة معينة، بدفع أجرة نصف سنوية من خلال إبرام عقد الإجارة بغرض حصول الجهة المصدرة فيها على الأجرة.

ولتمويل شراء الأصول من الشركة التابعة لشركة أنكرس المحدودة، لا بد أن تصدر الجهة المصدرة صكوك الإجارة لاستيفاء ثمن الشراء لتلك الأصول، وتمثل هذه الصكوك حصة شائعة في ملكية الأصول المؤجرة ويدفع حملة الصكوك القيمة لشراء الصكوك إلى الجهة المصدرة بثمان الحال للحصول على الصكوك، وفي تاريخ الاستحقاق تقوم شركة صكوك أنكرس المحدودة (الجهة المصدرة) ببيع تلك الأصول إلى شركة إنكرس المحدودة بثمان أصلي، وحصيلة بيع الأصول تستخدم لاستيفاء القيمة الإسمية للصكوك التي بحوزة المستثمرين.

- صكوك الوكالة: هي شهادات متساوية القيمة والتي تثبت الملكية الموحدة لحاملي الشهادة في الأصول الاستثمارية وفقا لاستثماراتهم من خلال وكيل الاستثمار.

و يتم إصدار صكوك الوكالة من خلال عدة خطوات تبدأ بإجراء عقد الوكالة بين المستثمر والمصدر ويتم إصدار الصكوك من الوكيل إلى الموكل حامل الصك، ثم دفع عائدات الصك من الموكل إلى الوكيل، بعدها يبدأ نشاط الاستثمار من طرف المصدر لصالح المستثمر ودفع الأرباح للمستثمرين، وعند تاريخ الاستحقاق يتم شراء المشروع من طرف المصدر ويتعهد المصدر (الوكيل) برد العائدات بشكل مضمون للمستثمرين (الصك الرئيسي).

وعليه يمكن القول أنه يتم تداول صكوك متنوعة ومتعددة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، تختلف بحسب طبيعتها وحجمها، ويتم المفاضلة بينها على أساس الجهة التي ترغب في إصدارها بما يتوافق مع أهدافها وطبيعتها نشاطها.

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة في ماليزيا

نظرا لانفتاح ماليزيا على الاقتصاد الخارجي، وتقديم تسهيلات لدعم الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال السياحة باعتبار ماليزيا دولة سياحية بامتياز، نتج عنه زيادة سنوية و مستمرة في أسعار الاستهلاك التي تعتبر تحديا كبيرا للحكومة الماليزية، وهو ما دفعها للجوء إلى دعم أسعار الوقود والكهرباء والسكر، و غيرها من المواد الأخرى، بغرض تحقيق توازن بين المعروض النقدي والمعرض السلعي وتخفيض التضخم، حيث قابل ذلك عجز في الميزانية بحوالي 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، مما دفع بالحكومة إلى ترشيد الانفاق العام ورفع الإيرادات من خلال اتخاذ مجموعة من

الإجراءات أهمها رفع الدعم على أسعار البنزين والكهرباء، ورفع بعض الامتيازات المالية التي يتمتع بها وزراء الحكومة والنواب، كما تبنت ماليزيا سياسة التقشف اعتبارا من جانفي 2014.¹

أولا: الميزانية العامة لماليزيا

يوضح الجدول التالي تطور عجز الميزانية العامة لماليزيا نسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2018):

جدول رقم (3-14): عجز الميزانية العامة لماليزيا نسبة للناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)

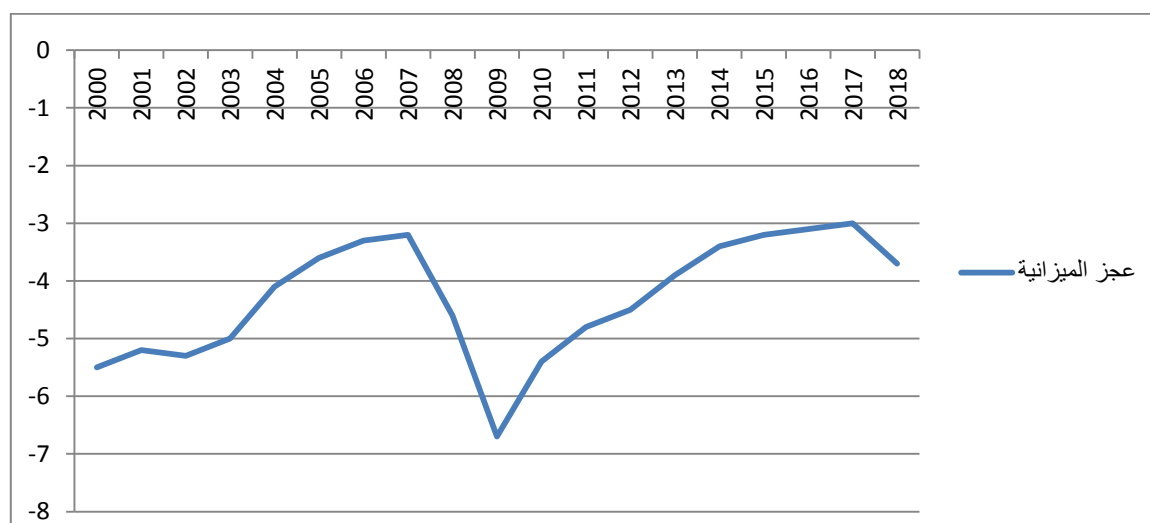
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	5.5	5.2	5.3	5	4.1	3.6	3.3	3.2	4.6	6.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	5.4	4.8	4.5	3.9	3.4	3.2	3.1	3	3.7	/

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://tradingeconomics.com/>

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عجز الميزانية في ماليزيا نسبة للناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 5.5 % سنة 2000، وبلغ أعلى قيمة له عام 2009 بـ 6.7 % وأدنى قيمة سجلت سنة 2017 بـ 3 %، و قدر متوسط العجز خلال الفترة (2000-2018) بـ 4.27 %، ويمكن تغطية هذا العجز عن طريق اصدار الصكوك الإسلامية وطرحها للتداول في سوق رأس المال الإسلامي حيث توفر الموارد المالية اللازمة لتغطية جزء من الانفاق وبالتالي التقليل من العجز، والشكل الموالي يختصر بيانات الجدول أعلاه:

¹ يوسف رقيق، لطيفة بهلول، فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم (01)، عدد خاص، جامعة جيجل، أبريل 2018، ص ص 263، 264.

الشكل رقم (3-13): عجز الميزانية العامة لماليزيا نسبة للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (3-14)

و عن قيمة الميزانية العامة لماليزيا يوضح الجدول الموالي المؤشرات العامة المتعلقة بالميزانية العامة لماليزيا للفترة (1981- السداسي الأول 2020):

جدول رقم (3-15): المؤشرات العامة المتعلقة بالميزانية العامة لماليزيا للفترة (1981- س 1 2020)

البيان	القيمة الحالية	القيمة السابقة	القيمة الأعلى	القيمة الأدنى	الوحدة
ميزانية الدولة	-3.70	-3.00	2.40	-6.70	%
الدين الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي	51.80	50.70	80.74	31.80	%
قيمة ميزانية الدولة	-17215.10	93.60	11959.00	17215.10	مليون رينجيت م
الإنفاق الحكومي	40525.00	54451.00	54451.00	12420.00	مليون رينجيت م
الإيراد الحكومي	5432150	69866.00	69866.00	2735.00	مليون رينجيت م

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

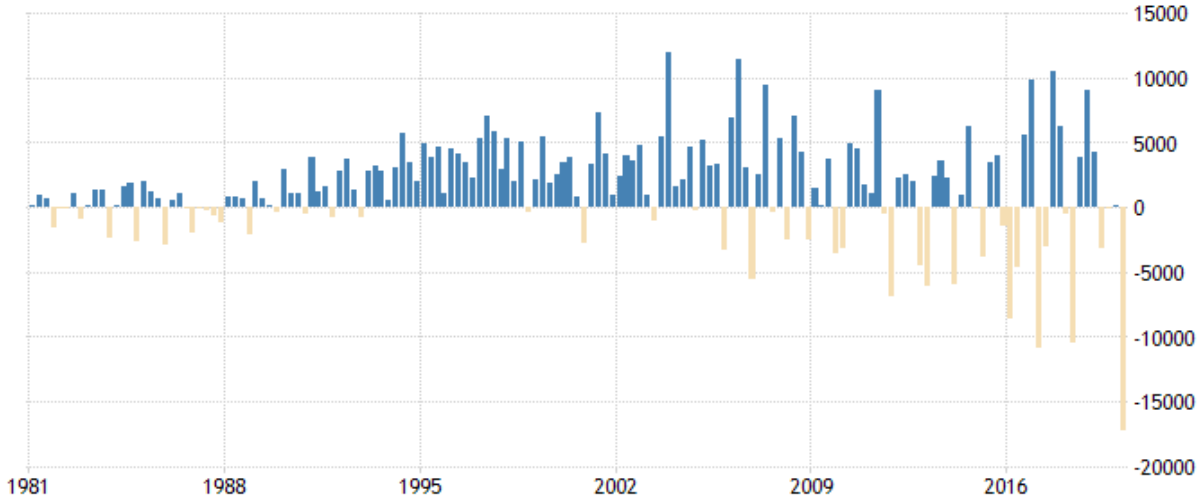
world bank indicators, tradingeconomics.com

وفيما يلي شرح لمختلف مؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالميزانية العامة لماليزيا:

1- قيمة الميزانية العامة للدولة

يوضح الشكل الموالي البيانات المتعلقة بقيمة الميزانية العامة لماليزيا في الجدول رقم (9-15):

الشكل رقم (3-14): قيمة الميزانية العامة لماليزيا خلال الفترة (1981- السداسي 1 2020)



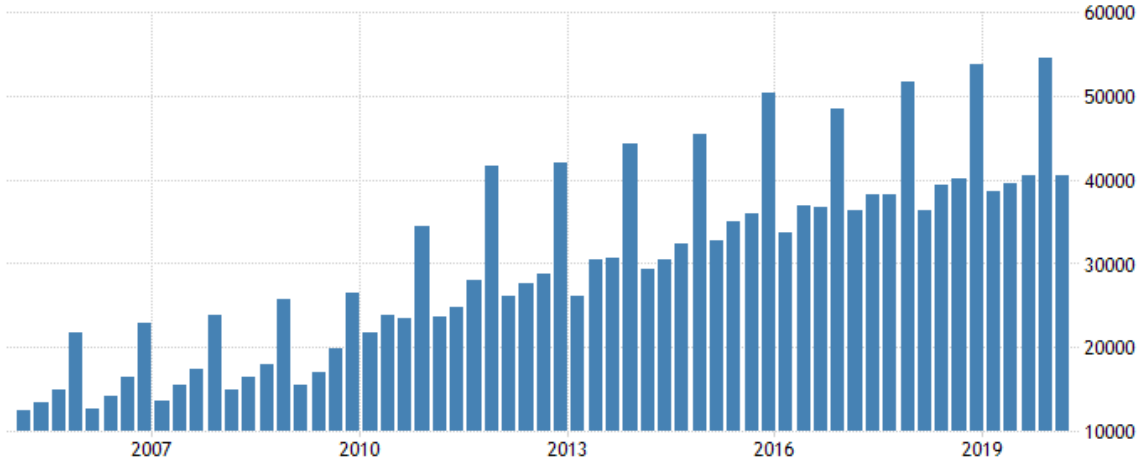
Source : [http:// tradingeconomics.com](http://tradingeconomics.com)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الميزانية العامة لدولة ماليزيا عرفت تغيرا بين الفائض والعجز خلال الفترة (1981- السداسي 1 2020) حيث سجلت أكبر عجزا في الربع الأول لسنة 2020 وصل إلى 17215.10 مليون رينجيت ماليزي ، بعدما كان فائضا خلال الربع الأخير لسنة 2019 بحوالي 93.6 مليون رينجيت ماليزي، في حين سجلت أعلى فائض في الربع الأخير لسنة 2003 بقيمة 11959 مليون رينجيت ماليزي.

2- الإنفاق الحكومي:

يوضح الشكل الموالي تطور الانفاق الحكومي لدولة ماليزيا خلال الفترة (2005- 2020):

الشكل رقم (3-15): تطور الانفاق الحكومي في ماليزيا خلال الفترة (2005 - 2020)



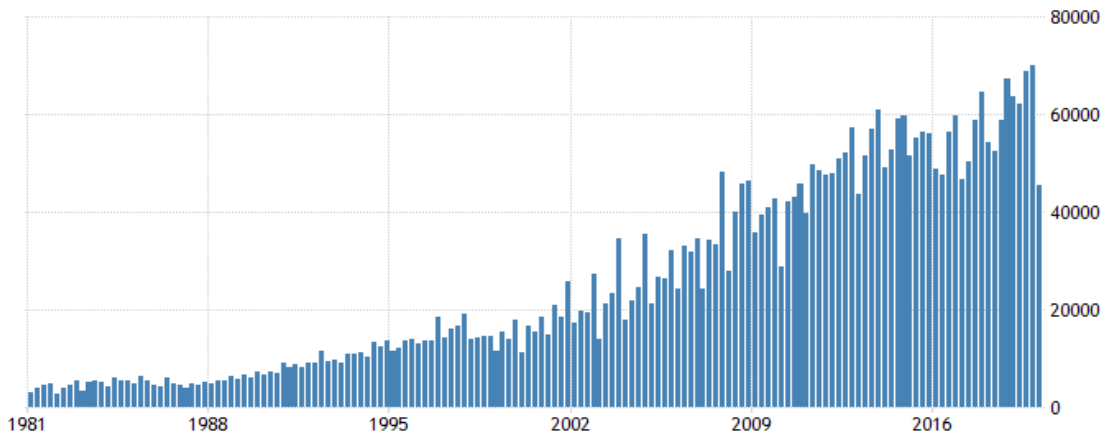
Source ; <http://tradingeconomics.com>

يلاحظ من خلال الشكل (3-15) أن الانفاق الحكومي في ماليزيا عرف تطورا ملحوظا وبشكل متزايد خلال الفترة (2005 - الربع الأول 2020)، حيث سجل أعلى قيمة في الربع الأخير لسنة 2019 بقيمة 54451.00 مليون رينجيت ماليزي، وهي أعلى قيمة مسجلة كذلك خلال الفترة (1981- السداسي الأول لسنة 2020) حسب بيانات الجدول رقم (3-15)، في حين سجل أدنى قيمة في الربع الأول لسنة 2006 بقيمة 12420.00 مليون رينجيت ماليزي، وهي أقل قيمة مسجلة خلال الفترة (1981- السداسي الأول 2020) حسب بيانات الجدول رقم (3-15).

3- الإيراد الحكومي:

يوضح الشكل الموالي تطور الإيراد الحكومي لدولة ماليزيا خلال الفترة (2005 - 2020):

الشكل رقم (3-16): تطور الإيراد الحكومي لماليزيا خلال الفترة (2005 - 2020)



Source ; <http://tradingeconomics.com>

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن الإيراد الحكومي في ماليزيا عرف تطورا ملحوظا وبشكل متزايد خلال الفترة (1981- الربع الأول 2020)، حيث سجل أعلى قيمة في الربع الأخير لسنة 2019 ب 69866.00 مليون رينجيت ماليزي، في حين سجلت أدنى قيمة في الربع الأول لسنة 1982 بقيمة 2735.00 مليون رينجيت ماليزي.

ثانيا: مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة في ماليزيا

سيتم التطرق إلى أهم الصكوك الإسلامية المتداولة في السوق المالي الماليزي من حيث حجمها وقيمتها وأنواعها، وكيفية مساهمتها في تمويل عجز الميزانية في ماليزيا.

1- تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2019-2008)

يوضح الجدول الموالي تطور اصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2019-2008):

جدول رقم (3-16): تطور اصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2019-2008)

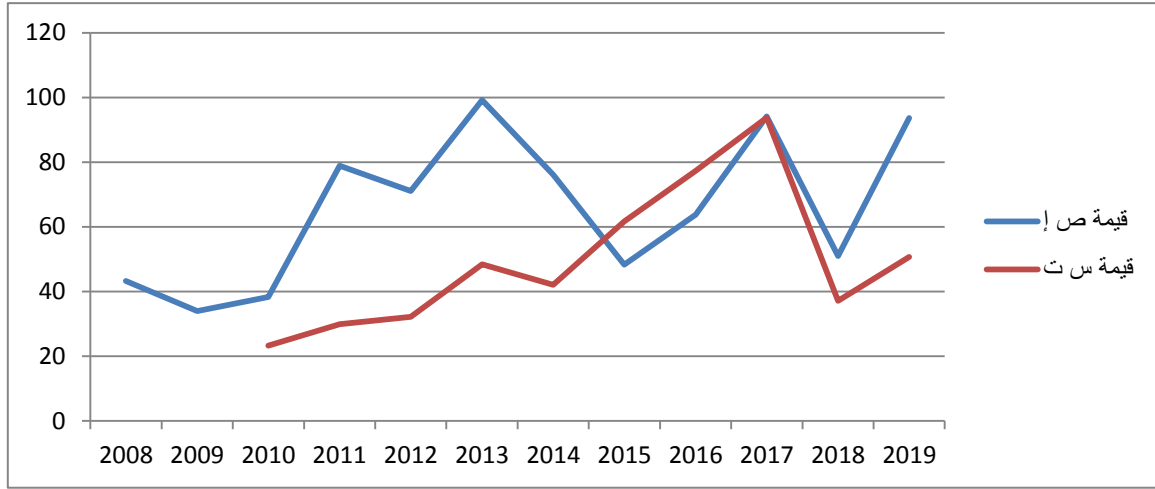
إجمالي الصكوك	السندات التقليدية		الصكوك الإسلامية		السنوات
	القيمة مليار. ر. م	العدد	القيمة مليار. ر. م	العدد	
99	/	52	43.23	47	2008
34	/	23	33.96	11	2009
58	23.25	33	38.33	25	2010
85	29.93	41	78.9	44	2011
81	32.2	40	71.09	41	2012
86	48.44	37	99.13	49	2013
78	42.07	31	76.07	47	2014
43	61.63	21	48.33	25	2015
57	77.26	25	63.73	32	2016
80	93.76	33	94.15	47	2017
56	37.11	24	50.97	32	2018
69	50.63	33	93.64	36	2019

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات تقارير مختلفة لهيئة الأوراق المالية لماليزيا لسنوات مختلفة من الفترة (2009- 1019):

Securities commission Malaysia annual Reports (2009-2019)

والشكل الموالي يعكس بيانات الجدول المتعلقة بقيمة الصكوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا:

الشكل رقم (3-17): تطور قيمة الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2008-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (3-16)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الصكوك الإسلامية الماليزية عرفت تزايدا خلال الفترة (2008-2019)، حيث قدرت سنة 2008 ب 41.2 مليار ر. م، ثم انخفضت إلى 33.96 مليار ر. م عام 2009، ويرجع السبب في ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم ارتفعت تدريجيا بداية من سنة 2010 ووصلت إلى حوالي 99.13 مليار ر. م. و ذلك لزيادة وعي المستثمرين ووجود بعض الإعفاءات الضريبية على الأوراق المالية الإسلامية المتداولة، ورافق ذلك إدراج الحكومة الماليزية صكوك حكومية لتمويل عملية التنمية، ثم انخفض إصدار الصكوك عامي 2014 و 2015 إلى 76.07 و 48.33 مليار ر. م على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط آنذاك، ثم عاودت في الارتفاع سنة 2016 و 2017 ثم انخفضت سنة 2018 إلى حوالي 50.97 مليار ر. م وارتفعت سنة 2019 إلى حوالي 93.64 مليار ر. م.

2- توزيع الصكوك الإسلامية الماليزية

يوضح الجدول الموالي توزيع الصكوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2005-2018):

جدول رقم (3-17): توزيع الصكوك الإسلامية المالية خلال الفترة (2018-2005) و: %

البيان	المربحة	الاستصناع	المشاركة	الإجارة	المضاربة	بيع بالثمن الآجل	الوكالة
2005	33.5	14.5	12.6	2.9	0.2	36.3	-
2006	9.4	2.1	70	4.8	7.5	6.2	-
2007	19	9	58	11	1	2	-
2008	1.3	0.2	51.4	14.50	1.2	3.1	-
2009	0.4	-	99.6	-	-	-	-
2010	8.2	-	42.1	34	6	0.2	-
2011	9	-	64	13	5	-	9
2012	55	-	19	09	2	-	8
2013	32	-	30	04	-	-	24
2014	79.49	-	8.42	1.31	2.63	-	3.94
2015	66	-	12	7	-	-	10

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات تقارير مختلفة لهيئة الأوراق المالية لماليزيا لسنوات مختلفة من الفترة (2019-2005):

Securities commission Malaysia annual Reports (2005-2015)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود تباين في توزيع مختلف أنواع الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2015-2005)، حيث جاءت صكوك المربحة في المرتبة الأولى وبنسبة 66% عام 2015، تليها صكوك المشاركة والوكالة والإجارة، بنسب 12%، 10%، 7% على التوالي. و يرجع السبب في سيطرة صكوك المربحة والمشاركة على سوق الصكوك الإسلامية في ماليزيا إلى سهولة إصدارها وقدرتها على توفير السيولة وانخفاض المخاطر المترتبة عنهما.

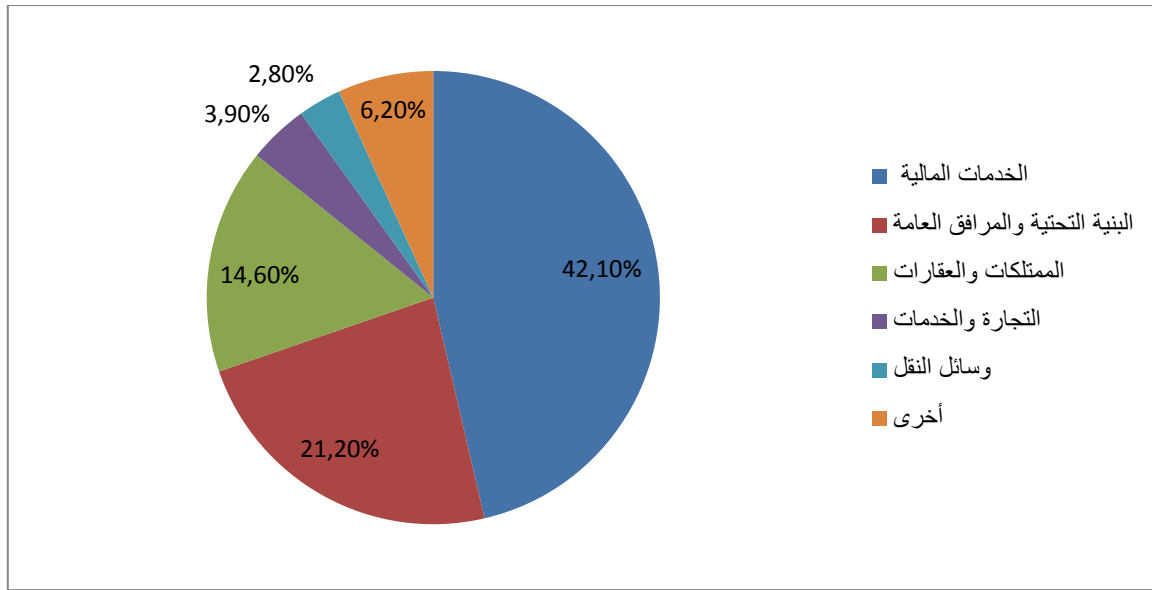
3- مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة في ماليزيا

تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية لماليزيا من خلال مساهمتها في تمويل الاقتصاد عن طريق عمليات إنشاء تطوير مشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية كالمطارات والطرق، البحث والتنقيب في مجال البترول وصناعة البتروكيماويات والعقارات، دفعت بالاقتصاد المالي لمراحل متقدمة من النمو الاقتصادي.

والجدول التالي يوضح نسب تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في ماليزيا للفترة (2010-

:2017)

الشكل رقم (3-18) : نسب تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في ماليزيا للفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على:

- طوالبية نهاد، بهلول لطيفة، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية الاقتصادية وسد العجز الموازي، ماليزيا نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، أوت 2019، ص 962

من خلال الشكل (3-18) يلاحظ أن القطاع المالي هو الأكثر اصدارا للصكوك الإسلامية في ماليزيا حيث ساهمت الصكوك الإسلامية في تمويل حوالي 42 % من ميزانية القطاع، يليه قطاع البنى التحتية بحوالي 21.2%، ثم قطاع العقارات بنسبة 14.6 %، متبوعا بقطاعات التجارة والخدمات، ووسائل النقل، باقي القطاعات بنسب 3.9%، 2.8%، 6.2 % لكل منها على الترتيب.

كما يمكن معرفة مدى مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة لماليزيا عن طريق تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و مقارنة قيمتها بقيمة سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى مقارنة حجمها بحجم الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-18): القيمة السوقية لسوق الصكوك الإسلامية نسبة لقيمة رأس المال الماليزي والنتائج المحلي الإجمالي
الوحدة: مليار رينجيت ماليزي

البيان	القيمة السوقية لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي (1)	القيمة السوقية لسوق رأس المال الماليزي (2)	النسبة 1/2	النتائج المحلي الإجمالي (3)	النسبة 3/1
2006	548.7	848.7	64.6	543.58	100.1
2007	705.1	1106.2	63.7	665.34	105
2008	426.4	663.8	64.2	769.95	55.4
2009	637.90	999.45	63.83	712.86	89.5
2010	756.1	1275.3	59.29	821.43	92.05
2011	806	1285	63	911.73	88.40
2012	942	1466	64	971.25	97
2013	1029.62	1702.15	60.5	1.02	100.98
2014	1012.14	1651.17	61.3	1.11	90.99
2015	1086.18	1694.78	60.08	1.18	92.37
2016	1030.56	1667.37	61.81	1.25	82.4
2017	1133.83	1906.84	59.46	1.37	83.21
2018	1036.52	1770.37	60.96	1.45	71.72
2019	1096.62	1711.84	64.06	-	-

Source ; Annual reports securities capital market islamic malaysia 2007 , 2009 , 2011, 2013 , 2015, 2017, 2019

يلاحظ من خلال الجدول (3-18) أن القيمة السوقية لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي تحوز على أكبر من 50 % من إجمالي القيمة السوقية لسوق رأس المال الماليزي وهو ما يعكس المكانة التي يحوزها سوق رأس المال الإسلامي في تمويل الاقتصاد في ماليزيا، كما يلاحظ أن قيمة سوق رأس المال الإسلامي إلى النتائج المحلي الإجمالي تتقارب جدا عبر مختلف السنوات وأن النتائج المحلي الإجمالي غالبا ما يزيد بزيادة قيمة سوق رأس المال الإسلامي ويتراجع بتراجع قيمته، مما يدل على قوة هذه السوق ومدى مساهمتها في توفير التمويل اللازم لمختلف عمليات التنمية الاقتصادية بما ينعكس على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن القول أن الصكوك الإسلامية في ماليزيا تلعب دورا في تعبئة الموارد المحلية وتوجيهها نحو مختلف مشاريع التنمية، وتعتبر أحد البدائل التي تعتمد بشكل كبير في حالة الأزمات المالية التي تمس مختلف الأسواق المالية، فهي تساهم في تمويل عجز الميزانية بطريقة غير مباشرة من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع البنية التحتية.

المبحث الثالث: تجربة تركيا في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد أهم الأساليب الحديثة التي تعتمد عليها الدول الكبرى خاصة في تنمية اقتصادياتها من خلال توفير التعاون وتقليل الأعباء على عاتق الدولة باعتبار أغلب مشاريع الشراكة تتم في مجال البنى التحتية و تتطلب موارد مالية ضخمة ونتائجها تعود بالنفع على الدولة من خلال تحقيق قيمة مضافة تسمح لها بتوفير تمويل مستدام.

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد التركي

قبل التطرق لواقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا ومعرفة كيفية مساهمتها في معالجة عجز الميزانية بها، يمكن إعطاء نظرة حول طبيعة الاقتصاد التركي بمعرفة خصائصه، وواقع أهم المؤشرات الاقتصادية به.

أولاً: خصائص الاقتصاد التركي

تركيا دولة إسلامية ذات موقع جغرافي هام تتميز بطابع جبلي حيث تصل بين قارتي آسيا و أوروبا عن طريق مضيق البوسفور الذي يشكل فاصل مائي يجمع بين غرب آسيا وشرق أوروبا، تتصل حدودها مع 8 دول هي: سوريا، العراق، إيران، اليونان، جورجيا، بلغاريا، أرمينيا، أذربيجان، يقدر عدد سكانها بحوالي 83 مليون نسمة، وتقدر مساحتها بحوالي 783.562 كم²، عاصمتها إسطنبول و تعد تركيا إحدى الدول ال 20 التي تمتلك أقوى اقتصاد في العالم وتحوز على إمكانات سياحية هائلة ممثلة في معالم سياحية ذات شهرة عالمية تحظى بتوافد كبير للسياح سنوياً، واستطاعت أن تحقق تنوعاً اقتصادياً بفعل سياسات وخطط التنمية الرشيدة التي طبقتها.

ويمكن توضيح خطط التنمية التي مر بها الاقتصاد التركي حسب المراحل التالية:¹

1- المرحلة الأولى (قبل سنة 1963)

كان الاقتصاد التركي متخلفاً ويعاني من أزمات الحروب، حيث عقد المؤتمر الاقتصادي الاستشاري الأول في 17 فيفري إلى 4 مارس 1923 والمتعلق بالنظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي ستنتهجها الحكومة وركز على مبدأ تشجيع المشاريع الخاصة ورأس المال الخاص الأجنبي ولغرض ذلك تم تأسيس بنك (Isbank) برأسمال مختلط من أجل تطوير القطاع الصناعي الخاص، وفي سنة 1925 تم تأسيس بنك الصناعة والتعدين لتمويل استثمارات المؤسسات العامة

¹ صلاح الدين أحمد محمد أمين، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنوع الاقتصادي، مجلة تنمية الرفادين، المجلد (37)، العدد (119)، جامعة الموصل، العراق، 2018، ص ص 167، 168.

لهذه القطاعات، وتم إصدار قانون لتشجيع الصناعة يهدف الى تشجيع القطاع الخاص مع محدودية الوسائل المتاحة، بينما في الجانب الزراعي قامت الحكومة سنة 1925 بإلغاء ضريبة الـ 10 % التي كانت ثابتة على المنتجات الزراعية خلال العهد العثماني، واعتبر الحكم العسكري لتركيا سببا للركود الاقتصادي نتيجة انخفاض الاستثمارات خاصة استثمارات القطاع الخاص منها و خاصة في سنتي 1960 و 1961 وهو ما انعكس على ضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة و سبب عدم استقرار قيمة عملتها.

2- المرحلة الثانية (1963-1973): هي مرحلة حكم المدنيين حيث حاولوا تغيير اتجاه الاقتصاد من خلال وضع خطتين خماسيتين الأولى من (1963-1968) والثانية (1968-1973) بحثا عن رسم سياسة اقتصادية واضحة المعالم تسمح ببناء اقتصاد مستقبلي متنوع يعتمد على وجود قاعدة انتاجية مرنة تعتمد على الانتاج والتصدير.

3- المرحلة الثالثة (1974-2000): شكلت خطتي التنمية للفترة (1990-1994) و (1996-2000) طريق صحيح في مسيرة التنمية بتركيا والتي تميزت بتبني سياسة مالية توسعية مدعومة بارتفاع الإيرادات و الاعتماد على عدة استراتيجيات قطاعية وفق خطة استراتيجية طويلة المدى، كما تميزت تجربة التخطيط بالمرونة والقابلية للتعديل وفق الظروف والتطورات خاصة التكنولوجية منها، مع التوجه نحو الاقتصاد المعرفي وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- المرحلة الرابعة (2000- إلى يومنا هذا): عرفت هذه المرحلة قفزة نوعية في الاقتصاد التركي وتنوع القاعدة الاقتصادية في أغلب القطاعات، حيث ساعد ذلك على خفض معدلات التضخم وأصبح يتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي والذي يسمح لها باكتساب العضوية فيه، واتباع سياسية الخصوصية والاستخدام الأمثل للموارد خاصة النادرة في الاقتصاد، وتحسين نوعية المنتجات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بتوفير المناخ المناسب لها و ضمان نقل التكنولوجيا إليها، وتوفير فرص العمل وهو ما يعزز من استقرار الدولة.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية الكلية

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (2000-2018):

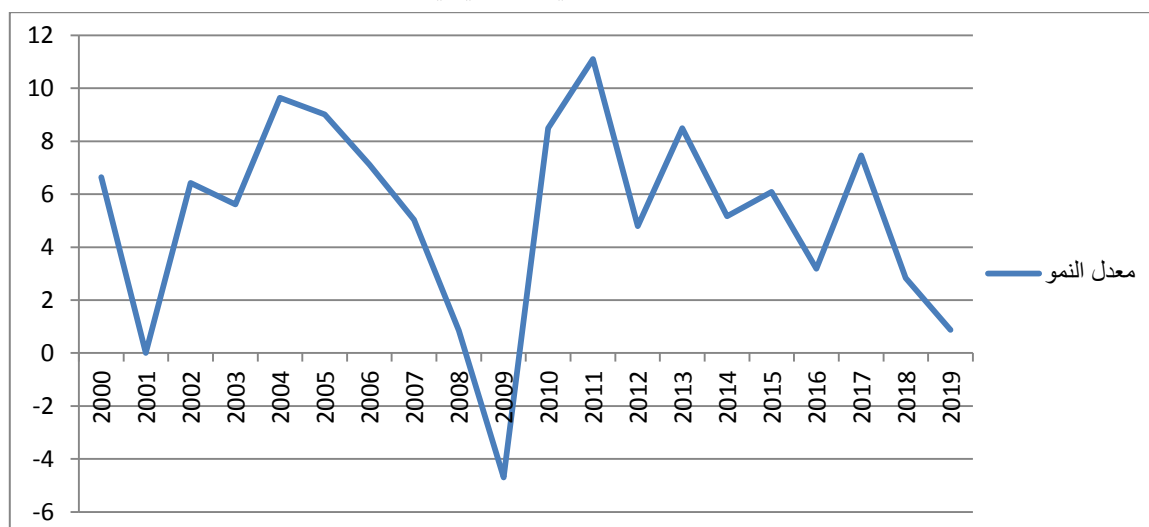
جدول رقم (3-19): تطور الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	272.98	6.64
2001	200.25	-5.96
2002	238.43	6.43
2003	311.82	5.61
2004	404.79	9.64
2005	501.42	9.01
2006	552.49	7.11
2007	675.77	5.03
2008	764.34	0.85
2009	644.64	-4.70
2010	771.90	8.49
2011	832.52	11.11
2012	893.78	4.79
2013	950.58	8.49
2014	934.19	5.17
2015	859.80	6.09
2016	863.72	3.18
2017	852.68	7.47
2018	771.35	2.83
2019	754.41	0.88

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: <https://data.albankaldawli.org/>

ويمكن توضيح تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-19): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (3-19)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في تركيا عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000-2019)، حيث قدر بـ 272.98 مليار دولار سنة 2000 ثم انخفض إلى 200.25 مليار دولار سنة 2001 و رافق ذلك بداية خطة تنمية خماسية جديدة (2001-2005)، ثم بدأ في الارتفاع بشكل مستمر من سنة 2002 ووصل إلى 764.34 مليار دولار سنة 2008، ثم انخفض سنة 2009 إلى 644.64 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 والتي انعكست سلبا على وضعية النشاط الاقتصادي العالمي وما نتج عنه من تقلص في حجم الاستثمارات وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، ثم ارتفع إلى غاية سنة 2014 أين تراجع مرة أخرى ولكن بشكل طفيف بسبب الأزمة النفطية العالمية، إلى أن وصل إلى 754.41 مليار دولار.

كما يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا حقق معدلات نمو معتبرة خلال الفترة (2000-2019)، إذ سجل سنة 2000 نمو بـ 6.64%، ثم نمو سالب سنة 2001 بـ (-5.96%) بسبب الأزمة الاقتصادية سنة 2001، وانطلاقا من بداية الإصلاحات الاقتصادية سنة 2002 ارتفع معدل النمو في هذه سنة إلى 6.43%، واستمر في تسجيل معدلات نمو جيدة إلى أن تراجع في سنة 2008 إلى 0.85%، وسجل نمو سالب سنة 2009 بـ (-4.70%) بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 ودخول الاقتصاد في حالة ركود، ثم عاود في الارتفاع بشكل كبير سنة 2010 ووصل إلى 8.49%، ثم إلى 11.11% سنة 2011 كأعلى معدل مسجل طول الفترة، ثم تراجع بشكل طفيف وبقي يسجل معدلات نمو معتبرة إلى أن تراجع بشكل كبير في سنتي 2018 و 2019 ووصل إلى 2.83 و 0.88 على التوالي بسبب تفاقم العجز في الميزانية وتدهور سعر صرف الليرة التركية.

وعموما يرجع النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا إلى نجاح برامج التنمية التي طبقتها بداية الألفية الجديدة حيث سمحت بتحقيق تنوع اقتصادي سمح بمساهمة كل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر إيجابي لنجاح التجربة التركية في تطوير اقتصادها.

2- معدل التضخم

يوضح الجدول الموالي تطور معدلات التضخم في تركيا خلال الفترة (2000-2019):

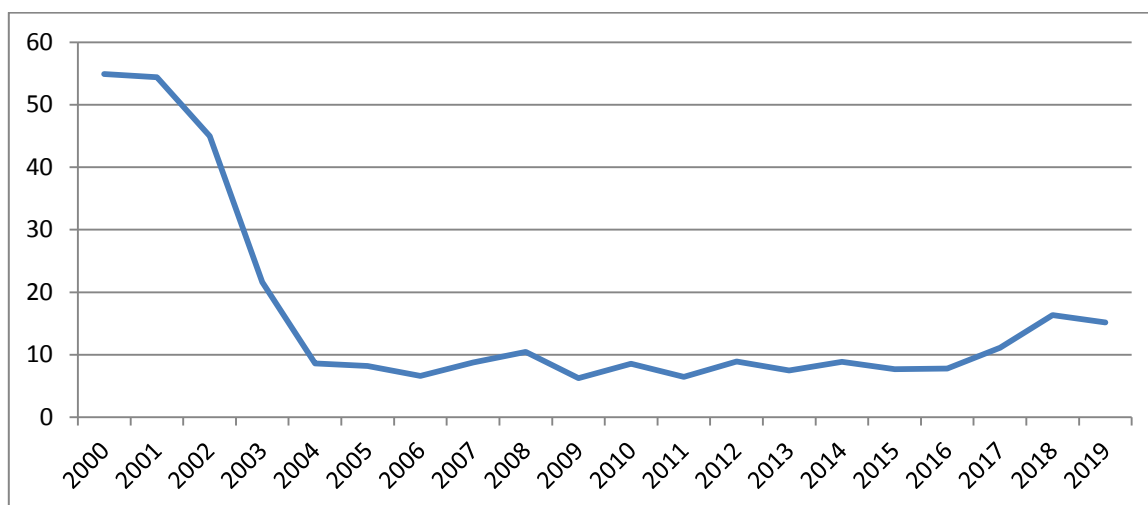
جدول رقم (3-20): تطور معدل التضخم في تركيا خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل %	54.92	54.40	44.96	21.60	8.60	8.18	6.60	8.76	10.44	6.25
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل %	8.57	6.47	8.89	7.49	8.85	7.67	7.78	11.14	16.33	15.18

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://data.albankaldawli.org/>

ويمكن توضيح بيانات الجدول في الشكل أدناه:

الشكل رقم (3-20): تطور معدل التضخم في تركيا خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (3-20)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن معدل التضخم في تركيا عرف تحسناً كبيراً خلال الفترة (2000-2019)، حيث قدر سنة 2000 و 2001 بـ 54.92%، 54.40% على التوالي وذلك بسبب العجز في ميزانية الدولة وتراجع سعر صرف العملة المحلية الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، ثم بدأ في الانخفاض بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة بداية من سنة 2002 ووصل إلى أدنى مستوياته ولم يتجاوز 6.25% سنة 2009 التي شهدت تراجع حركة أسعار السلع والخدمات بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 وما سببته من ركود اقتصادي عالمي، ثم ارتفع بشكل طفيف ووصل إلى 11.14% سنة 2017، ثم ارتفع تدريجياً سنة 2018 إلى 16.33% بسبب ارتفاع عجز الميزانية وانخفاض قيمة العملة، ثم انخفض بشكل طفيف سنة 2019 إلى 15.18%.

3- معدل البطالة

يبين الجدول التالي تطور معدل البطالة في ماليزيا خلال الفترة (2000-2019):

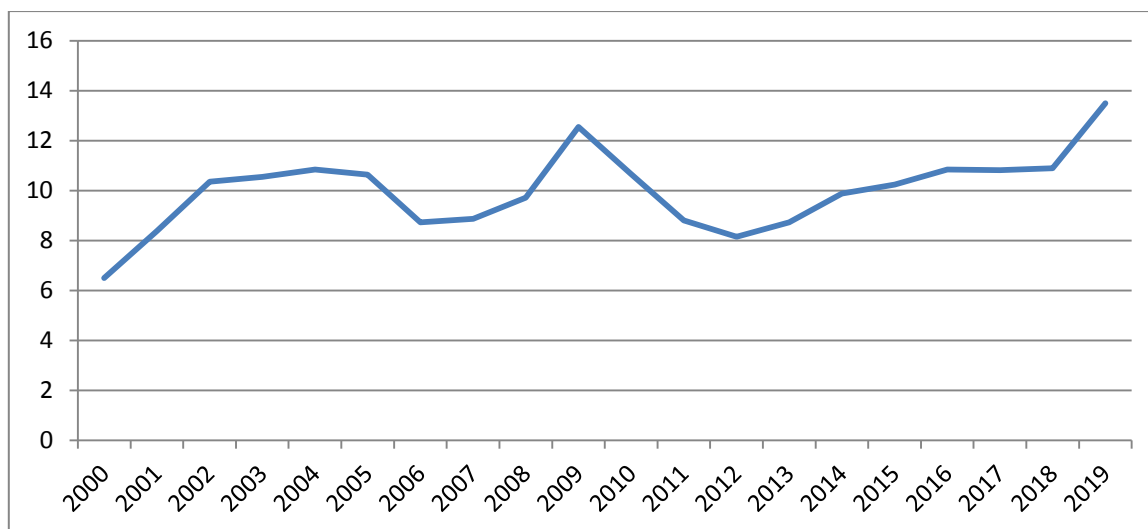
جدول رقم (3-21): تطور معدل البطالة في تركيا خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	6.49	8.38	10.36	10.54	10.84	10.64	8.72	8.87	9.71	12.55
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	10.66	8.80	8.15	8.73	9.88	10.24	10.84	10.82	10.89	13.49

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: <https://data.albankaldawli.org/>

ويمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (21-3): تطور معدل البطالة في تركيا خلال الفترة (2000- 2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (21-3)

من خلال الشكل رقم (21-3) يلاحظ أن معدلات البطالة في تركيا عرفت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2019-2000)، حيث قدرت سنة 2000 بـ 6.49 % ووصلت سنة 2019 إلى 13.49 % كأعلى قيمة مسجلة لها، ويرجع الارتفاع الطفيف في معدلات البطالة بصفة عامة إلى انخفاض معدلات الاستثمار التي تعتبر الآلية الرئيسية لإقامة مشروعات جديدة وإنشاء فرص عمل جديدة، ضف إلى ذلك سياسة الخصخصة التي طبقتها تركيا أدت إلى تسريح كثير من العمال من القطاع العام بفعل اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها في العديد من المشاريع خاصة مع الشركات الأجنبية التي تستخدم التقنيات الحديثة في مجال التكنولوجيا والتي تستغني عن الكثير من العمال.

4- الميزان التجاري

يبين الجدول الموالي وضعية الميزان التجاري في تركيا خلال الفترة (2019-2000):

جدول رقم (22-3): وضعية الميزان التجاري في تركيا خلال الفترة (2019-2000)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	-21.96	-3.28	-6.40	-13.41	-22.44	-32.94	-40.89	-46.83	-52.92	-24.76
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	-56.33	-89.16	-65.37	-81.89	-66.57	-49.01	-39.92	-58.58	-40.77	-16.64

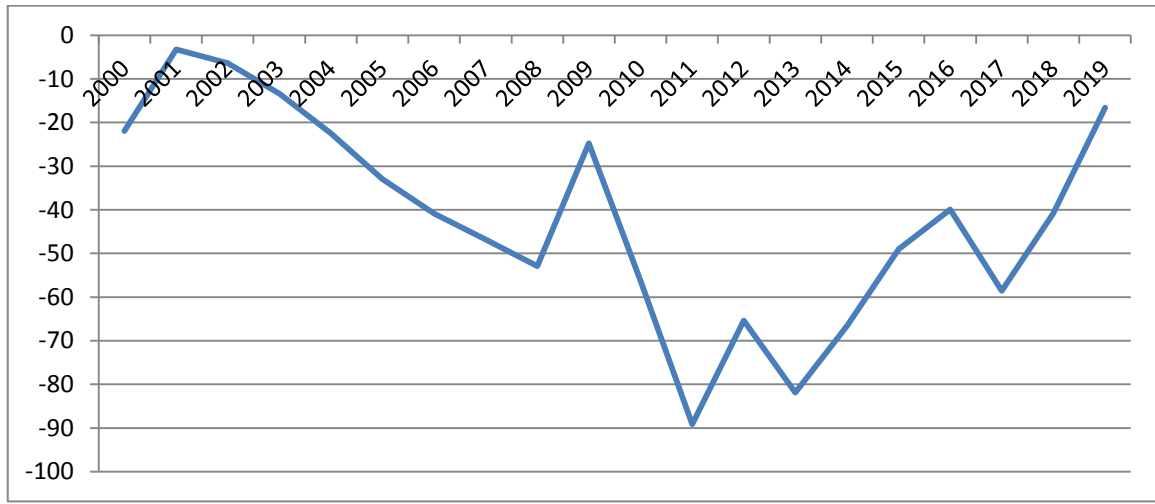
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: <https://data.albankaldawli.org/>

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري في تركيا عرف عجزاً خلال الفترة (2019-2000) مسجل أكبر عجز عام 2013 بحوالي (-81.89) مليار دولار، وهو ما يعكس أن واردات

الدولة من السلع أكبر من صادراتها من السلع، ماسبب في الكثير من المرات انخفاضاً في سعر الليرة، ضف إلى ذلك اعتماد الاقتصاد التركي على الخدمات بشكل أكبر، و يمكن تغطية هذا العجز من خلال التدفقات الهائلة لرؤوس الأموال الأجنبية خاصة للاستثمار في مشاريع البنى التحتية التي تعتبر قوة الاقتصاد التركي، علماً أن أغلب الواردات هي متعلقة بالآلات والمعدات ووسائل النقل الخاصة.

والشكل الموالي يختصر بيانات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (22-3): وضعية الميزان التجاري في تركيا خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (22-3)

المطلب الثاني: واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا

شهدت تركيا خلال العقدين الأخيرين نهضة قوية أهلتها لتكون في مصف الدول الأقوى اقتصادياً في العالم، وضمن الدول الثلاث الأولى في مجال البنى التحتية، وحصلت على المرتبة 2 عالمياً من مجموع 139 دولة سنة 2015 حسب قاعدة بيانات البنك الدولي،¹ حيث ساهم ذلك في وصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 950.58 مليار دولار سنة 2013 كأعلى قيمة مسجلة خلال الفترة 2000-2019، ثم انخفض إلى 754.41 مليار دولار سنة 2019 بعدما كان 200.25 مليار دولار سنة 2001، مع سياسات الاقتصاد المنتهجة و الدخول في اصلاحات هيكلية وتعزيز دور القطاع الخاص نتيجة زيادة طلب الانضمام للاتحاد الأوروبي.

ويوفر الاقتصاد التركي فرصاً كبيرة للاستثمار في البنى التحتية من خلال الشراكة عام خاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما توفر مناخ مناسب لجذب الاستثمارات وتركز أغلب سكانها في

¹ وسيلة سعود، فرحات عباس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (01)، جامعة بشار، الجزائر، ماي 2018، ص 212.

المناطق الحضرية، ضف إلى ذلك الموقع الاستراتيجي الذي تتوفر عليه تركيا وحجم التجارة المتزايد بها دفعها إلى تطوير بنيتها التحتية حيث رسمت خطة لتطوير بنيتها التحتية مع حلول عام 2023 وهو ما يوافق الذكرى الـ 100 لاستقلال الجمهورية التركية.

كما وفرت تركيا أرضية قانونية مشجعة للاستثمارات الخاصة بالشراكة قطاع عام خاص، حيث تميز المناخ الاستثماري بكونه ثاني أكبر مناخ تعرض للإصلاحات من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (1997-2017)، وبيئة عمل مشجعة مع ضمان تنفيذ التحويلات.¹

أولاً: تطور مشاريع الشراكة في تركيا

يوضح الجدول الموالي تطور مشاريع الشراكة في تركيا خلال الفترة (2000-2019):

جدول رقم (3-23): تطور مشاريع الشراكة في تركيا خلال الفترة (2000-2019)

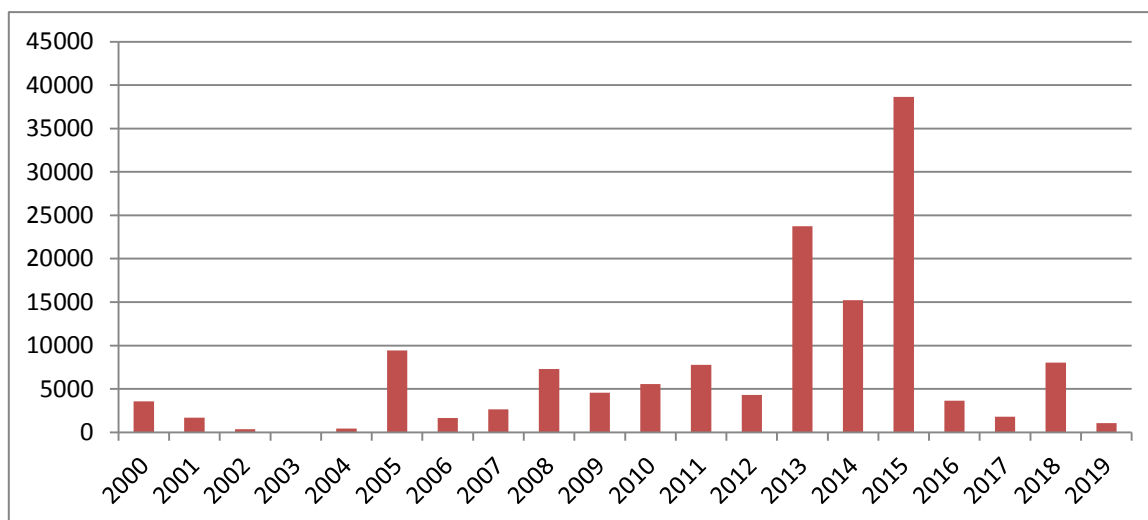
البيان	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات
2000	2	3575
2001	1	1700
2002	1	360
2003	0	0
2004	4	423
2005	5	9433
2006	4	1643
2007	4	2640
2008	13	7282
2009	17	4559
2010	23	5530
2011	40	7741
2012	22	4272
2013	22	23722
2014	17	15216
2015	10	38643
2016	18	3615
2017	9	1801
2018	11	8019
2019	9	1037
المجموع	232	141212

Source : The World Bank, Private Participation in Infrastructure Database

ويمكن توضيح بيانات الجدول المتعلقة بقيمة الاستثمارات في الشكل التالي:

¹ صالح أويابة، أبو القاسم الشيخ صالح، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل الاستثمارات واستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي، دراسة حالة تركيا (2000-2018)، الملتقى الدولي حول * آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية، 28 و 29 أبريل 2019، ص 440.

الشكل رقم (23-3): تطور قيمة مشاريع الشراكة في تركيا خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (23-3)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مشاريع الشراكة قطاع عام خاص في تركيا خلال الفترة (2019-2000) عرف تطوراً مستمراً حيث قدر بـ 02 مشروع سنة 2001 بقيمة 3.575 مليار دولار، ووصلت في مجملها إلى 232 مشروع سنة 2019 بقيمة 141.212 مليار دولار ما يعكس استراتيجية التوجه نحو دعم مشاريع البنية التحتية كركيزة لتطوير الاقتصاد واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بغرض تحقيق التنوع الاقتصادي والتقليل من عبء الميزانية في تمويل مختلف مشاريع التنمية، وسجلت سنة 2011 أكبر حصة بـ 40 مشروع شراكة، في حين سجلت سنة 2015 أكبر قيمة لمشاريع الشراكة بـ 38.643 مليار دولار وبحصة 10 مشاريع كما هو موضح في الشكل أعلاه.

كما يوضح الجدول الموالي التالي توزيع مشاريع الشراكة في تركيا على القطاعات خلال الفترة (2019-2000):

جدول رقم (24-3): توزيع مشاريع الشراكة في تركيا على القطاعات خلال الفترة (2000-2019)

القيمة	عدد المشاريع	قطاعات الشراكة
44.544	13	المطارات
61.010	180	الكهرباء
6.550	1	تكنولوجيا الاعلام والاتصال
17	1	ترتيب النفايات
2461	10	الغاز الطبيعي
3470	11	الموانئ
86	1	السكك الحديدية
22496	9	الطرق
578	6	المعالجة/ التخلص
141.212	232	المجموع

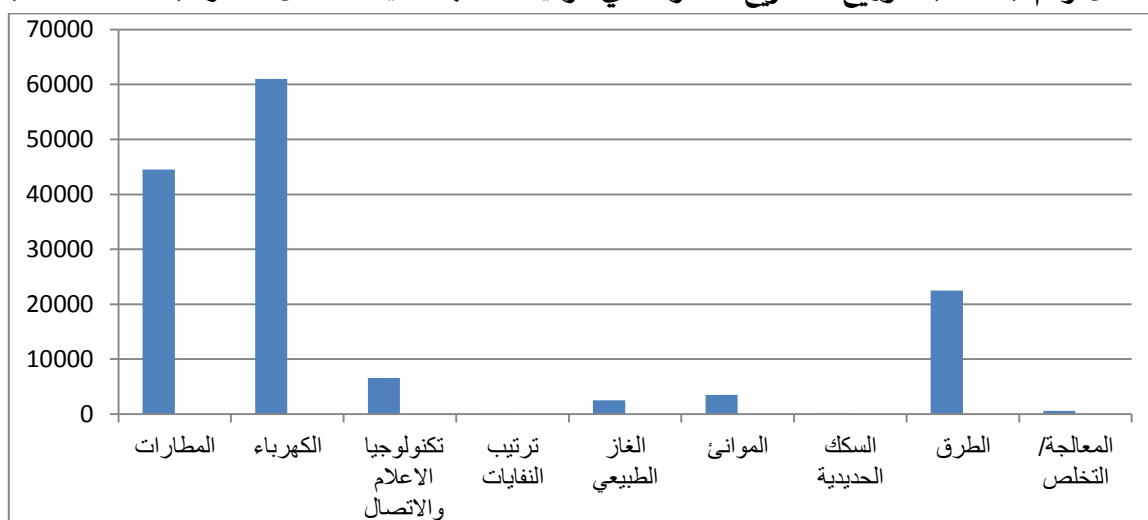
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

The World Bank, Private Participation in Infrastructure Database

يلاحظ من خلال الجدول رقم (24-3) أن مشاريع الشراكة في تركيا خلال الفترة (2000-2019) تتركز بشكل كبير في قطاع الكهرباء بـ 180 مشروع و بقيمة 61.010 مليون دولار، يليها قطاع الكهرباء بـ 13 مشروع و بقيمة 44.544 مليون دولار، ثم قطاع الغاز الطبيعي بـ 10 مشاريع و بقيمة 2461 مليون دولار، ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى.

ويمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (24-3): توزيع مشاريع الشراكة في تركيا حسب القيمة خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (24-3)

ثانياً: أكبر المشاريع المنجزة في إطار الشراكة عام - خاص

سجلت تركيا عددًا من المشاريع التي حققت نقلة نوعية في تطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمة العامة المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات ضمن حدود الميزانية والمواعيد النهائية. ويمكن توضيح أهم المشاريع المنجزة في إطار الشراكة عام - خاص في تركيا خلال الفترة (2000-2019) في الجدول الموالي:

جدول (3-25): أهم المشاريع المنجزة في إطار الشراكة عام - خاص في تركيا للفترة (2000-2019)

المشاريع	القيمة (مليون دولار)
مطار اسطنبول الثالث IGA	35.587
الطريق السريع Gebze-Orhangazi-Izmir	9.756
محطات توليد الطاقة الحرارية Kemer koy and Yenikoy	7.576
Turk Telekom	6550
جسر البوسفور الثالث وطريق شمال مرمرة السريع	2900
الطريق السريع Malkara- Canakkale ppp	2.842
عقد إيجار مطار Ataturk	2.543
المرحلتان الأولى والثانية Enerjisa	2.539
محطة الطاقة الحرارية Seyitomer	2.248
InterGen Gebze Adapazari Izmir	2.200

Source : The World Bank, Private Participation in Infrastructure Database
(<http://ppi.worldbank.org>)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تركيا أولت أهمية كبيرة لمشاريع البنية التحتية خلال الفترة (2000-2019)، خاصة ما تعلق منها بالطرق و مختلف وسائل النقل والطاقة، و الاتصالات وغيرها، لذلك لم تتردد في إقامة مشاريع شراكة بين شركات محلية وأخرى أجنبية، و يعتبر مشروع مطار اسطنبول الثالث أكبر هذه المشاريع بقيمة وصلت إلى 35.59 مليار دولار، يليه مشروع الطريق السريع ازمير بـ 9.76 مليار دولار، ثم مشروع محطات توليد الطاقة الحرارية Kemer koy and Yenikoy بقيمة 7.58 مليار دولار وباقي المشاريع الأخرى، كل ذلك ساهم في تطوير بنيتها التحتية بالشكل الذي انعكس في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ناتج عن تحسن مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بها وهو ما عزز مكانة الاقتصاد التركي وجعله قطبا اقتصاديا بامتياز ينافس كبرى اقتصاديات العالم.

وفيما يلي شرح مفصل لبعض مشاريع الشراكة الكبرى في تركيا:

1- مشروع مطار اسطنبول: هو أكبر مشروع استثماري في الشراكة قدرت تكلفته الإجمالية بـ 35.59 مليار دولار، وهو من قبيل عقود البناء والتشغيل و نقل الملكية BOT، أنجز من طرف 05 شركات بنسبة 20% لكل منها هي Limak، Kolin group، Kalyon groupe، Sengiz holding MNG holding¹، علما أن هذه الشركات ربحت المناقصة في بداية سنة 2013 مع التزامها بدفع مبلغ 22.1 مليار يورو إلى الحكومة إضافة للضرائب مقابل حقها في تشغيل المطار لمدة 25 سنة بداية من سنة 2017، افتتح الجزء الأول منه في 29 أكتوبر 2018 له قدرة استيعاب تصل لـ 150 مليون راكب، و يرتقب أن يستوعب حوالي 200 مليون مسافر عند الانتهاء من جميع مراحل عام 2028، ومن المتوقع أن يساهم المطار الجديد بـ 4.9% من إجمالي الدخل المحلي في تركيا بحلول عام 2025، وتحقيق أرباح بـ 79 مليار دولار، وتوفير 100 منصب عمل بعد تشغيله.²

2- مشروع الطريق السريع Gebze-Orhangazi-Izmir: كانت بدايته سنة 2010، قدرت تكلفته الإجمالية بـ حوالي 9.76 مليار دولار مع عقد مدته 22 سنة، تم في سنة 2018 افتتاح الجزء الرئيسي منه بـ 201 كم، و افتتح الجزء المتبقي منه في 04 أوت 2019 حيث يمتد بمسافة 384 كلم للطريق السريع و 42 كلم لطريق الوصول، يضم 30 جسرو 3 أنفاق، ويعتبر جسر عثمان غازي أهم جزء منه ويعتبر رابع أطول جسر معلق في العالم طوله 2682 متر وارتفاع أبراجه 252 متر حيث استمرت الأشغال به 39 شهر وبتكلفة 1.3 مليار دولار،³ واختزل المشروع كاملا المسافة بين ازميز واسطنبول من 8 ساعات إلى 3 ساعات وهو مجهز بأحدث التقنيات، وقام بإنجاز المشروع 05 شركات تركية و شركة إيطالية ويتوقع أن يوفر ما يقارب 650 مليون دولار سنويا لتركيا، ويعتبر أكبر المشاريع التركية الممولة بالقروض البنكية، حيث قدرت قيمة القرض المطلوب لتمويل المشروع من قبل بنوك محلية وأجنبية حوالي 5 مليار دولار، وبذلك أصبح أكبر مشروع في تاريخ تركيا يقترض في مجال البنية التحتية.⁴

3- مشروع مرمراي: يتمثل في مشروع النقل بالسكك الحديدية البحري يحتوي على نفق السكك الحديدية البحري تحت مضيق البوسفور، إضافة لتحديث خطوط السكك الحديدية في النواحي

¹ صالح أويابة، أبو القاسم الشيخ صالح، مرجع سبق ذكره، ص 443.

² بن مسعود عطا الله وآخرون، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع البنية التحتية، التجربة التركية نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (18)، العدد (02)، جامعة عمارتلجي الأغواط، الجزائر، 2020، ص 227.

³ صالح أويابة، أبو القاسم الشيخ صالح، مرجع سبق ذكره، ص 443.

⁴ وسيلة سعود، فرحات عباس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 215.

الموجودة على طول بحر مرمرة من الجانب الأوروبي إلى الجانب الآسيوي، وبدأ المشروع سنة 2004 بشراكة تركية يابانية بقيادة شركة taisei اليابانية، وشمل التجمع شركة Kumagai gumi اليابانية و 75000 راكب في الساعة يوميا، حيث كان مقرر اكتمال المشروع في أبريل 2009 لكن تأخر بسبب العثور على اكتشافات أثرية، وافتتحت المرحلة الأولى منه في أكتوبر 2013، ويتوقع أن تصل نسبة الاستخدام بالسكك الحديدية في اسطنبول عند الانتهاء من المشروع إلى 27.7%.²

4- جسر البوسفور الثالث وطريق شمال مرمرة: يعتبر أطول جسر معلق في العالم يربط بين ضفتي اسطنبول الآسيوية والأوروبية، انطلقت فيه الأشغال في جوان 2013 بتكلفة 2.9 مليار دولار يبلغ طوله حوالي 14 كم، دشن في 26 أوت 2016، وتم المشروع في إطار عقد نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية لمدة 10 سنوات، وتم الانجاز من طرف I.C.Holding التركية بنسبة 67 %، و Astaldi SPA الإيطالية بنسبة 33 %،³ يضم 10 ممرات 8 منها للسيارات و 2 للسكك الحديدية، كما وفر 6000 منصب عمل، وقدمت أعمال البناء عوائد مالية للاقتصاد بقيمة 1.75 مليار ليرة.⁴

5- نفق أوراسيا: مخصص للسيارات يقع في مدينة اسطنبول ويعتبر النفق الثاني الذي يربط الشطر الأوروبي بالآسيوي برا تحت قاع مضيق البوسفور بعد نفق مرمري، وهو النفق الأول الذي يمكن للسيارات من العبور، افتتح رسميا في 2016/12/20 ويمكن من عبور حوالي 90000 سيارة ذهابا وإيابا بين طرفي مدينة اسطنبول،⁵ قدرت تكلفته ب 1.25 مليار دولار، يمتد بحوالي 5.4 كلم تحت سطح البحر وبطول 14.6 كلم، تم الانجاز من قبل شركة Yapi Merkezi التركية الخاصة بالبناء ومجموعة SK Group الكورية الجنوبية، مدة العقد 24 سنة في إطار عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT، تم بناءه بتقنيات مضادة للزلازل تصل إلى حوالي 7.5 درجة على سلم ريشتير.⁶

¹ صالح أويابة، أبو القاسم الشيخ صالح، مرجع سبق ذكره، ص 444.

² بن مسعود عطا الله، أمير عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 225، 226.

³ صالح أويابة، أبو القاسم الشيخ صالح، مرجع سبق ذكره، ص 444.

⁴ وسيلة سعود، فرحات عباس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 213.

⁵ المرجع السابق، ص 214.

⁶ صالح أويابة، أبو القاسم الشيخ صالح، مرجع سبق ذكره، ص 444.

المطلب الثالث: مساهمة الشراكة قطاع عام خاص في تمويل عجز الميزانية العامة في تركيا أصبحت كثيرا من الدول في السنوات الأخيرة تسعى إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص كأحد الأساليب الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل عجز ميزانيتها العامة والتقليل من الإنفاق العام.

أولا: تطور رصيد الميزانية في تركيا خلال الفترة (2011-2019)

يوضح الجدول التالي تطور رصيد الميزانية العامة في تركيا خلال الفترة (2011-2019):

جدول (3-26): تطور رصيد الميزانية العامة في تركيا خلال الفترة (2011-2019)

الوحدة: مليار ليرة

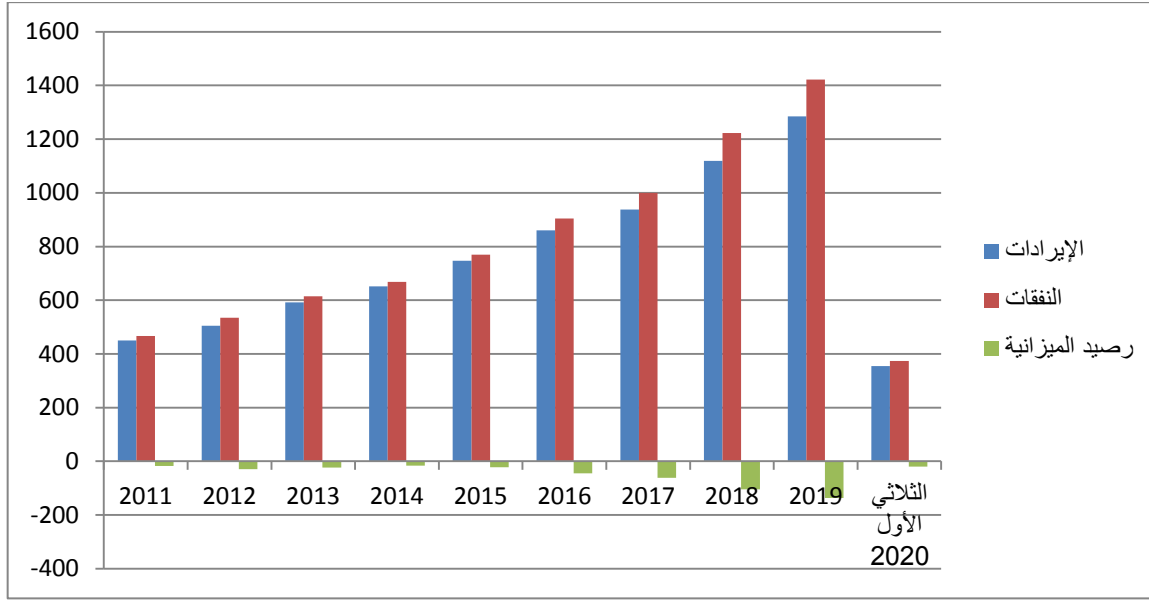
السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
2011	449.50	466.28	-16.78
2012	505.37	534.39	-29.02
2013	591.73	614.64	-22.91
2014	652.11	668.33	-16.22
2015	747.1	769.34	-22.24
2016	859.62	904.58	-44.96
2017	937.79	999.40	-61.61
2018	1118.97	1223.12	-104.15
2019	1285.15	1421.61	-136.46
الثلاثي الأول 2020	354.39	374.24	-19.85

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Turkey ministry of treasury and finance, generale gouvernement financier statistique, budget balance years 2011, 2012, 2013, 2014 , 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020.

و يمكن التعبير عن بيانات الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-25): تطور رصيد الميزانية العامة في تركيا خلال الفترة (2011- الثلاثي 1 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (3-26)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن الميزانية العامة التركية عرفت عجزاً خلال الفترة (2011-2020)، حيث قدرت قيمته حوالي 16.78 مليار ليرة تركية عام 2011، ووصلت إلى مستوى 104.15 مليار دولار عام 2018، وأعلى منه في سنة 2019 بقيمة 136.46، ويعتبر أكبر عجز وصلت إليه تركيا خلال هذه الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى الصعوبات التي واجهتها السوق التركية نتيجة تدهور سعر صرف الليرة التي عجزت الحكومة عن إيقافها مما أثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، و من المتوقع أن يرتفع العجز بشكل أكبر في سنوات 2020 و 2021 و 2022 رغم خطة تركيا المتوسطة الأجل التي أعلنت عنها في برنامجها الاقتصادي 2019-2022 والتي تهدف لتقليص العجز في ميزانيتها.

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الحكومية تفوق الإيرادات الحكومية نظراً لكون تركيا تنفق مبالغ ضخمة خاصة في مجال جلب الواردات وخاصة ما يتعلق منها بالآلات والمعدات ووسائل النقل والوقود المعدني والمواد الخام باعتبارها في طريق بناء قاعدة تصنيع قوية، وتنوع في وارداتها مع تبني سياسة إحلالها بالصادرات من خلال تنويعها هي الأخرى وزيادة في قيمتها وهو ما نجحت فيه تدريجياً. وتشكل الإيرادات الحكومية في تركيا من الإيرادات الضريبية حيث تحظى تركيا بأحد أكبر معدلات الضرائب المتعلقة بالشركات التنافسية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)،

كما تتكون من إيرادات غير ضريبية ممثلة في الفوائد والأسهم والغرامات، إيرادات المؤسسات والملكية، إيرادات رأس المال.¹

ثانيا: مساهمة الشراكة في تمويل عجز الميزانية في تركيا

نظرا لتزايد نفقات الحكومة التركية أصبحت الشراكة مع القطاع الخاص ضرورة خاصة في ظل ضخامة حجم المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالبنى التحتية في تركيا والتي تطلبت تكاليف ضخمة (تمت الإشارة إليها سابقا)، وهنا يتحقق مبدأ التعاون واقتسام المخاطر مما يشجع على توسيع الاستثمارات العامة وتطوير البنى التحتية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهنا ساهمت الشراكة في تخفيف عبئ ميزانية الدولة وتوجيه هذه الموارد لقطاعات اقتصادية أخرى، ضف إلى ذلك أغلب مشاريع الشراكة في تركيا تمت بعقود البناء والتشغيل BOT ونقل الملكية وهو ما يوفر للدولة إيرادات ضريبية سنوية تمويل بها نفقات قطاعات معينة من جهة، ومن جهة أخرى تمتلك المشروع عند نهاية انجازه وهنا تحوز الدولة على كل الإيرادات المحققة.

وتسمح الشراكة قطاع عام خاص بإزالة العبئ الإداري على الدولة حيث يقوم القطاع بتشغيل وبناء المشروع على أسس تجارية ربحية بعيدة عن البيروقراطية وهو ما يساعد على استمرارية هذه المشاريع، كما تساهم في جذب رؤوس أموال استثمارية جديدة محلية وأجنبية وتوجيهها للتنمية المحلية، ونقل التكنولوجيا والخبرة للعمالة المحلية من خلال الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة.

وبرز أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا في تنويع الاقتصاد التركي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و نقل التكنولوجيا مما ساهم في تنمية الموارد البشرية، وتنشيط التجارة الخارجية وتطوير سوق العمل وقيام الحكومة بمختلف الجهود التنظيمية انعكس بشكل واضح على تنويع القاعدة الصناعية ودفع عجلة التنمية وهو ما ساهم في تنويع في الصادرات السلعية، وزيادة في قيمة الصادرات الكلية، حيث تركزت في زيادة الصادرات الصناعية من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد المصنعة والكيمياوية.²

وتجدر الإشارة إلى أن تركيا لازالت في تطبيق برامج التنمية التي اقترتها في بداية فترة الإصلاحات منذ 2003 و لمدة 20 سنة حيث تنتهي مطلع عام 2023، والهدف منها الوصول إلى تحقيق تنويع اقتصادي بمختلف أنواعه حيث مزال العمل عليه إلى يومنا هذا، وكنتيجة لهذه السياسة المطبقة هناك تنويع في الصادرات التركية، وتنويع في مناطق التعاون الاقتصادي مع مختلف الدول انعكس

¹ صلاح الدين أحمد محمد أمين، ص 173.

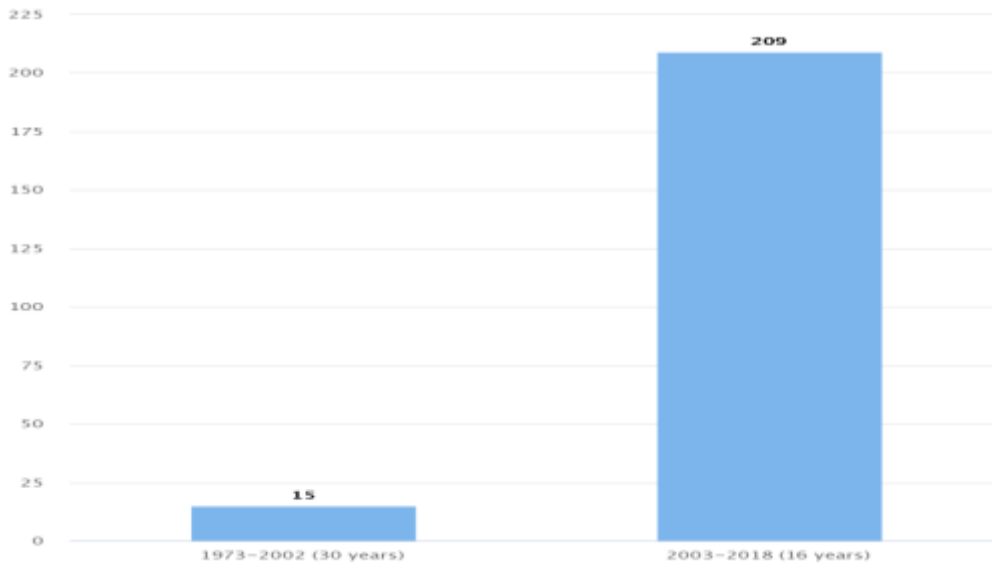
² المرجع السابق، ص 176.

بشكل إيجابي على المؤشرات الاقتصادية المختلفة، حيث سمح ذلك للاقتصاد التركي بتسجيل أسرع اقتصاد نموًا في العالم بعد الصين والدخول ضمن أحسن 20 اقتصاد في العالم حسب تقارير البنك الدولي ويرتقب أن تكون ضمن الـ 10 الأوائل في آفاق 2023.¹

و لقد ساهم أداء النمو المذهل في تركيا والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها بداية من العقد الماضي في استقطاب رؤوس الأموال الدولية بجذب أكبر عدد من المستثمرين. وفقًا لمسح EY Attracti veness Europe، حيث أصبحت تركيا الوجهة السابعة الأكثر شعبية للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا في عام 2018 وكانت موطناً لـ 261 مشروعًا، بزيادة 14 % مقارنة بسنة 2017، ضف إلى ذلك أنها تتمتع بحصة 4 % في جميع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء أوروبا.²

و تساهم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتركيا عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير التمويل لمختلف المشاريع التنموية الموجهة إليها وهو ما يخفف من عبئ ميزانية الدولة ويقلل من التكاليف، ضف إلى ذلك تحقيق إيرادات ضريبية من أرباح هذه المشاريع مع أحقية استغلالها وتملكها عند نهاية فترة العقد، ويمكن توضيح تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات اجنبية مباشرة إلى تركيا في الشكل الموالي:

الشكل (26-3): تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتركيا في شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة



Source : [https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI in turkey.aspx](https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI%20in%20turkey.aspx)

¹ محمد كنوش، نبيل كنوش، الإصلاحات والحوافز المعتمدة في تحقيق التنوع الاقتصادي في الاقتصاد التركي، مجلة المشكاة، العدد (04)، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، 2017، ص 17.

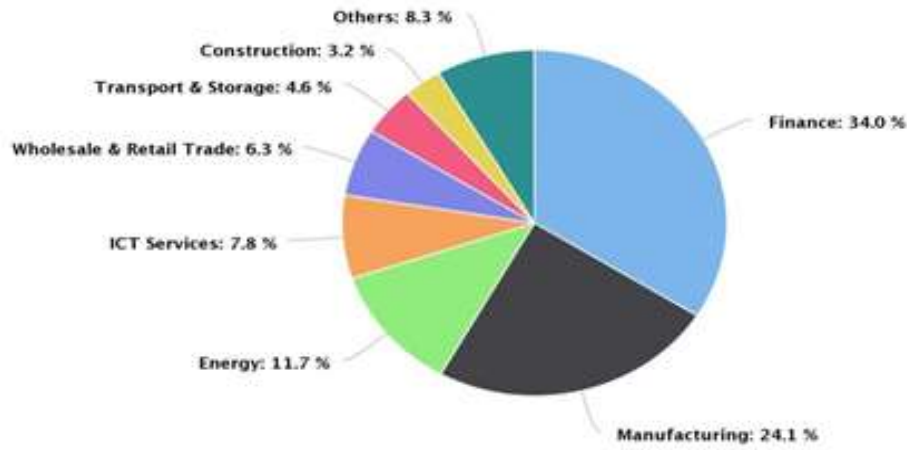
² [https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI in turkey.aspx](https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI%20in%20turkey.aspx)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا في نهاية سنة 2002 بلغ حوالي 15 مليار دولار فقط، ومنذ ذلك الحين استقطبت حوالي 209 مليار دولار أمريكي في الفترة (2003-2018)، وذلك بفعل النمو المحقق وتهيئة المناخ المناسب لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات وتدفق أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية.

كما قدر عدد الشركات ذات رأس المال الأجنبي في تركيا 65533 شركة نهاية عام 2018 مقارنة بـ 5600 شركة عام 2002.¹

و تنوعت قطاعات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بشكل كبير خلال الفترة (2003-2018)، حيث استقطب قطاع التصنيع النسبة الأكبر بـ 24.1% (كما هو موضح في الشكل رقم 3-27)، مع الاهتمام بتنوع في القطاعات الأخرى بشكل أكبر وهو ما يتماشى مع استراتيجية تركيا لعام 2023 لتحقيق مركز عالي في سلسلة القيمة عبر العالم.

الشكل رقم (3-27): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا حسب القطاعات للفترة (2003-2018)

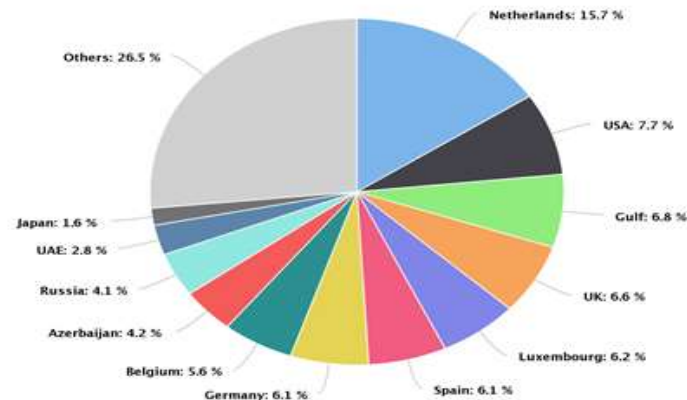


Source : [https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI in turkey.aspx](https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI%20in%20turkey.aspx)

وفيما يتعلق بالاستثمارات الموجهة إلى تركيا خلال الفترة (2002-2018) فإن أغلبها متأتية من أوروبا ممثلة في ألمانيا، هولندا، إسبانيا، لوكسمبورغ، النمسا، بالإضافة إلى أمريكا وبعض دول آسيا، كما هو موضح في الشكل أدناه:

¹ [https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI in turkey.aspx](https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI%20in%20turkey.aspx)

الشكل رقم (3-28): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتركيا حسب الدول خلال الفترة (2003-2018)



Source : [https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI in turkey.aspx](https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI%20in%20turkey.aspx)

فتركيا وصلت إلى مراتب الأولى عالمياً في حجم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار برنامج التنمية أطلقتها الحكومة بداية من الألفية الجديدة، واستطاعت انجاز المشاريع ضمن الميزانية والمواعيد النهائية، وحققت نقلة نوعية في اقتصادها وتجارتها داخليا وخارجيا وهو ما انعكس على الوضع الاقتصادي وحققت مزايا عديدة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية ويمكن للدول الأخرى تطبيق هذا النموذج بنجاح.¹

¹ Medjdoub Alaeddine ,Guembour Mohamed Amine, **public- private partnership in the construction of Infrastructure Projects in Turkey**, Finance and Business Economics Review, Volume 03,Number 02, Centre Universitaire de Mila June 2019.

خلاصة الفصل

من خلال عرض أهم التجارب الرائدة في مجال تمويل عجز الميزانية، اتضح أن النرويج حققت نجاحا بفعل استثمار الفوائض النفطية عن طريق صناديق المعاشات، علما أن هذا الأخير حقق عوائد معتبرة سمحت بتغطية العجز المسجل في عجز ميزانيتها وهو ما يدل على كفاءة إدارة هذا الصندوق من حيث الأداء والشفافية، والحوكمة ومساهمته في تحفيز التنمية في عدة قطاعات، كما توصلت تجربة الصكوك الإسلامية في ماليزيا إلى أنها تساهم في تطوير سوق رأس المال المحلي وتوفر التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية الذي يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي معالجة العجز في الميزانية مع تفادي الدولة مخاطر الاستدانة من الخارج، وتوصلت تجربة تركيا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأسلوب حديث إلى أنها تسمح بمعالجة العجز في الميزانية على المدى المتوسط والبعيد، حيث تساهم في تقليل تكاليف التمويل على القطاع العام بالتعاون مع القطاع الخاص واقتسام المخاطر، وسمحت مشاريع الشراكة المنجزة في مجال البنية التحتية بتقليل تكاليف النقل حيث جعلت تركيا حلقة وصل بين مختلف مناطق العالم، وهو ما يسمح لها بتحقيق عوائد مستدامة من هذه المشاريع من خلال الإيرادات الضريبية التي توفرها، إضافة إلى امتلاكها لهذه المشاريع عند نهاية فترة العقد واستغلالها.

الفصل الرابع: عجز الميزانية العامة في الجزائر بين أساليب التمويل و حتمية التفعيل في الفترة
(2019-2000)

المبحث الأول: طبيعة عجز الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الثاني: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في الفترة (2019-2000)

المبحث الثالث: تقييم أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة

(2019 - 2000)

تمهيد

تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عجز مستمر في ميزانيتها العامة لضعف نشاطها الاقتصادي، وتبعيته القوية لقطاع المحروقات الذي جعل من ميزانيتها عرضة لصدمات خارجية دورية سببها انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، وهو ما جعل الحكومة تهتم في البحث عن الأساليب الكفيلة بتمويل هذا العجز بأقل أضرار ممكنة على الاقتصاد الوطني، متوجهة لإنشاء صندوق ضبط الإيرادات كآلية لتحقيق الاستقرار في الميزانية، إلا أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية الحرجة التي تعيشها الجزائر جراء الانهيار الذي عرفته أسعار النفط بداية منتصف 2014 أقرت الحكومة اللجوء الاستثنائي للتمويل غير التقليدي مع مجموعة من الإجراءات المرافقة له.

وعليه سنبرز من خلال هذا الفصل إشكالية العجز في الميزانية العامة الجزائرية والأساليب التمويلية المطبقة لمواجهة خلال الفترة (2000-2019) مع تقييمها، وطرح مجموعة من المقترحات المكملة أو البديلة لها.

المبحث الأول: طبيعة عجز الميزانية العامة في الجزائر

مرت الميزانية العامة في الجزائر بالعديد من المراحل، تميزت كل منها بقوانين تشريعية منظمة لها، إلى أن صدر أول قانون أساسي للميزانية العامة في 07 جويلية 1984 محددًا المعالم الرئيسية لها والذي لازال إلى يومنا هذا يعد المرجع الأساسي لإعداد وتنفيذ قوانين المالية السنوية.

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة في الجزائر

يعتبر القانون 17-84 الصادر بتاريخ 07 جويلية 1984 أول قانون يتعلق بقوانين المالية بعد ما يقارب 22 سنة من الاستقلال، محاولًا المشرع الجزائري من خلاله تحديد المعالم الرئيسية للمالية العامة للدولة الحديثة، ويعتبر هذا القانون الركيزة الأساسية والمرجع الوحيد والأصل الذي يعطي التوجيهات ويحدد الأحكام التي يتم من خلالها إعداد قوانين المالية السنوية، والذي يحتوي على:¹

- الباب الأول: الأحكام العامة التي تعرف قوانين المالية، أنواعها وهيكلتها؛

- الباب الثاني: الميزانية العامة، أنواعها و هيكلتها؛

- الباب الثالث: أنواع أخرى من الميزانيات وعلاقتها بالميزانية العامة؛

- الباب الرابع: العمليات الخاصة بالخزينة وكيفية تنظيمها؛

- الباب الخامس: تحضير قوانين المالية، التصويت عليها و تنفيذها؛

- الباب السادس: قانون ضبط الميزانية؛

- الباب السابع: أحكام مختلفة.

وقد عدل هذا القانون سنة 1988 بالقانون رقم 05-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، وسنة 1989 بالقانون رقم 24-89 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم لقانون 17-84 ليساير هذا الأخير النظام الاقتصادي الجديد للدولة الجزائرية من الاشتراكية إلى نظام اقتصاد السوق.

كما انطلقت الحكومة الجزائرية في مراجعة عميقة للقانون 17-84 لاعتباره لم يعد يتماشى مع الوضع الحالي نظرا للإصلاحات السياسية والاقتصادية الحاصلة وكذا الانتقادات الموجهة لأسلوبه المتمحور حول التسيير بالموارد بدل الأهداف الذي كلف الدولة ارتفاعا مستمرا في النفقات العمومية

¹ فاطمة مفتاح، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17-84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد (64)، المركز الجامعي للنعمان، الجزائر، جوان 2016، ص 321.

دون بلوغ الأهداف المسطرة، هذا ما استدعى ضرورة وجود قانون عضوي جديد لقوانين المالية 18-15 قائم على التسيير وفق النتائج بدل الوسائل.¹

أولاً : تعريف الميزانية العامة في الجزائر

عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة بأنها "وثيقة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".²

و يعرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية رقم 21-90 على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".³

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للميزانية العامة في الجزائر على أنها وثيقة تقديرية يتم بموجبها تحديد الإيرادات والنفقات النهائية للدولة لكل سنة مدنية مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية في إطار قانون المالية.

ولقد وضح التشريع الجزائري العلاقة بين الميزانية العامة للدولة وقوانين المالية مؤكداً أن هذه الأخيرة تمثل الإطار القانوني الذي يجب أن تصدر فيه الميزانية العامة، حيث تتولى الحكومة مشروع إعداد قانون المالية على أن يقوم البرلمان بالتصويت عليه فيما بعد كشرط أساسي لوضع الميزانية وضع التنفيذ، وهو ما نصت عليه المادة 44 من القانون العضوي رقم 16-12 "يصادق البرلمان على مشروع قانون المالية".

كما حددت المادة 02 من قانون 84-17 أنواع قوانين المالية وهي:

- قانون المالية السنوية: وهو الإطار القانوني التي تصدر فيه الميزانية السنوية، فهو يقرر ويرخص لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي.⁴

¹ مراد بلقالم، خصوصية قوانين المالية في النظام الجزائري، مجلة الحوار الفكري، المجلد (13)، العدد (15)، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، 2018، ص 612.

² المادة (06)، قانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد (28)، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

³ المادة (03)، قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (35)، 15 أوت 1990.

⁴ المادة (03)، القانون 84-17، مرجع سبق ذكره.

- قانون المالية التكميلي: يتم إصدار قانون المالية التكميلي (المعدل) خلال السنة المالية من أجل اتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية.¹

- قانون ضبط الميزانية: يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية.²

ثانيا: مبادئ الميزانية العامة في الجزائر

تستند الميزانية العامة في الجزائر إلى مبادئ وقواعد تعتبر الركيزة الأساسية لدورها، تقرر في كل من القانون رقم 84-17 والقانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، وتلخصت أهمها في أربعة مبادئ هي:

1- مبدأ السنوية: يحدد هذا المبدأ المدة التي توضع وتنفذ خلالها الميزانية العامة، فالبرلمان يصادق على الميزانية العامة ويجيزها لمدة سنة واحدة ليتم تنفيذ بنودها بما تضمنته من إيرادات ونفقات عامة تقديرية خلال تلك السنة فقط³، وهو ما تؤكد المادة رقم (03) من القانون 84-17.

إلا أنه هناك بعض العمليات والحالات المتعلقة بالميزانية التي تستثنى من مبدأ السنوية وهي ترحيل الاعتمادات، عملية تجهيز البرامج، الميزانية الاثني عشر، الميزانية المؤقتة والاعتمادات التكميلية نتيجة اعتبارين هما:⁴

- لاعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة.
- لاعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج التنموية، بحيث يسمح بإعطاء الترخيص المالي أثري تعدى الأثر الضيق للسنة.

2- مبدأ الوحدة: ويقصد بهذا المبدأ أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة عند تقديمها للسلطة التشريعية قصد الموافقة عليها، إلا أن تطبيق هذا المبدأ في الجزائر واجه بعض الاستثناءات أهمها:

- الميزانيات الملحقية: فحسب المادة 44 من قانون المالية 84-17 "يجوز أن تكون موضوع ميزانيات ملحقية، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يصف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف

¹ المادة (04)، القانون 84-17، مرجع سبق ذكره.

² المادة (05)، القانون 84-17، مرجع سبق ذكره.

³ لعمريه لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2019-2021)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (12)، العدد (02)، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019، ص 453.

⁴ فلفول عبد القادر بن جلول خالد، حتمية تطوير نظام الميزانية العامة في الجزائر على ضوء المقاربات الدولية الحديثة التوجه نحو ميزانية البرامج والأداء، الملتقى الدولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، يومي 13، 14 مارس 2018، ص 5.

نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض الموارد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن"، ويقرر إنشاء هذا النوع من الميزانيات أو إلغائها بموجب قوانين المالية.

- الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية: وهي حسابات مفتوحة في كتابات الخزينة، تقيد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة، التي تجرئها تنفيذا لأحكام قانون المالية ولكن خارج الميزانية العامة للدولة.¹

وجاء في الفصل الأول من الباب الرابع لقانون 17-84 إجازة فتح الحسابات الخاصة للخزينة على النحو التالي: "لا يجوز فتح الحسابات الخاصة للخزينة إلا بموجب قانون المالية ولا تشمل سوى الأصناف التالية: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية".²

إضافة لحساب الإصلاحات الاقتصادية الذي تم إضافته سنة 2000 بعد تعديل قانون 17-84.³

3- مبدأ الشمولية: ويعني هذا المبدأ أن تظهر كافة التقديرات الإجمالية للنفقات والإيرادات في وثيقة الميزانية دون إجراء مقاصة، تخفيض أو تعديل بينهما، وحسب القانون 17-84 "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز، غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:⁴

- الميزانيات الملحقه؛
- الحسابات الخاصة للخزينة؛
- الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

4- مبدأ توازن الميزانية: عرفت الميزانية العامة في الجزائر بعض الاختلالات مع بداية تطبيقها لمخططات التنمية، فخلال المخطط الثلاثي (1967-1969) تزايد الانفاق العام وظهرت مشكلة التوازن في الميزانية العامة فقامت الحكومة بإدخال ما يعرف بالموارد المؤقتة ضمن مكونات الميزانية (تسبيقات

¹ محمد بلجيلالي، نور محمد لين، الحسابات الخاصة للخزينة في نظام الموازنة الجزائري، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد (02)، العدد (02)، جامعة بشار، الجزائر، ماي 2018 ص 94.

² المادة 48، القانون 17-84، مرجع سبق ذكره.

³ مفتاح فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 329.

⁴ المادة (08)، القانون 17-84، مرجع سبق ذكره.

وقروض)، لكن بعد سنة 1971 أصبحت الجزائر تستند إلى ما يعرف بالعجز المؤقت المنظم أو المقصود بهدف التوسع في المشاريع الاستثمارية وتحقيق التوازن الاقتصادي.¹

ثالثا: دورة الميزانية العامة في الجزائر

تتكون دورة الميزانية العامة في الجزائر من أربعة مراحل أساسية كالآتي:

1- مرحلة الإعداد والتحضير

تتم عملية إعداد وتحضير مشروع الميزانية العامة للدولة من قبل السلطة التنفيذية ويعود هذا الاختصاص في الجزائر إلى وزارة المالية لاعتبارها مختصة ومؤهلة لذلك بالتنسيق مع الوزارات الأخرى، حيث تكلف كل وزراء القطاع بالتنسيق مع مسؤولي قطاعه تحديد تقديرات الاحتياجات اللازمة والضرورية لقطاعه، لتقوم بعدها المديرية العامة للدراسات والتخطيط بوزارة المالية بجمع كل المعلومات والمعطيات حول كل الوزارات من أجل استنتاج الخطوط العريضة المساعدة في بناء مشروع الميزانية، وفي الأخير تقوم وزارة المالية بدراسة التقديرات الموجودة لديها وإعداد المشروع الأولي لقانون المالية ليكون محل دراسة على طاولة مجلس الوزراء، وبعد انتهاء هذه المناقشة يتم إعداد مشروع قانون المالية ليمر للبرلمان من أجل المصادقة عليه.²

2- مرحلة المصادقة

بعد انتهاء مرحلة التحضير على مستوى السلطة التنفيذية، يودع مشروع الميزانية لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني من أجل الشروع في إجراءات الاعتماد عليه في مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ إيداعه كما يلي:³

- المناقشة: يتم دراسة مشروع الميزانية على مستوى اللجنة المالية والميزانية أولا، ثم الشروع في إجراءات المناقشة العامة ثانيا.

- التعديل: يمكن للنواب والحكومة وأعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة ومناقشتها مع وزير المالية شريطة التقيد بأحكام المادة 121 من الدستور.

- التصويت: يتم تخصيص جلسة خاصة لأعضاء المجلس للمصادقة على مشروع قانون المالية ليحول إلى مجلس الأمة للمناقشة والمصادقة عليه من قبل أعضائه، وعندما تتم المصادقة عليه يعرض

¹ لحسن دردوري، الأخضر لقطيطي، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد(02)، العدد(07)، جامعة مسيلة، الجزائر، سبتمبر 2017، ص ص 648، 647.

² المرجع السابق، ص ص 648، 649.

³ لعمرية لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 454.

مشروع قانون المالية على رئيس الجمهورية ليوقع عليه ويتم إقراره بعد نشره في عدد خاص من الجريدة الرسمية.

3- مرحلة التنفيذ

بعد نشر قانون المالية في الجريدة الرسمية يتم تنفيذ الميزانية من قبل وزارة المالية في الميدان أي الانتقال من مجال التقدير للسنة المقبلة إلى مجال الواقع كما يلي:¹

- تحصيل إيرادات الميزانية: يلزم قانون المالية على الحكومة أن تقوم بتحصيل كل الإيرادات المدرجة في الميزانية العامة، مع توفر شرطين أساسيين هما تقدير أصل الدين ووجود رخصة الميزانية، وذلك وفق إجراءات تتمثل في الإثبات، الإحالة على التحصيل والتحويل.

- تنفيذ النفقات العمومية: يتطلب تنفيذ النفقات توفر شرطين أساسيين هما تراخيص الميزانية العامة ووجود أصل الدين العمومي، وترتكز عملية تنفيذ النفقات على مبدأ أساسي هو الفصل بين وظائف الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، حيث يقوم الأول بالتنفيذ الإداري للميزانية العامة بينما يقوم الثاني بالتنفيذ الفعلي المالي والمحاسبي.

4- مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية

تعتبر عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة هامة وأساسية في التشريع المالي الحديث كونها تحمي الأموال العمومية من الانحراف والغش والتلاعب، وتضمن حسن تنفيذ الميزانية العامة للدولة، هذا ما يفسر تعدد الهيئات والأنظمة الرقابية التي تعمل على متابعة ومراقبة النشاط المالي للأجهزة والهيئات والمؤسسات الحكومية والمتمثلة في:²

- الرقابة المالية الداخلية: تمارس من طرف الأجهزة التنفيذية على نفسها، وتضم رقابة سابقة متزامنة ولاحقة للتنفيذ، يقوم بها كل من المراقب المالي، والمحاسب العمومي والمفتشية العامة للمالية.

- الرقابة العليا المستقلة: تتمثل في رقابة مجلس المحاسبة بإعتباره الجهاز الأعلى للرقابة على المال العام في الجزائر، يختص في مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها المحاسبون العموميون والأمرون بالصرف، وتتبع الحسابات التي تبين عمليات الإنفاق ومراقبتها ومعاقبة المتلاعبين بالأموال العمومية وكذا مراقبة وتقييم أداء تسيير المؤسسات العمومية ومدى كفاءتها.

¹ عبد القادر فلفول، خالد بن جلول، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² المرجع السابق، ص 10.

- الرقابة السياسية: والمتمثلة في الرقابة البرلمانية على أداء السلطة التنفيذية بهدف التأكد من احترام الإجازة التي أعطاهها البرلمان للحكومة في جباية الإيرادات وصرف النفقات، فالحكومة ملزمة أن تقدم الحساب الختامي للميزانية في نهاية السنة المالية للبرلمان ومقارنتها بالمشروع الأولي للميزانية.

رابعاً: هيكل الميزانية العامة في الجزائر

تتكون الميزانية العامة في الجزائر من جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة والتي سيتم التفصيل في كل منهما على حدى:

1- تبويب النفقات

أعتبر المشرع الجزائري النفقات العامة "أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها ولا يتم عقد أو تحويل أي نفقة عامة إلا بصدر نص صريح من خلال قانون المالية متقيدة بمبدأ التخصيص"¹، وقد أسهم في تحديد دقيق لتصنيف هذه الأعباء والتي اشتملت على نفقات التسيير، نفقات الاستثمار والقروض والتسبيقات.²

- نفقات التسيير: وهي تلك النفقات المستمرة الجارية واللازمة لتسيير المرافق العمومية، فهي موجهة أساساً لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال تمكنها من تسيير مصالحها بشكل عادي، فهذا النوع من النفقات لا يقدم أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتدون ميزانية التسيير في قانون المالية بالجدول "ب"³ في أربعة أبواب هي:⁴

✓ تخصيصات السلطات العمومية؛

✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

✓ التدخلات العمومية.

- نفقات التجهيز: ويقصد بها الأموال التي تخصصها الدولة للقيام بمشاريع استثمارية تدخل في إطار تنفيذ برامج الحكومة وسياساتها، تهدف إلى الزيادة في حجم الإنتاج الوطني وزيادة ثروة البلد، يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول "ج" الملحق بقانون المالية من كل

¹ محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965-2013)، مجلة رؤية استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، جويلية، 2015، ص 89.

² المادة (24)، القانون 17-84، مرجع سبق ذكره.

³ أحمد بوجلال، إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (15)، العدد (02)، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2018، ص 249.

⁴ المادة (24)، القانون 17-84، مرجع سبق ذكره.

سنة حسب القطاعات¹ بما يسمح بإعطاء صورة واضحة لنشاط الدولة الاستثماري إلى ثلاثة أبواب هي:²

✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

✓ النفقات الأخرى بالرأسمال.

2- تبويب الإيرادات

تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي:³

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛

- الاموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛

- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من قبل الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها القانون؛

- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

ويتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية العامة وفق جدول يرمز له بـ "أ" تحت عنوان الإيرادات

النهائية المطبقة على ميزانية الدولة* في بابين: الأول متعلق بالموارد العادية والمتضمن للإيرادات الجبائية، الإيرادات العادية والإيرادات الأخرى، والباب الثاني متعلق بالجباية البترولية.

¹ سعيدة يغنيمة، محمد بوشناق، سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من خلال البرامج التنموية لولاية بشار (2001-2014)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، المجلد (06)، العدد (03)، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017، ص 1236.

² المادة (35)، القانون 17-84، مرجع سبق ذكره.

³ المادة (11)، قانون 17-84، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: مشروع تحديث الميزانية العامة في الجزائر

إن القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية والذي يتميز بأنه مجرد قانون عادي لم يعد يتماشى اليوم مع الوضع الحالي نظرا للإصلاحات السياسية والاقتصادية الحاصلة، كما لا يمكن لهذا القانون المواصلة في تنظيم المالية العمومية بسبب الحدود التي يواجهها.

أولا: محدودية النظام الميزانياتي الحالي

تتمثل أهم الحدود التي يواجهها القانون 84-17 في ¹:

- 1- يظهر النظام الحالي نوع من اللاتجانس في التصنيف فمن جهة عناوين نفقات التسيير مهيكلية حسب الدوائر الوزارية، الفصل، المادة والفقرة، بينما عناوين نفقات التجهيز مهيكلية حسب القطاع، القطاع الفرعي، الفصل والمادة، هذا ما قد يؤدي إلى سوء تخصيص هذه النفقات.
- 2- التركيز في التسيير الحالي للمال العام على تعبئة الوسائل، إذ أن الاعتمادات تمنح لأجل التكفل بالحاجيات المعبر عنها من طرف الأمر بالصرف خلال السنة المعنية وليس بدلاله أهداف الأداء التي يجب تحقيقها أو النتيجة التي يجب بلوغها.
- 3- عدم كفاية الوثائق المقدمة من طرف وزارة المالية بالشكل الذي يسمح بتقديم كل المعلومات المطلوبة من جهة، وتقديم عرض محتشم للوثائق التي يتم تقديمها للبرلمان من جهة أخرى يؤدي إلى مواجهة صعوبات أثناء النقاشات البرلمانية حول مشروع ميزانية الدولة.
- 4- تعد رقابة مدى تطابق النفقة الملزم بها من مهام أو مجال اختصاص عونين عموميين على الخصوص، الأول المراقب المالي الممثل للهيئة المكلفة بالميزانية والثاني المحاسب العمومي الممثل للهيئة المكلفة بالمحاسبة، هذه الازدواجية في الرقابة تتسبب في عدم فاعلية النشاط الإداري، التأخر في سير المصالح العمومية وتضييع الوقت والجهد والمال للدولة.
- 5- تهدف الرقابة البعدية إلى المعاقبة في حالة الخلل بعد التنفيذ على خلاف الرقابة القبلية التي تهتم بتوجيه الأمر التقديري لنوعية تسيير المال العام، وعليه فهي لا تسمح بتجنيد أكبر عدد من المتدخلين في التسيير المالي.
- 6- استعمال أدوات وأنظمة تسيير المعلومة غير الملائمة لا تسمح بإعداد تقديرات اقتصادية كلية ذات مصداقية، ولا بإعداد تصورات حسب كتل النفقات الموافقة لخص الاعتمادات ولا بالمتابعة في الآجال الملائمة.

¹ عمر حوري، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (10)، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016، ص ص 60، 61.

7- غياب إطار للنفقات على المدى المتوسط بشكل لا يسمح للحكومة بترتيب نفقاتها حسب متطلبات السياسة العامة والوضع الاقتصادي للبلاد. (تم إعداد إطار نفقات متوسط المدى ابتداء من سنة 2017).

8- ضعف مسؤولية المسيرين يعد أحد العراقيل القائمة أمام مهام تكملة ومتابعة الأهداف المسطرة لكل سياسة عمومية في مجمل نظام المالية العمومية.

ثانيا المحاور الرئيسية لإصلاح الميزانية في الجزائر

وفقا لأحكام المادة 141 من الدستور 1996 المعدل سنة 2008 يفرض طابع القانون العضوي 15-18 نفسه على المستوى القانوني، لاعتبار أن القانون العضوي الخاص بالقوانين المالية من بين القوانين العضوية للدستور، وقد أسس هذا القانون على مبدأ البرامج بدل البنود كما هو حاليا ويؤول إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:¹

✓ إصلاح إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو النتائج بالإضافة إلى البحث عن الفعالية؛

✓ تعزيز شفافية المعلومات الميزانية.

1. التسيير وفق البرامج والقائم على النتائج

يعتمد التسيير المتمحور على النتائج على مبدأ تخصيص ميزانية لكل برنامج من أجل تحقيق هدف محدد ودقيق قابل للقياس باستعمال مؤشرات النجاعة، ويرتكز هذا النوع من التسيير على الرؤية الاستراتيجية، الأهداف، الأهداف المرجوة ومؤشرات النجاعة والأداء.²

ويعد محور مشروع تحديث نظام الميزانية أساسا في الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج للنفقة العمومية، كما توضحه المادة (02) من القانون العضوي 15-18 "يعد قانون المالية بالرجوع إلى تأطير وبرمجة الميزانية كما هو محدد في المادة 05 من هذا القانون ويساهم في تجسيد السياسات العمومية التي يكون تنفيذها مؤسسا على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج انطلاقا من أهداف واضحة ومحددة وفقا لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم".

2. الإطار المتعدد السنوات للميزانية

يعد الإطار المتعدد السنوات للميزانية العامة للدولة أداة لتسيير الموارد العامة، ويعبر عن التوجهات الكبرى والأولويات والتوقعات للإيرادات والنفقات على مدى يفوق السنة، وهذا لا يشكك

¹ مشروع قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية، المؤرخ أفريل 2018، الصادر في الجريدة الرسمية عدد(53)، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018، ص 1.

² مليكة حفيظ شبايكي، نادية مغني، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (09)، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016، ص 406.

في مبدأ الميزانية السنوية بل يحث على إعداد ميزانية سنوية تقدم أمام البرلمان للمصادقة عليها سنويا وبالتالي يشمل الإطار المتعدد السنوات توقعات لمدة سنتين مواليتين $(n+1, n+2)$ للسنة المالية المعنية (n) كما أن المصادقة البرلمانية تخص بالسنة المالية المعنية ولا تمس التوقعات المرفقة بل توفر على أساس الاسترشاد بها فقط، وعليه تمثل الاعتمادات المصوت عليها سنويا القسط السنوي للموارد اللازمة لتنفيذ جزء 12 شهرا من هذا الإطار المتعدد السنوات.¹

3. دورة الميزانية

تحتفظ دورة الميزانية في القانون العضوي 18-15 بالخطوات الكبرى لها مع بعض التعديلات في محتواها:²

- مرحلة التخطيط على المدى المتوسط: وهي مرحلة تشاور واستخلاص بين وزارة المالية، رئيس الحكومة، والوزارات الأخرى تتم خلالها النقاشات والقرارات فيما يخص الأحكام الكبرى والنشاطات والقرارات التي يجب على الدولة اتخاذها.
- مرحلة إعداد ميزانية الدولة: تبدأ هذه المرحلة في شهر سبتمبر من السنة $(n-2)$ من خلال مناقشات حول الميزانية التي تهدف إلى عرض السياسة الاقتصادية، الجبائية، الميزانية والمالية للحكومة وكذا التقديرات أو التنبؤات المتعددة السنوات لإيرادات ونفقات الدولة خلال الفترة الثلاثة المعنية بالتخطيط (3 سنوات)، وتنتهي هذه المرحلة بالمداولات على مستوى البرلمان بغرفتيه لأجل المصادقة ثم الإمضاء من طرف رئيس الجمهورية.
- مرحلة تنفيذ الميزانية: تنفذ الميزانية المصادق عليها بالبرلمان على امتداد السنة (n) ويمكن أن تحمل تعديلات في شكل تحويلات أو قانون المالية التكميلي.
- مرحلة تقديم الحسابات: وتتم هذه المرحلة خلال السنة $(n+1)$ بعرض الحسابات الإدارية على مجلس المحاسبة وكذا إعداد وايداع مشروع قانون ضبط الميزانية للبرلمان.
- ولا يكتفي مجلس المحاسبة بفحص مدى احترام الإجراءات بل وكذا الطريقة التي تم بها صرف المال العام وهذا بإضافة مرحلة جديدة لتقييم أداء البرامج على أساس دوري.
- كما تم تعويض اسم "أمر بالصرف" باسم "مسير مسؤول" وذلك للتوضيح بأن مسؤول البرنامج، البرنامج الفرعي أو النشاط يمتلك سلطة تنفيذ النشاطات وهكذا يصبح مسؤولا على النتائج.

¹ فاطمة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 335، 336.

² عمر حوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 63، 64.

4. مدونة ميزانية الدولة

جاء مشروع نظام الميزانية الجديد بتعديلات تمس طريقة تقديم الميزانية بما يضمن توحيد ميزانية التسيير والتجهيز تحت حساب واحد وذلك باقتراح تصنيف جديد للنفقات العمومية بشكل يتماشى وفق تسيير الميزانية بالبرامج، وهذا ما أدرجه القانون العضوي 18-15 " تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الآتية بحسب¹:

- النشاط: يتكون هذا التصنيف من البرامج وتقسيماته.
- الطبيعة الاقتصادية للنفقات: يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها، وفصلت المادة (29) من القانون 18-15 أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية الابواب التالية:

✓ نفقات المستخدمين؛

✓ نفقات تسيير المصالح؛

✓ نفقات الاستثمار؛

✓ نفقات التحويل؛

✓ أعباء الدين العمومي؛

✓ نفقات العمليات المالية؛

✓ النفقات غير المتوقعة.

- الوظائف الكبرى للدولة: يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.

- الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

5. تحسين مضمون ميزانية الدولة

حسب المادة (74) يرفق مشروع قانون المالية للسنة وثائق مجمعة في ثلاثة أحجام من أجل تعزيز الشفافية للتسيير الموازي وللمضمون الرخص البرلمانية وتتمثل في:

- مشروع ميزانية الدولة؛
- تقرير عن الأولويات والتخطيط يعده كل وزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المكلف بتسيير محفظة البرامج؛
- التوزيع الاقليمي لميزانية الدولة حسب كل برنامج ومتمحور حول النتائج، وتكتسي هذه الميزانية طابعا سنويا ومتعدد السنوات.

¹ المادة (28)، القانون 18-15، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد (53)، الصادرة في 02 سبتمبر 2018 .

سيكون قانون المالية لسنة 2023 أول قانون مالية سيتم إعداده ومناقشته والمصادقة عليه وتنفيذه طبقاً لأحكام القانون 18-15، كما ينطبق نفس الشيء على القانون المتضمن تسوية الميزانية المتعلقة بسنة 2023.¹

المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)

مر الاقتصاد الجزائري بمراحل مختلفة خلال الفترة (2019-2000) تميزت كل واحدة منها بظروف اقتصادية معينة، ارتبطت أغلبيتها بتغير سعر النفط في السوق العالمية، جعلت كل مرحلة منها مميزة في سياساتها الاقتصادية بشكل عام وسياسة الميزانية بشكل خاص، مؤثرة بشكل كبير على رصيد الميزانية العامة وتقلبه بين فائض وعجز خلال هذه الفترة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-1): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)

الوحدة: مليون دينار جزائري

رصيد الموازنة	إيرادات عامة				نفقات عامة				السنوات
	مواد عادية	الجباية البترولية	نسبة التغير	إجمالي الإيرادات	نفقات التجهيز	نفقات التشغيل	نسبة التغير	إجمالي النفقات	
-53198	404924	720000	-	1124924	321929	856193	-	1172122	2000
86709	549137	840600	23.54	1389737	357395	963633	12.7	1321028	2001
26038	660284	916400	13.45	1576684	452930	1097716	17.38	1550646	2002
-164624	689491	836060	-3.2	1525551	567414	1122761	8.99	1690175	2003
-285372	744197	862200	5.29	1606397	640714	1251055	11.93	1891769	2004
-338045	814992	899000	6.69	1713992	806905	1245132	8.47	2052037	2005
-611089	925925	916000	7.46	1841925	1015144	1437870	19.54	2453014	2006
-1159519	976050	973000	5.81	1949050	1434638	1673931	26.72	3108569	2007
-1288603	1187048	1715400	48.92	2902448	1973276	2217775	34.82	4191051	2008
-970972	1348362	1927000	12.85	3275362	1946311	2300023	1.32	4246334	2009
-1392296	1572944	1501700	-6.13	3074644	1807862	2659078	5.19	4466940	2010
-2363759	1960410	1529400	13.5	3489810	1974363	3879206	31.04	5853569	2011
-3254143	2284990	1519040	9.00	3804030	2275539	4782634	20.57	7058173	2012
-2128816	2279415	1615900	2.39	3895315	1892595	4131536	-14.65	6024131	2013
-3068021	2350018	1577730	0.83	3927748	2501442	4494327	16.12	6995769	2014
-3103789	2829602	1722940	15.91	4552542	3039322	4617009	9.44	7656331	2015
-2285913	3329031	1682550	10.08	5011581	2711930	4585564	-4.68	7297494	2016
-1234745	3920898	2126987	20.67	6047885	2605448	4677182	-0.20	7282630	2017
-1342601	4039775	2349694	5.65	6389469	2918387	4813683	6.17	7732070	2018
-1138977	4068012	2518488	3.08	6586500	2846352	4879125	-0.08	7725477	2019

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للسياسات والتقديرات: (الملحق رقم 1)

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2019.pdf>

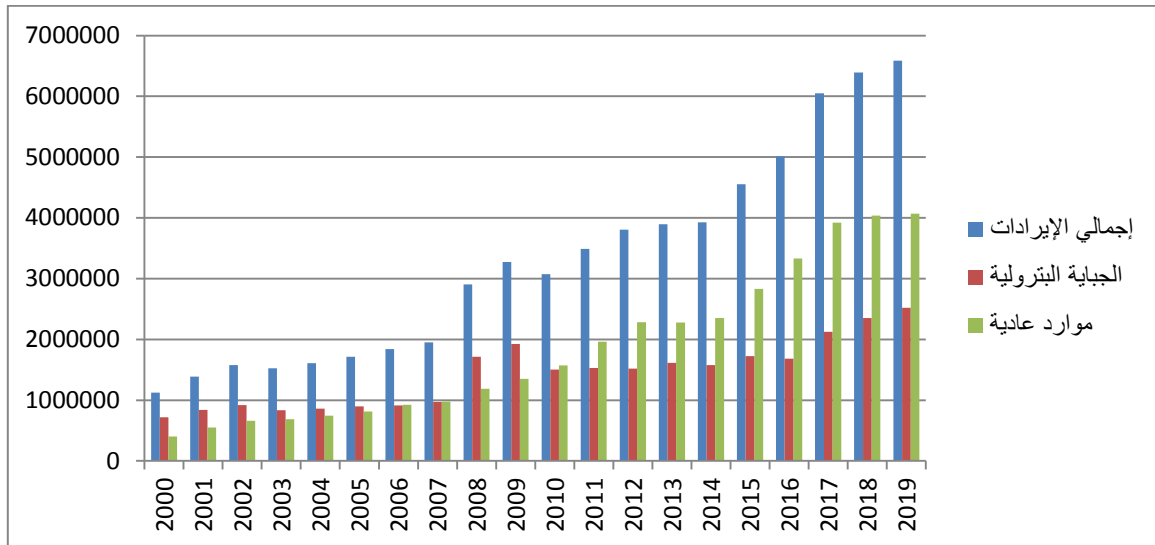
¹ مشروع قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

لغرض تحليل عجز الميزانية العامة في الجزائر ومعرفة أسبابه لابد من تحليل تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة الدراسة من خلال تقسيم هذه الأخيرة إلى مرحلتين كالآتي:
أولاً: فترة الانتعاش الاقتصادي (2000-2014):

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزانية العامة في الجزائر سجلت عجزاً طول الفترة (2003-2014) في اتجاه تصاعدي قدره (3068021) مليون دينار جزائري سنة 2014، بينما سجل (164624) مليون دينار جزائري سنة 2003، ويعود هذا العجز إلى اتباع الحكومة الجزائرية سياسة مالية تنموية ذات الطابع الكينزي تركز على تحفيز الطلب الكلي من خلال تدخل الدولة في دعم النشاط الاقتصادي استغلالاً للوفرة المالية خلال هذه الفترة جراء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، إذ عرفت الإيرادات العامة هي الأخرى ارتفاعاً خلال هذه الفترة لكن بنسب أقل من نسب الزيادة في إجمالي النفقات العامة مسببة عجزاً طول الفترة.

والشكل الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

الشكل (1-4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)



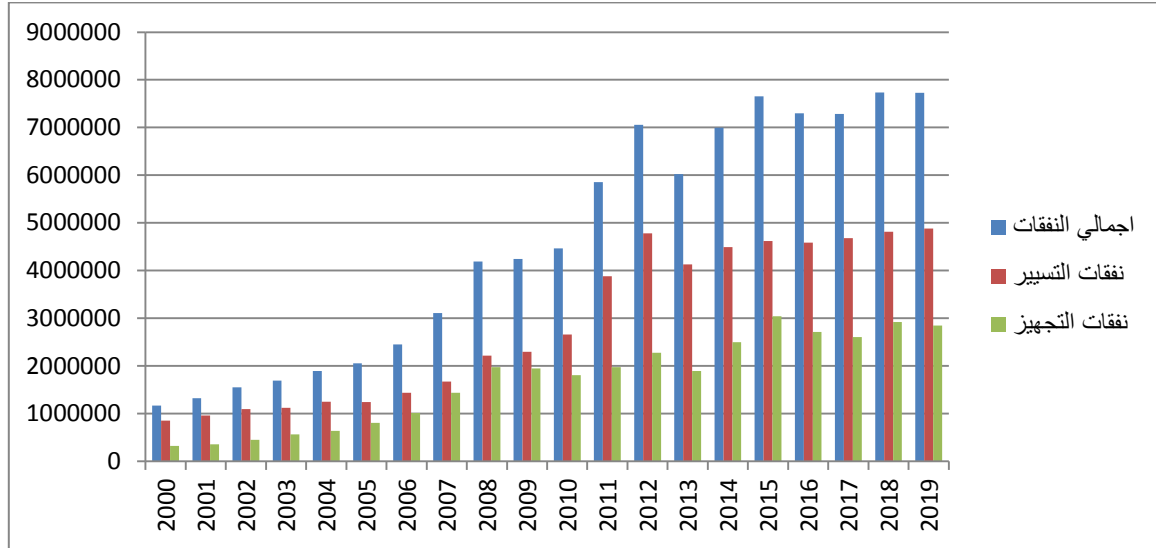
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1-4)

يوضح الشكل أعلاه أن الجبابة البترولية تشكل أكبر نسبة من إجمالي الإيرادات في معظم السنوات، لتليها الموارد العادية المكونة أساساً من الجبابة العادية بنسبة ضعيفة مقارنة بالجبابة البترولية ما أدى إلى الارتباط القوي لإجمالي الإيرادات العامة مع تطورات أسعار النفط، حيث نلاحظ أن الإيرادات عرفت تزايداً مستمراً إلى غاية سنة 2010 أين عرفت انخفاضاً بنسبة 6.13% مقارنة بسنة 2009، ويرجع ذلك إلى انخفاض الجبابة البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية سنة 2008، لتعرف بعدها هذه الإيرادات تعافياً تدريجياً مسجلة 3895315 مليون دج

سنة 2013، و ارتفاعا طفيفا سنة 2014 قدر بـ 3927748 مليون دج بنسبة 0.83 % بسبب انخفاض أسعار النفط منتصف هذه السنة.

و يوضح الشكل الموالي تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة (2000-2019):

الشكل رقم (2-4): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا بيانات الجدول (1-4)

من خلال الشكل رقم (2-4) نلاحظ أن حجم النفقات العامة عرف تزايدا كبيرا خلال الفترة (2000-2008) خاصة نفقات التشغيل التي تعد نفقات غير إنتاجية للاقتصاد على عكس نفقات التجهيز التي عرفت ارتفاعا بنسب أقل، وبلغ إجمالي النفقات بـ 4191051 مليون دج سنة 2008 بينما قدرت بـ 1172122 مليون دج سنة 2000، أي بلغ متوسط زيادة الإنفاق العام خلال هذه الفترة 17.57%، ويعود ذلك للارتفاع في نفقات التشغيل التي تمثل أكبر نسبة من إجمالي النفقات العامة بسبب الارتفاع في التحويلات الجارية المساهمة بأكبر نسبة، مع ارتفاع نفقات المستخدمين بما في ذلك المنح والرواتب والأجور التي عرفت ارتفاعا معتبرا بسبب رفع الحد الأدنى للأجور مع استقرار بنود أخرى لنفقات التشغيل كمعاشات المجاهدين، بينما يعود الارتفاع في نفقات التجهيز إلى تطبيق الحكومة لبرنامجين تنمويين رصد لهما مبالغ ضخمة في إطار سياسة الانعاش الاقتصادي موضحين في الجدول رقم (2-4).

وقد شهدت النفقات العامة استقرارا نسبيا سنة 2009 بسبب الارتفاع الطفيف لنفقات التشغيل بالمقابل انخفاض في نفقات التجهيز لانتهاؤ فترة البرامج التنموية وانخفاض الإيرادات العامة جراء انخفاض أسعار النفط في الأزمة المالية العالمية 2008، لتشهد بعدها إجمالي النفقات ارتفاعا في الفترة (2010-2012) بمعدل تزايد متوسط 18.9% وذلك لارتفاع نفقات التشغيل الراجع إلى ارتفاع

التحويلات الجارية بما فيها الدعم وارتفاع دخل الموظفين ومراجعة الأنظمة التعويضية بأثر رجعي من عام 2008، واستقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز في إطار برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) الذي يندرج تحت ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001، بقيمة إجمالية 21214 مليار دينار جزائري، والجدول الموالي يوضح برامج دعم النمو الاقتصادي المطبقة خلال الفترة (2001-2014).

الجدول رقم (4-2): مضمون البرامج الخماسية للتنمية خلال الفترة (2001-2014)

مضمون البرنامج التنمية (2001-2004)		
النسبة %	المجموع	القطاعات
41.5	210.5	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.9	204.2	تنمية محلية و بشرية
12.4	65.3	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	دعم الإصلاحات
100	552	المجموع
مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2005-2009) و. مليار دج		
النسبة %	المبالغ المالية المخصصة	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.05	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمات العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع
مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) و. مليار دج		
النسبة %	المبالغ المالية	القطاعات
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7	1566	التنمية الاقتصادية
1.8	360	توفير مناصب الشغل
1.2	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	21214	المجموع

المصدر: زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 4102-4110، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (6)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص ص 2019-2021.

أقر في أبريل 2001 مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بقيمة 525 مليار دج، والذي اعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل اقراره سنة 2000 بـ 119 مليار دولار، وقد ارتكز هذا المخطط على محورين رئيسيين هما الأشغال الكبرى وهياكل قاعدية بنسبة 40.1%، و التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.9% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج كما يوضحه الجدول أعلاه، وفي إطار مواصلة وتيرة مشاريع هذا المخطط أقر البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بقيمة أصلية 4203 مليار دج، ثم أضيف له برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وتسعى الدولة من خلال هذا البرنامج إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، تطوير البنى التحتية والموارد البشرية، وتحسين النمط المعيشي للأفراد، بينما إطار برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) الذي يندرج تحت ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001 بقيمة إجمالية 21214 مليار دج، قد ارتكز على التنمية البشرية بنسبة 49.5% والمنشآت القاعدية الأساسية بنسبة 31.5%.

ثانيا: فترة ما بعد الأزمة النفطية 2014 (2015-2019)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-1) ارتفاع العجز الموازي إلى قيمة 3103789 مليون دج سنة 2015 بسبب ارتفاع إجمالي نفقات الميزانية سواء نفقات التجهيز التي عرفت ارتفاعا نتج أساسا عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية، وقطاع السكن أو نفقات التسيير التي عرفت ارتفاع طفيف نتج عن الارتفاع في نفقات المستخدمين بنسبة أكبر من ارتفاع الإيرادات العامة لانخفاض أسعار النفط جراء الأزمة النفطية منتصف 2014.

وقد أدى استمرار انخفاض أسعار البترول سنة 2016 إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة قدر بـ 2285913 مليون دج أي 13.5% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 15.4% سنة 2015، ويعود تراجع قيمة العجز إلى انخفاض ملموس في إجمالي النفقات نتيجة تكريس سياسة التقشف المتضمن لترشيد النفقات العامة لمواجهة الأزمة النفطية (2014)، وارتفاع الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بشكل واضح منتقلة من 18.7% في عام 2014 إلى 20.1% في عام 2015 تبلغ

22.7% في 2016¹، والناتج بدورها إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية وإيرادات الجباية العادية نتيجة الإصلاحات الجبائية المطبقة خلال هذه الفترة.

تقلص عجز الميزانية سنة 2017 بشكل معتبر وبلغ 1234745 مليون دج، أي ما يقل بـ 7.3% عن العجز المسجل سنة 2016، ونتج هذا الانخفاض عن الارتفاع في إجمالي إيرادات الميزانية أساسا إيرادات المحروقات، أرباح بنك الجزائر مع الانخفاض الطفيف في إجمالي النفقات والموارد العادية. ليرتفع العجز سنة 2018 إلى 1342601 مليون دج نتيجة نمو إجمالي الإيرادات بـ 7.77% وهي أقل من نسبة نمو إجمالي النفقات المقدرة بـ 18.47%، لينخفض مجددا سنة 2019 إلى 1138977 مليون دج لارتفاع الجباية البترولية نتيجة تحسن في أسعار النفط والارتفاع الطفيف للموارد العادية إضافة إلى الاستقرار النسبي في حجم النفقات العامة.

إن الارتباط القوي للإيرادات العامة بأسعار النفط في السوق العالمية وضعف الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية بالرغم من الجهود المبذولة في إصلاح النظام الجبائي جعل من سياسة الانفاق العام مرتبطة طرديا بحركة أسعار النفط، الأمر الذي عرقل في العديد من المرات عملية التنمية الاقتصادية، و جعل من الميزانية العامة الجزائرية عرضة للصدمات الخارجية.

المطلب الرابع: قياس محددات عجز الميزانية العامة في الجزائر في الفترة (2000-2019)

أولا: نموذج الدراسة: تعد صياغة النموذج الاقتصادي القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها على الإطلاق، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه. ولمعرفة أهم العوامل المحددة والمؤثرة على رصيد الميزانية قمنا ببناء نموذج خطي متعدد والمعرف كما يلي:

$$SB = B_0 + B_1 RNF + B_2 FP + B_3 RF + B_4 EQ + B_5 EG + \varepsilon_i$$

حيث:

SB: رصيد الميزانية RNF: إيرادات غير جبائية FP: الجباية البترولية RF: الجباية العادية

EQ: نفقات التجهيز EG: نفقات التسيير ε_i : الحد العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية.

ثانيا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: يعرض الجدول أدناه مجموعة من المقاييس الإحصائية والتي مست المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة الخاص برصيد الميزانية، ومن أبرز هاته المقاييس: الوسيط، المتوسط، أكبر قيمة، أقل قيمة، معامل التفرطح، معامل الالتواء.

¹ التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي وانقدي للجزائر، بنك الجزائر سبتمبر 2017.

جدول رقم (4-3): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	SB	RNF	FP	RF	EQ	GE
Mean	-1304487.	418019.4	1437504.	1422355.	1704495.	2884272.
Median	-1197132.	235077.5	1524220.	1222278.	1919453.	2479551.
Maximum	68709.00	1328013.	2518488.	2836414.	3039322.	4879125.
Minimum	-3254143.	55422.00	720000.0	349502.0	321929.0	856193.0
Std. Dev.	1077565.	408192.1	543775.4	876862.4	936608.3	1612437.
Skewness	-0.461399	1.472906	0.338164	0.295813	-0.172795	0.055255
Kurtosis	2.065914	3.564229	2.071819	1.546770	1.619340	1.246090
Jarque-Bera	1.436727	7.496802	1.099116	2.051581	1.688044	2.573678
Probability	0.487549	0.023555	0.577205	0.358513	0.429978	0.276142
Sum	-26089735	8360388.	28750089	28447099	34089896	57685433
Sum Sq. Dev.	2.21E+13	3.17E+12	5.62E+12	1.46E+13	1.67E+13	4.94E+13
Observations	20	20	20	20	20	20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

ثالثا: مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات الدراسة: تسمح هذه المصفوفة بتحليل الارتباطات الثنائية بين مختلف المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة، ثم تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة في ما بينها من جهة ثانية.

جدول رقم (4-4): مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات الدراسة

	SB	RNF	FP	RF	EQ	GE
SB	1					
RNF	0.2143	1				
FP	0.5104	0.7016	1			
RF	0.6959	0.5188	0.6864	1		
EQ	-0.7863	0.7019	0.5010	0.5387	1	
GE	-0.8239	0.6025	0.2405	0.1721	0.3392	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ وجود ارتباطات موجبة متوسطة بين مختلف الإيرادات ورصيد الميزانية، حيث سجلت النتائج وجود علاقة طردية بين الإيرادات غير الجبائية ورصيد الميزانية قدرها 21.43%، في حين سجلت علاقة طردية بين الجباية البترولية ورصيد الميزانية قدرها 51.04% أما فيما يخص علاقة الارتباط بين الجباية العادية ورصيد الميزانية فقد قدر معامل الارتباط 69.59%. أشارت نتائج الجدول أيضا وجود علاقة عكسية سالبة بين مختلف النفقات ورصيد الميزانية حيث سجلت علاقة الارتباط لنفقات التجهيز والتسيير مع رصيد الميزانية معدل قدره على التوالي: 78.63%، 82.39%

رابعا: إستقرارية متغيرات الدراسة: عند استخدام لبيانات سلاسل زمنية، لابد من المرور على اختبارات استقراريته هاته السلاسل، وذلك بالاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا،

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على اختبارين هما: اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dicku) و اختبار فيليبس بيرون (Phillips Perron Test) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-5): استقراره متغيرات الدراسة

PP		ADF		المتغيرات
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	
-4.0128 (0.0073)*	-1.4655 (0.5287)	-4.0197 (0.0072)*	-1.4748 (0.5224)	SB
-2.3553 (0.0570)*	0.3383 (0.9740)	-3.3879 (0.0584)*	-1.1292 (0.6802)	RNF
-3.9570 (0.0310)*	-2.1862 (0.4697)	-3.7745 (0.0431)*	-2.0966 (0.5149)	FP
-2.9983 (0.0541)*	1.0534 (0.9953)	-3.0533 (0.0488)*	1.2078 (0.9968)	RF
-6.7708 (0.0000)*	-0.9709 (0.7415)	-4.9395 (0.0013)*	-1.1183 (0.6830)	EQ
-3.6966 (0.0138)*	-0.5189 (0.8669)	-3.7223 (0.0131)*	-0.5278 (0.8650)	GE

*: القيم بين قوسين تشير إلى معنوية متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال بيانات الجدول رقم (4-5) نلاحظ ان جل السلاسل الزمنية وفق اختبار ADF غير مستقرة في المستوى وبالتالي احتوائها على جذر وحدة وذلك عند مستوى معنوية قدره 5% وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى استقرت جميع السلاسل عند مستوى معنوية 5%. نفس النتائج تم التوصل إليها باستخدام اختبار PP، حيث عرفت متغيرات الدراسة عدم استقرار في المستوى عند مستوى معنوية 5%، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى استقرت جميع السلاسل عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي فمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

خامسا: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

بعد التأكد من عدم استقرار متغيرات الدراسة عند المستوى وتكاملها من الدرجة الأولى، وبالتالي يمكننا تطبيق منهجية ARDL التي تسمح بتطبيق اختبار Bound Test الذي يدرس إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-6): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	15.98965	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	19		Finite Sample: n=35	
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

تشير نتائج اختبار الحدود أن إحصائية فيشر المحسوبة $F\text{-statistic} = 15.9896$ أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 2.5%، 5%، 10%، وهو ما يجعلنا نرفض فرض العدم الذي ينص على "عدم وجود تكامل مشترك" ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن "هناك علاقة توازنية طويلة الأجل" بين متغيرات الدراسة.

سادسا: تقدير المرونات في الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، نعمل في هذه المرحلة إلى تقدير المرونات في المدى الطويل وذلك بالاعتماد على أربع طرق مختلفة والتي تستعمل خصوصا في حالة وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة، وتتمثل هاته الطرق في تحليل ARDL في الأجل الطويل، طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMLOS، طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، طريقة Canonical Cointegrating Regression (CCR)، والنتائج مضمومة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-7): نتائج تقدير المرونات في الأجل الطويل

المغيرات	ARDL	FMOLS	DOLS	CCR
RNF	1.0598 (0.0000)	1.0185 (0.0000)	1.0167 (0.0000)	1.0139 (0.0000)
FP	0.9703 (0.0000)	0.9990 (0.0000)	1.0011 (0.0000)	0.9993 (0.0000)
RF	0.8650 (0.0000)	0.9108 (0.0000)	0.9040 (0.0000)	0.9210 (0.0000)
EQ	-0.9893 (0.0000)	-1.0160 (0.0000)	-1.0140 (0.0000)	-1.0168 (0.0000)
EG	-0.9326 (0.0000)	-0.9424 (0.0000)	-0.9400 (0.0000)	-0.9465 (0.0000)
C	7008.054 (0.5458)	-11334.43 (0.3048)	-14929.52 (0.2101)	-11.026.97 (0.4191)
$\bar{R}^2$	0.9999	0.9994	0.9994	0.9994
Long run variance	-	1.39 ^e +08	1.70 ^e +08	1.39 ^e +08

*: القيم بين قوسين تشير إلى معنوية متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تقارب مختلف نتائج التقديرات الأربع حيث:

- تظهر معنوية وجودة لنموذج بوضوح من خلال معامل التحديد المعدل، والذي من خلاله نلاحظ أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ أكثر من 99% من التغيرات التي تحدث في مؤشر رصيد الميزانية، مما يدل على الارتباط القوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له، أما النسبة الباقية التي لا تتجاوز 1% تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ومتضمنة حد الخطأ.

- معلمة الإيرادات غير الجبائية موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المفسر كما أن لها دلالة عند مستوى معنوي 5%، حيث أن نمو RNF بـ 1% يؤدي إلى نمو رصيد الميزانية SB بحوالي 1.01%.

- معلمة الجباية البترولية موجبة، أي أن العلاقة طردية بين رصيد الميزانية والمتغير المفسر، كما أن له دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5%، حيث أن نمو FP بـ 1% يؤدي إلى نمو رصيد الميزانية SB بحوالي 0.99%.

- معلمة الجباية العادية موجبة، أي أن العلاقة طردية بين رصيد الميزانية والمتغير المفسر، كما أن له دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5%، حيث أن نمو RF بـ 1% يؤدي إلى نمو رصيد الميزانية SB بحوالي 0.91%.

- معلمة نفقات التجهيز سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين رصيد الميزانية والمتغير المفسر، كما أن له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن نمو EQ ب 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزانية SB بحوالي 1.01%.

- معلمة نفقات التسيير سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين رصيد الميزانية والمتغير المفسر، كما أن له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن نمو EG ب 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزانية SB بحوالي 0.94%.

سابعا: تقدير المرونات في الأجل القصير

كما أشار (Granger 1998) أن أفضل طريقة لتقدير المرونات في المدى القصير هو نموذج تصحيح الخطأ الذي يسمح بمعرفة الآثار في المدى القصير وكذا معرفة سرعة التعديل (ECT) التي يتميز بها النموذج المقدر حيث تمثل سرعة عودة النظام إلى توازنه بعد أي صدمة تصيب أي متغير من المتغيرات ضمن النموذج، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-8): نتائج تقدير المرونات في الأجل القصير

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية ستودنت	الإحتمال
D(RNF)	0.9670	0.0149	64.5161	0.0000
D(FP)	0.9646	0.0105	91.4040	0.0000
D(RF)	0.9571	0.0202	47.1905	0.0000
D(EQ)	-1.0166	0.0097	-104.5879	0.0000
D(EG)	-0.9762	0.0082	-118.2183	0.0000
ECT	-1.7678	0.1226	-14.4175	0.0000
$\bar{R}^2$	0.9997			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- تبين مقدرة تصحيح الخطأ (ECT) أن سرعة التعديل هي 1.76 أي النموذج يصحح ما معدله 176% من الاختلالات التي تطرأ عليه في المدى الطويل.

- معلمة الإيرادات غير الجبائية موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المفسر كما أن لها دلالة عند مستوى معنوي 5%، حيث أن نمو RNF ب 1% يؤدي إلى نمو رصيد الميزانية SB بحوالي 0.96%. كما أن معلمة الجباية البترولية موجبة وبالتالي فإن العلاقة طردية بين رصيد الميزانية والمتغير المفسر، وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن نمو FP ب 1% يؤدي إلى نمو رصيد

الميزانية SB بحوالي 0.96. وتبين معلمة الجباية العادية وجود العلاقة طردية بين رصيد الميزانية والمتغير المفسر، وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن نمو RF ب 1% يؤدي إلى نمو رصيد الميزانية SB بحوالي 0.95%. أما معلمة نفقات التجهيز فقد كانت سالبة ولها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن نمو EQ ب 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزانية SB بحوالي 1.01%. في حين أن معلمة نفقات التسيير أثبتت وجود علاقة عكسية بين رصيد الميزانية والمتغير المفسر، كما أن له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن نمو EG ب 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزانية SB بحوالي 0.97%.

✓ التفسير الاقتصادي للمرونات في الأجل القصير والطويل

- تفسر العلاقة الطردية بين الجباية البترولية والميزانية العامة للدولة بأن الاقتصاد الجزائري اقتصادي ريعي تعتمد صادراته على أكثر من 98% من المحروقات، وبالتالي أي ارتفاع في أسعار النفط في السوق العالمية يضمن تحسن في رصيد الميزانية العامة على المدى القصير والطويل.

- تفسر العلاقة الطردية بين الجباية العادية ورصيد الميزانية أن الإصلاحات الضريبية المطبقة من قبل الحكومة الجزائرية لها تأثير ايجابي على رصيد الميزانية خاصة خلال السنوات الأخيرة بعد الأزمة النفطية 2014، وهو ما يؤكد أن الزيادة في الجباية العادية تؤدي إلى التقليل من عجز الميزانية العامة في الأجل القصير والطويل.

- تفسر العلاقة العكسية بين رصيد الميزانية ونفقات التجهيز أن تطبيق الحكومة الجزائرية للبرامج التنموية التي رصد لها مبالغ ضخمة في إطار سياسة الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) أدت إلى زيادة عجز في الميزانية العامة، وعدم فعالية سياسة ترشيد الانفاق المطبقة من طرف الحكومة خلال الفترة (2015-2019) وهو ما يؤكد النتيجة المتوصل إليها حيث أن الزيادة في نفقات التجهيز ستؤدي إلى زيادة العجز في ميزانية الدولة في المدى القصير والطويل.

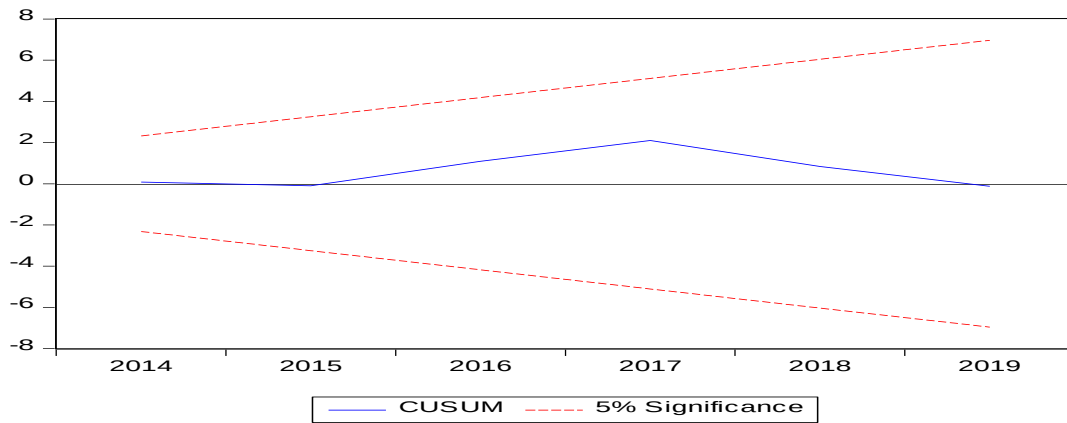
- تفسر العلاقة الطردية بين رصيد الميزانية ونفقات التسيير أن الارتفاع في التحويلات الجارية المساهمة بأكبر نسبة مع ارتفاع نفقات المستخدمين بما في ذلك المنح والرواتب والأجور التي عرفت ارتفاعا معتبرا بسبب رفع الحد الأدنى للأجر مع استقرار بنود أخرى لنفقات التسيير كمعاشات المجاهدين، وعدم قدرة الحكومة في التحكم في هذا النوع من النفقات خلال فترة الأزمة النفطية التي واجهت البلد كان من بين أسباب عجز الميزانية العامة، وهو ما يفسر أن أي زيادة في نفقات التسيير ستؤدي إلى زيادة العجز في ميزانية الدولة على المستوى القصير والطويل.

- تفسر العلاقة الطردية للإيرادات غير الجبائية ورصيد الميزانية أن أي زيادة في هذا النوع من الإيرادات تؤثر بشكل إيجابي على رصيد الميزانية في الأجل القصير والطويل والعكس صحيح.

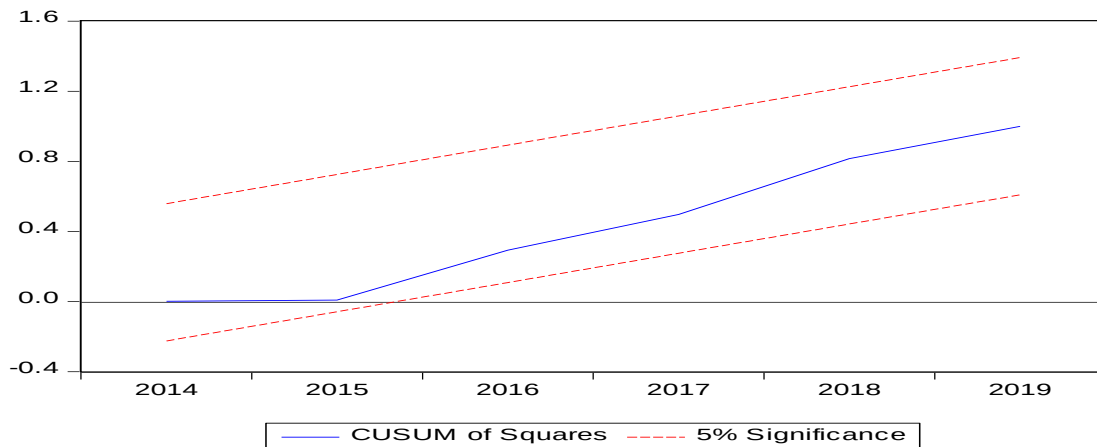
ثامنا: اختبار استقرار النموذج

كمرحلة أساسية في منهجية ARDL نقوم بالتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هاته الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وأيضا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، حيث يستعمل هذين الاختبارين لتبيان أي وجود أي تغير هيكلية في البيانات ومدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل والنتائج موضحة في الشكلين الآتيين:

شكل رقم (3-4): اختبار CUSUM



شكل رقم (4-4): اختبار CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع داخل المنطقة الحرجة، مشيراً إلى استقرار النموذج عند مستوى معنوية 5%، وهو نفس الشيء الملاحظ بالنسبة للمجموع

التراسمي لمربعات البواقي المعاودة، وبالتالي فالنموذج خال من أي تغيرات هيكلية ويوضح كذلك مدى استقرار معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير.

تاسعا: إختبار السببية غرانجر (The Granger causality test)

إن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج محل الاختبار يعني - كما أشار غرانجر - وجود سببية في اتجاه واحد على الأقل. ولكن تحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات محل الدراسة يتطلب إدخال اختبار سببية غرانجر في نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة اتجاه السببية. وقد وضع (Engle-Granger, 1987) و (Granger, 1988) كيف يمكن إدخال طريقة غرانجر التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ (ECM). والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-9): نتائج سببية Granger

Prob	F-statistic	المتغيرات
0.0469*	3.6072	SB ← RNF
0.2078	1.9450	RNF ← SB
0.2691	1.6272	SB ← FP
0.8479	0.3326	FP ← SB
0.0286*	5.2288	SB ← RF
0.3635	1.2782	RF ← SB
0.5846	0.7568	SB ← EQ
0.7465	0.4863	EQ ← SB
0.0421*	3.7328	SB ← EG
0.2429	1.7509	EG ← SB

*: تشير إلى معنوية متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

من خلال بيانات الجدول رقم (4-9) نلاحظ وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإيرادات غير الجبائية إلى رصيد الميزانية عند مستوى معنوية 5% كما نلاحظ أيضا وجود علاقة سببية أيضا في اتجاه واحد من الجباية العادية إلى رصيد الميزانية ويفسر ذلك بأن أي تغير في الإيرادات غير الجبائية والجباية العادية ستؤدي إلى التغير في رصيد الميزانية، وذلك نظرا لكون الحكومة توجهت بعد الأزمة النفطية 2014 خاصة إلى تفعيل إيرادات الجباية العادية ومحاولة التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية، كما أثبتت النتائج أيضا وجود علاقة سببية بين نفقات التجهيز ورصيد الميزانية وهي في اتجاه واحد، حيث تفسر هاته النتيجة بأن أي زيادة في نفقات التجهيز تسبب في رصيد الميزانية نظرا للمبالغ الضخمة التي تم انفاقها على برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014).

المبحث الثاني: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في الفترة (2000-2019)

سيتركز هذا المبحث إلى الأساليب التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في تمويل عجز ميزانيتها العامة خلال الفترة (2000-2019)، والمتمثلة أساسا في موجودات صندوق ضبط الإيرادات والتمويلات الداخلية غير التقليدية مدعمة بسياسات تمويلية أخرى.

المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر

قررت الحكومة الجزائرية إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة وما حققته الجزائر من فوائض مالية معتبرة، إضافة لعوامل داخلية وأخرى خارجية دفعت لإنشاء هذا الصندوق تمثلت الأولى في اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات ودرجة تأثيره على النمو الاقتصادي، الميزانية العامة، وميزان مدفوعات، أما العوامل الخارجية فتمثلت في تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية وما تنسم به من خاصية عدم اليقين في الأجل القصير والمتوسط، وما صاحب ذلك من إنشاء لصناديق الاستقرار بين الدول النفطية،¹ كما تعلق دوافع أخرى بتجارب الجزائر الماضية في إدارة مواردها النفطية خاصة بداية الثمانينيات والانعكاسات السلبية لتطايير أسعاره على الاقتصاد الوطني بعد سنة 1986، حيث كانت الجزائر تعتمد على العوائد النفطية في تمويل ميزانيتها وفق السعر التوازني الأقصى، أي أن المخططات الاستثمارية التنموية كانت تمتص كل تلك العوائد، وعند وقوع الأزمة لم تستطع مواصلة تمويل أدنى المشاريع المدرجة في المخطط الخماسي الثاني ما جعلها تتأثر بشكل كبير بالأزمة النفطية التي كانت لها انعكاسات وخيمة على مختلف مؤشرات التوازن الاقتصادي،² كل هذه الدوافع أدت بالحكومة الجزائرية إلى إصدار قرار إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل على إمتصاص الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وفق قاعدة السعر المرجعي لبرميل البترول الذي تبنى على أساسه الميزانية العامة كضمان لحقوق الأجيال القادمة، ومواجهة الصدمات السلبية لأي انخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية وتعديل الميزانية وضبط توازنها مستقبلا.

أولا: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخرينة العمومية المستقلة عن الميزانية العامة للدولة برقم 103-302 وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، وقد تم إنشاؤه بناء على القانون رقم 02-2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، المؤرخ في 27 جوان 2000 والذي

¹ عقيل حميد جابر الحلو، زينب شاكر جبير، مرجع سبق ذكره ص 181.

² زهير بن دعاس، نريمان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

نص في مادته (10) على "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد" والوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب. وحسب نفس المادة يقيد في هذا الحساب:

➤ باب الإيرادات: ويتضمن

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

➤ باب النفقات: ويتضمن

- ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.

- تخفيض الدين العمومي.

و بعد صدور هذا القانون صدرت العديد من القوانين والمراسيم والتعليمات التي حددت وعدلت طريقة تسيير وتنظيم الصندوق نذكر أهمها:

➤ قانون المالية لسنة 2014: عدلت المادة (10) من القانون رقم 02-2000 بموجب المادة (66) من القانون 22-03 المتضمن لقانون المالية 2004 الصادر في 28 ديسمبر 2003، بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية كمصدر من مصادر تمويل الصندوق (باب الإيرادات)، نتيجة ارتفاع احتياطات بنك الجزائر من النقد الأجنبي.

➤ قانون المالية التكميلي 2006: عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية من خلال المادة (25) حيث أضيف في باب النفقات " تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل الرصيد عن 740 مليار دينار جزائري".

تبين من خلال هذا التعديل أن هدف الصندوق أصبح يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة وبالتالي الميزانية العامة للدولة مهما كان سبب حدوث هذا العجز، مع تحديد سقفًا لنفقات الصندوق لا يجب أن يقل عن 740 مليار دينار جزائري وهو ما يدل على رغبة الحكومة في جعل الصندوق أداة مستدامة لتعديل وضبط الميزانية على المدى البعيد.¹

¹ بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، فعالية توظيف حصيلة الجباية البترولية من خلال الصناديق السيادية دراسة تطبيقية على صندوق ضبط الموارد الجزائري (2000-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد (06)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، ص 119.

➤ قانون المالية لسنة 2017: عدلت المادة (10) من القانون رقم 02-2000 بموجب المادة (121) من القانون 16-14 المتضمن لقانون المالية لسنة 2017 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، بإلغاء الحد الأدنى الإلزامي لرصيد الصندوق (740 مليار دينار)، حيث ورد في باب النفقات "تمويل عجز الخزينة"، وذلك بهدف مواجهة الأزمة النفطية العالمية التي تسببت في اقتطاعات كبيرة من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية خلال الفترة (2014-2016).

وعليه تكمن أهداف صندوق ضبط الإيرادات في:¹

- ضبط فوائد البترول وتوجيهها في مساري خدمة مصلحة الاقتصاد الوطني؛
 - تغطية العجز الموازي ومحاولة الانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض؛
 - توفير التمويل غير المباشر لعجوزات الخزينة العمومية؛
 - تحقيق الاستقرار المالي والنقدي واستخدامه للتحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط.
- تودع المبالغ المالية للصندوق لدى بنك الجزائر بالعملة الوطنية في حساب خاص يسمى « Fond en dépôt auprès de la banque d'algerie » ومن أجل تسجيل كل العمليات المحاسبية لتحركات الصندوق تم فتح حساب لدى حسابات الخزينة العمومية يسمى « La fond provenant du surplus de la fiscalité pétrolière en dépôt auprès de banque d'algerie »²
- كما نصت المادة (10) من القانون 02-2000 أن وزارة المالية هي الجهة المكلفة بإدارة الصندوق ووزير المالية هو الرئيس بصرف هذا الحساب، وعليه فلا يحق لبنك الجزائر التدخل في إدارة و سير الصندوق.

ثانيا: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات

عرف صندوق ضبط الإيرادات تطورات هامة في رصيده خلال الفترة (2000-2019) نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية لنفس الفترة، والجدول الموالي يعطي لمحة عن تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من خلال عرض تطور موارده، استخداماته، ورصيده.

¹ زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد (10)، العدد (03)، سبتمبر 2018، ص 620.

² العامر عيساني، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد (03)، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، مارس 2018، ص 123.

جدول (4-10): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	موارد الصندوق				استخدامات الصندوق	رصيد الصندوق	أسعار النفط الخام
	رصيد السنة السابقة	فائض قيمة الجباية البتروولية	تسبيقات بنك الجزائر	إجمالي الموارد			
2000	0	453237	0	453237	221100	232137	28.5
2001	232137	123864	0	356001	184467	171534	24.8
2002	171534	26504	0	198038	170060	27978	25.2
2003	27978	448914	0	476892	156000	320892	29.0
2004	320892	623499	0	944391	222703	721688	38.5
2005	721688	1368836	0	2090524	247838	1842686	54.6
2006	1842686	1798000	0	3640686	709641	2931045	65.7
2007	2931045	1738848	0	4669893	1454363	3215530	74.8
2008	3215531	2288159	0	5503690	1223617	4280073	99.9
2009	4280072	400675	0	4680747	364282	4316465	62.2
2010	4316465	1318310	0	5634775	791938	4842837	80.2
2011	482837	2300320	0	7143157	1761455	5381702	112.9
2012	5381702	2535309	0	7917011	2283260	5633751	111
2013	5633751	2062231	0	7695982	2132471	5563511	109.5
2014	5563511	1810320	0	7373831	2965672	4408159	100.2
2015	4408159	552192	0	4960351	2886505	2073846	53.1
2016	2073846	98550	0	2172396	1387938	784458	45.0
2017	784458	0	0	784458	784458	0	54.1
2018	0	437412	0	437412	131912	305500	*69.8
2019	305500	0	0	305500	0	305500	-

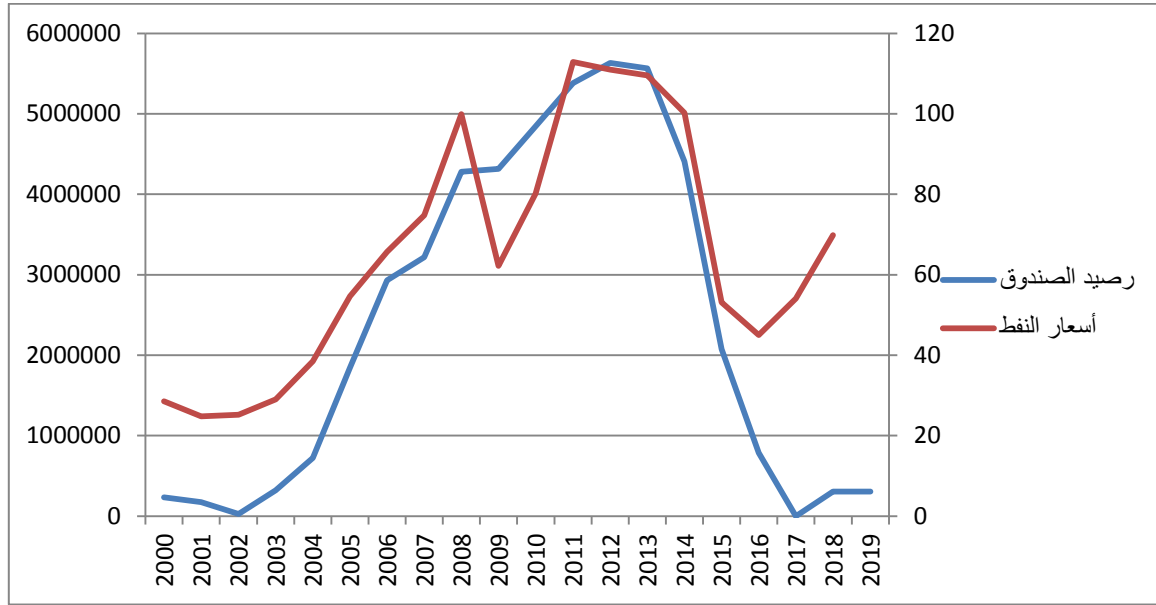
Source ; http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frf/frf_2018.pdf

تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2017/2015/2011/2008/2004

*منظمة الأوبك

والشكل الموالي يوضح بيانات الجدول أعلاه فيما يخص رصيد صندوق ضبط الإيرادات:

الشكل رقم (4-5): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات وأسعار النفط في الفترة (2019-2000)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-10)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات عرف تناقصا خلال الفترة (2002-2000) مسجلا 27978 مليون دج سنة 2002 بينما كان 232137 مليون دج سنة 2000 أي انخفض بنسبة 87.9%، ويعود ذلك إلى تراجع فائض قيمة الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط من 28.6 دولار/البرميل سنة 2000 إلى 25.3 دولار/البرميل مع ارتفاع السعر المرجعي لإعداد الميزانية من 19 دولار/البرميل سنة 2000 إلى 22 دولار/البرميل سنة 2002، إلا أن رصيد الصندوق عرف ارتفاعا مستمرا من سنة 2003 مسجلا 320892 مليون دج إلى غاية سنة 2013 مسجلا 5563511 مليون دج، نتيجة الطفرة التي عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي نتج عنها ارتفاع كبير في حجم فائض الجباية البترولية خلال هذه الفترة، ومن تم ارتفاع موارد الصندوق بنسبة كبيرة من استخداماته، إلا أنه منذ سنة 2014 سجل رصيد الصندوق تراجعا كبيرا إلى 4408159 مليون دج ليستمر التراجع إلى 2073846 مليون دج و 784458 مليون دج سنتي 2015، 2016 على التوالي، ليستنفد الصندوق كليا سنة 2017 و يعود هذا الانخفاض في السنوات الأخيرة إلى الانهيار الذي عرفت أسعار النفط منتصف 2014 الذي أدى إلى انخفاض موارد الصندوق وتنامي السحوبات لسد عجز الميزانية، إلا أنه في سنتي 2018 و 2019 سجل رصيد الصندوق 305500 مليون دج نتيجة الارتفاع الطفيف لأسعار النفط وتحقيق فائض في الجباية البترولية، مع استخدام التمويل غير التقليدي في سد عجز الميزانية العامة للدولة.

ثالثا: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر

يتضح مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة من خلال

بيانات الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-11): دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة (2000-2019)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الموارد	الاستخدامات				رصيد الصندوق	رصيد الميزانية العامة	نسبة التمويل (%)
		سداد الدين العمومي	سداد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية	إجمالي الاستخدامات			
2000	453237	221100	0	0	221100	232137	-53198	0
2001	356001	184467	0	0	184467	171534	68709	0
2002	198038	170060	0	0	170060	27978	26038	0
2003	476892	156000	0	0	156000	320892	-164624	0
2004	944391	222703	0	0	222703	721688	-285372	0
2005	2090524	247838	0	0	247838	1842686	-338045	0
2006	3640686	618111	0	91530	709641	2931045	-611089	14.98
2007	4669893	314455	607956	531952	1454363	3215530	-1159519	45.88
2008	5503690	465437	0	758180	1223617	4280073	-1288603	58.84
2009	4680747	0	0	364282	364282	4316465	-970972	37.52
2010	5634775	0	0	791938	791938	4842837	-1392296	56.88
2011	7143157	0	0	1761455	1761455	5381702	-2363759	74.52
2012	7917011	0	0	2283260	2283260	5633751	-3254143	70.16
2013	7695982	0	0	2132471	2132471	5563511	-2128816	100.17
2014	7373831	0	0	2965672	2965672	4408159	-3068021	96.66
2015	4960351	0	0	2886505	2886505	2073846	-3103789	92.99
2016	2172396	0	0	1387938	1387938	784458	-2285913	60.72
2017	784458	0	0	784458	784458	0	-1234745	63.53
2018	437412	0	0	131912	131912	305500	-1412332	9.34
2019	305500	0	0	0	0	305500	-1138977	0

المصدر: المديرية العامة للتقديرو السياسات (الملحق 2) <https://www.mfdgi.gov.dz/>

يبين الجدول أعلاه أن تدخلات صندوق ضبط الإيرادات اقتصر على تسديد المديونية

العمومية خلال الفترة (2000-2005)، حيث خصصت جميع استخداماته (100%) في تمويل الدين

العمومي بشقيه الداخلي والخارجي والذي يعد الهدف الرئيسي لإنشاء هذا الصندوق، والجدول الموالي يوضح تطور الدين الداخلي والخارجي ومساهمة الصندوق في تسديده:

الجدول رقم (4-12) تطور الدين العمومي و مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تسديده للفترة (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدين العمومي الداخلي بمليار دج	1022.9	999.4	980.5	982.2	1000.0	1094.3	1779.7	1044.1	734.0
الدين العمومي الخارجي بمليون دولار	16317.4	14552.1	14607.2	14893.1	13498.0	11579.9	878.7	912.0	459.9
مساهمة الصندوق في تسديد الدين العمومي مليون دج	221100	184467	170060	156000	222703	247838	618111	314455	465437

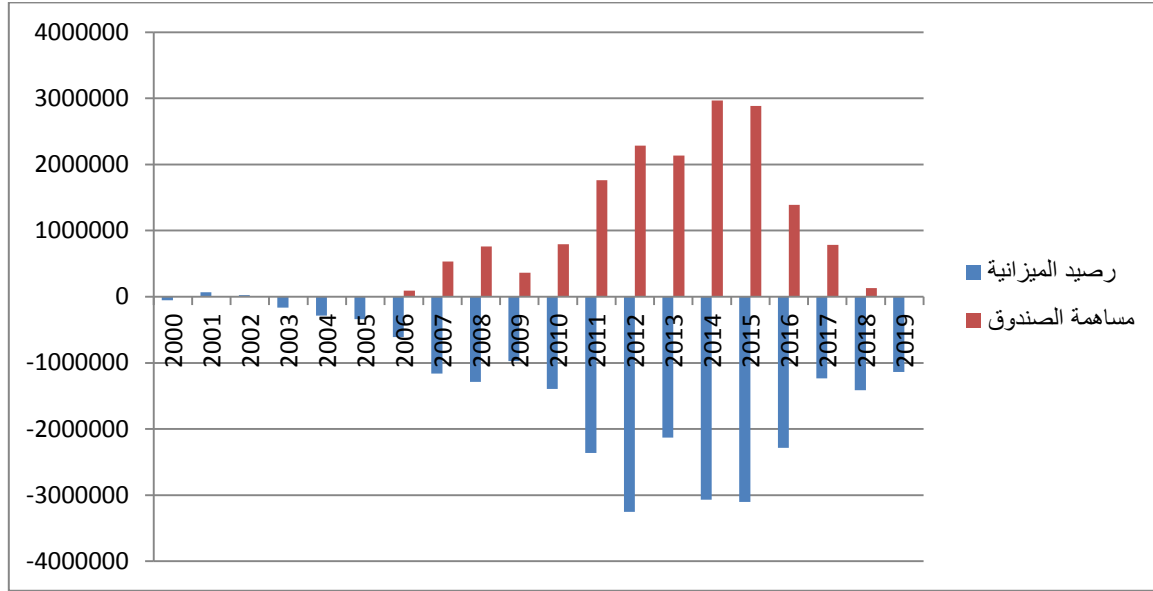
المصدر: المديرية العامة للتقديرو السياسات (الملحق 3) <https://www.mfdgi.gov.dz/>

يبين الجدول أعلاه انخفاض الدين العمومي الخارجي خلال الفترة (2000-2008) من 16317.4 مليون دولار إلى 459.9 مليون دولار بنسبة 97.18% نتيجة انتهاج سياسة التسديد المسبق للمديونية الخارجية من قبل الحكومة الجزائرية معتمدة على موارد الصندوق في ذلك، على عكس الدين الداخلي الذي عرف انخفاضا طفيفا في السنوات الأولى من إنشاء الصندوق مسجلا 980.5 مليار دينار دج سنة 2002 بينما كان 1022.9 مليار دينار دج سنة 2000، وهو نتيجة تسديده من قبل صندوق ضبط الإيرادات، وعرف بعدها ارتفاعا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2006 بنسبة 81.19% وذلك راجع إلى اعتماد الحكومة الجزائرية بالدرجة الأولى على التمويل غير البنكي في تمويل عجز الميزانية العامة، ثم بدأ رصيد الدين الداخلي في الانخفاض تدريجيا و وصل إلى 734.0 مليار دج سنة 2008 بينما سجل 1779.7 مليار دج سنة 2006، أي حقق انخفاض بنسبة 58.75% و يعود ذلك لمواصلة الصندوق في تسديد المديونية العمومية مع اللجوء لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة بداية من سنة 2006.

بدأت الحكومة الجزائرية سنة 2006 الاقتطاع الفعلي والمباشر من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة العمومية وبما فيها الميزانية العامة للدولة طبقا للتعديل الذي ورد في قانون المالية التكميلي لنفس السنة والذي يهدف إلى توسيع استخدامات الصندوق ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيده عن 740 مليار دينار جزائري.

ويمكن توضيح مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-6): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-11)

يوضح الشكل أعلاه أن أول اقتطاع من الصندوق لتمويل عجز الخزينة ومن تم الميزانية العامة للدولة قدر بـ 91530 مليون دج سنة 2006، لتزايد هذه الاقتطاعات إلى 758180 مليون دج سنة 2008 وهو ما يشكل 58.84% من رصيد عجز الميزانية العامة للدولة، إلا أنه بسبب الآثار السلبية على أسعار النفط الناتجة عن الأزمة المالية العالمية (2008) انخفضت استخدامات الصندوق الموجهة لتمويل عجز الميزانية العامة سنة 2009 إلى 364282 مليون دج، أي ما نسبته 37.52% من عجز الميزانية العامة للدولة نتيجة تراجع فائض الجباية البترولية الموجهة للصندوق لنفس السنة.

كما يوضح الشكل أيضا ارتفاع الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات الموجهة لتمويل العجز من سنة 2010 حيث وصل إلى أكبر اقتطاع سنة 2014 قدر بـ 2965672 مليون دج نظرا لارتفاع قيمة عجز الميزانية العامة، وتواصلت الاقتطاعات بطريقة متتالية من موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني ليستنفذ رصيده كليا سنة 2017 بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية للدولة جراء الانخفاض الكبير لأسعار النفط وكذا إلغاء الحد الأدنى الاجباري لرصيد الصندوق بهدف مواجهة الأزمة النفطية العالمية، إلا أنه ومع التحسن الطفيف لأسعار النفط سنة 2018 فقد حقق الصندوق موارد

قدرت بـ 437412 مليون دج اقتطعت منها 131912 لاستخدامها في تمويل عجز الخزينة العمومية وقدر بـ 9.34% من عجز الميزانية العامة، وهو ما يؤكد لجوء الحكومة الجزائرية لبدائل تمويلية أخرى. وعليه يندرج صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ضمن الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، وهو عبارة عن حساب يستهدف إدارة فوائض قيم الجباية البترولية عن تلك المقدرة في إعداد الميزانية العامة للدولة في قوانين المالية (وفق السعر المرجعي) خلال كل سنة مدنية بالعملة المحلية، واستعمالها في تعديل وتمويل عجز الخزينة العمومية بما فيها الميزانية العامة للدولة في المدى القصير والمتوسط نظرا لتطايير أسعار النفط، دون أن تكون له أهداف استثمارية، وقد كان لهذا الصندوق دور وأهمية كبيرين في تمويل عجز الميزانية منذ إنشائه حيث ساهم في تخفيض هذا العجز خلال الفترة (2000-2005) عن طريق تسديد المديونية العمومية بما فيها الدين العام الداخلي التي كانت الجزائر تعتمد عليه بالدرجة الأولى في تمويل عجز الميزانية العامة، أما خلال الفترة (2006-2018) فكانت مساهمة الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة الذي أصبح يمثل هدفه الرئيسي والاستخدام الوحيد للصندوق خلال هذه الفترة عن طريق اقتطاعات مباشرة من موارد الصندوق غير المستقرة على المدى البعيد لارتباطها بأسعار النفط في السوق العالمية، وعليه يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أداة من أدوات السياسة المالية التي ساهمت في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة خلال فترة الدراسة، إلا أنه أثبت فشله في مواصلة تحقيق هذا الهدف بعد الأزمة النفطية العالمية منتصف 2014 التي أثرت بصفة سلبية على أسعار النفط ما جعل من رصيد الصندوق يستنفذ كليا سنة 2017 وبحث الحكومة الجزائرية على بدائل تمويلية أخرى تكون أكثر فاعلية في حل الأزمة.

المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري صدمة خارجية إثر انهيار أسعار النفط منتصف 2014 والتي أثرت بشكل سلبي على معظم المؤشرات الاقتصادية، ما أدى بالحكومة الجزائرية الى التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل الاقتصاد، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:¹

- سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دج سنة 2014، ليشهد هذا العجز انخفاضا طفيفا سنتي 2016، 2017 مسجلا 21.76 و 26.03 مليار دولار على التوالي.

- أدت العجز القياسي في ميزان المدفوعات المسجل خلال الفترة (2015-2017) إلى تراجع حاد في الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 178.94 مليار دولار سنة 2014 إلى 144.13 مليار دولار سنة 2015، و إلى 114.14 مليار دولار سنة 2016 ثم إلى 97.33 مليار دولار سنة 2017.

- أدى انخفاض أسعار البترول، و المستوى العالي للنفقات العمومية، توسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين في ظرف انخفاض قوي في عملات أهم البلدان الشريكة مقابل الدولار خاصة سنة 2015 إلى انخفاض سعر الصرف الإسمي للدينار بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي و 3.8% مقابل الأورو لنفس السنة، وقد واصل سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري الانخفاض لكن بوتيرة أقل 8.2% مقابل الدولار الأمريكي و 8.3% مقابل الأورو سنة 2016 و بنسبة 1.4% مقابل الدولار الأمريكي و 8.3% مقابل الأورو خلال سنة 2017.

- بلغت السيولة المصرفية 2730.9 مليار دج نهاية 2014، ومع تراجع أسعار البترول والعجز في ميزان المدفوعات تقلصت السيولة المصرفية و بلغت 1832.6 مليار دج نهاية 2015 ثم 820.9 مليار دج نهاية 2016 وسجلت 482.4 مليار دج نهاية شهر أكتوبر 2017، وذلك في ظرف تميز باستئناف عمليا إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر.

- سجل العجز الميزاني (3103789) مليون دج سنة 2015 نتيجة انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30% عقب انخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البترول وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، و عرف هذا العجز تقلصا سنتي 2016 و 2017 مسجلا (228591) و (1234745) مليون دج، نتيجة الانخفاض الملموس في النفقات العامة خاصة نفقات

¹ التقرير السنوي بنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنوات 2015، 2017.

التجهيز والارتفاع الطفيف في الإيرادات خارج المحروقات، وكذا ارتفاع متوسط سعر البترول من 45 دولار للبرميل سنة 2016 إلى ما يقارب 54 دولار للبرميل في 2017.

وبعد هذا التفاقم الذي عرفه عجز الميزانية العامة وعجز الخزينة العمومية إثر الأزمة النفطية 2014 أدى إلى تآكل كلي لموارد صندوق ضبط الإيرادات سنة 2017، و تطلب اللجوء إلى اقتراح مشروع تعديل قانون النقد والقرض الذي يسمح لبنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية بطريقة غير تقليدية.

أولاً: مفهوم التمويل غير التقليدي في الجزائر

لجأت الحكومة الجزائرية إلى اعتماد التمويل غير التقليدي للاقتصاد الوطني كآلية جديدة لضمان استمرارية تمويل نموذج التنمية الاقتصادية التي تبنته الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2001 والذي يركز على تحفيز الطلب الكلي حسب المقارنة الكينزية، في إطار التعديل الجديد الذي مس قانون النقد والقرض 10-90 بموجب القانون 10-17 الصادر في 11 أكتوبر 2017 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 ليتمم الأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003، وقد مس التعديل المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض والتي تنص على "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:"¹

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار."

وحسب نفس المادة تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي ان تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛

- توازن ميزان المدفوعات.

وعليه فإن مشروع هذا القانون يرخّص لبنك الجزائر وبصفة استثنائية لمدة خمس سنوات بالشراء المباشر للسندات الصادرة عن الخزينة العمومية قصد تغطية حاجيات تمويلها، بغرض

¹ الجريدة الرسمية، العدد(57)، المؤرخة في 12 أكتوبر 2017، ص 4.

تمكينها من تمويل عجز الميزانية السنوية الناتج عن الصدمة السالبة لقطاع المحروقات و تسديد الدين العمومي الداخلي لاسيما سندات القرض السندي للنمو الصادرة عام 2016 (القرض السندي) وسندات الخزينة الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لسونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك كتعويض عن الفارق بين سعر الوقود المستورد وسعر مياه البحر المحلاة، وكذا السماح للخزينة العمومية عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات والتمويل طويل المدى لبرامج الاستثمار العمومي.¹

ثانيا: آلية تمويل بنك الجزائر للميزانية العامة في ظل التمويل غير التقليدي

إن القانون 17-10 عدل العلاقة التمويلية من طرف بنك الجزائر للخزينة العمومية كما يلي:

1- قبل التعديل ووفقا للقانون 90-10 والامر 11/03 فان بنك الجزائر بإمكانه تمويل عجز الميزانية العامة من خلال:

- وفقا للمادة 46 من قانون النقد والقرض يمكن لبنك الجزائر أن يمنح مكشوفات بالحساب الجاري لا يمكن أن يتجاوز مدتها الكاملة 240 يوم متتالية أو غير متتالية وفي حد أقصاه يعادل 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة ويجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية.²

- كما أنه ووفقا لقانون النقد والقرض لا يسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية إلا في السوق الثانوية ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولا يكتب إلا في الأوراق المالية عالية الجودة باعتباره متعاملا اقتصاديا في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها.³

2- بعد الأزمة النفطية 2014 والآثار السلبية على معظم المؤشرات الاقتصادية، وكذا نفاد رصيد صندوق ضبط الإيرادات سنة 2017 لجأت الحكومة الجزائرية إلى طريقة جديدة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة والاستمرار في الانفاق على البرامج المختلفة بتسمية "التمويلات الداخلية غير التقليدية" حيث رخص القانون 17-10 لبنك الجزائر بصفة استثنائية وإلزامية كحل ظرفي لضغوط الأزمة النفطية على إيرادات الدولة خلال فترة خمس سنوات تمويل الخزينة العمومية مقابل شراء مباشر لسندات الخزينة بقيمة ما تحتاجه لتحقيق التوازن بين نفقاتها وإيراداتها بمعدل فائدة 0.5% ولمدة

¹ بختة بطاهر، التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق بالاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد (05)، العدد (01)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 40.

² المادة 46، الأمر 11-03 المؤرخ 26 أوت 2003 الصادر في الجريدة الرسمية عدد (52)، المؤرخة في المؤرخة في 27 أوت 2003.

³ بختة بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 41.

تتراوح بين 20-30 سنة في السوق الأولية دون أي وسيط بنكي أو مالي، و بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبطة بها، ودون اعتبار لجودتها المالية على عكس ما كان عليه سابقا، وبالتالي فإن سقف الإصدار النقدي الموجه لتمويل عجز الخزينة العمومية بما فيها الميزانية العامة للدولة لم يعد محدد بقيمة معينة بل بقيمة احتياجات الخزينة لتحقيق التوازن (قيمة العجز)¹.

وعليه فإن بنك الجزائر أصبح بإمكانه طباعة المزيد من العملة المحلية لتلبية حاجيات الخزينة العمومية بما فيها تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسرا، وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للخزينة العمومية وللإقتصاد الجزائري ككل.

ثالثا: حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر ومدى مساهمته في تمويل عجز الميزانية العامة يوضح الجدول الموالي حجم التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017-2019):

الجدول رقم (4-13): حجم التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2017	2018	2019
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مبلغ تراكمي)	2185	5556.2	6556.2
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (سنوي)	2185	3371.2	1000
معدل نمو سندات مالية الصادرة أو مضمونة من طرف الدولة (%)	-	54.28	-70.34

https://www.bank-of-algeria.dz/html/Situation_BA_AR.htm

المصدر: التقارير الشهرية لبنك الجزائر

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية وللإقتصاد ككل بلغت 2185 مليار دج سنة 2017، وارتفعت إلى 3471 مليار دج سنة 2018، أي بنسبة نمو 54.28% لتعرف انخفاضا سنة 2019 مسجلة 1000 مليار دج، بالغا

¹ وليد العيشي، أحمد صديقي، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد(06)، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، جوان 2018، ص ص 263.262.

- بذلك حجم التمويل غير التقليدي مند تعديل قانون النقد والقرض في 11 أكتوبر 2017 إلى نهاية شهر نوفمبر 2019 قيمة 6556.2 مليار دج، والتي وزعت حسب التقرير الأخير لبنك الجزائر (2019) كما يلي:¹
- مبلغ 2470 مليار دج مخصصة لدعم الخزينة العمومية في مواجهة عجز الميزانية العامة للدولة؛
 - مبلغ 1813 مليار دج خصصت لتسديد الدين العمومي المتعلق بالشركات العمومية سونطراك، سونلغاز وتسديد القرض السندي،
 - مبلغ 500 مليار دج موجهة للصندوق الوطني للتقاعد لتسديد دينه لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية؛
 - مبلغ 1773.2 مليار دج للصندوق الوطني للاستثمار لتمويل برامج عدل وتمويل عجز الصندوق الوطني للتقاعد والمشاريع الهيكلية.
 - كما يوضح الجدول الموالي مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة (2017-2019):

الجدول رقم (4-14): مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة (2019-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2017	2018	2019
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مبلغ تراكمي)	2185	5556.2	6556.2
المبلغ الموجه لدعم الخزينة العمومية لمواجهة عجز الميزانية (مبلغ تراكمي)	570	1815	2470
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة (مبلغ سنوي)	2185	3371.2	1000
المبلغ الموجه لدعم الخزينة العمومية لمواجهة عجز الميزانية (مبلغ سنوي)	570	1245	655
رصيد الميزانية العامة	-1234,745	-1342,601	-1138,977
نسبة التمويل (%)	46.16	92.7	57.5

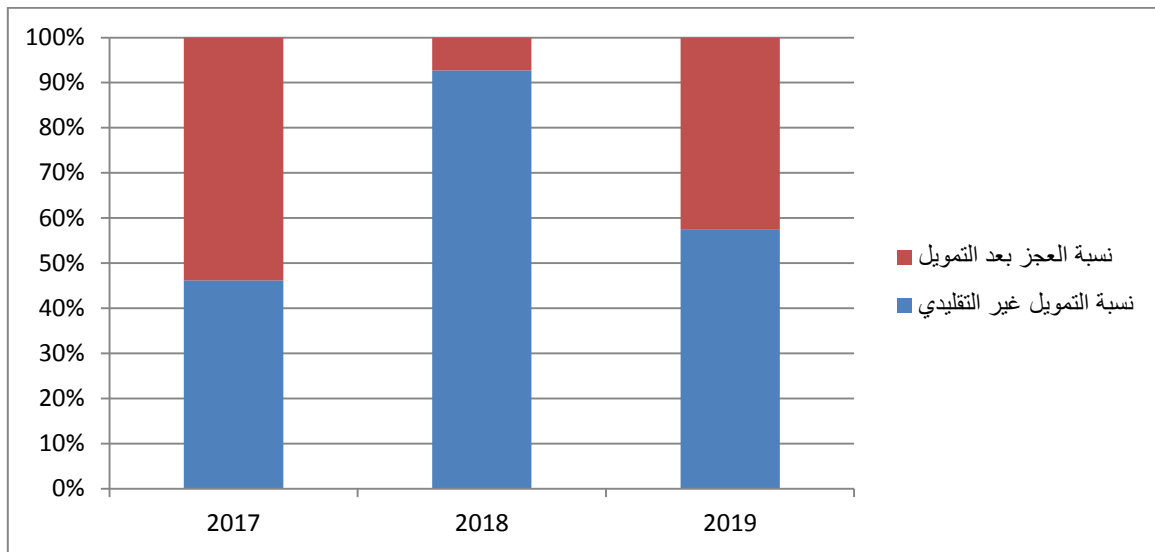
source; https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/note_politique_monetaire_refinancement.pdf

¹ هجيرة مكاي، محمد بوبكر، مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية 2014-2019، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد (04) العدد (01)، جامعة الوادي، الجزائر، أبريل 2020، ص 223.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-14) انطلاق التمويلات الداخلية غير التقليدية للخرينة العمومية الموجهة لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة الذي عرف ارتفاعا كبيرا سنة 2017 إثر الأزمة النفطية بقيمة 570 مليار دج، و بنسبة 46.16% من العجز بعد نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات كليا خلال هذه السنة والذي لم يكن كافيا لمواجهة العجز الموازي، ثم ارتفعت قيمة هذه التمويلات إلى 1245 مليار دج سنة 2018 بنسبة تمويل 92.7% من رصيد الميزانية نتيجة ارتفاع العجز خلال هذه السنة، وعرفت بعدها هذه التمويلات انخفاضا مسجلة 655 مليار دج سنة 2019 بنسبة 57.5% من رصيد الميزانية، وبلغ إجمالي هذه التمويلات الموجهة لدعم الخزينة العمومية لتمويل عجز الميزانية قيمة 2470 مليار دج نهاية شهر نوفمبر 2019 أي 37.67% من المبلغ الإجمالي للتمويل غير التقليدي.

والشكل الموالي يوضح مساهمة التمويلات الداخلية غير التقليدية في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2019-2017)

الشكل رقم (4-7): مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-14)

وعليه فإن التمويلات الداخلية غير التقليدية من بنك الجزائر للخرينة العمومية والموجهة لتمويل عجز الميزانية شكلت أكبر نسبة من إجمالي التمويل غير التقليدي، واعتبر الأسلوب الرئيسي في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2019-2017) والذي مكناها من تحسين أوضاعها وتحقيق تعافي لكل من الخزينة العمومية والميزانية العامة في المدى القصير، إلا أنه لا يمكن القول

أنه أسلوب فعال بل هو عبارة عن حل ظرفي بسبب تأثيره السلبي على استقلالية بنك الجزائر و على احتياطاته، إضافة إلى مخاطر أخرى يمكن أن يواجهها الاقتصاد الجزائري نظرا لهيكلته الضعيفة وعدم قدرته على استيعاب مثل هذه الآليات المتقدمة.

المطلب الثالث: سياسات داعمة لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر

اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة في ظل انهيار أسعار النفط منتصف 2014، تمثلت أهمها في إصدار سندات القرض السندي، ترشيد النفقات، تخفيض قيمة العملة والاصلاح الضريبي.

أولاً: القرض السندي

أطلق وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة يوم 12 أبريل 2016 رسمياً آلية القرض السندي لتمويل المشاريع الاقتصادية المسطرة في البرامج الحكومية والمهددة بالإلغاء والتجميد عن طريق المديونية الداخلية جراء عدم قدرة الخزينة العمومية على تغطية نفقاتها بسبب الأزمة النفطية وتراجع المداخيل الوطنية، والتراجع الكبير لرصيد صندوق ضبط الإيرادات، وقد أصدرت الخزينة العمومية وفق الشروط المحددة من قبل وزارة المالية سندات القرض السندي بعنوان "القرض الوطني للنمو الاقتصادي" في 16 أبريل 2016 لمدة أقصاها ستة أشهر¹، في شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب لمدة ثلاث أو خمس سنوات بقيمة 50000 دج لكل واحدة منها، وتكون نسبة فائدة السندات التي تصدر لمدة ثلاث سنوات 5.00% سنوياً و 5.75% سنوياً بالنسبة للسندات التي تصدر لمدة خمس سنوات، ويتم دفع الفوائد الناتجة عن هذه السندات سنوياً في تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب وتكون معفاة من الضرائب².

وتتميز سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي بالخصائص التالية:³

- قابلة للتداول الحر، إذ يمكن شراءها أو التنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتظهير السند أو عن طريق وسطاء مختصين، كما يمكن رهنها لقرض مصرفي.

¹ فريد بن عبيد، إنصاف قصوري، آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد (04)، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 137.

² قرار مؤرخ في 28 مارس 2016 يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، الجريدة الرسمية العدد (20)، المؤرخة 30 مارس 2016، ص 33.

³ المرجع السابق، ص ص 33، 34.

- يسمح بالتسديد المسبق للسندات المصدرة في إطار هذا القرض قبل آجال استحقاقه بطلب من حاملها بعد رأي المدير العام للخزينة، ولا يمكن طلب التسديد المسبق من طرف حامل السند إلا بعد انقضاء نصف المدة الإجمالية للسند، وتحسب نسبة الفائدة المطبقة عند التسديد المسبق بنسبة عدد الأيام الجارية بعد تسديد آخر قسيمة.
- يفتح اكتتاب سندات الخزينة لدى صناديق الاكتتاب المتمثلة في: الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، الخزينة الولائية، وكالات بريد الجزائر، الوكالات البنكية وكذا فروع بنك الجزائر.
- تستفيد المصالح المالية التابعة لوزارة المالية ومصالح بريد الجزائر، وبنك الجزائر والبنوك من عمولة توظيف اكتتاب من الخزينة قدرها 1% من مبلغ رأس المال المكتتب فعلا أو المكتتب بصفة نهائية في اليوم الأخير من فترة الاكتتاب.
- وقد أدرجت وزارة المالية تعديلات طفيفة على شروط الاكتتاب في سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، من خلال القرار المؤرخ في 3 ماي 2016 وتتضمن هذه التعديلات:
- تصدر سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي في شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب بقيمة 10000 دج، 50000 دج أو 1000000 دج مع الإبقاء على نفس مدة الاستحقاق (ثلاث أو خمس سنوات)، ومعدلات الفائدة.
- توسيع عدد الصناديق الخاصة باكتتاب السندات إلى سبعة صناديق وذلك بإضافة وكالة التأمين المباشر إلى الصناديق السابقة الذكر، واستفادتها على عمولة توظيف من الخزينة تقدر بـ 1% من مبلغ رأس مال المكتتب فعلا أو المكتتب بصفة نهائية في اليوم الأخير من فترة الاكتتاب كما هو الحال مع صناديق الاكتتاب الأخرى.
- وقد تم تحصيل حوالي 568 مليار دج جراء الاكتتاب في سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي الذي انقضت آجاله في 16 أكتوبر 2016، وتم توجيه 557.828 مليار دج للخزينة العمومية لمواجهة العجز في الميزانية العامة للدولة سنة 2016 الذي قدر بـ 2285.913 مليار دج، وعليه فقد ساهم هذا القرض بـ 24.4 % في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، لتبدأ بعدها الخزينة العمومية سنة 2017 بتسديد الدين العمومي المتعلق بهذا القرض والذي قدر بـ (147.328) إلى غاية سنة 2019 بقيمة (157.934)، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-15): القرض الوطني للنمو الاقتصادي (2016-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2016	2017	2018	2019
قيمة القرض الوطني للنمو الاقتصادي	557.828	-147.328	-63.784	-157.934

Source : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT2019>

وعليه يمكن القول أن القرض السندي يعتبر من بين الحلول الظرفية والعاجلة التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية لتمويل الانفاق العام وبالضبط الاستثماري منه وتحقيق التعافي للميزانية العامة للدولة، في ظل الضغوطات التي تعيشها الجزائر إثر الأزمة النفطية 2014، إلا أن هذا القرض لم يحقق الهدف المنشود في تعبئة الموارد المالية الكافية في ظل تراجع إيرادات الدولة بسبب العديد من العراقيل التي واجهت تطبيقه و من أهمها انعدام الثقة بين الحكومة الجزائرية ومواطنيها، غياب الثقافة الاستثمارية عند الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في مثل هذا النوع من السندات التي تعد ربوية ومخالفة للشريعة الإسلامية، أسعار فائدة غير مقنعة للمستثمرين في ظل معدل تضخم كبير قدر بـ 6.4% مع صعوبة التحكم فيه، وتراجع قيمة الدينار ومؤشرات اقتصادية غير مستقرة، بالإضافة إلى ضعف الأشهر للاكتتاب في هذه السندات.

ثانيا: ترشيد الانفاق العام

من خلال الشكل رقم (4-2) يلاحظ انخفاض الانفاق العام بداية من سنة 2015 جراء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال ترشيد الانفاق والتي مست ميزانيتي التسيير والتجهيز على حد سواء، نتيجة انهيار أسعار النفط وتراجع القدرات المالية للدولة مع العجز المستمر للميزانية العامة للدولة، وذلك وفقا لتعليمات وزير المالية التوضيحية لإعداد الميزانية العامة، وشملت هذه الإجراءات:

1- إجراءات ترشيد نفقات التسيير: تمثلت في:¹

- التحكم في عمليات التوظيف: من خلال تجنب كل اقتراح لإنشاء مناصب مالية جديدة، باستثناء تلك المقررة بصفة استثنائية من طرف السلطات العمومية، وإعطاء الأولوية كلما سمحت الفرصة

¹ مذكرة توجيهية رقم 457 متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية و ميزانية الدولة لسنة 2019، وزارة المالية، الجزائر، مؤرخة في 2018/03/20، ص ص 4، 5

لإعادة توزيع المناصب المالية الموجودة داخل وما بين القطاعات، مع القيام بتعويض منصب من كل خمس مناصب أصبحت شاغرة بما في ذلك المناصب الناتجة عن الإحالات على التقاعد.

- ترقب الزيادة اللازمة فقط للتكفل بالترقية القانونية للمستخدمين في حدود 1.5%.

- التخلي على اقتناء العتاد وأثاث المكاتب بدون دوافع جلية للتجديد والأخذ بعين الاعتبار سوى الاحتياجات المحتملة الناجمة عن إنشاء هياكل ومصالح جديدة.

- الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج إلا في الحالات القصوى وتقليص التكفل بالوفود الأجنبي وتنظيم اللقاءات والندوات وغيرها من التظاهرات الصارمة لمدى جدواها.

- منح الأولوية للبنى التحتية القطاعية والبنى المخصصة لتنظيم الندوات والأيام الدراسية والاجتماعات الموسعة.

2- إجراءات ترشيد نفقات التجهيز: تمثلت أهم إجراءات ترشيد نفقات التجهيز فيما يلي:

- منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة، مع تجميد كل عمليات مشاريع التجهيز التي لم تنطلق إلى وقت لاحق، والقيام بالعمليات الضرورية وفق الأولوية وحسب الحاجيات المحددة الحقيقية واللازمة.

كما أن لا يجب تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتي تتوفر على شروط الانطلاق فيها (توفر الوعاء وتحريره من كل العوائق وانهاء الدراسات والموافقة عليها فضلا عن نتائج الإعلان عن المناقصات.... إلخ).¹

- تأجيل مشاريع اقتناء السيارات الإدارية إلى غاية السنة المالية 2016 والتي تخص كل من السيارات التي تم تسجيل اعتمادات بشأنها برسم ميزانية سنة 2015، ومشاريع الصفقات المتعلقة باقتناء سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية المختصة ولم يسجل بشأنها أي التزام أو دفع، إلا إذا حظيت بالموافقة للوزير الأول.²

- الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما يجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية و التربوية مع ترشيد تنظيمها وتسييرها.

¹ تعليمية الوزير الأول رقم 348، بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، 25 ديسمبر 2014.

² تعليمية الوزير الأول رقم 1356، المتعلقة بالتوضيحات التكميلية من أجل تجسيد التدابير الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، الجزائر، 1 أوت 2015.

- اقفال كل حسابات برامج التنمية السابقة: تناسبا مع إجراءات ترشيد النفقات في ظل تراجع الموارد المالية للدولة إثر الأزمة النفطية الأخيرة أقرت الحكومة الجزائرية غلق أربع (04) حسابات التخصيص الخاص عند تاريخ 3 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة، باستثناء مبلغ قدره 300 مليار دج سيتم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 بعنوان * حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز*، وتتضمن هذه الحسابات في:¹

- حساب رقم 115-302 بعنوان * حساب تسيير عمليات البرنامج الخاص للإعمار*؛
- حساب رقم 120-302 بعنوان * حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الانعاش 2005 و 2009؛
- حساب رقم 134-302 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.
- حساب رقم 143-302 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

ثالثا: تخفيض قيمة العملة الوطنية

لجأت السلطات النقدية في الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي، الأورو) في العديد من المرات كانت أولها 1987 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث كان التخفيض بشكل تدريجي بداية من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط، انخفاض احتياطي السيولة الأجنبية وزيادة حجم المديونية وخدماتها ليعرف بعدها الدينار الجزائري انخفاضات إدارية متتالية إلى غاية يومنا هذا، تحت تأثير مجموعة من العوامل أهمها:²

- زيادة الصادرات: هدفت سياسة تخفيض الدينار إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات والرفع من قيمتها، إلا أنه مع عدم مرونة الجهاز الانتاجي الجزائري حالت دون تحقيق ذلك.

¹ المادة (119)، الجريدة الرسمية عدد (77)، الصادرة بتاريخ ديسمبر 2016.

² ميلود وعيد، محمد هاني، تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة أوراق اقتصادية، العدد (02)، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018.

- إدارة الميزانية العامة: هدفت هذه السياسة إلى التخفيف من عجز الميزانية العامة للدولة من خلال التأثير في حصيلة الجباية البترولية عند تحويلها للدينار، بسبب انخفاض أسعار البترول في الأزمة المالية العالمية 2008، والأزمة النفطية منتصف سنة 2014.

- إدارة الميزان التجاري: والذي شهد عجزا في العديد من السنوات خاصة سنة 2015 بفعل تدني قيمة الصادرات من المحروقات التي تمثل 98% من مجموع الصادرات مع ارتفاع قيمة الواردات التي تمثل معظمها في مواد استهلاكية مدعمة من طرف الحكومة عبر الميزانية العامة.

- التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التوجه نحو تخفيض الدينار في ظل شح السيولة، وارتفاع حجم الطلب الكلي للحكومة مع عدم كفاءة السوق المالي.

- إدارة آثار تفكيك التعريفات الجمركية لصالح الاتحاد الأوروبي مند سنة 2006، التي كلفت الخزينة العمومية 8 مليار دولار إلى غاية 2016.

والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2019):

الجدول (4-16): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2019)

السنوات	سعر الصرف دج/	نسبة التغير %
2000	75.29	-
2001	77.26	-2.62
2002	79.69	-3.14
2003	77.37	2.91
2004	72.07	6.85
2005	73.37	-1.80
2006	72.65	0.98
2007	69.36	4.52
2008	64.58	6.89
2009	72.65	-12.49
2010	74.41	-2.42
2011	72.85	2.09
2012	77.55	-6.45
2013	79.38	-2.36
2014	80.56	-1.49
2015	100.46	-24.70
2016	109.47	-8.97
2017	110.93	-1.33
2018	116.62	-5.13
2019	119.36	-2.35

Source : http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/change2019.pdf

28/08/2020 ; 12 :30h

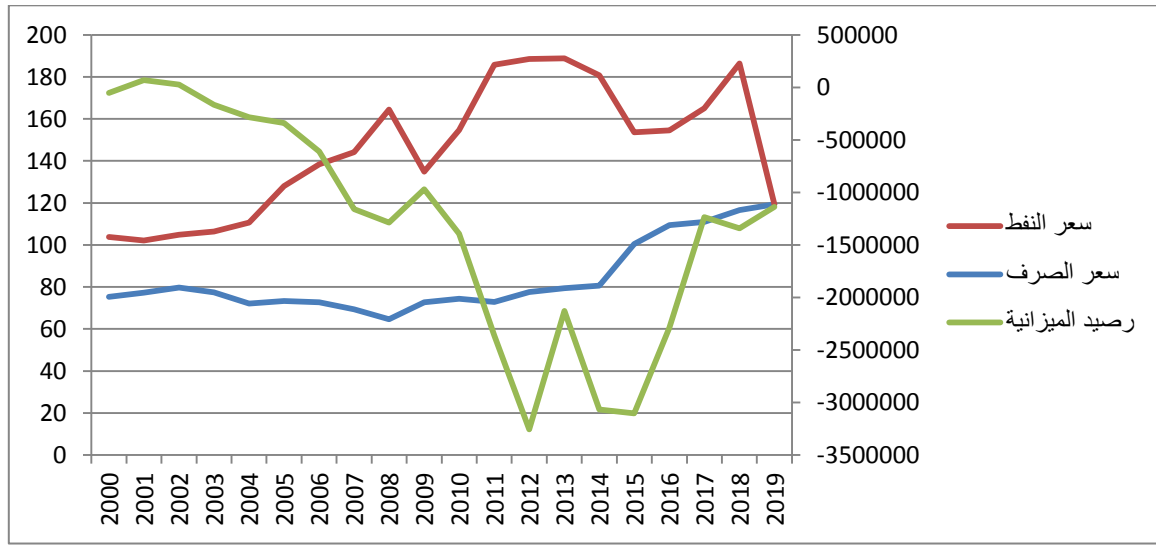
من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري عرف تذبذبا خلال الفترة (2000-2019) حيث:

- الفترة (2000-2014): قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال السنوات (2000-2002) بنسبة 5.85% لتقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للحد من نمو الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، ليعرف بعدها الدينار تحسنا بداية من سنة 2004 أين أصبح 1 دولار يساوي 73.37 دينار جزائري بينما كان 1 دولار يساوي 77.37 دينار جزائري سنة 2003، وتواصل هذا التحسن إلى غاية سنة 2008 أين سجل الدينار أحسن مستوى له مقابل الدولار خلال فترة الدراسة بسعر صرف قدره 64.58، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط واحتياطي الصرف من العملة الصعبة خلال هذه الفترة، ليخضع بعدها بنك الجزائر قيمة الدينار خلال الفترة (2009-2010) بهدف حماية الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية 2008 التي أثرت سلبا على أسعار النفط وعلى سعر صرف الدولار مقابل الأورو، (خاصة وأن الصادرات الجزائرية مقومة بالدولار بينما وارداتها مقومة بالأورو)، وسجل بعدها الدينار ارتفاعا طفيفا بنسبة 2.09% سنة 2011، ليعرف بعدها انخفاضات متتالية إلى غاية 2014 وهذا ناتج عن السياسة الحكومية المتبعة للحد من الاستيراد الذي تفاقم في سنوات البرامج التنموية للفترة 2001-2014 وحماية الاقتصاد من التبعية للخارج.

- الفترة (2014-2019): وكنتيجة للأزمة النفطية منتصف 2014 وتأثيراتها على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري والتي من بينها الارتفاع الكبير لعجز الميزانية العامة للدولة قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري كأحد السياسات الداعمة لتمويل الميزانية العامة للدولة بخفض سعر صرفه إلى 100.46 مقابل الدولار الواحد سنة 2015 بينما كان 80.56 دج للدولار الواحد سنة 2014 أي بنسبة 24%، واستمر هذا التخفيض بشكل تدريجي إلى غاية 2019 أين سجل 119.36 دج مقابل الدولار الواحد وعليه فإن الدينار قد انخفض بـ 48.16% خلال الفترة (2014-2019) كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار الجزائري ومن تم رفع الإيرادات العامة من جهة وتقليل حجم الواردات والتي تتمثل معظمها في مواد استهلاكية مدعمة من طرف الحكومة عبر الميزانية العامة للتخفيض من إجمالي النفقات من جهة أخرى و الحد من خروج العملة الصعبة.

و الشكل الموالي يوضح تطور كل من سعر صرف الدينار مقابل الدولار، رصيد الميزانية العامة للدولة، و سعر النفط.

الشكل رقم (4-8): تطور سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ بأن تخفيض الدينار الجزائري كان متزامنا مع انخفاض أسعار النفط خلال الفترة (2014-2019) حيث حاولت الحكومة الجزائرية الاستفادة من فارق سعر صرف الدينار للرفع من صادراتها البترولية بالعملة المحلية التي لم ترتفع بالقدر الكافي لتمويل الانفاق العام والذي عرف انخفاضا طفيفا نتيجة سياسة التقشف المتبعة بعنوان ترشيد النفقات العمومية خلال نفس الفترة، وعليه فإن سياسة تخفيض العملة تعد من بين الوسائل الظرفية والمدمعة التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية من خلال التسيير الإداري للدينار لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة والتي لا تعد الحل الأمثل في ظل المستويات الكبيرة التي وصل إليها هذا العجز، مع التأثيرات السلبية لهذه السياسة على التضخم ومستويات الأسعار والقدرة الشرائية للدينار في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي.

رابعا: الإصلاح الضريبي

اعتمدت الجزائر في نظامها الضريبي ابتداء من الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على مجموعة من الضرائب تتمثل أهمها في:

- الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG): تشمل هذه الضريبة على مجموعة من المداخل هي المرتبات والأجور والمنح العمومية، الأرباح الصناعية والتجارية، المداخل العقارية، القيم المنقولة والمداخل الفلاحية.¹ ولقد نصت المادة (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على "تؤسس ضريبة

¹ Guide Partique du contribuable, DGI,drpc,sahel,2009,p 09.

سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف بالضريبة، وتعتبر ضريبة مباشرة وتصاعدية".

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS): إن أهم الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها الإصلاح الضريبي الذي قامت به الدولة هو إخضاع الشركات العمومية كمثيلاتها الخاصة للضريبة على أرباح الشركات لمنطق قواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات الموجه بموجب المادة (38) من قانون المالية لسنة 1991.¹

- الرسم على القيمة المضافة (TVA): أسس الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات وذلك كنتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته، ويعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض على الانفاق الإجمالي أو الاستهلاك الإجمالي، ويطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، وله معدلان معدل عادي 17% ومعدل منخفض بـ 7%.²

- تأسيس الرسم الوحيد الإجمالي الجزافي (TUGF): تأسست الضريبة الجزافية بموجب قانون المالية لسنة 2007، وهي موجهة لصغار التجار وبالضبط إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 10.000.000 دج.³

- تأسيس الرسم على النشاط المهني (TAP): أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991 ليعوض الرسمين السابقين على النشاطات التجارية والصناعية (TAIC) والرسم على النشاطات غير التجارية (TANC)، ويفرض هذا الرسم على رقم الأعمال المحقق في القطاعات التجارية والمهنية وأصحاب المهن الحرة، ويقدر بـ 2% و 3% فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويخفض إلى 1% بالنسبة لنشاطات الإنتاج دون الاستفادة من التخفيضات.⁴

¹ حسين بومدين، وآخرون، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد (02)، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص 156.

² المرجع السابق، ص 156.

³ مصباح حراق، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد -دراسة حالة الجزائر-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، العدد (04)، 2016، ص 53.

⁴ المرجع السابق، ص 54.

- استحداث قانون الإجراءات الجبائية (CPF): تم تدعيم التشريع الجبائي الجزائري المكون من خمس قوانين (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الرسم على قانون الأعمال، قانون الطابع، قانون التسجيل) بالقانون السادس الذي تم تأسيسه بموجب المادة (40) لقانون المالية لسنة 2002 المسمى بقانون الإجراءات الجبائية ينظم ويجمع القواعد الإجرائية التي تربط المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية.¹

ولم يتمكن النظام الضريبي الجزائري من تحقيق الاستقرار بسبب صدور العديد من التعديلات الضريبية عبر قوانين المالية للفترة (2000-2019)، مما أثر سلبا على تعبئة الجباية العادية وتتمثل أهم هذه التعديلات المطبقة في الآونة الأخيرة بعد الأزمة النفطية 2014 وبالأخص التغيير في معدلات الضرائب والرسوم وكذا الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين والتي ترى الدولة أن لها أثر في رفع مساهمة الضرائب في تمويل الميزانية العامة للدولة فيما يلي:

- الضريبة على الدخل الاجمالي: بموجب قانون المالية 2017 قرر الاخضاع لهذا النوع من الضرائب أرباح رأس المال المتاحة للمباني المبنية وغير المبنية بمعدل 5% ضريبة الاستقطاع ولا تخضع للضريبة على الدخل الاجمالي في هذا النوع أرباح رأس المال:²

- المحققة عن التنازل عن ملكية عقارية مرتبطة بالتعاقد للتنازل عن ملكية العقار؛
- المحققة عند التنازل على العقار من طرف المستأجر أو المؤجر في عقد الايجار؛
- تخص التنازل عن عقارات مبنية وغير مبنية المجمدة والتي عقدت منذ أكثر من عشر سنوات.

- الضريبة على أرباح الشركات: تم تعديل معدل الضريبة على أرباح الشركات وفق قانون المالية التكميلي لسنة 2015 بـ 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار، و 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.³

¹ المرجع السابق، ص 54.

² وليد عابي وآخرون، الاصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة (1993-2017)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد (04)، العدد (02)، جامعة مسيلة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 64.

³ المادة (150)، أمر 01-15 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الصادر بالجريدة الرسمية العدد (40)، الصادرة بتاريخ 23 جوان 2015.

- الرسم على القيمة المضافة: بموجب قانون المالية 2017 تم رفع ضريبة القيمة المضافة من 7% إلى 9% (المعدل المخفض) ومن 17% إلى 19% (المعدل العادي)، وقد تم تبرير هذا الرفع بأنه سيخصص لدعم ميزانية للدولة في حدود 80% و 20% لميزانية البلديات.¹

- الضريبة الجزائية الوحيدة: بموجب قانون المالية 2015 تم رفع سقف الاخضاع لهذه الضريبة من 10.000.000 دج إلى 30.000.000 دج.

من خلال الملحق رقم (01) نلاحظ ارتفاع حصيلة الجباية العادية في السنوات الأخيرة حيث فاقت نسبة الجباية البترولية خلال الفترة (2012-2019)، وذلك راجع إلى الإصلاحات التي مست النظام الجبائي والانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط في السوق العالمية بداية منتصف 2014، وبالرغم من الارتفاع في حصيلة الجباية العادية إلا أنها لازالت بعيدة عن الطموحات المعلنة في إطار الإصلاحات الجبائية المنتهجة التي تهدف بالأساس إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وتقليص تبعية الميزانية العامة الجزائرية لأسعار النفط في السوق العالمية.

وقد أصبح إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية حتمية اقتصادية في ظل التطاير الذي يميز أسعار النفط في السوق العالمية، من خلال اتخاذ مجموعة اصلاحات جبائية منتظمة ومدرسة تعطي نتائج إيجابية على المدى القصير والطويل ببدل المزيد من الجهود لتعزيز الإدارة الجبائية ورفع كفاءتها، رفع الوعي الضريبي لدى المكلفين، إعادة النظر في القوانين المنظمة للنظام الجبائي، وتوفير نظام معلوماتي فعال يركز على تكنولوجيا جيدة تسمح بتبسيط الإجراءات وتحقيق الفعالية والشفافية عن طريق رقمنة جميع العمليات الجبائية.

¹ المرجع السابق، ص 66.

المبحث الثالث: تقييم أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

طبقت الجزائر أسلوبين رئيسيين لتمويل عجز الميزانية العامة في الفترة (2000-2019) تمثلا في صندوق ضبط الإيرادات والتمويل غير التقليدي مدعومة ببعض السياسات الأخرى بهدف تحقيق الاستقرار للميزانية العامة للدولة، وسيتم من خلال هذا المبحث تقييم هذه الأساليب من خلال تحليل تطور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، مع اقتراح مصادر تمويلية لعجز الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: تحليل أثر أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة على الاقتصاد الوطني (2000-2019)

اقتصر تقييم أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الفترة (2000-2019) على تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في النمو الاقتصادي، الميزان التجاري، معدل التضخم ومعدل البطالة.

أولا: النمو الاقتصادي

يوضح الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ورصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2019):

الجدول رقم (4-17): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ورصيد الميزانية العامة في الجزائر (2000-2019)

الوحدة: تريليون دينار جزائري

السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي	رصيد الميزانية العامة للدولة
2000	3.8	-53198
2001	3	68709
2002	5.6	26038
2003	7.2	-164624
2004	4.3	-285372
2005	5.9	-338045
2006	1.7	-611089
2007	3.4	-1159519
2008	2.4	-1288603
2009	1.6	-970972
2010	3.6	-1392296
2011	2.9	-2363759
2012	3.4	-3254143
2013	2.8	-2128816
2014	3.8	-3068021
2015	3.7	-3103789
2016	3.2	-2285913
2017	1.3	-1234745
2018	1.4	-1342601
2019	0.8	-1138977

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://data.albankaldawli.org/>

وزارة المالية، المديرية العامة للسياسات و التقديرات

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2019.pdf>

عرفت الجزائر وفترات مالية كبيرة في الفترة (2001-2014) نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، دفعت بالحكومة إلى اتباع سياسة انفاقية توسعية بتطبيق ثلاثة برامج تنموية تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، الذي عرف من خلال معطيات الجدول أعلاه إرتفاعا خلال السنوات 2000 إلى 2005 مسجلا أعلى قيمة له بـ 7.2% سنة 2003 و الناتج عن التحسن الملحوظ في نمو قطاع المحروقات، ليعرف بعدها نمو الناتج المحلي الاجمالي انخفاض حاد سنة 2006 إلى 1.7% من 5.9% سنة 2005 والذي يعود إلى التناقص الملحوظ للقيمة المضافة لقطاع المحروقات بسبب تراجع حجم المحروقات السائلة والغازية المصدرة جراء انخفاض الطلب عليها في الدول الأوروبية، واستمر النمو بعدها بوتيرة متواضعة إلى غاية سنة 2008، حيث عرف انخفاضا إلى 1.6% سنة 2009 نتيجة انخفاض أسعار النفط وحجم إنتاجه جراء الركود الاقتصادي الذي عرفته معظم دول العالم إثر الأزمة المالية العالمية 2008، ثم ارتفع هذا النمو إلى 3.6% سنة 2010 وحافظ على استقراره إلى غاية سنة 2014 بمعدل نمو متوسط.

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية منتصف عام 2014 إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بشكل تدريجي بداية من سنة 2015 الذي سجل فيها 3.7% إلى غاية سنة 2019 مسجلا 0.8% بسبب التراجع القوي لوتيرة نمو قطاع المحروقات، مع تعرقل نمو القطاعات غير النفطية جراء آثار تدابير ضبط أوضاع المالية العامة لمواجهة التراجع الكبير في الإيرادات العامة المتضمنة ترشيد النفقات العامة من خلال إلغاء شبه كلي للمشاريع الاستثمارية، رفع الضرائب والرسوم على الإستيراد، فرض رخص استيراد جديدة مع تخفيض قيمة العملة المحلية التي أدت إلى رفع أسعار السلع المستوردة، ضف إلى كل ذلك التشوهات الهيكلية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني.

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال الفترة (2000-2019) ضعيفة مقارنة بالإمكانات التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني من موارد مادية وبشرية، بسبب هدر الموارد المالية وسوء تسييرها وانتشار الفساد الذي جعل من النمو الاقتصادي في الجزائر مقيدا بالأداء المسجل في قطاع المحروقات الذي يعتبر المحدد الرئيسي بسبب وزنه الراجح في إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا: الميزان التجاري

يوضح الجدول الموالي تطور رصيد الميزان التجاري والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة

(2000-2019):

الجدول رقم(4-18): رصيد الميزان التجاري والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	رصيد الميزان التجاري	رصيد الميزانية العامة للدولة
2000	12300	-53198
2001	9610	68709
2002	6700	26038
2003	11140	-164624
2004	14270	-285372
2005	26470	-338045
2006	34060	-611089
2007	34240	-1159519
2008	40596	-1288603
2009	7784	-970972
2010	18205	-1392296
2011	25961	-2363759
2012	20167	-3254143
2013	9880	-2128816
2014	459	-3068021
2015	-18084	-3103789
2016	-20128	-2285913
2017	-14412	-1234745
2018	-7450	-1342601

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للسياسات والتوقعات

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2019.pdf>

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائضا خلال الفترة (2014-2000)

بشكل متذبذب، حيث عرف رصيده انخفاضا خلال الفترة (2002-2000) بسبب انخفاض الصادرات البترولية مع ارتفاع قيمة الواردات، أما الفترة (2008-2003) شهد ارتفاعا مستمرا مسجلا أعلى قيمة له سنة 2008 بـ 40596 مليون دج بالرغم من الاتجاه التصاعدي للواردات نتيجة زيادة الانفاق العام خلال هذه الفترة، إلا أن وصول أسعار النفط لمستويات قياسية ضاعفت نمو الصادرات، ليعرف بعدها انخفاضا سنة 2009 بنسبة 80.82% وهو راجع للتأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على أسعار البترول، و سعر صرف الدولار الأمريكي.

عرف الميزان التجاري عجزا خلال الفترة (2018-2015) مسجلا أعلى قيمة له بـ (20128) مليون دج سنة 2016، ويعود ذلك للانخفاض الكبير في الصادرات البترولية التي تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات بسبب الانخفاض الكبير لأسعار النفط إثر الأزمة النفطية العالمية منتصف 2014، ثم سجل هذا العجز تراجعا سنّي 2017، 2018 بقيمة (14412) مليون دج و (7450) مليون دج على

التوالي، نتيجة الارتفاع الطفيف للصادرات إثر انتعاش أسعار النفط وتطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي ساهمت في رفع قيمة الصادرات البترولية بالدينار الجزائري، مع الانخفاض في قيمة الواردات نتيجة ترشيد النفقات العامة فيما يخص تجميد المشاريع التنموية وكبح الواردات من خلال منع استيراد بعض السلع الكمالية وفرض تراخيص جديدة للاستيراد على مجموعة من السلع. وعليه فإن أسعار النفط في الأسواق العالمية تعتبر العامل الرئيسي الذي يؤثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري كون صادرات المحروقات تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات في ظل ضعف الجهاز الانتاجي، وهو العامل الذي يشترك فيه مع الميزانية العامة الجزائرية التي تعد الجباية البترولية العامل الرئيسي في التأثير على رصيدها، وأن السياسات التمويلية للميزانية المطبقة من قبل الحكومة للتخفيف من حدة العجز خلال الفترة (2015-2018) كترشيد النفقات وتخفيض قيمة العملة أدت إلى تراجع عجز الميزان التجاري بينما التمويل غير التقليدي لم يؤثر بشكل واضح على هذا العجز لضعف أداء الاقتصاد الوطني في الرفع من الإنتاج بشكل موازي مع الرفع في الكتلة النقدية.

ثالثا: معدل التضخم

يوضح الجدول الموالي تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

الجدول رقم (4-19): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: <https://data.albankaldawli.org/>

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم في الجزائر عرف تذبذبا خلال الفترة (2000-2019) مسجلا معدل شبه منعدم سنة 2000 قدر بـ 0.34% نتيجة السياسة النقدية الانكماشية المطبقة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي (1994-1998)، والتي تمثلت أهم إجراءاتها في التخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، تقليص نمو الكتلة النقدية، رفع معدلات الفائدة وتحرير الأسعار، إلا أنه سرعان ما ارتفع إلى 4.23 % سنة 2001 ليتواصل عند نفس المستوى تقريبا إلى غاية سنة 2013 وهو ناتج عن تطبيق الحكومة لسياسة إنفاقه توسعية في إطار تنفيذ البرامج التنموية لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) لتوفر الموارد المالية الكافية بسبب ارتفاع أسعار النفط، التي أدت إلى ارتفاع الطلب الكلي دون أن

يقابله ارتفاع في العرض الكلي بنفس نسبة الارتفاع في الطلب بسبب ضعف الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات وانتقال التضخم المستورد من الشركاء التجاريين الأساسيين للموردين الجزائريين، ضف إلى ذلك ارتفاع الأجور خلال هذه الفترة وكذا تطبيق سياسة نقدية توسعية سمحت بزيادة الكتلة النقدية ولجوء بنك الجزائر إلى تخفيض قيمة العملة في العديد من المرات في إطار تمويل عجز الميزانية العامة للدول كسنة 2009، والتي كانت تهدف حماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية العالمية 2008 حيث يتضح من الجدول رقم (4-19) ارتفاع معدل التضخم إلى 5.74 % في سنة 2009.

و قد شهد معدل التضخم في الجزائر ارتفاعا خلال السنوات (2015-2018) مسجلا أعلى قيمة له سنة 2016 ب 6.4%، ويعود هذا الارتفاع إلى السياسات التمويلية المتبعة من قبل الحكومة لعجز الميزانية العامة للدولة في ظل التراجع الكبير للإيرادات النفطية بداية من منتصف 2014، إذ قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار للرفع من صادراتها البترولية بالعملة المحلية، التي أدت إلى رفع أسعار السلع المستوردة مع عدم وجود بدائل بالسلع المحلية لضعف الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، وترشيد النفقات وخفض الدعم الحكومي وعدم ضبط أسواق السلع الاستهلاكية ورفع في مستويات الضريبة وأسعار بعض السلع كالوقود، كل هذا أدى إلى ارتفاع معدل التضخم سنتي 2015 و 2016 إلى 4.78 % و 6.4 % على التوالي، كما قام بنك الجزائر بطباعة النقود بدون مقابل في إطار سياسة التمويل غير التقليدي بداية من سنة 2017، الذي أدى إلى تضاعف المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة موازية في السلع والخدمات ما أدى إلى تسجيل معدلات تضخم مرتفعة سنتي 2017 و 2018 قدرت ب 5.59 % ، 4.29 % على التوالي، ثم عرف بعدها انخفاضا سنة 2019 مسجلا 1.95 % و يعود هذا الانخفاض بالأساس إلى انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة.

إن تطبيق مثل هذه السياسات لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر المتميزة بإمكانياتها الضعيفة للرفع من أدائها الاقتصادي، تنعكس مباشرة على ارتفاع في معدل التضخم ومن ثم تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤثر بشكل سلبي على المستوى المعيشي للأفراد.

رابعاً: معدل البطالة

يوضح الجدول الموالي تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

الجدول رقم (4-20): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	29.77	27.30	25.90	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79	11.33	10.16
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21	10.20	12.0	11.88	11.70

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: <https://data.albankaldawli.org/>

توضح معطيات الجدول أعلاه أن معدل البطالة في الجزائر عرف انخفاضا خلال الفترة (2000-2014) بنسبة 65.7% وهو راجع إلى تطبيق الحكومة لسياسة إنفاقية توسعية من خلال اقرارها لثلاثة برامج لدعم النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، وكذا تطبيق الحكومة لسياسات تشغيلية تهدف لتحسين وضعية سوق العمل تمثلت أهمها في العقود ما قبل التشغيل، الشبكة الاجتماعية، ادماج حاملي الشهادات وغيرها، كل هذا أدى إلى توسيع مناصب الشغل وتخفيض معدل البطالة خلال هذه السنوات، إلا أن هذا الأخير عرف ارتفاعا سنة 2015 بنسبة 8.92% ليواصل الارتفاع خلال باقي السنوات مسجلا أعلى قيمة له 12% سنة 2017 وحافظ تقريبا على نفس المستوى سنتي 2018 و 2019، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى اتباع الحكومة لسياسة ترشيد الانفاق العام لتمويل العجز الموازي الذي عرف ارتفاعا كبيرا إثر الازمة النفطية 2014، متضمنة التحكم في عمليات التوظيف والغاء العديد من المشاريع الاستثمارية في ظل ارتفاع حجم اليد العاملة الباحثة عن العمل. ويمكن القول أن الحكومة الجزائرية لجأت لسياسات تشغيل غير فعالة فهي مجرد سياسات ظرفية ليست لها أهداف أو تأثيرات طويلة المدى غير قادرة على تحقيق تطابق بين احتياجات سوق العمل وخريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية توفر مناصب عمل غير دائمة، تهدف من خلالها لإدارة معدلات البطالة التي لا تعبر على واقع الشغل في الجزائر، وعليه فإن البطالة في الجزائر عبارة عن بطالة هيكلية ترتبط بالدرجة الأولى بتغيرات حجم الانفاق الحكومي المقدر وفق أسعار النفط في السوق العالمية.

المطلب الثاني: تقييم عام حول أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2019)

حققت الجزائر وفرة مالية كبيرة خلال الفترة (2000-2014) نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية الذي يعد المورد الرئيسي للتنمية الاقتصادية بها، حيث تشكل الإيرادات النفطية حوالي 60% إلى 70% من إيرادات الميزانية العامة مكنت الحكومة الجزائرية من اتباع منحى جديد في سير السياسة المالية بداية الألفية الجديدة تجلت في توسيع النفقات العامة متبعة المنهج الكينزي الذي يركز على تدخل الدولة في حجم النشاط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى ظهور عجز مستمر ومقصود بداية من سنة 2003 إلى 2014 ممول عن طريق صندوق ضبط الإيرادات كأداة رئيسية، بينما استمر هذا العجز إلى غاية سنة 2019 نتيجة للأزمة النفطية منتصف 2014 التي أدت إلى انخفاض كبير في أسعار النفط ومن ثم تراجع إيرادات الدولة التي أصبحت غير قادرة على تمويل إجمالي النفقات، وقد تم تمويله عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي استنفد رصيده كليا سنة 2017 ليتم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي للميزانية العامة وللأقتصاد ككل.

أنشأت الحكومة الجزائرية كغيرها من الدول النفطية صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 بهدف حماية الميزانية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال امتصاص فواض الجباية البترولية المقدرة على أساس سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة، من أجل استخدامها في تسديد المديونية الداخلية والخارجية والذي كان له دور فعال في التخفيف منها ليصبح أسلوب مالي لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة بعد التعديلات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2006، و قد تمكن الصندوق من الحفاظ على استقرار الميزانية طيلة الفترة (2006-2014) لتبدأ بعدها المخاوف حول هذا الأسلوب بسبب الانخفاض الكبير لأسعار النفط بداية منتصف 2014 حيث سجلت الميزانية عجزا ملحوظا خلال الفترة (2015-2019) لتراجع الإيرادات البترولية، مع بدأ انخفاض رصيد الصندوق إلى 2073846 مليون دج و 784458 مليون دج سنتي 2015 و 2016 على التوالي بسبب السحوبات المتتالية لتمويل العجز المتزايد، بالمقابل تراجع في موارد الصندوق التي أثبتت عدم استقرارها على المدى البعيد وأنها مرهونة بأسعار النفط في السوق العالمية، ووصل الرصيد المنعدم سنة 2017 مثبتا فشله في تجنب الميزانية العامة من مخاطر تقلبات أسعار النفط، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعود ذلك بالأساس إلى آلية عمله المحدودة في امتصاص الكتلة النقدية الفائضة عن الجباية البترولية التي تعد المورد الوحيد له واكتنازها لمواجهة العجز في الميزانية العامة دون توظيفها في استثمارات تنموية أو استثمارات مالية في الأسواق العالمية منتجة على المدى الطويل بما يسمح بتحقيق تنوع اقتصادي يخلص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات، وهو ما يتطلب إجراء عدة إصلاحات على

صندوق ضبط الإيرادات حتى يضطلع بدور أساسي في ضمان التمويل المستدام للاقتصاد الجزائري، من خلال وضع استراتيجية استثمارية واستشرافية مرنة، فعالة وطويلة المدى لاستغلال موارد الصندوق وتنميتها، تعديل الهيكل التنظيمي والإطار القانوني، زيادة الشفافية والافصاح وتكوين اطرار متخصصة في التسيير، و يمكن للحكومة الجزائرية الاستفادة من تجارب بعض البلدان الرائدة في هذا المجال كالنرويج، التي تم الاشارة إليها في الفصل الثالث، إذ يعد صندوق الثروة السيادي النرويجي من أنجح التجارب الدولية في هذا المجال، حيث يعتبر صندوق ادخار واستقرار للعوائد النفطية يركز عمله في الخارج، تقوم استراتيجيته الاستثمارية على مبدأ تحويل الإيرادات النفطية إلى استثمارات مالية (أسهم وسندات) وعقارية في مختلف أنحاء العالم تدر عوائد حقيقية للصندوق تستخدم 4% منها في تمويل عجز الميزانية غير النفطي بهدف حماية الميزانية العامة من مخاطر تقلبات أسعار النفط والحفاظ على توازنها في المدى البعيد، على عكس صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر الذي يعد صندوق استقرار يركز عمله داخل الدولة فقط، والجدول الموالي يبين أهم النقاط التي يختلف فيها صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي:

الجدول رقم (4-21): أوجه الاختلاف بين صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق المعاش الحكومي النرويجي

عنصر المقارنة	صندوق ضبط الإيرادات	صندوق المعاشات النرويجي
النشأة	سنة 2000 نتيجة الوفرة المالية الكبيرة جراء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في السوق العالمية.	سنة 1990 قامت الحكومة النرويجية بإنشاء صندوق الثروة السادي النرويجي
الهدف	- يهدف إلى تسديد الدين العمومي وضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي. - تمويل أي عجز يشمل الخزينة وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب حدوثه، مع تحديد سقفاً لرصيد الصندوق لا يجب أن يقل عن 740 مليار دينار جزائري، ليتم إلغاء هذا الحد بموجب المادة (121) من القانون 14-16 المتضمن لقانون المالية لسنة 2017. - ضبط فوائد البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛ - تغطية العجز الموازني ومحاولة الانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض؛ - توفير التمويل غير المباشر لعجز الخزينة العمومية؛ - تحقيق الاستقرار المالي والنقدي واستخدامه للتحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط	يهدف إلى الحفاظ على إيرادات النفط واستغلالها بالشكل المناسب من خلال توظيفها في استثمارات متنوعة تحقق عوائد مرضية، و التوزيع العادل للثروة بين مختلف الأجيال مع الحفاظ عليها، و تحويل الإيرادات النفطية إلى أصول مالية باستثمارها في الأسواق المالي العالمية مع مراعاة العائد و الخطر، المحافظة على استقرار الميزانية العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلب إيرادات النفط.
ملكية الصندوق	وزارة المالية	وزارة المالية
مجال عمل الصندوق	يقتصر عمل الصندوق في الداخل على تسديد عجز الميزانية، بينما يقتصر عمله على المستوى الخارجي على تسديد المديونية.	ترتكز الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق على مبدأ تحويل الإيرادات النفطية إلى أصول مالية وعقارية تحقق عوائد مستمرة، حيث يعمل على الاستثمار في مختلف أنحاء العالم في ثلاث مجالات هي الاستثمار في الأسهم، الاستثمار في السندات، الاستثمار في العقارات
إدارة الصندوق	وزارة المالية	بنك إدارة الاستثمارات النرويجي NBIM التابع للبنك المركزي النرويجي
الإشراف و الرقابة	تتولى وزارة المالية في الجزائر مسؤولية الإشراف على الصندوق، ولاعتباره حساب من الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية فهو لا يخضع للرقابة البرلمانية. ما يؤدي إلى سوء تسيير الصندوق.	تتولى وزارة المالية في النرويج مسؤولية الإشراف على الصندوق، و يخضع الصندوق النرويجي في سياسته الاستثمارية لرقابة البرلمان إضافة للرقابة التي يخضع لها على مستوى البنك المركزي ووزارة المالية الذي تعرض عليه ميزانية الصندوق السنوية وإنتاجيته، ويشترط أن تحوز إدارة الصندوق على موافقة البرلمان على برامج المستقبلية وهو ما يضيف مزيداً من الشفافية في إدارة الصندوق واستثمار موارده.

المصدر: من إعداد الباحثة

وبعد نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات وفشله في تمويل عجز الميزانية العامة في ظل ضغوطات الصدمة البترولية منتصف 2014، لجأت الحكومة الجزائرية إلى اعتماد أسلوب نقدي غير تقليدي لأول مرة في تاريخ الجزائر بهدف تمويل الخزينة العمومية لمواجهة العجز في الميزانية العامة للدولة، وتمويل التنمية الاقتصادية بعد إجراء بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10 في إطار السياسة النقدية غير التقليدية كحل استثنائي وظرفي لمدة خمس سنوات فرضته الظروف الاقتصادية، وقد تمكنت الخزينة العمومية من تمويل عجز الميزانية إلى غاية سنة 2019 مع التسبب في تأثيرات سلبية متوسطة المدى لعدم مرافقة هذا الأسلوب باستراتيجية تنموية محكمة، مع سرعة التطبيق دون القيام بدراسة معمقة تحدد سقف الإصدار ووجهته لتحقيق الأهداف المرجوة منه، إضافة لذلك عدم تناسب التمويل غير التقليدي لخصوصية الاقتصاد الوطني الذي يعد اقتصاد ريعي يفتقد لجهاز انتاجي مرن قادر على إنشاء سلع موازية لزيادة المعروض النقدي، كل هذا أدى إلى التأثير سلبا على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل التضخم والبطالة، تخفيض قيمة العملة مع تحدي كبير للخزينة العمومية حول قدرتها على تسديد هذه الديون، إضافة إلى فقدان البنك المركزي لاستقلاليتة وتآكل احتياطاته، وكذلك الحال بالنسبة لتخفيض قيمة العملة وترشيد النفقات التي كانت لها انعكاس سلبي حتى على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وعليه فإن هذه الأساليب والسياسات ماهي إلا حلول ظرفية وبعضها مؤقتة تطبق وفق الظروف الاقتصادية التي تحددها أسعار النفط في السوق العالمية، هدفها توفير إيرادات مالية لتمويل حجم الانفاق العام وتحقيق تعافي لعجز الميزانية العامة للدولة دون معالجته، فرغم الاختلافات التي يتسم بها الأسلوبين الرئيسيين المطبقين خلال الفترة (2000-2019) (صندوق ضبط الإيرادات، و التمويل غير التقليدي) لتمويل عجز الميزانية العامة لاعتبار الأول أسلوب مالي أنشأ في ظل ظروف اقتصادية مريحة تتسم بارتفاع أسعار النفط هدفه امتصاص الكتلة النقدية الفائضة بهدف تمويل العجز والتنمية الاقتصادية، على عكس الأسلوب الثاني الذي يعد نقدي اعتمد عليه في ظل ظروف اقتصادية مضغوطة اتسمت بانخفاض ملحوظ في أسعار النفط هدفه توفير مبالغ نقدية لتمويل عجز الميزانية وتمويل الاقتصاد ككل، إلا أنهما فشلا في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة لعدم توفر المناخ الاقتصادي الملائم لتطبيقهما مؤثرة بذلك سلبا على أهم المؤشرات الاقتصادية.

إن عجز الميزانية العامة و أساليب تمويلها في الجزائر مرتبطة بالدرجة الأولى كغيرها من المؤشرات الاقتصادية (رصيد الميزان التجاري، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم والبطالة) بأسعار النفط في السوق العالمية، والذي يعد متغير خارجي لا يمكن للحكومة الجزائرية التحكم فيه،

وهو ما يؤكد خطورة الوضعية الاقتصادية للبلد، لذا يبقى الحل ليس في استحداث آليات اقراض جديدة للميزانية العامة للدولة بل في استحداث موارد تمويل حقيقية من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد وتحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية حتى تتمكن مختلف هذه الأساليب من تحقيق توازن الميزانية و توازن الاقتصاد ككل.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر

نرى كباحثين اقتصاديين أنه على الحكومة الجزائرية التوجه نحو مصادر تمويل حقيقية قادرة على مواجهة إشكالية العجز في الميزانية العامة للدولة وحمايتها من الصدمات الخارجية المرتبطة بتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية، وتحقيق تنوع في الاقتصاد الوطني بما يدفعه لمراحل متقدمة من النمو، وعليه و تتمثل أهم المقترحات في النقاط التالية:

أولاً: إصلاح مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات

إن اقتصر عمل صندوق ضبط الإيرادات على امتصاص فائض الإيرادات النفطية التي تزيد عن تقديرات قانون المالية واكتنازها بهدف تمويل المديونية الخارجية، وتحقيق الاستقرار المالي بتغطية عجز الخزينة العمومية بما فيها الميزانية العامة للدولة مهما كان حجمه جعل منه أداة تابعة ومرهونة لتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية وهو ما أكدته الأزمة النفطية منتصف 2014 التي أدت إلى نفاد رصيده سنة 2017 بسبب السحوبات المتزايدة والمتتالية لتمويل عجز الميزانية العامة الذي عرف ارتفاعاً كبيراً جراء تراجع الإيرادات النفطية، مثبتاً فشل الحكومة الجزائرية في تحويل هذا الصندوق إلى أداة استثمارية مستدامة للاقتصاد الوطني في ظل الوفرة المالية الكبيرة خلال الفترة (2000-2014) لانسامه بعدة نقائص تشمل هيكله التنظيمي ومجال عمله ومستويات الشفافية والافصاح لديه، لذا لابد على الجزائر من إجراء تعديلات شاملة لصندوق ضبط الإيرادات بالاستفادة من تجربة النرويج الرائدة في مجال الصناديق السيادية، من خلال عدة جوانب أهمها وضع استراتيجية استثمارية طويلة الأجل للصندوق تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة بجعله أداة تمويلية مستدامة للاقتصاد الوطني تهدف إلى تعزيز استثماراته على المستوى المحلي والخارجي كاستثمار في الأسواق المالية العالمية مع الحفاظ على مبدأ المواءمة بين تعظيم الربح وتخفيض المخاطر ومن ثم تنمية أصوله وعدم الاقتصر على فائض الجباية البترولية، تحديد نسبة معينة من إيرادات الصندوق توجه لتمويل عجز الميزانية العامة لعدم المبالغة في الانفاق الحكومي والحفاظ على حق الأجيال القادم، فصل الصندوق عن الخزينة العمومية و إنشاء هيكل تنظيمي وقانوني مستقل خاص

به، مع زيادة تفعيل وتأهيل الهيئات الرقابية عليه، إضفاء الشفافية والحوكمة في تسيير الصندوق بإظهار ميزانيته و عرضها على البرلمان بما يعزز من فعاليته في ممارسة هدفه التنموي.

ثانيا: التوجه نحو التمويل الاسلامي

أثبتت التجربة الماليزية فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بطريقة غير مباشرة من خلال تعبئة الموارد المحلية وتوجيهها لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية كالمطارات والطرق والبحث والتنقيب في مجال البترول والصناعة البتروكيمياوية وغيرها، محققة مورد مالي متنوع للاقتصاد الماليزي الذي أصبح قادرا على مواجهة مختلف الصدمات الخارجية، و دفعت به لمراحل متقدمة من النمو الاقتصادي.

لذا لابد على الجزائر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها في الوقت الراهن بفعل تراجع أسعار النفط أن تفعل تجربة الصكوك الإسلامية والاستفادة منها في توفير التمويل للميزانية العامة وللاقتصاد ككل، من خلال الاقتداء والاستفادة من التجربة الماليزية التي تعد نموذجا ناجحا في تمويل عجز الميزانية العامة بالصكوك الإسلامية، بتوفير دعم حكومي لإصدار وتداول هذه الصكوك في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، من خلال منح استقلالية للصيرفة الإسلامية و إزالة العوائق البيئية والتنظيمية والجبائية التي حالت دون تطبيق هذه الصكوك كأداة تمويلية، إنشاء تشريعات تنظيمية خاصة بها بدل تطبيق صفة قانون البنوك التقليدية عليها، وفرض امتيازات ضريبية مشجعة للتعامل بها من خلال سن بنود في قانون النقد والقرض، القانون التجاري والضريبي تعترف بمختلف صيغ التمويل الإسلامي وتحدد آليات التعامل بها، تفعيل سياستها الاقتصادية وربط أهدافها بضوابط شرعية، تفعيل السوق المالي الجزائري، نشر ثقافة الصكوك الإسلامية وتطبيقها في مختلف القطاعات الاقتصادية، تأهيل كوادر بشرية متخصصة للعمل في سوق هذه الصكوك من خلال انشاء مراكز متخصصة في الصناعة المصرفية الإسلامية، من أجل الاستفادة من الصكوك الإسلامية كمورد مالي متنوع قادر على اجتذاب رؤوس أموال ضخمة متوسطة وطويلة الأجل تمكنها من تمويل مشاريع حقيقية، ترتبط أساسا بالبنية التحتية والمشاريع التنموية وهو ما يسمح بتخفيض قيمة الانفاق العام مع زيادة الإيرادات العامة في المدى المتوسط والطويل.

ثالثا: تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص

عرفت الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر تطورا ملحوظا مع الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات من القرن العشرين أو ما يعرف بمرحلة الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، وتعزز هذا الأمر مع صدور القانون رقم 88- 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

الذي يعد بمثابة القانون التأسيسي لبداية الخوصصة في الجزائر، واعتبارها شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية و إلغاء وصاية الدولة عليها وخضوعها لقواعد القانون التجاري¹، والقانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي وضع حدا لاحتكار الدولة للاقتصاد، وأصبحت بموجبه المؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة تخضع لنفس المعاملة وتم إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص.²

و بموجب المادة رقم (02) من الأمر رقم 04-01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها الصادر في 20 أوت 2001 أن للقطاع الخاص الحق في امتلاك رأس مال في أي مؤسسة اقتصادية عمومية، ويخضع تنظيمها وإنشائها وتسييرها حسب المادة (05) من نفس الأمر للأشكال التي تخضع لها شركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري، و حسب المادة (15) من هذا الأمر فقد فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى إمكانية التنازل عنها وقابلية التصرف فيها طبقا لقواعد القانون العام وأحكام هذا الأمر حسب ما ورد في المادة (04) منه.³

و في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019 سجلت الجزائر 29 مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص للبنية التحتية بقيمة 6886 مليون دولار، والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المشاريع حسب القطاعات:

الجدول رقم (4-22): توزيع مشاريع الشراكة في الجزائر حسب مختلف القطاعات (2000-2019)

الوحدة: مليون دولار

القطاع	الغاز الطبيعي	الكهرباء	المياه و الصرف الصحي	تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	السكة الحديدية	الموانئ	ترتيب و معالجة النفايات
قيمة المشاريع	1.170	2.492	2.082	834	161	125	22

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

The World Bank, Private Participation in Infrastructure Database

¹ زيان بروجعة علي، أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2002-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد (06)، العدد (02)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2020، ص 301.

² السعيد دراجي، عقود التجارة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مجلة العلوم الانسانية، العدد (41)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 315.

³ زيان بروجعة علي، مرجع سبق ذكره، ص 302.

و يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الكهرباء حاز على أكبر قيمة استثمارية لمشاريع الشراكة قدرت بـ 2.492 مليون دولار، يليها قطاع المياه والصرف الصحي بقيمة 2.082 مليون دولار، ثم قطاع الغاز الطبيعي بقيمة 1.170 مليون دولار محاولة الحكومة من الاستفادة من الاحتياطات الكبيرة التي تتوفر عليها من الغاز الطبيعي.

و تدل هذه الإحصائيات على محدودية الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر بالرغم من الإيجابيات العديدة التي توفرها هذه الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة، ويعود ذلك إلى مجموعة من العراقيل في الواقع التطبيقي لها تمثلت أهمها في غياب الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بهذا النوع من الشراكة، ضعف التمويل اللازم لتنمية القطاع الخاص، الوفرة المالية الكبيرة التي حازت عليها الحكومة خلال الفترة (2000-2014) ساهمت في عدم تفعيل هذا النوع من الشراكة من خلال اعتماد الدولة على مواردها المتمثلة في الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية التي أدت إلى توسع في الانفاق العام، انجر عنه تفاقم كبير في عجز الميزانية العامة التي لقيت صعوبات في تمويلها جراء انخفاض أسعار النفط منتصف 2014.

لهذا لا بد على الحكومة الجزائرية تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة وتحقيق تنوع اقتصادي باعتبارها أداة مالية مستدامة خاصة في ظل تزايد حجم الانفاق مع تراجع إيرادات الدولة في السنوات الأخيرة بسبب انهيار أسعار النفط في السوق المالية العالمية، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال كتركيا التي أثبتت فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إقامة المشاريع الضخمة لدعم البنية التحتية بما يسمح بتوفير تمويل مستدام ويحفز نموها الاقتصادي، ويمكن للجزائر الاستفادة منها في عدة نقاط أهمها: إنشاء قانون خاص بالاستثمار المشترك بين القطاع العام والخاص لتنظيم أحكام العقود مع بناء استراتيجية واضحة لنمط هذه الشراكة، توجيه الشراكة الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص إلى المشاريع الضخمة كمشاريع البنى التحتية التي تحتاج إلى تمويل كبير، توفير بيئة أعمال محفزة للشراكة مع القطاع الخاص من خلال تسهيل كافة الإجراءات الإدارية والقانونية وتقديم تحفيزات مالية وجبائية خاصة للمستثمرين الأجانب للاستفادة من خبراتهم الاستثمارية والتكنولوجية، وتوفير التمويل الخارجي خاصة في ظل الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين أن فترة الانتعاش الاقتصادي عرفت تطورا كبيرا في المالية العامة تميزت فيها الميزانية العامة للدولة بالرصيد السالب والمستمر على طول الفترة (2003-2014)، بسبب انتعاج الحكومة الجزائرية لسياسة انفاقية توسعية تهدف لتحفيز الطلب الكلي لدعم النشاط الاقتصادي مستفيدة من الوفرة المالية الكبيرة جراء ارتفاع أسعار النفط، وتوجهت الحكومة الجزائرية الى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ضمن الحسابات الخاصة للخزينة العمومية لامتناع الفوائض من الجباية البترولية المقدرة في قوانين المالية، وتوجيهها لتحقيق الاستقرار في الميزانية العامة للدولة، وقد تمكن الصندوق من تحقيق هذا الهدف إلى غاية سنة 2014 من خلال اقتطاعات مباشرة من موارده التي تميزت بعدم الاستقرار على المدى البعيد لارتباطها بأسعار النفط في السوق العالمية، والتي عرفت انخفاضا حادا جراء انهيار أسعار النفط بداية منتصف 2014، بالمقابل تزايدت السحوبات المتتالية لتمويل العجز الموازي الذي عرف أرقاما قياسية، لينفذ كليا رصيد الصندوق مثبتا فشله في تجنب الميزانية العامة من الصدمات الخارجية.

لجأت الحكومة الجزائرية إلى التمويلات الداخلية غير التقليدية للخزينة العمومية لمواجهة العجز في الميزانية العامة من قبل البنك المركزي كحل استثنائي وظرفي لمواجهة ضغوط الأزمة النفطية مرافقا لبعض الإجراءات كترشيد الانفاق وتخفيض قيمة العملة واصلاح النظام الجبائي...، مخلفا تأثيرات سلبية على العديد من المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدل البطالة، انخفاض احتياطي الصرف بسبب عدم وجود جهاز انتاجي مرن قادر على إنشاء سلع توازن الزيادة في المعروض النقدي.

إن هذه الأساليب التمويلية المتبعة خلال الفترة (2000-2019) لم تكن فعالة في معالجة عجز الميزانية العامة وإنما حققت تعافي لها على المدى القصير فقط، لانعدام المناخ الاقتصادي الملائم لتفعيل مثل هذه السياسات.

الخاتمة

من خلال الدراسة تبين أن ظاهرة عجز الميزانية العامة للدولة تعد من أبرز مشاكل الاقتصادية التي تثير جدلا بين مختلف الباحثين الاقتصاديين حول أسبابها وأساليب تمويلها، فهي مشكلة تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كنتاج لمجموعة من العوامل ترجع جزء منها إلى تزايد النفقات العامة سواء زيادة ظاهرية أو حقيقية، بينما يعود الجزء الآخر منها إلى تراجع الإيرادات العامة، ويعتبر العديد من الخبراء الاقتصاديين أن اختيار الأساليب الملائمة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة أهم من العجز نفسه، والتي تعددت وتنوعت من مالية ونقدية، ويمكن أن تنجر عن هذه الأساليب والسياسات آثار اقتصادية واجتماعية تعود بالسلب على المجتمع، وتتبع كل دولة الأسلوب الملائم لتمويل عجز ميزانيتها من باختيار الأكثر فاعلية منها و الذي يتماشى مع بنية اقتصادها وسياساتها الحكومية.

وعانت الجزائر كغيرها من الدول عجزا مستمرا في ميزانيتها العامة خلال الفترة (2000-2019) نتيجة لاعتماد الحكومة سياسة إنفاقه توسعية تهدف إلى تحفيز الطلب الكلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)، وارتبط هذا النمو بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، واستمر بعدها هذا العجز إلى غاية سنة 2019 كنتيجة للتأثير السلبي للأزمة النفطية منتصف 2014 على الإيرادات النفطية التي تمثل المورد الرئيسي لتمويل الميزانية بعد عجز الحكومة الجزائرية في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لاعتبار قطاع المحروقات القطاع الموجه للاقتصاد الجزائري.

✓ نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

- تعددت أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين التقليد والحديث منها المالية والنقدية أهمها:
 - ترشيد الانفاق العام: الذي يمول عجز الميزانية العامة للدولة من خلال استخدام أساليب قصيرة أو متوسطة الأجل تتضمن تقليص الانفاق الى الناتج القومي وتغيير بنيته أو من خلال أساليب طويلة الأجل يتم تنفيذها من خلال عدة سنوات كبرنامج لترشيد الانفاق.
 - الصناديق السيادية: تمول عجز الميزانية العامة للدولة من مواردها المتمثلة أساسا في فائض الإيرادات النفطية.
 - الإصلاح الضريبي: يمول عجز الميزانية من خلال الرفع من قيمة إيرادات الجباية العادية بإدخال تغييرات على النظام الضريبي القائم أخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد.

- الشراكة بين القطاع العام والخاص: تؤدي هذه الشراكة إلى تقليص أو تجنب الانفاق على مشاريع البنية التحتية ومن تم التخفيف من أعباء الدولة وتوجيهها لتطوير قطاعات أخرى.
 - الاصدار النقدي: يتم من قبل البنك المركزي على دفعات متباعدة شرط توجيهها لدعم العرض خاصة في المجال الاستثماري.
 - تخفيض قيمة العملة: من خلال تأثيرها على الميزانية الجارية والرأسمالية للاستفادة من فارق سعر الصرف مع العملات الأجنبية والرفع من قيمة وحجم الصادرات مقومة بالعملة المحلية للتأثير إيجابا على الإيرادات العامة.
 - الاستدانة: سواء الداخلية من خلال الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية القطاع الخاص، أو خارجية المتمثلة في المساعدات الدولية والقروض الخارجية.
 - تعد الصكوك الإسلامية من بين أهم الأساليب التمويلية لعجز الميزانية العامة للدولة من خلال تمويل المشروعات المدرجة في الميزانية بموارد مالية من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- ومن خلال هذه الأساليب تتبع كل دولة الأسلوب الملائم لتمويل عجز ميزانيتها من خلال اختيار الأسلوب الأكثر فاعلية والمتماشى مع بنية اقتصادها وسياساتها الحكومية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى* تتمثل أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في الأساليب المالية، النقدية وتحدد حسب طبيعة وتطور اقتصاد كل دولة*.
- سمحت الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا في تخفيف العبء على ميزانية الدولة وتوجيه الموارد إلى قطاعات أخرى مع تحقيق وفورات مالية من خلال الإيرادات الضريبية المحققة، إضافة إلى تملك هذه المشاريع عند نهاية فترة العقد، كما ساهمت في جذب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا وهو ما انعكس في تنويع الاقتصاد من خلال تطور سوق العمل وتوسع التجارة الخارجية.
 - ساهمت الصكوك الإسلامية في ماليزيا في توفير التمويل اللازم لمختلف عمليات التنمية بها من خلال تعبئة الموارد المحلية وتوجيهها وبالتالي تقلل من عجز الميزانية من خلال تمويل مشروعات البنية التحتية خاصة وأن هذه الأخيرة تتطلب مبالغ مالية ضخمة، كل ذلك انعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
 - نجحت النرويج في استحداث قاعدة مالية جديدة سنة 2001 متعلقة بالمبادئ التوجيهية للسياسة المالية نصت على استخدام العائدات النفطية في تغطية العجز الهيكلي غير النفطي، والذي ينبغي أن يتماشى مع العائد الحقيقي المتوقع لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي والمقدر بنسبة 4 %.

• أصبحت عائدات الصندوق في النرويج قادرة على مواجهة تحديات انخفاض أسعار النفط دون أن تؤثر سلبا على الاقتصاد، فكل زيادة في العجز غير النفطي رافقتها زيادة في عائدات الصندوق الناتجة عن استثماراته خاصة خارج البلد نتج عنه استقرار في الميزانية العامة للدولة، وهو ما يعكس نجاح سياسة النرويج في إدارة العوائد النفطية من خلال صندوق ضبط المعاشات. و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية * نجح صندوق المعاشات النرويجي في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة على المدى المتوسط والطويل*.

• رغم الوفرة المالية الكبيرة التي شهدتها الجزائر بداية من سنة 2000 إلا أن الجباية البترولية لازالت تشكل أكبر نسبة من إجمالي الإيرادات العامة، فرغم تشجيع القطاعات الأخرى إلا أن مساهمتها ما زلت محتشمة، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الانفاق العام إذ تتأثر بشكل نسبي مع حركة أسعار النفط فتجدها تنمو بارتفاع الأسعار وتنخفض أو تنمو بنسب أقل مع انخفاض أسعار النفط، لذا فإن أي تقلب في هذه الأسعار في السوق العالمية من شأنه التأثير على توازن الميزانية.

• عرفت الجزائر عجزا مستداما ومقصودا خلال الفترة (2000-2014) بسبب النمو الكبير لحجم النفقات العامة من خلال تطبيق سياسة انفاقية توسعية تمثلت في ثلاثة برامج تنموية، ليتواصل هذا العجز خلال الفترة (2015-2019) بسبب الانهيار الكبير لأسعار النفط بداية من منتصف 2014 وتراجع الإيرادات العامة.

• أثبت قياس محددات عجز الميزانية العامة في الجزائر أن كل أنواع الإيرادات يؤثر بشكل إيجابي على رصيد الميزانية على عكس أنواع النفقات العامة تؤثر سلبا على رصيد الميزانية، كما أثبتت اختبار السببية لغرانجر أن هناك سببية لرصيد الميزانية وكل من الإيرادات غير الجبائية، إيرادات الجباية العادية، ونفقات التجهيز.

• يندرج صندوق ضبط الإيرادات ضمن الحسابات الخاصة للخرينة العمومية، يستهدف امتصاص فائض الجباية البترولية عن تلك المقدرة في إعداد الميزانية العامة وفق السعر المرجعي، وتوجيهها لتسديد المديونية خلال الفترة (2000-2008)، وتمويل عجز الميزانية العامة بداية من سنة 2006 حيث أصبح يمثل الهدف الرئيسي للصندوق بعد التعديلات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2006.

• ساهم صندوق ضبط الإيرادات بشكل فعال في التخفيف من حدة المديونية الداخلية والخارجية خلال الفترة (2000-2008).

• ساهم الصندوق في تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2017) من خلال الاقتطاعات المباشرة بداية 2006 من موارد الصندوق المتميزة بعدم الاستقرار على المدى البعيد لارتباطها القوي بأسعار النفط.

• إن زيادة اعتماد الدولة على موارد الصندوق في تمويل عجز الميزانية خاصة في ظل انهيار أسعار النفط منتصف 2014 أدى إلى نفاذ رصيده سنة 2017 بسبب السحوبات المتتالية مقابل عدم نمو إيرادات الصندوق مثبتا فشله في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة، وتجنّبها من الصدمات الخارجية وذلك لغياب استراتيجية استثمارية لفوائض الجباية البترولية التي عرفت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2000-2014). وثبتت هاتين النتيجةين الأخيرتين صحة الفرضية الثالثة * ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التعافي للميزانية العامة للدولة دون معالجتها على المدى الطويل لغياب استراتيجية استثمارية واضحة المعالم*.

• لجأت الحكومة الجزائرية لمجموعة من الإجراءات لمواجهة وعلاج عجز الميزانية العامة في ظل تراجع الإيرادات النفطية نتيجة الأزمة النفطية 2014 تمثلت أهمها في :

- ترشيد النفقات العامة وتعلقت بنفقات التسيير من خلال التحكم في عمليات التوظيف والحد من التنقلات الرسمية، ونفقات التجهيز من خلال تأجيل بعض المشاريع الاستثمارية وغلق بعض حسابات التخصيص المتعلقة ببرامج التنمية.

- إطلاق آلية القرض السندي لتغطية النفقات العامة وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، إلا أنه لم يحقق الهدف المنشود في تعبئة الموارد المالية الكافية، بسبب العديد من العراقيل التي واجهت تطبيقه أهمها انعدام الثقة بين الحكومة الجزائرية ومواطنيها خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

- تخفيض قيمة العملة المحلية للاستفادة من فارق سعر صرف الدينار مقابل الدولار للرفع من قيمة الصادرات البترولية بالعملة المحلية، والتي لم ترتفع بالقدر الكافي لتمويل الانفاق العام في ظل الانهيار الذي عرفته أسعار النفط، بل أثرت سلبا على معدل التضخم ومستويات القدرة الشرائية للدينار.

- الإصلاح الضريبي من خلال رفع قيمة معدلات بعض الضرائب و فرض ضرائب جديدة كالضريبة على الثروة.

وكلها عبارة عن إجراءات ظرفية ناجحة على المدى القصير لم تكن فعالة بالقدر الكافي في معالجة العجز، لأنها لم تجد الظروف الاقتصادية الملائمة كمرونة الجهاز الإنتاجي لتحقيق هدفها بل كان هناك

رفض شعبي لمثل هذه السياسات التي أثرت على المستوى المعيشي للأفراد مهددة الاستقرار السياسي و الاجتماعي للبلد.

- لجأت الحكومة الجزائرية إلى آلية التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة بعد نفاد رصيد صندوق ضبط الإيرادات كحل ظرفي لعدم الوقوع في فخ المديونية من جديد، وتمثل هذا الأسلوب أساسا في طباعة الأوراق النقدية دون تغطية لتوفير التمويل للميزانية دون معالجتها بل خلف آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة * فشل التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة بسبب غياب جهاز إنتاجي من*.
- أدى التمويل غير التقليدي في الجزائر إلى تآكل احتياطي الصرف وانهيار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وارتفاع حجم الدين الداخلي، إضافة إلى التأثير السلبي على معدل التضخم والبطالة ومن ثم تدني القدرة الشرائية للأفراد.
- إن الاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لأسلوب التمويل غير التقليدي فهو اقتصاد ريعي وهذا الأسلوب يحتاج إقتصاد انتاجي قوي دو طاقات تنافسية عالية ليأتي بثماره.
- إن الأساليب التمويلية المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2000-2019) كانت نتيجة ظروف اقتصادية حددتها أسعار النفط في السوق العالمية دون أن تكون مدروسة، هدفها توفير إيرادات مالية لتمويل الانفاق العام وتحقيق التعافي على المدى القصير والمتوسط لعجز الميزانية العامة دون معالجته، وعليه فإن عجز الميزانية وأساليب تمويله في الجزائر يرتبط بالدرجة الأولى كغيره من المؤشرات الاقتصادية بأسعار النفط في السوق العالمية وهو ما يؤكد خطورة الوضعية الاقتصادية للبلد، لذا يبقى الحل ليس في استحداث آليات اقراض جديدة بل في استحداث موارد تمويل حقيقية من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد وتحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات حتى تتمكن مختلف هذه الأساليب من تحقيق توازن الميزانية وتوازن الاقتصاد ككل، وهو ما يؤكد الفرضية الرئيسية * فشلت أساليب تمويل عجز الميزانية العامة المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في معالجة العجز خلال الفترة (2000-2019)*.

✓ الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- إجراء تعديلات شاملة لصندوق ضبط الإيرادات من خلال عدة جوانب أهمها: إنشاء هيكل قانوني وتنظيمي مستقل، إضفاء الشفافية والحوكمة في تسيير الصندوق، مع وضع استراتيجية استثمارية طويلة الأجل للصندوق تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة لجعله أداة تمويلية مستدامة للاقتصاد الوطني.
- تحديد نسبة معينة من إيرادات الصندوق توجه لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، لعدم المبالغة في الانفاق الحكومي والمحافظة على حق الأجيال القادمة.
- تفعيل تجربة الصكوك الإسلامية للاستفادة منها في توفير التمويل للميزانية العامة وللإقتصاد الوطني ككل، وذلك بتوفير الدعم الحكومي لإصدار وتداول هذه الصكوك في ظل النموذج الاقتصادي الجديد من خلال منح استقلالية للصيرفة الإسلامية، إنشاء تشريعات تنظيمية خاصة بها بدل تطبيق صفة قانون البنوك التقليدية عليها، سن بنود في قانون النقد والقرض و القانون التجاري والضريبي تعترف بمختلف صيغ التمويل الإسلامية وتحدد آليات العمل بها.
- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، باعتبارها أداة مالية مستدامة خاصة في ظل تزايد الانفاق مع تراجع إيرادات الدولة في السنوات الأخيرة وذلك بإنشاء قانون خاص بهذا النوع من الشراكة.
- توجيه الشراكة الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص إلى المشاريع الضخمة كمشاريع البنى التحتية التي تحتاج إلى تمويل كبير لتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة.
- الاهتمام بوضع نظام ضريبي متطور من خلال سن القوانين والتشريعات المنظمة والاعتماد على نظام معلوماتي متطور يسمح بتحقيق الفعالية و الشفافية.
- رقمنة جميع العمليات الجبائية من خلال إصلاح نظام المعلومات الجبائي داخل كل هياكل الإدارة الضريبية.
- إعطاء استقلالية فعلية للبنك المركزي في توجيه السياسة النقدية، وتعزيز مصداقيته بالكشف عن حجم الاصدار النقدي.
- التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية وتجنب الاسراف والتبذير من خلال إعادة النظر في المنظومة الرقابية على الميزانية العامة للدولة.

- التخفيض بشكل تدريجي ومدرّوس في حجم النفقات العامة والتوجه نحو الرشادة في الانفاق بما يؤثر ايجابا على الاقتصاد الوطني.
 - تبني إصلاحات هيكلية عميقة على الاقتصاد الوطني ترتكز أساسا على التنوع الاقتصادي تمكن من استحداث موارد تمويلية حقيقية.
 - تطوير التعليم والبحث العلمي من خلال فتح مراكز للتدريب والتكوين وصقل المهارات والبحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات دولية وإقليمية، باعتبار الفرد هو المحور الرئيسي في أي نشاط اقتصادي، وهو ما يوفر القدرة على التخطيط وتسيير الموارد المالية، واستخدامها بشكل فعال في مختلف مجالات الاقتصاد بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.
 - الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تمويل عجز الميزانية ومحاولة إسقاطها على الاقتصاد الوطني والتعاون معها.
- ✓ آفاق الدراسة:

إن موضوع دراستنا والمتعلق بتقييم أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر سيفتح آفاق أمام دراسة العديد من المواضيع ذات الصلة، خاصة إذا توفرت المعطيات بشكل أوفر منها:

- تفعيل أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر
- تفعيل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر استاذًا لتجارب دول رائدة

قائمة المراجع

باللغة العربية

- الكتب

- 1- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002
- 2- جمال لعمارة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 3- حامد عبد المجيد درز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001، ص 556.
- 4- حسن خلف فليح، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، جدرا للكتاب العالمي، الأردن، 2008.
- 5- حياة إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، الدار الهندسية، مصر، 2009
- 6- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل، 2005.
- 7- سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011.
- 8- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 9- صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 10- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2008.
- 11- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007.
- 12- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2014.
- 13- عبد الرزاق قاسم وآخرون، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى، دار زمزم، الأردن، 2011.
- 14- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران، الأردن، 2009.
- 15- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 16- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 1- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، الأردن، 2011.
- 17- علي زغودود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 18- قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999.
- 19- نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن.
- 20- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- 21- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009.
- 22- محمد طافة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.

- 23- محمد عباس مجرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 24- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2008.
- 25- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2006.
- 26- سعيدة عبد العزيز عثمان، شكري رجب الشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 27- أوداير داس وآخرون، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية قضايا لصناع السياسات، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، 2010.

- المقالات

- 1- ابراهيم خناطلة، نادية خلفه، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2020.
- 2- ابراهيم محمد عبد السميع محمد، الصكوك الإسلامية كمنتج شرعي بديل عن الأدوات الربوية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كلية أصول الدين والدعوة، الجزء الأول، العدد (35)، جامعة الأزهر، مصر، 2017.
- 3- أحمد بلخير، صكوك الاستصناع وأهميتها ضمن البدائل التمويلية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد (32)، العدد (01) جامعة زيان عاشور، الجلفة، أفريل 2016.
- 4- أحمد بوجلal، إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (15)، العدد (02)، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2018.
- 5- أحمد عبد الصبور الدلجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد (03)، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2018.
- 6- أحمد نصير وآخرون، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة، الصندوق النرويجي نموذجا، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 1، جامعة جيجل، الجزائر، أفريل 2018.
- 7- إلياس سليمان وآخرون، آليات وضوابط إصدار الصكوك الإسلامية في السوق المالية الإسلامية الماليزية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 07، المركز الجامعي البيض، الجزائر، ديسمبر 2018.
- 8- إيمان غسان شحرور، عجز الموازنة العامة في سورية وأثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (63) (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.
- 9- بختة بطاهر، التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق بالاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد (05)، العدد (01)، 2019.

- 10- بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، العدد (07)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان 2017.
- 11- برناردين أكيثوبي، وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية معاصرة، مؤسسة صندوق النقد الدولي، 2007.
- 12- بقلة ابراهيم، قسول أمين، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كنموذج لاستثمار العوائد النفطية وتجنب ظاهرة المرض الهولندي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 2، جامعة المسيلة، سبتمبر 2017.
- 13- بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، فعالية توظيف حصيلة الجباية البترولية من خلال الصناديق السيادية دراسة تطبيقية على صندوق ضبط الموارد الجزائري (2000-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد (06)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.
- 14- بن مسعود عطا الله، أعمر عبد الحميد، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع البنية التحتية، التجربة التركية نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، المجلد 18، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2020.
- 15- بو عبد الله رابحي، دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر للفترة 2000/2016"، مجلة العدد (18)، جوان 2017.
- 16- بوخاري فاطنة، دور الصكوك الإسلامية كألية لتفعيل السوق المالي، التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017.
- 17- بوزرب خير الدين، خوالد أبو بوبكر، تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المحققة، مقال منشور في كتاب بعنوان * أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا، دراسة تحليلية، الخلفيات .. الأسس .. الآفاق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، ط 1، 2019.
- 18- بوشري عبد الغني، منصوري حاج موسى، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات 1985-2014، باستعمال منهج ARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، جامعة أدرار، الجزائر، 2016.
- 19- بوعبد الله رابحي، دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 2000/2016.
- 20- بوعبد الله علي، تطور اصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015.
- 21- توفيق كرمية، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة معارف، العدد (22)، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، جوان 2017.

- 22- جمال عادل الشرايري، محمد ياسين الرحاحلة، إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة الصفريّة في الوزارات الأردنيّة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(25)، العدد (01)، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 23- جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (01)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001.
- 24- حسان بن عودة، بلقاسم زايري، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام الترويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، فيفري 2018
- 25- حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد (63)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.
- 26- حسين بومدين، وآخرون، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد (02)، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015.
- 27- حسين بومدين، وآخرون، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد (02)، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015
- 28- حمزة ضويفي، حوكمة صناديق الثروة السيادية مع الإشارة إلى صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلة دراسات، المجلد 23، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2010
- 29- حميدة أوكيل، التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2016.
- 30- رانيا محمود عمارة، المالية العامة "الإيرادات العامة"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، 2015.
- 31- رشيد درغال، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة -صكوك السلم وصكوك المربحة نموذجاً-، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد (10)، جامعة مسيلة، الجزائر، 2015
- 32- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (2000-2014)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019.
- 33- زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد(03)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد(10)سبتمبر2018.
- 34- زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل اسلامي، المؤتمر الدولي حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، التقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 15، 16، جوان 2010
- 35- زيان بروجعة علي، أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2002-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد(06)، العدد (02)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2020.

- 36- زينة عباد، مكافحة الفساد من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018.
- 37- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، المجلد (18)، العدد (68)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق.
- 38- سعود بن ملوح العززي، محمود علي السرطاوي، صكوك المراجعة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد (08)، العدد (01)، الأردن، 2012.
- 39- سعود وسيلة، فرحات عباس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، المجلد 4، العدد 1، مجلة البشائر الاقتصادية، ماي 2018.
- 40- السعيد دراجي، عقود التجارة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد (41)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2014.
- 41- سعيدة يغنيمة، محمد بوشناق، سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من خلال البرامج التنموية لولاية بشار (2001-2014)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد (06)، العدد (03)، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017.
- 42- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية، المجلد (20)، العدد (01)، المملكة العربية السعودية، 2014.
- 43- سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً، العدد (21)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العراق، 2017.
- 44- سهام شباب، محمد دحمان، حوكمة الإصلاح الميزاني ودورها في ترشيد الانفاق العام، دراسة حالة الجزائر، مجلة البرادغم، العدد 2، أوبكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر، أوت 2016.
- 45- شرياق رفيق، معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية مع الإشارة للتجربة السودانية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد (13)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2017.
- 46- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق الحكومي، مجلة معارف، العدد (11)، جامعة البويرة، الجزائر، 2011.
- 47- شعيب يونس، دور الإسلامية الحكومية في دعم القطاعات الاقتصادية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد (28)، العدد (01)، قسنطينة، الجزائر، 2014.
- 48- صبرينة كركودي وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة و الآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي، البيض، الجزائر، ديسمبر 2018.
- 49- صبيحة شاوي، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد (06)، جامعة تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 52.

- 50- صلاح الدين أحمد محمد أمين، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنوع الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 119، جامعة الموصل، العراق، 2018.
- 51- الصوفي ولد الشيباني، التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية، مجلة الفقه والقانون، العدد(34)، أوت 2015.
- 52- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990- 2014)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016.
- 53- الطاهر ميمون، التجربة التركية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص – دراسة تحليلية-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 4، العدد2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2019.
- 54- طوالبية نهاد، بهلول لطيفة، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية الاقتصادية وسد العجز الموازي، ماليزيا نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، أوت 2019.
- 55- عبد الحفيظ يحياوي، علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة للفترة (2008-2013)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015.
- 56- عبد الحق بن تفات، محمد ساجل، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة حوليات، العدد (32)، الجزء (04)، جامعة الجزائر 01، الجزائر، ديسمبر 2018.
- 57- عبد الحق بوعتروس، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2008.
- 58- عبد القادر خداوي مصطفى وآخرون، استخدام الصكوك الإسلامية في الاستثمار وفي تمويل مشاريع التنمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد(04)، المركز الجامعي بن يحيى الونشريس، تيسمسيلت، الجزائر، سبتمبر 2018.
- 59- عبد الكريم تقار، برامج الانفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، (2001-2004)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (09)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، سبتمبر 2013.
- 60- العجيلي ساسي زميم، استراتيجيات الهندسة المالية الإسلامية في التحوط وإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد(04)، العدد(01)، جامعة مصراته، ليبيا، جوان 2016.
- 61- عفاف قميتي، عبد القادر حفاي، التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35، جامعة زياد عاشور الجلفة، الجزائر، 2018.
- 62- عقيل حامد جابر الحلو، زينب شاكر جبير، دور صناديق الثروة السيادية في دعم الموازنة العامة لبلدان نفطية مختارة (النرويج، الجزائر)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(09)، العدد(01)، جامعة المثنى، العراق، 2019.

- 63- علي سيف على المزروعى، إلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (01)، جامعة دمشق، سوريا، 2012.
- 64- عماد غزالي، الصناديق السياسية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد أنموذجا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (02)، جامعة لونيسيف علي، البليدة، الجزائر، 2015.
- 65- عمر حوري، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (10)، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016.
- 66- عمر عبو، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية الماليزية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد (18)، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جوان 2017.
- 67- عيساني عامر، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد (03)، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، مارس 2018.
- 68- عيسى بدروني، بادة فاروق، صيغ التمويل الاسلامي كتوجه حديث للسياسة المالية للمؤسسة في الجزائر (عرض نموذج تطبيقي لتمويل مشروع وطني عن طريق الصكوك الاسلامية)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد (02)، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.
- 69- فاطمة ساجي، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة ، مجلة المعيار، العدد (20)، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر 2017.
- 70- فاطمة مفتاح، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد (64)، المركز الجامعي للنعام، الجزائر، جوان 2016.
- 71- فرحات عباس، وسيلة سعود، حوكمة الصناديق السيادية، دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015.
- 72- فريد بن عبيد، إنصاف قصوري، آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد (04)، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
- 73- فؤاد بن حدو، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والأدوات المالية غير التقليدية البديلة، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد (04)، العدد (02)، الأغواط، الجزائر، 2019.
- 74- قروود علي، بن موسى كمال، صناديق الاستثمار السيادية، ودورها في إدارة الفوائض النفطية والحد من آثار الأزمات النفطية- دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق معاشات التقاعد النرويجي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة الجلفة، الجزائر 3، 2019.
- 75- كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد (15)، مارس، العراق، 2014.

- 76- لحسن دردوري، الأخضر لقطيطي، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (02)، العدد (07)، جامعة مسيلة، الجزائر، سبتمبر 2017.
- 77- لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (12)، العدد (02)، جامعة مسيلة، الجزائر، 2019.
- 78- لوكريز، الصكوك الإسلامية الأداة البديلة لتمويل عجز الميزانية دراسة حالة صكوك المضاربة، باب الاقتصاد، العدد (38)، جوان 2015.
- 79- محسن بن الحبيب، الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية الاقتصادية – تجربة ماليزيا نموذجا- مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 2، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2019.
- 80- محمد الأمين كعاسي، عبد الغني دادن، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين (1970-2000)، مجلة الباحث، المجلد 1، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002.
- 81- محمد بلجيلالي، نور محمد لمن، الحسابات الخاصة للخزينة في نظام الموازنة الجزائري، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد (02)، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، ماي 2018.
- 82- محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان، 2012.
- 83- محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965-2013)، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، جويلية، 2015.
- 84- محمد بوقناديل، عبد الباسط بن معدر، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1970-2011)، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، العدد (02)، 2016.
- 85- محمد زيدان، زهيرة غالي، تفعيل دور الوقت في دعم الموازنة العامة للدولة -مع الإشارة إلى دور الأوقات في الجزائر-، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد (08)، جامعة يحي فارس، المدية، أفريل، 2016.
- 86- محمد عبيلة، وليد لوشان، محددات سعر الصرف، وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات، مجلة المدير، المجلد 5، العدد 06 جامعة الجزائر، جوان 2018.
- 87- محمد كنوش، نبيل كنوش، الإصلاحات والحوافز المعتمدة في تحقيق التنوع الاقتصادي في الاقتصاد التركي، مجلة المشكاة، العدد 4، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، 2017.
- 88- محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر – دراسة تحليلية لمضمون قانون 10/17، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، مارس 2018.

- 89- محي الدين حداب، ترشيد الانفاق العام لدعم للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد (06)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أفريل 2017.
- 90- مراد بركات، لخضر بكريتي، دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج – حالة الجزائر-، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 3، العدد 1، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، 2019.
- 91- مراد بلقالم، خصوصية قوانين المالية في النظام الجزائري، مجلة الحوار الفكري، المجلد (13)، العدد (15)، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018.
- 92- مصباح حراق، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد – دراسة حالة الجزائر-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد (04)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2016.
- 93- مليكة حفيظ شبايكي، نادية مغني، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (09)، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016.
- 94- ميلود وعيد، محمد هاني، تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة أوراق إقتصادية، العدد (02)، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018.
- 95- ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (13)، 2003
- 96- نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنات العامة لدولة العراق من (2003، 2007)، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- 97- نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من (2003-2007)، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد (04)، العدد (13)، 2009.
- 98- نسرين كزيز، حميدة مختار، آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار النفط- دراسة حالة الجزائر-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي المجلد 12، العدد 35 جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018.
- 99- نسيم بن يحي، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، العدد (02)، سبتمبر 2014.
- 100- نوال ب عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية – تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين-، مجلة الباحث، العدد (09)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
- 101- نور الدين بربار، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد (07)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان 2017.

- 102- هاجر يحيى، سياسات ترشيد دور صناديق الثروة السيادية، دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (06)، العدد(11)، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016.
- 103- هاجيرة ديلي، علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد (10)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016.
- 104- هجيرة مكاي، محمد بوبكر، مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية (2014-2019)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الواد، الجزائر، المجلد (04) العدد (01)، أبريل 2020.
- 105- هناء محمد، هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، مجلة دراسات، المجلد(42)، العدد(02)، جامعة عمرتلجي، الأغواط، الجزائر، 2015
- 106- وسيلة السبتي، نسرين كزير، دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017.
- 107- وسيلة سعود، فرحات عباس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد(04)، العدد(01)، جامعة بشار، الجزائر، ماي 2018.
- 108- وليد العيشي، أحمد صديقي، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد(06)، المركز الجامعي، ميلة، الجزائر، جوان 2018.
- 109- وليد عابي وآخرون، الاصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة (1993-2017)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد (04)، العدد (02)، جامعة مسيلة، الجزائر، ديسمبر 2019.
- 110- يوسف رفيق، لطيفة بهلول، فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 01، جامعة جيجل، أبريل 2018.

- الملتقيات:

1. اسماعيل سبتي، عبد الله قروي، صكوك الاجارة كأداة تمويلية على مستوى الاقتصاد، الملتقى الوطني حول: الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب -عرض وتقييم تجارب دولية-، جامعة الجيلالي بوعمامة، خميس مليانة، الجزائر، ديسمبر 2012.
2. بريبة بنية، سومية فرقاني، امكانية استخدام الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل الانفاق العام الحكومي الاستثماري في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2018.
3. بن يحيى يحيى، غراب سعيدة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في دعم مشاريع البنية التحتية، عرض لتجربتي كندا وتركيا مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية، الجزائر، 28، 29 أبريل 2019.

4. الحواس زواق، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014.
5. خير الدين معطي الله، رفيق شريفة، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، العدد (03)، ديسمبر 2012.
6. زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014.
7. شراف عقون، فريدة كافي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من وجهة النظر التقليدية والإسلامية، عرض التجربة الماليزية، الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي للاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، يومي 13 و 14 مارس، 2018.
8. صالح أويابة، أبو القاسم الشيخ صالح، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل الاستثمارات واستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي، دراسة حالة تركيا (2000-2018)، الملتقى الدولي حول * آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية، الجزائر، 28 و 29 أفريل 2019.
9. عطية الجبار، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق التمويل المستدام، جامعة غرداية، الجزائر، 28، 29 أفريل 2019.
10. فلول عبد القادر بن جلول خالد، حتمية تطوير نظام الميزانية العامة في الجزائر على ضوء المقاربات الدولية الحديثة التوجه نحو ميزانية البرامج والأداء، الملتقى الدولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، يومي 13 و 14 مارس 2018.
11. نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية خصائصها وأنواعها، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، الامارات، دون سنة النشر.
12. نعيمة برودي، سليم موارد، مخاطر الصكوك الإسلامية، الملتقى العلمي الوطني الأول حل الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب - عرض تجارب دولية-، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 30 جانفي 2018.
13. وسيلة حمداوي، أميرة جابري، تحديات استخدام الجزائر للصكوك الإسلامية الحكومية لتمويل العجز في الموازنة العامة، الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، الملة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2018.

التقارير:

- 1- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2004
- 2- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008
- 3- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011

- 4- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015
- 5- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016
- 6- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017
- 7- التقرير الشهري لبنك الجزائر ، ديسمبر 2017
- 8- التقرير الشهري لبنك الجزائر ، ديسمبر 2018
- 9- التقرير الشهري لبنك الجزائر ، نوفمبر 2019

- القوانين والمراسيم و التعليمات:

- 1- قانون 17-84، المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد(28)، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.
- 2- قانون 21-90، المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (35)، 15 أوت 1990.
- 3- القانون 15-18، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد (53)، الصادرة في 02 سبتمبر 2018 .
- 4- مشروع قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية، المؤرخ أفريل 2018، الصادر في الجريدة الرسمية عدد(53)، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018.
- 5- الأمر 11-03 المؤرخ 26 أوت 2003 الصادر في الجريدة الرسمية عدد (52)، المؤرخة في المؤرخة في 27 أوت 2003.
- 6- أمر 01-15 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الصادر بالجريدة الرسمية العدد (40)، الصادرة بتاريخ 23 جوان 2015.
- 7- قرار مؤرخ في 28 مارس 2016 يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، الجريدة الرسمية العدد (20)، المؤرخة 30 مارس 2016.
- 8- الجريدة الرسمية، العدد (57)، المؤرخة في 12 أكتوبر 2017.
- 9- تعليمة الوزير الأول رقم 348، بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، 25 ديسمبر 2014.
- 10- تعليمة الوزير الأول رقم 1356، المتعلقة بالتوضيحات التكميلية من أجل تجسيد التدابير الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، الجزائر، 1 أوت 2015.
- 11- مذكرة توجيهية رقم 457 متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية و ميزانية الدولة لسنة 2019، وزارة المالية، الجزائر، مؤرخة في 20/03/2018.

- المراجع باللغة الأجنبية

Les livres :

- 1- A.Blundell wignall, Yu-weijuan yermo, **sovereign wealth and pension fund Issues. OECD. Working papers on insurance and private pensions WO (14).** OECD publishing France, 2008.
- 2- Mark allen, jaime caruana, **sovereign wealth funds- Awork Agenda,** international monetary fund, 29 february, 2008

Les journales:

- 1- AFD, partenariat public- privé: leçons d'expériences dans les pays en développement ; France, 2008.
- 2- Ahmed hanniche, **the public budget cycle and the importance of control in the public expenditure rationalization**, revue d'economie et de développement humain, volume (08), numéro (01), université de blida, algéria, 2017
- 3- Daniil Wagner, **sovereign wealth funds : investment objectives and asset allocation strategies**, journal of gouvernance and regulation, vol (03), N°(02), 2014.
- 4- Guide Partique du contribuable, DGI, drpc, sahel, 2009.
- 5- Hadjer OULD HENNIA, **Deficit Budgetaire Et Financement Non Conventionnel En Algerie Budget Deficit And Unconventional Financing In Algeria**, Management Economics Research Journal, Vol) 01,(N°(02), université ziyen Achour Djelfa, juin 2019
- 6- Kaouther Sakhraoui, Atmane Meddali, **the effect of modernizing the state's public budget system in reforming public administration and fighting corruption –an analytical study of the Iraqi experience**, revue d'economie et de développement humain; vol(11), N° (01), université de blida, algéria, 2020.
- 7- Medjdoub Alaeddine ,Guembour Mohamed Amine, **public- private partnership in the construction of Infrastructure Projects in Turkey**, Finance and Business Economics Review, Volume 03, Number 02, Centre Universitaire de Mila, algéria, June 2019
- 8- Merim Mecheri, Djebbar Bouktir , **public expenditure and growt in algeria :an analytical study according to wwanger's law of increasing public expenditure**, revue of financial accounting and managerial study, volume(06), number(02), université larbi ben mhidi, oum el bouaghi, algéria, 2019
- 9- Minzer kahf, **the use of assets ijara bonds for bridging the budget cap, islamic iconomic studies**, IRTI, Islamic devllopment bank, Jeddah, vol(04), N°(02), may 1997,
- 10- Mohammed Seghir Mebarki, **Le Déficit Budgétaire : Entre Indicateur De Gestion Et Artifice Comptable**, Journal de l'École nationale d'administration, vol (25), N°(02), Algérie , décembre 2018 , p56.
- 11- Rima Sahari, Ahmed Henniche, **The impact of green islamic finance on the renew able energy investments : indonesia's experience in green sovereign sukuk instrument**, revue de sciences commerciales, vol(19), N° (X), ecole des hautes etude commercial; Algeria, 2020.
- 12- Toualbia Nihad and others, **The role of islamic sukuk in financing public deficit and infrastructur malaysia project as a model**, abaad iktissadia review, vol(10), N°(02), université m'hamed bougara, boumerdès, Algeria, 2020.
- 13- Touati Karima . Bennai Meriem, **la Chute Des Prix De Pétrole Et Problématique De Financement Du Déficit Budgétaire En Algérie**, Revue d'économie et de statistique appliquée, Ecole nationale supérieure de statistique et d'économie appliquée, Vol (14) , N°(02), Algeria, decembre 2017.
- 14- Vasile Dedu, Dan Costin Nitescu, **sovereign wealth funds catalyzers for global financial market**, theoretical and applied economic, vol(XXI), N°2(591), Romania, 2014.
- 15- Wafa Aillane, **pricing mechanisms for sukuk in Malaysia “comparative study between sukuk and bonds”**, journal if the new economy, vol(10), N°(01), université de khemis miliana, algéria, 2019.
- 16- Zouhair Hambli, Lakhdar Marghad, **the role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries case study of algéria 2000-2016**, revue elmokarebet; volume (05), numéro (03), université Ziane achour, djelfa, algéria, 2019

- 17- Zouhair Hambli, **the role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries case study of algeria 2000-2016**, mokarabat review, vol(05),N°(03), université zian achour de djelfa, algeria, 2019.
- 18- Zouhir Hambli, **the role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries case study or Algeria 2000-2016**, revue des sciences humaines, numéro (09), université larbi ben mhidi, oum el bouaghi, algérie, juin 2018.

Les rapports:

- 1- sukuk reporte, international islamic Financial market, 7th edition april 2018
- 2- Islamic finaancial services board (IFSB): Islamic financial services industry stability report 2017, may 2017
- 3- Securities commission Malaysia annuel Report 2009
- 4- Securities commission Malaysia annuel Report 2010
- 5- Securities commission Malaysia annuel Report 2011
- 6- Securities commission Malaysia annuel Report 2012
- 7- rities commission Malaysia annuel Report 2013
- 8- Securities commission Malaysia annuel Report 2014
- 9- Securities commission Malaysia annuel Report 2015
- 10- Securities commission Malaysia annuel Report 2016
- 11- Securities commission Malaysia annuel Report 2017
- 12- Securities commission Malaysia annuel Report 2018
- 13- Securities commission Malaysia annuel Report 2019
- 14- Gouvernement pension found global, annual report 2008
- 15- securities capital market islamic malaysia, annual report 2007
- 16- securities capital market islamic malaysia, annual report 2009
- 17- securities capital market islamic malaysia, annual report 2011
- 18- securities capital market islamic malaysia, annual report 2013
- 19- securities capital market islamic malaysia, annual report 2015
- 20- securities capital market islamic malaysia, annual report 2017
- 21- securities capital market islamic malaysia, annual report 2019
- 22- Gouvernement pension found global, annual report 2009
- 23- Gouvernement pension found global, annual report 2010
- 24- Gouvernement pension found global, annual report 2012
- 25- Gouvernement pension found global, annual report 2015
- 26- Gouvernement pension found global, annual report 2016
- 27- Gouvernement pension found global, annual report 2017
- 28- Gouvernement pension found global, annual report 2018
- 29- Gouvernement pension found global, annual report 2019
- 30- Norwegian ministry of finance, budgets, annual report 2018
- 31- Norwegian ministry of finance, budgets, annual report 2016
- 32- Norwegian ministry of finance, budgets, annual report 2015
- 33- Norwegian ministry of finance, budgets, annual report 2013
- 34- Norwegian ministry of finance, budgets, annual report 2010
- 35- Norwegian ministry of finance, budgets, annual report 2009
- 36- Norwegian ministry of finance, budgets, annual report 2007
- 37- Turkey ministry of treasury and finance, generale governemnt financier statistique, budget balance years 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020.

- وزارة المالية الجزائرية:
<http://www.dgpp-mf.gov.dz>
- موقع بنك الجزائر:
www.bank-of-algeria.dz
- موقع البنك الدولي:
www.albankaldawli.org (The World Bank, Private Participation in Infrastructure Database)
- <http://www.SwfInstitute.org/foundswf>
- [https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI in turkey.aspx](https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/FDI%20in%20turkey.aspx)

مراجع أخرى:

- حسين مصطفى هلال، تصنيف الموازنات الحكومية ودورها في إبراز أداء الحكومات وتقييم الأداء:
[unpn/ un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan026504.pdf](http://unpn.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan026504.pdf)
- لمجد بوزيدي وآخرون، الصكوك الإسلامية كأداة لخلق فرص بديلة للمشاريع والأنشطة الاقتصادية في الجزائر،
ص5: <http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/handle/123456789/5169>

الملاحق

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000 - 2019

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Millions DA																				
Recettes budgétaires	1 124 924	1 389 737	1 576 684	1 525 551	1 606 397	1 713 992	1 841 925	1 949 050	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581	6 047 885	6 389 469	6 586 500
Fiscalité pétrolière	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694	2 518 488
Ressources ordinaires	404 924	549 137	660 284	689 491	744 197	814 992	925 925	976 050	1 187 048	1 348 362	1 572 944	1 960 410	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 829 602	3 329 031	3 920 898	4 039 775	4 068 012
Recettes fiscales	349 502	398 238	482 896	524 925	580 408	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 527 093	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 482 208	2 630 003	2 711 762	2 836 414
Recettes ordinaires	15 407	43 706	74 639	57 289	42 133	35 077	44 430	75 372	113 899	67 580	64 390	78 910	77 876	83 700	75 984	247 481	177 221	270 830	188 514	195 702
Recettes d'ordre, dons et legs										56	83	20	61	21	122	61	33	35	45	23
Recettes exeptionnelles	40 015	107 193	102 749	107 277	121 656	139 443	160 611	133 928	107 860	134 114	210 527	354 387	298 477	164 675	182 456	227 412	669 569	1 020 030	1 139 454	1 035 873
Dépenses budgétaires	1 178 122	1 321 028	1 550 646	1 690 175	1 891 769	2 052 037	2 453 014	3 108 569	4 191 051	4 246 334	4 466 940	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 995 769	7 656 331	7 297 494	7 282 630	7 732 070	7 725 477
Fonctionnement	856 193	963 633	1 097 716	1 122 761	1 251 055	1 245 132	1 437 870	1 673 931	2 217 775	2 300 023	2 659 078	3 879 206	4 782 634	4 131 536	4 494 327	4 617 009	4 585 564	4 677 182	4 813 683	4 879 125
Equipement	321 929	357 395	452 930	567 414	640 714	806 905	1 015 144	1 434 638	1 973 276	1 946 311	1 807 862	1 974 363	2 275 539	1 892 595	2 501 442	3 039 322	2 711 930	2 605 448	2 918 387	2 846 352
Solde budgétaire	-53 198	68 709	26 038	-164 624	-285 372	-338 045	-611 089	-1 159 519	-1 288 603	-970 972	-1 392 296	-2 363 759	-3 254 143	-2 128 816	-3 068 021	-3 103 789	-2 285 913	-1 234 745	-1 342 601	-1 138 977
Solde des comptes d'affectation (hors FRR)	-659	-19 999	-11 214	186 948	109 870	-128 957	-4 076	18 875	31 226	-4 277	34 686	24 077	74 614	53 352	-27 723	60 670	58 543	34 801	26 396	48 763
Solde des opérations budgétaires	-53 857	48 710	14 824	22 324	-175 502	-467 002	-615 165	-1 140 644	-1 257 377	-975 249	-1 357 610	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 043 119	-2 227 370	-1 199 944	-1 316 205	-1 090 214
Interventions du Trésor	-524	6 516	-30 889	-32 580	-11 810	-5 163	-32 145	-141 310	-123 781	-138 452	-138 866	-129 165	-66 668	-130 481	-90 250	-129 221	-116 365	-390 339	-517 171	-863 186
Solde global du Trésor (hors FRR)	-54 381	55 226	-16 065	-10 256	-187 312	-472 165	-647 310	-1 281 954	-1 381 158	-1 113 701	-1 496 476	-2 468 847	-3 246 197	-2 205 945	-3 185 994	-3 172 340	-2 343 735	-1 590 283	-1 833 376	-1 953 400
Financement	54 381	-55 226	16 065	10 256	187 312	472 165	647 310	1 281 954	1 381 158	1 113 701	1 496 476	2 468 847	3 246 197	2 205 945	3 185 994	3 172 340	2 343 735	1 590 283	1 833 376	1 953 400
Financement bancaire	-175 344	-136 962	58 129	31 231	-287 500	118 745	-76 202	-275 389	-346 373	93 460	30 146	-19 829	51 546	-165 461	18 676	152 546	232 630	872 871	1 301 086	1 547 061
Financement non bancaire	105 680	85 335	32 827	-86 034	57 726	221 298	172 573	213 650	508 146	655 258	674 339	727 998	913 836	241 112	204 084	136 614	64 584	82 872	467 093	566 022
Fonds de régulation des recettes (FRR)	221 100	106 974	0	156 000	470 256	247 838	709 641	1 454 362	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 506	1 387 938	784 459	131 912	0
Financement externe	-97 055	-110 573	-74 891	-90 941	-53 170	-115 716	-158 702	-110 669	-4 232	701	53	-777	-2 445	-2 177	-2 438	-3 326	100 755	-2 591	-2 931	-1 749
Emprunt National																	557 828	-147 328	-63 784	-157 934

Source: DGT

Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 - 2019

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

	Millions DA																		
Reliquat année précédente	0	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 531	4 280 072	4 316 465	4 842 837	5 381 702	5 633 751	5 563 511	4 408 159	2 073 846	784 458	0 305 500
Fiscalité pétrolière LF	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694 2 518 488
Fiscalité pétrolière recouvrée	1 173 237	964 464	942 904	1 284 974	1 485 699	2 267 836	2 714 000	2 711 848	4 003 559	2 327 675	2 820 010	3 829 720	4 054 349	3 678 131	3 388 050	2 275 132	1 781 100	2 126 987	2 787 106 2 518 488
Plus value sur fiscalité pétrolière	453 237	123 864	26 504	448 914	623 499	1 368 836	1 798 000	1 738 848	2 288 159	400 675	1 318 310	2 300 320	2 535 309	2 062 231	1 810 320	552 192	98 550	0 437 412	0
Avances Banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Disponibilités FRR avant prélèvements	453 237	356 001	198 038	476 892	944 391	2 090 524	3 640 686	4 669 893	5 503 690	4 680 747	5 634 775	7 143 157	7 917 011	7 695 982	7 373 831	4 960 351	2 172 396	784 458	437 412 305 500
Principal dette publique prélève	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	618 111	314 455	465 437	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Remboursement avances Banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	607 956	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Principal dette publique à prélever	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Financement du déficit du Trésor*	0	0	0	0	0	0	91 530	531 952	758 180	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 505	1 387 938	784 458	131 912 0
Total des prélèvements	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	709 641	1 454 363	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 505	1 387 938	784 458	131 912 0
Reliquat après prélèvements	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 530	4 280 073	4 316 465	4 842 837	5 381 702	5 633 751	5 563 511	4 408 159	2 073 846	784 458	0 305 500	305 500

Source:DGT

(*) Art 25 LFC 2006

Dette Publique 2000-2019

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

Dette Publique Interne

Mrds de DA

Dette courante	80,5	83,4	107,7	220,9	280,5	351,1	403,3	436,2	356,4	580,8	578,8	569,9	602,8	591,0	775,5	998,5	1 546,6	1 820,5	1 330,5	1 498,1
Dette d'assainissement	942,4	916,0	872,8	761,3	719,5	743,2	1 376,4	607,9	377,6	228,0	520,4	645,1	709,4	580,7	463,5	382,3	1 860,7	3 137,3	6 227,5	7 706,4
Total Dette Publique Interne	1 022,9	999,4	980,5	982,2	1 000,0	1 094,3	1 779,7	1 044,1	734,0	808,8	1 099,2	1 215,0	1 312,2	1 171,7	1 239,0	1 380,8	3 407,3	4 957,8	7 558,0	9 204,5

Source:DGT

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

Dette Publique Externe

Millions de \$

Etat emprunteur	2 732,0	2 351,5	2 361,9	2 603,4	2 057,7	2 333,0	872,2	912,0	459,9	483,3	478,5	467,8	402,5	374,5	307,5	246,6	1 142,2	1 260,1	1 176,5	1 121,3
Dette rééchelonnée/reprofilée	13 585,4	12 200,6	12 245,3	12 289,7	11 440,3	9 246,9	6,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total Dette Publique Extérieure	16 317,4	14 552,1	14 607,2	14 893,1	13 498,0	11 579,9	878,7	912,0	459,9	483,3	478,5	467,8	402,5	374,5	307,5	246,6	1 142,2	1 260,1	1 176,5	1 121,3

Source:DGT

المُلخَص

ملخص

استهدفت الدراسة إبراز طبيعة عجز الميزانية العامة في الجزائر وأساليب تمويله خلال الفترة (2000-2019) وتقييمها من خلال دراسة تأثيرها على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وتوصلت الدراسة إلى أن الميزانية العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل نفقاتها ما جعلها عرضة لتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية، ومن هنا لجأت الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لامتنعاص فائض الجباية البترولية المقدرة على أساس سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة، واستخدامها في تمويل عجزها التي تمكنت من تحقيق استقرار للميزانية خلال الفترة (2000-2014)، إلا أن هذا الاعتماد المتواصل على موارد الصندوق خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط بداية منتصف 2014 أدى إلى تآكل موارد الصندوق ونفاد رصيده سنة 2017، لتلجأ الحكومة الجزائرية إلى اعتماد أسلوب التمويل غير التقليدي كبديل لتمويل العجز الموازي الذي أثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والبطالة مع اتخاذها لمجموعة من الإجراءات حول ترشيد الانفاق العام، تخفيض قيمة العملة الوطنية، الإصلاح الضريبي واطلاق القرض السندي، إلا أن كل هذه الإجراءات والأساليب المعتمدة خلال فترة الدراسة حققت تعافى على المدى القصير والمتوسط لعجز الميزانية العامة دون معالجته.

وعليه فإن عجز الميزانية وأساليب تمويله في الجزائر يرتبط بالدرجة الأولى كغيره من المؤشرات الاقتصادية بأسعار النفط في السوق العالمية وهو ما يؤكد خطورة الوضعية الاقتصادية للبلد، لذا يبقى الحل ليس في استحداث آليات اقراض جديدة بل في استحداث موارد تمويل حقيقية من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية:

عجز الميزانية العامة، صندوق ضبط الإيرادات، التمويل غير التقليدي، الجباية البترولية.

Abstract

The study aims to highlight the nature of the general budget deficit in Algeria and its financing methods during the period (2000-2019) and to evaluate its impact on a set of economic indicators.

This study concluded that the general budget in Algeria depends heavily on oil levies to finance its expenditure, which made it vulnerable to changes in oil prices in the global market. Hence, the Algerian government resorted to establish a revenue control fund to absorb the surplus oil levies estimated on the basis of the reference oil price in preparing the general budget, and using it to finance its deficit, which managed to stabilize the budget during the period (2000-2014). However, this continuous dependence on the resources of the Fund, especially in light of the low oil prices at the beginning of mid-2014, led to the erosion of the Fund's resources and the depletion of its balance in 2017. These reasons were behind the resorting of the Algerian government to the unconventional method of financing as an alternative to financing the budget deficit, which has negatively affected many economic indicators such as inflation and unemployment. While taking a set of measures to rationalize public spending, to reduce the value of the national currency, tax reform, and the launch of the bond loan. However, all of these measures and methods adopted during the study period achieved a recovery in the short and medium term of the general budget deficit without addressing it.

Finally, the budget deficit and its financing methods in Algeria are primarily linked, like other economic indicators, to oil prices in the global market, which confirms the seriousness of the country's economic situation. Furthermore, the solution remains not in developing new lending mechanisms but in creating financing resources.

Key words;

The general budget deficit , Revenue Control Fund, the finance unconventional, The oil levies.

Résumé

L'étude visait à mettre en évidence la nature du déficit budgétaire public de l'Algérie et ses modes de financement au cours de la période (2000-2019) et à l'évaluer en étudiant son impact sur un ensemble d'indicateurs économiques.

L'étude nous a conduit à conclure que le budget public de l'Algérie dépend fortement des recettes pétrolières pour financer ses dépenses, ce qui l'a rendu vulnérable aux variations des prix du pétrole sur le marché mondial, Ainsi le gouvernement algérien a eu recours à la mise en place d'un fonds de contrôle des recettes pour absorber l'excédent de prélèvement pétrolier estimé sur la base du prix du pétrole de référence lors de l'élaboration du budget général, Et l'utiliser pour financer son déficit, qui a réussi à stabiliser le budget au cours de la période (2000-2014), mais cette dépendance continue aux ressources du Fonds, compte tenu notamment de la faiblesse des prix du pétrole au début de la mi-2014, a conduit à l'érosion des ressources du Fonds et à l'épuisement de son solde en 2017, cela a conduit le gouvernement algérien de recourir à la méthode de financement non conventionnelle comme alternative au financement du déficit budgétaire, ce qui a eu un impact négatif sur de nombreux indicateurs économiques tels que l'inflation et le chômage. Tout en prenant un ensemble de mesures pour rationaliser les dépenses publiques, réduire la valeur de monnaie nationale, Réforme fiscale et lancement de l'emprunt obligataire Cependant, toutes ces mesures et méthodes adoptées au cours de la période d'étude ont permis une reprise à court et moyen terme du déficit budgétaire public sans le traiter.

Ainsi, le déficit budgétaire et ses modes de financement en Algérie sont principalement liés, comme d'autres indicateurs économiques, aux prix du pétrole sur le marché mondial, ce qui confirme la gravité de la situation économique du pays, Par conséquent, la solution ne réside pas dans la création de nouveaux mécanismes de prêt, mais plutôt dans la création de ressources financières réelles en s'attaquant aux déséquilibres structurels de l'économie nationale

Mots clés :

Le déficit budgétaire public, Fonds de régulation des recettes, Finance non conventionnelle, fiscalité pétrolière.